



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir



كتاب
الاصول
في
الاصول



تعالى
عليه
السلام

عقلا

الاصول
في
الاصول

بالك

الشيخ
محمد بن
النجاشي

ابن
النجاشي

الاصول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تعالیق مبسوطه علی العروه الوثقی

کاتب:

آیت الله شیخ محمد اسحاق فیاض

نشرت فی الطباعة:

مجهول (بی جا ، بی نا)

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

الفهرس

٥	الفهرس
١٨	تعاليق مبسوطه على العروه الوثقى (محمد كاظم يزدي) المجلد الخامس
١٨	اشاره
١٨	اشاره
٢٤	كتاب الصوم
٢٤	اشاره
٣٠	فصل في النيّه
٣٠	اشاره
٤٠	مسأله ١: لا يشترط التعرض للأداء و القضاء، و الوجوب و الندب، و لا سائر الأوصاف الشخصيه
٤١	مسأله ٢: إذا قصد صوم اليوم الأول من شهر رمضان فبان أنه اليوم الثاني مثلاً أو العكس
٤٢	مسأله ٣: لا يجب العلم بالمفطرات على التفصيل
٤٢	مسأله ٤: لو نوى الإمساك عن جميع المفطرات
٤٢	مسأله ٥: النائب عن الغير لا يكفيه قصد الصوم بدون نيه النيابة و إن كان متحداً
٤٣	مسأله ٦: لا يصلح شهر رمضان لصوم غيره واجبا كان ذلك الغير أو ندباً
٤٣	مسأله ٧: إذا نذر صوم يوم بعينه لا تجزئه نيه الصوم بدون تعيين أنه للنذر و لو إجمالاً
٤٣	مسأله ٨: لو كان عليه قضاء رمضان السنه التي هو فيها و قضاء رمضان السنه الماضيه
٤٥	مسأله ٩: إذا نذر صوم يوم خميس معين، و نذر صوم يوم معين من شهر معين فاتفق في ذلك الخميس المعين
٤٥	مسأله ١٠: إذا نذر صوم يوم معين فاتفق ذلك اليوم في أيام البيض مثلاً
٤٦	مسأله ١١: إذا تعدد في يوم واحد جهات من الوجوب أو جهات من الاستحباب أو من الأمرين فقصد الجميع
٤٦	مسأله ١٢: آخر وقت النيّه في الواجب المعين رمضاناً كان أو غيره عند طلوع الفجر الصادق
٥٠	مسأله ١٣: لو نوى الصوم ليلاً ثم نوى الإفطار ثم بدا له الصوم قبل الزوال فنوى و صام قبل أن يأتي بمفطر
٥٠	مسأله ١٤: إذا نوى الصوم ليلاً لا يضره الإتيان بالمفطر بعده
٥١	مسأله ١٥: يجوز في شهر رمضان أن ينوى لكل يوم نيه على حده
٥١	مسأله ١٦: يوم الشك في أنه من شعبان أو رمضان يبنى على أنه من شعبان

- مسألة ١٧: صوم يوم الشك يتصور على وجوه ٥٢
- مسألة ١٨: لو أصبح يوم الشك بنيه الإفطار ثم بان له أنه من الشهر ٥٥
- مسألة ١٩: لو صام يوم الشك بنيه أنه من شعبان ندبا أو قضاء أو نحوهما ثم تناول المفطر نسيانا و تبين بعده أنه من رمضان ٥٥
- مسألة ٢٠: لو صام بنيه شعبان ثم أفسد صومه برياء و نحوه ٥٥
- مسألة ٢١: إذا صام يوم الشك بنيه شعبان ثم نوى الإفطار و تبين كونه من رمضان قبل الزوال قبل أن يفطر فنوى ٥٥
- مسألة ٢٢: لو نوى القطع أو القاطع فى الصوم الواجب المعين بطل صومه ٥٦
- مسألة ٢٣: لا يجب معرفه كون الصوم هو ترك المفطرات مع النيه أو كَفَّ النفس عنها معها ٥٧
- مسألة ٢٤: لا يجوز العدول من صوم إلى صوم واجبين كانا أو مستحبين أو مختلفين ٥٧
- فصل فيما يجب الإمساك عنه فى الصوم من المفطرات ٥٨
- اشاره ٥٨
- الأول و الثانى: الأكل و الشرب ٥٨
- اشاره ٥٨
- مسألة ١: لا يجب التخلييل بعد الأكل لمن يريد الصوم ٥٩
- مسألة ٢: لا بأس ببلع البصاق و إن كان كثيرا مجتمعا ٦٠
- مسألة ٣: لا بأس بابتلاع ما يخرج من الصدر من الخلط و ما ينزل من الرأس ما لم يصل إلى فضاء الفم ٦٠
- مسألة ٤: المدار صدق الأكل و الشرب و إن كان بالنحو الغير المتعارف ٦٢
- مسألة ٥: لا يبطل الصوم بإنفاذ الرمح أو السكين أو نحوهما ٦٣
- الثالث: الجماع ٦٣
- اشاره ٦٣
- مسألة ٦: لا فرق فى البطلان بالجماع بين صورته قصد الإنزال به و عدمه ٦٤
- مسألة ٧: لا يبطل الصوم بالإيلاج فى غير أحد الفرجين بلا إنزال ٦٤
- مسألة ٨: لا يضر بإدخال الإصبع و نحوه لا بقصد الإنزال ٦٤
- مسألة ٩: لا يبطل الصوم بالجماع إذا كان نائما، أو كان مكرها ٦٤
- مسألة ١٠: لو قصد التفخيذ مثلا فدخل فى أحد الفرجين لم يبطل ٦٤
- مسألة ١١: إذا دخل الرجل بالخنثى قبلا لم يبطل صومه و لا صومها ٦٥
- مسألة ١٢: إذا جامع نسيانا أو من غير اختيار ثم تذكر أو ارتفع الجبر وجب الإخراج فورا ٦٥

- مسألة ١٣: إذا شك في الدخول أو شك في بلوغ مقدار الحشفه لم يبطل صومه ٦٥
- الرابع من المفطرات: الاستمناة ٦٥
- اشاره ٦٥
- مسألة ١٤: إذا علم من نفسه أنه لو نام في نهار رمضان يحتمل ٦٨
- مسألة ١٥: يجوز للمحتلم في النهار الاستبراء بالبول أو الخرطاط ٦٨
- مسألة ١٦: إذا احتلم في النهار و أراد الاغتسال فالأحوط تقديم الاستبراء ٦٨
- مسألة ١٧: لو قصد الإنزال بإتيان شيء مما ذكر و لكن لم ينزل بطل صومه ٧٠
- مسألة ١٨: إذا وجد بعض هذه الأفعال لا بنيه الإنزال لكن كان من عادته الإنزال بذلك الفعل بطل صومه أيضا ٧٠
- الخامس: تعمد الكذب على الله تعالى أو رسوله أو الأئمة عليهم السلام ٧٠
- اشاره ٧٠
- مسألة ١٩: الأقوى إلحاق باقي الأنبياء و الأوصياء بنبينا صلى الله عليه و آله ٧٢
- مسألة ٢٠: إذا تكلم بالخبر غير موجه خطابه إلى أحد أو موجهها إلى من لا يفهم معناه ٧٢
- مسألة ٢١: إذا سأله سائل هل قال النبي صلى الله عليه و آله كذا فأشار «نعم» ٧٢
- مسألة ٢٢: إذا أخبر صادقاً عن الله أو عن النبي صلى الله عليه و آله مثلاً ثم قال: كذبت؛ بطل صومه ٧٣
- مسألة ٢٣: إذا أخبر كاذباً ثم رجع عنه بلا فصل لم يرتفع عنه الأثر ٧٣
- مسألة ٢٤: لا فرق في البطلان بين أن يكون الخبر المكذوب مكتوباً في كتاب من كتب الأخبار أولاً ٧٣
- مسألة ٢٥: الكذب على الفقهاء و المجتهدين و الرواه و إن كان حراماً لا يوجب بطلان الصوم ٧٥
- مسألة ٢٦: إذا اضطر إلى الكذب على الله و رسوله صلى الله عليه و آله في مقام التقيه من ظالم لا يبطل صومه به ٧٥
- مسألة ٢٧: إذا قصد الكذب فبان صدقاً دخل في عنوان قصد المفطر ٧٥
- مسألة ٢٨: إذا قصد الصدق فبان كذباً لم يضر ٧٦
- مسألة ٢٩: إذا أخبر بالكذب هزلاً بأن لم يقصد المعنى أصلاً لم يبطل صومه ٧٦
- السادس: إيصال الغبار الغليظ إلى حلقه ٧٦
- السابع: الارتماس في الماء ٧٩
- اشاره ٧٩
- مسألة ٣٠: لا بأس برمس الرأس أو تمام البدن في غير الماء من سائر المائعات ٨٢
- مسألة ٣١: لو لطح رأسه بما يمنع من وصول الماء إليه ثم رمسه في الماء فالأحوط بل الأقوى بطلان صومه ٨٢

- مسألة ٣٢: لو ارتمس في الماء بتمام بدنه إلى منافذ رأسه و كان ما فوق المنافذ من رأسه خارجا عن الماء كالأو بعضا ٨٢
- مسألة ٣٣: لا بأس بإفاضه الماء على رأسه و إن اشتمل على جميعه ما لم يصدق الرمس في الماء ٨٢
- مسألة ٣٤: في ذى الرأسين إذا تميز الأصلي منهما فالمدار عليه ٨٣
- مسألة ٣٥: إذا كان مائعا يعلم بكون أحدهما ماء يجب الاجتناب عنهما ٨٣
- مسألة ٣٦: لا يبطل الصوم بالارتماس سهوا أو قهرا أو السقوط في الماء من غير اختيار ٨٣
- مسألة ٣٧: إذا ألقى نفسه من شاهق في الماء بتخيل عدم الرمس فحصل لم يبطل صومه ٨٣
- مسألة ٣٨: إذا كان مانع لا يعلم أنه ماء أو غيره، أو ماء مطلق أو مضاف لم يجب الاجتناب عنه ٨٤
- مسألة ٣٩: إذا ارتمس نسيانا أو قهرا ثم تذكر أو ارتفع القهر وجب عليه المبادرة إلى الخروج ٨٤
- مسألة ٤٠: إذا كان مكرها في الارتماس لم يصح صومه ٨٥
- مسألة ٤١: إذا ارتمس لإنقاذ غريق بطل صومه ٨٥
- مسألة ٤٢: إذا كان جنبا و توقف غسله على الارتماس انتقل إلى التيمم إذا كان الصوم واجبا معينا ٨٥
- مسألة ٤٣: إذا ارتمس بقصد الاغتسال في الصوم الواجب المعين بطل صومه و غسله ٨٥
- مسألة ٤٤: إذا أبطل صومه بالارتماس العمدى ٨٧
- مسألة ٤٥: لو ارتمس الصائم في الماء المغصوب ٨٨
- مسألة ٤٦: لا فرق في بطلان الصوم بالارتماس بين أن يكون عالما بكونه مفطرا أو جاهلا ٨٩
- مسألة ٤٧: لا يبطل الصوم بالارتماس في الوحل و لا بالارتماس في الثلج ٨٩
- مسألة ٤٨: إذا شك في تحقق الارتماس بنى على عدمه ٨٩
- الثامن: البقاء على الجنابه عمدا إلى الفجر الصادق في صوم شهر رمضان أو قضاؤه ٨٩
- اشاره ٨٩
- مسألة ٤٩: يشترط في صحه صوم المستحاضه على الأحوط الأغسال النهاريه التي للصلاه ١٠٠
- مسألة ٥٠: الأقوى بطلان صوم شهر رمضان بنسيان غسل الجنابه ١٠٣
- مسألة ٥١: إذا كان المجنب ممن لا يتمكن من الغسل لفقد الماء أو لغيره من أسباب التيمم وجب عليه التيمم ١٠٤
- مسألة ٥٢: لا يجب على من تيمم بدلا عن الغسل أن يبقى مستيقظا حتى يطلع الفجر ١٠٤
- مسألة ٥٣: لا يجب على من أجنب في النهار بالاحتلام أو نحوه من الأعدار أن يبادر إلى الغسل فورا ١٠٤
- مسألة ٥٤: لو تيقظ بعد الفجر من نومه فرأى نفسه محتملا لم يبطل صومه ١٠٤
- مسألة ٥٥: من كان جنبا في شهر رمضان في الليل لا يجوز له أن ينام قبل الاغتسال ١٠٧

- مسألة ٥٦: نوم الجنب في شهر رمضان في الليل مع احتمال الاستيقاظ أو العلم به إذا اتفق استمراره إلى طلوع الفجر على أقسام ----- ١٠٧
- مسألة ٥٧: الأحوط إلحاق غير شهر رمضان من الصوم المعين به في حكم استمرار النوم الأول أو الثاني أو الثالث ----- ١٠٩
- مسألة ٥٨: إذا استمر النوم الرابع أو الخامس فالظاهر أن حكمه حكم النوم الثالث ----- ١١٠
- مسألة ٥٩: الجنابه المستصحبه كالمعلومه في الأحكام المذكوره ----- ١١٠
- مسألة ٦٠: ألحق بعضهم الحائض و النفساء بالجنب في حكم النومات ----- ١١٠
- مسألة ٦١: إذا شك في عدد النومات بنى على الأقل ----- ١١١
- مسألة ٦٢: إذا نسي غسل الجنابه و مضى عليه أيام و شك في عددها ----- ١١١
- مسألة ٦٣: يجوز قصد الوجوب في الغسل و إن أتى به في أول الليل ----- ١١١
- مسألة ٦٤: فاقد الطهورين يسقط عنه اشتراط رفع الحدث للصوم فيصح صومه مع الجنابه ----- ١١١
- مسألة ٦٥: لا يشترط في صحه الصوم الغسل لمسئ الميت ----- ١١٢
- مسألة ٦٦: لا يجوز إجناب نفسه في شهر رمضان إذا ضاق الوقت عن الاغتسال أو التيمم ----- ١١٢
- التاسع من المفطرات: الحقنه بالمائع ----- ١١٥
- اشاره ----- ١١٥
- مسألة ٦٧: إذا احتقن بالمائع لكن لم يصعد إلى الجوف ----- ١١٥
- مسألة ٦٨: الظاهر جواز الاحتقان بما يشك في كونه جامدا أو مائعا ----- ١١٥
- العاشر: تعمد القيء ----- ١١٥
- اشاره ----- ١١٥
- مسألة ٦٩: لو خرج بالتجشؤ شيء ثم نزل من غير اختيار لم يكن مبطلا ----- ١١٦
- مسألة ٧٠: لو ابتلع في الليل ما يجب عليه قيؤه في النهار فسد صومه ----- ١١٦
- مسألة ٧١: إذا أكل في الليل ما يعلم أنه يوجب القيء في النهار من غير اختيار ----- ١١٧
- مسألة ٧٢: إذا ظهر أثر القيء و أمكنه الحبس و المنع وجب إذا لم يكن حرج و ضرر ----- ١١٧
- مسألة ٧٣: إذا دخل الذباب في حلقه وجب إخراجه مع إمكانه، و لا يكون من القيء ----- ١١٧
- مسألة ٧٤: يجوز للصائم التجشؤ اختيارا و إن احتمل خروج شيء ----- ١١٧
- مسألة ٧٥: إذا ابتلع شيئا سهوا فتذكر قبل أن يصل إلى الحلق وجب إخراجه ----- ١١٨
- مسألة ٧٦: إذا كان الصائم بالواجب المعين مشتغلا بالصلاه الواجبه فدخل في حلقه ذباب أو بق أو نحوهما ----- ١١٨
- مسألة ٧٧: قيل يجوز للصائم أن يدخل إصبعه في حلقه و يخرج عمدا ----- ١٢٠

- مسألة ٧٨: لا بأس بالتجشؤ القهري وإن وصل معه الطعام إلى فضاء الفم ورجع ----- ١٢٠
- فصل في ما يعتبر في مفطريه المفطرات ----- ١٢١
- اشاره ----- ١٢١
- مسألة ١: إذا أكل ناسيا فظن فساد صومه فأفطر عامدا بطل صومه ----- ١٢٦
- مسألة ٢: إذا أفطر تقيه من ظالم بطل صومه ----- ١٢٦
- مسألة ٣: إذا كانت اللقمة في فمه و أراد بلعها لنسيان الصوم فتذكر وجب إخراجها، وإن بلعها مع إمكان إلقائها بطل صومه ----- ١٢٧
- مسألة ٤: إذا دخل الذباب أو البق أو الدخان الغليظ أو الغبار في حلقه من غير اختياره لم يبطل صومه ----- ١٢٧
- مسألة ٥: إذا غلب على الصائم العطش بحيث خاف من الهلاك يجوز له أن يشرب الماء مقتصرًا على مقدار الضرورة ----- ١٢٧
- مسألة ٦: لا يجوز للصائم أن يذهب إلى المكان الذي يعلم اضطرابه فيه إلى الإفطار بإكراه أو إيجار في حلقه أو نحو ذلك ----- ١٢٧
- مسألة ٧: إذا نسي فجامع لم يبطل صومه، وإن تذكر في الأثناء وجب المبادرته إلى الإخراج ----- ١٢٧
- فصل في ما يجوز ارتكابه للصائم ----- ١٢٨
- اشاره ----- ١٢٨
- مسألة ١: إذا امتزج بريقه دم واستهلك فيه يجوز بلعه على الأقوى ----- ١٢٨
- فصل في ما يكره للصائم ----- ١٣٠
- فصل في كفاره الصوم ----- ١٣٢
- اشاره ----- ١٣٢
- مسألة ١: تجب الكفاره في أربعة أقسام من الصوم ----- ١٣٣
- مسألة ٢: تتكرر الكفاره بتكرر الموجب في يومين و أزيد من صوم له كفاره ----- ١٤٠
- مسألة ٣: لا فرق في الإفطار بالمحرم الموجب لكفاره الجمع بين أن تكون الحرمة أصلية كالزنا و شرب الخمر أو عارضيه ----- ١٤١
- مسألة ٤: من الإفطار بالمحرم الكذب على الله و على رسوله صلى الله عليه و آله ----- ١٤١
- مسألة ٥: إذا تعذر بعض الخصال في كفاره الجمع وجب عليه الباقي ----- ١٤٢
- مسألة ٦: إذا جامع في يوم واحد مرات وجب عليه كفارات بعددها ----- ١٤٢
- مسألة ٧: الظاهر أن الأكل في مجلس واحد يعدّ إفطارا واحدا و إن تعددت اللقم ----- ١٤٢
- مسألة ٨: في الجماع الواحد إذا أدخل و أخرج مرات لا تتكرر الكفاره ----- ١٤٢
- مسألة ٩: إذا أفطر بغير الجماع ثم جامع بعد ذلك يكفيه التكفير مره ----- ١٤٢
- مسألة ١٠: لو علم أنه أتى بما يوجب فساد الصوم و تردد بين ما يوجب القضاء فقط أو يوجب الكفاره أيضا لم تجب عليه ----- ١٤٣

- مسألة ١١: إذا أفطر متعمدا ثم سافر بعد الزوال لم تسقط عنه الكفاره ----- ١٤٤
- مسألة ١٢: لو أفطر يوم الشك في آخر الشهر ثم تبين أنه من شوال فالأقوى سقوط الكفاره ----- ١٤٥
- مسألة ١٣: قد مر أن من أفطر في شهر رمضان عالما عامدا إن كان مستحلا فهو مرتد ----- ١٤٦
- مسألة ١٤: إذا جامع زوجته في شهر رمضان و هما صائمان مكرها لها كان عليه كفارتان و تعزيران خمسون سوطا ----- ١٤٦
- مسألة ١٥: لو جامع زوجته الصائمه و هو صائم في النوم لا يتحمل عنها الكفاره و لا التعزير ----- ١٤٧
- مسألة ١٦: إذا أكرهت الزوجه زوجها لا تتحمل عنه شيئا ----- ١٤٧
- مسألة ١٧: لا تلحق بالزوجه الأمه إذا أكرهها على الجماع و هما صائمان فليس عليه إلا كفارته و تعزيره ----- ١٤٧
- مسألة ١٨: إذا كان الزوج مفطرا بسبب كونه مسافرا أو مريضا ----- ١٤٧
- مسألة ١٩: من عجز عن الخصال الثالث في كفاره مثل شهر رمضان تخير بين أن يصوم ثمانية عشر يوما أو يتصدق بما يطيق ----- ١٥٠
- مسألة ٢٠: يجوز التبرع بالكفاره عن الميت صوما كانت أو غيره ----- ١٥١
- مسألة ٢١: من عليه الكفاره إذا لم يؤديها حتى مضت عليه سنين لم تتكرر ----- ١٥٢
- مسألة ٢٢: الظاهر أن وجوب الكفاره موسع فلا تجب المبادرة إليها ----- ١٥٢
- مسألة ٢٣: إذا أفطر الصائم بعد المغرب على حرام من زنا أو شرب الخمر أو نحو ذلك لم يبطل صومه ----- ١٥٢
- مسألة ٢٤: بمصرف كفاره الإطعام الفقراء إما بإشباعهم و إما بالتسليم إليهم كل واحد مدا ----- ١٥٢
- مسألة ٢٥: يجوز السفر في شهر رمضان لا لعذر و حاجه ----- ١٥٢
- مسألة ٢٦: المد ربع الصاع ----- ١٥٢
- فصل في موارد وجوب القضاء دون الكفاره ----- ١٥٦
- اشاره ----- ١٥٦
- أحدها: ما مر من النوم الثاني بل الثالث ----- ١٥٦
- الثاني: إذا أبطل صومه بالاخلال بالنيه ----- ١٥٦
- الثالث: إذا نسي غسل الجنابه و مضى عليه يوم أو أيام ----- ١٦٢
- الرابع: من فعل المفطر قبل مراعاة الفجر ثم ظهر سبق طلوعه و أنه كان في النهار ----- ١٦٢
- الخامس: الأكل ----- ١٦٢
- السادس: الأكل إذا أخبره مخبر بطلوع الفجر لزعمه سخرية المخبر ----- ١٦٢
- السابع: الإفطار تقليدا ----- ١٦٢
- الثامن: الإفطار لظلمه قطع بحصول الليل منها فبان خطأه و لم يكن في السماء عله ----- ١٦٢

- ١٦٢ اشارة
- ١٦٣ مسأله ١: إذا أكل أو شرب مثلا مع الشك في طلوع الفجر
- ١٦٥ مسأله ٢: يجوز له فعل المفطر و لو قبل الفحص ما لم يعلم طلوع الفجر و لم يشهد به البيئه
- ١٦٦ التاسع: إدخال الماء في الفم للتبريد بمضمضه أو غيرها فسبقة و دخل الجوف
- ١٦٦ اشارة
- ١٦٦ مسأله ٣: لو تمضمض لوضوء الصلاه فسبقة الماء لم يجب عليه القضاء
- ١٦٧ مسأله ٤: يكره المبالغه في المضمضه مطلقا
- ١٦٧ مسأله ٥: لا يجوز التمضمض مطلقا مع العلم بأنه يسبقة الماء إلى الحلق أو ينسى فيبلعه
- ١٦٧ العاشر: سبق المنى بالملاعبه أو الملامسه إذا لم يكن ذلك من قصده و لا عادته
- ١٦٨ فصل في الزمان الذي يصح فيه الصوم
- ١٦٨ اشارة
- ١٦٨ مسأله ١: لا يشرع الصوم في الليل، و لا صوم مجموع الليل و النهار
- ١٦٩ فصل في شرائط صحه الصوم
- ١٦٩ اشارة
- ١٧٨ مسأله ١: يصح الصوم من النائم و لو في تمام النهار إذا سبقت منه النهيه في الليل
- ١٨١ مسأله ٢: يصح الصوم و سائر العبادات من الصبي المميز على الأقوى من شرعيه عباداته
- ١٨١ مسأله ٣: يشترط في صحه الصوم المندوب
- ١٨٤ مسأله ٤: الظاهر جواز التطوع بالصوم إذا كان ما عليه من الصوم الواجب استنجاريا
- ١٨٦ فصل في شرائط وجوب الصوم
- ١٨٦ اشارة
- ١٨٩ مسأله ١: إذا كان حاضرا فخرج إلى السفر
- ١٩٤ مسأله ٢: قد عرفت التلازم بين إتمام الصلاه و الصوم، و قصرها و الإفطار لكن يستثنى من ذلك موارد
- ١٩٤ مسأله ٣: إذا خرج إلى السفر في شهر رمضان لا يجوز له الإفطار إلا بعد الوصول إلى حد الترخص
- ١٩٤ مسأله ٤: يجوز السفر اختيارا في شهر رمضان
- ١٩٥ مسأله ٥: الظاهر كراهه السفر في شهر رمضان قبل أن يمضى ثلاثه و عشرون يوما إلا في حج أو عمره
- ١٩٥ مسأله ٦: يكره للمسافر في شهر رمضان، بل كل من يجوز له الإفطار التملى من الطعام و الشراب

- فصل فى موارد جواز الإفطار ١٩٦
- فصل فى طرق ثبوت هلال رمضان و شوال للصوم و الإفطار ٢٠٣
- اشاره ٢٠٣
- مسأله ١: لا يثبت بشهادة العدلين إذا لم يشهدا بالرؤية ٢١٠
- مسأله ٢: إذا لم يثبت الهلال و ترك الصوم ثم شهد عدلان برؤيته يجب قضاء ذلك اليوم ٢١١
- مسأله ٣: لا يختص اعتبار حكم الحاكم بمقلديه ٢١١
- مسأله ٤: إذا ثبت رؤيته فى بلد آخر و لم يثبت فى بلده ٢١١
- مسأله ٥: لا يجوز الاعتماد على البريد البرقى-المسمى بالتلغراف-فى الإخبار عن الرؤية ٢١٧
- مسأله ٦: فى يوم الشك فى أنه من رمضان أو شوال يجب أن يصوم ٢١٧
- مسأله ٧: لو غمت الشهور و لم ير الهلال فى جملة منها أو فى تمامها ٢١٨
- مسأله ٨: الأسير و المحبوس إذا لم يتمكنوا من تحصيل العلم بالشهر عملاً بالظن ٢١٨
- مسأله ٩: إذا اشتبه شهر رمضان بين شهرين أو ثلاثة أشهر مثلاً فالأحوط صوم الجميع ٢٢٢
- مسأله ١٠: إذا فرض كون المكلف فى المكان الذى نهاره ستة أشهر و ليله ستة أشهر أو نهاره ثلاثة و ليله ستة أو نحو ذلك ٢٢٣
- فصل فى أحكام القضاء ٢٢٥
- اشاره ٢٢٥
- مسأله ١: يجب على المرتد قضاء ما فاتته أيام رّدته ٢٢٨
- مسأله ٢: يجب القضاء على من فاتته لسكر ٢٢٨
- مسأله ٣: يجب على الحائض و النفساء قضاء ما فاتهما حال الحيض و النفاس ٢٢٨
- مسأله ٤: المخالف إذا استبصر يجب عليه قضاء ما فاتته ٢٢٨
- مسأله ٥: يجب القضاء على من فاتته الصوم للنوم ٢٢٩
- مسأله ٦: إذا علم أنه فاتته أيام من شهر رمضان و دار بين الأقل و الأكثر ٢٢٩
- مسأله ٧: لا يجب الفور فى القضاء و لا التتابع ٢٣٠
- مسأله ٨: لا يجب تعيين الأيام ٢٣٠
- مسأله ٩: لو كان عليه قضاء من رمضانين فصاعداً يجوز قضاء اللاحق قبل السابق ٢٣٠
- مسأله ١٠: لا ترتب بين صوم القضاء و غيره من أقسام الصوم الواجب كالكفاره و النذر و نحوهما ٢٣١
- مسأله ١١: إذا اعتقد أن عليه قضاء فنواه ثم تبين بعد الفراغ فراغ ٢٣١

- مسألة ١٢: إذا فاته شهر رمضان أو بعضه بمرض أو حيض أو نفاس و مات فيه ٢٣٢
- مسألة ١٣: إذا فاته شهر رمضان أو بعضه لعذر و استمر إلى رمضان آخر ٢٣٤
- مسألة ١٤: إذا فاته شهر رمضان أو بعضه لا لعذر بل كان متعمدا في الترك و لم يأت بالقضاء إلى رمضان آخر ٢٣٥
- مسألة ١٥: إذا استمر المرض إلى ثلاث سنين يعنى رمضان الثالث وجبت كفارة للأولى و كفارة اخرى للثانية ٢٣٧
- مسألة ١٦: يجوز إعطاء كفارة أيام عديده من رمضان واحد أو أزيد لفقير واحد ٢٣٧
- مسألة ١٧: لا تجب كفارة العبد على سيده من غير فرق بين كفارة التأخير و كفارة الإفطار ٢٣٧
- مسألة ١٨: لأحوط عدم تأخير القضاء إلى رمضان آخر مع التمكن عمدا ٢٣٨
- مسألة ١٩: يجب على ولى الميت قضاء ما فاته من الصوم لعذر من مرض أو سفر أو نحوهما ٢٣٨
- مسألة ٢٠: لو لم يكن للميت ولد لم يجب القضاء على أحد من الورثة ٢٣٩
- مسألة ٢١: لو تعدد الولى اشتركا ٢٣٩
- مسألة ٢٢: يجوز للولى أن يستأجر من يصوم عن الميت و أن يأتى به مباشرة ٢٣٩
- مسألة ٢٣: إذا شك الولى فى اشتغال ذمه الميت و عدمه لم يجب عليه شيء ٢٣٩
- مسألة ٢٤: إذا أوصى الميت باستئجار ما عليه من الصوم أو الصلاة سقط عن الولى ٢٣٩
- مسألة ٢٥: إنما يجب على الولى قضاء ما علم اشتغال ذمه الميت به أو شهدت به البينه أو أقر به عند موته ٢٣٩
- مسألة ٢٦: فى اختصاص ما وجب على الولى بقضاء شهر رمضان أو عمومه لكل صوم واجب قولان ٢٤٠
- مسألة ٢٧: لا يجوز للصائم قضاء شهر رمضان إذا كان عن نفسه الإفطار بعد الزوال ٢٤١
- فصل فى صوم الكفاره ٢٤٢
- اشاره ٢٤٢
- مسألة ١: يجب التتابع فى صوم شهرين من كفاره الجمع أو كفاره التخيير ٢٤٥
- مسألة ٢: إذا نذر صوم شهر أو أقل أو أزيد لم يجب التتابع ٢٤٧
- مسألة ٣: إذا فاته النذر المعين أو المشروط فيه التتابع ٢٤٧
- مسألة ٤: من وجب عليه الصوم اللازم فيه التتابع لا يجوز أن يشرع فيه فى زمان يعلم أنه لا يسلم له بتخلل العيد ٢٤٨
- مسألة ٥: كل صوم يشترط فيه التتابع إذا أفطر فى أثنائه لا لعذر اختياريا يجب استئنافه ٢٥٠
- مسألة ٦: إذا أفطر فى أثناء ما يشترط فيه التتابع لعذر من الأعذار كالمرض و الحيض و النفاس و السفر الاضطرارى دون الاختيارى ٢٥٠
- مسألة ٧: كل من وجب عليه شهران متتابعان من كفاره معينه أو مخيره إذا صام شهرا و يوما متتابعا يجوز له التفريق فى البقيه ٢٥١
- مسألة ٨: إذا بطل التتابع فى الأثناء ٢٥٣

- ٢٥٥ ----- فصل فى أقسام الصوم
- ٢٥٥ ----- اشارة
- ٢٥٥ ----- و أما المندوب منه فأقسام
- ٢٥٥ ----- اشارة
- ٢٥٧ ----- مسأله ١: لا يجب إتمام صوم التطوع بالشروع فيه بل يجوز له الإفطار إلى الغروب
- ٢٥٧ ----- مسأله ٢: يستحب للصائم تطوعاً قطع الصوم إذا دعاه أخوه المؤمن إلى الطعام
- ٢٥٧ ----- و أما المكروه منه بمعنى قله الثواب ففي مواضع أيضاً
- ٢٥٧ ----- و أما المحذور منه ففي مواضع أيضاً
- ٢٥٧ ----- اشارة
- ٢٥٩ ----- مسأله ٣: يستحب الإمساك تأديباً فى شهر رمضان و إن لم يكن صوماً فى مواضع
- ٢٦٠ ----- فوائد
- ٢٦٠ ----- الفائدة الاولى: الصيام المشروع فى السفر أربعة أنواع
- ٢٦٠ ----- الفائدة الثانية: نقاط الفرق بين أنواع الصيام
- ٢٦١ ----- الفائدة الثالثة: نقاط الاشتراك بين أنواع الصيام:
- ٢٦٢ ----- كتاب الاعتكاف
- ٢٦٢ ----- اشارة
- ٢٦٦ ----- فصل فى شرائط الاعتكاف
- ٢٦٦ ----- اشارة
- ٢٧٧ ----- مسأله ١: لو ارتد المعتكف فى أثناء اعتكافه بطل
- ٢٧٧ ----- مسأله ٢: لا يجوز العدول بالنيه من اعتكاف إلى غيره و إن اتحدا فى الوجوب و الندب
- ٢٧٨ ----- مسأله ٣: الظاهر عدم جواز النياه عن أكثر من واحد فى اعتكاف
- ٢٧٨ ----- مسأله ٤: لا يعتبر فى صوم الاعتكاف أن يكون لأجله
- ٢٧٨ ----- مسأله ٥: يجوز قطع الاعتكاف المندوب فى اليومين الأولين
- ٢٧٨ ----- مسأله ٦: لو نذر الاعتكاف فى أيام معينه و كان عليه صوم مندور أو واجب لأجل الإجاره
- ٢٧٨ ----- مسأله ٧: لو نذر اعتكاف يوم أو يومين فإن قيد بعدم الزيادة بطل نذره
- ٢٧٩ ----- مسأله ٨: لو نذر اعتكاف ثلاثه أيام معينه أو أزيد فانفق كون الثالث عيداً بطل من أصله

- مسألة ٩: لو نذر اعتكاف يوم قدوم زيد بطل ٢٧٩
- مسألة ١٠: لو نذر اعتكاف ثلاثة أيام من دون الليلتين المتوسطتين لم ينعقد ٢٨٠
- مسألة ١١: لو نذر اعتكاف ثلاثة أيام أو أزيد لم يجب إدخال الليلة الأولى فيه ٢٨٠
- مسألة ١٢: لو نذر اعتكاف شهر يجزئه ما بين الهلالين و إن كان ناقصا ٢٨٠
- مسألة ١٣: لو نذر اعتكاف شهر وجب التتابع ٢٨١
- مسألة ١٤: لو نذر الاعتكاف شهرا أو زمانا على وجه التتابع سواء شرطه لفظا أو كان المنساق منه ذلك فأخل بيوم أو أزيد بطل ٢٨٢
- مسألة ١٥: لو نذر اعتكاف أربعة أيام فأخل بالربع و لم يشترط التتابع و لا كان منساقا من نذره ٢٨٥
- مسألة ١٦: لو نذر اعتكاف خمسة أيام وجب أن يضم إليها سادسا ٢٨٦
- مسألة ١٧: لو نذر زمانا معيننا شهرا أو غيره و تركه نسيانا أو عسيانا أو اضطرارا وجب قضاؤه ٢٨٧
- مسألة ١٨: يعتبر في الاعتكاف الواحد وحده المسجد ٢٨٧
- مسألة ١٩: لو اعتكف في مسجد ثم اتفق مانع من إتمامه فيه من خوف أو هدم أو نحو ذلك بطل ٢٨٧
- مسألة ٢٠: سطح المسجد و سردابه و محرابه منه ما لم يعلم خروجها ٢٨٧
- مسألة ٢١: إذا عين موضعا خاصا من المسجد محلا لاعتكافه لم يتعين ٢٨٧
- مسألة ٢٢: قبر مسلم و هانى ليس جزءا من مسجد الكوفة على الظاهر ٢٨٧
- مسألة ٢٣: إذا شك في موضع من المسجد أنه جزء منه أو من مرافقه لم يجر عليه حكم المسجد ٢٨٨
- مسألة ٢٤: لا بد من ثبوت كونه مسجدا أو جامعا بالعلم الوجداني أو الشيع المفيد للعلم أو البينة الشرعيه ٢٨٨
- مسألة ٢٥: لو اعتكف في مكان باعتقاد المسجديه أو الجامعيه فبان الخلاف تبين البطلان ٢٨٨
- مسألة ٢٦: لا فرق في وجوب كون الاعتكاف في المسجد الجامع بين الرجل و المرأة ٢٨٨
- مسألة ٢٧: الأقوى صحة اعتكاف الصبي المميز فلا يشترط فيه البلوغ ٢٨٨
- مسألة ٢٨: لو اعتكف العبد بدون إذن المولى بطل ٢٨٨
- مسألة ٢٩: إذا أذن المولى لعبده في الاعتكاف جاز له الرجوع عن إذنه ما لم يمض يومان ٢٨٩
- مسألة ٣٠: يجوز للمعتكف الخروج من المسجد لإقامه الشهاده أو لحضور الجماعه أو لتشيع الجنازه ٢٩٠
- مسألة ٣١: لو أجنب في المسجد و لم يمكن الاغتسال فيه وجب عليه الخروج ٢٩٠
- مسألة ٣٢: إذا غضب مكانا من المسجد سبق إليه غيره ٢٩٢
- مسألة ٣٣: إذا جلس على المغصوب ناسيا أو جاهلا أو مكرها أو مضطرا لم يبطل اعتكافه ٢٩٣
- مسألة ٣٤: إذا وجب عليه الخروج لأداء دين واجب الأداء عليه أو لإتيان واجب آخر متوقف على الخروج و لم يخرج أثم ٢٩٤

- مسألة ٣٥: إذا خرج عن المسجد لضروره فالأحوط مراعاة أقرب الطرق ٢٩٤
- مسألة ٣٦: لو خرج لضروره و طال خروجه بحيث انمحت صورته الاعتكاف بطل ٢٩٤
- مسألة ٣٧: لا فرق في اللبث في المسجد بين أنواع الكون من القيام و الجلوس و النوم و المشى و نحو ذلك ٢٩٥
- مسألة ٣٨: إذا طلقت المرأة المعتكفه في أثناء اعتكافها طلاقاً رجعياً وجب عليها الخروج إلى منزلها للاعتداد ٢٩٥
- مسألة ٣٩: قد عرفت أن الاعتكاف إما واجب معين أو واجب موشع و إما مندوب ٢٩٦
- مسألة ٤٠: يجوز له أن يشترط حين نية الرجوع متى شاء حتى في اليوم الثالث ٢٩٦
- مسألة ٤١: كما يجوز اشتراط الرجوع في الاعتكاف حين عقد نيته كذلك يجوز اشتراطه في نذره ٢٩٧
- مسألة ٤٢: يصح أن يشترط في اعتكاف أن يكون له الرجوع في اعتكاف آخر له غير الذي ذكر الشرط فيه ٢٩٧
- مسألة ٤٣: لا يجوز التعليق في الاعتكاف ٢٩٧
- فصل في أحكام الاعتكاف ٣٠٠
- اشاره ٣٠٠
- مسألة ١: لا فرق في حرمه المذكورات على المعتكف بين الليل و النهار ٣٠٣
- مسألة ٢: يجوز للمعتكف الخوض في المباح، والنظر في معاشه مع الحاجه و عدمها ٣٠٣
- مسألة ٣: كل ما يفسد الصوم يفسد الاعتكاف إذا وقع في النهار من حيث اشتراط الصوم فيه، بطلانه يوجب بطلانه ٣٠٣
- مسألة ٤: إذا صدر منه أحد المحرمات المذكوره سهوا فالظاهر عدم بطلان اعتكافه إلا الجماع ٣٠٤
- مسألة ٥: إذا فسد الاعتكاف بأحد المفسدات ٣٠٥
- مسألة ٦: لا يجب الفور في القضاء ٣٠٥
- مسألة ٧: إذا مات في أثناء الاعتكاف الواجب بنذر أو نحوه لم يجب على وليه القضاء ٣٠٥
- مسألة ٨: إذا باع أو اشترى في حال الاعتكاف لم يبطل بيعه و شراؤه ٣٠٦
- مسألة ٩: إذا أفسد الاعتكاف الواجب بالجماع و لو ليلا وجبت الكفاره ٣٠٦
- مسألة ١٠: إذا كان الاعتكاف واجبا و كان في شهر رمضان و أفسده بالجماع في النهار فعليه كفارتان ٣٠٦
- تعريف مركز ٣٠٩

اشاره

سرشناسه: فیاض، محمد اسحاق، ۱۹۳۴ - ، شارح

عنوان و نام پدید آور: تعالیق مبسوطه علی العروه الوثقی (محمد کاظم یزدی) / تالیف محمد اسحاق فیاض

مشخصات نشر: محلاتی، [۱۳۷۴؟] -.

شابک: بها: ۴۰۰۰ ریال (ج. ۴-۱)؛ ۷۰۰۰ ریال (ج. ۷-۵)

یادداشت: ج. ۶ و ۷ (چاپ اول: [۱۳۷۵؟])؛ ۷۰۰۰ ریال

مندرجات: ج. ۱. التقلید و الطهاره. -- ج. ۲. الطهاره. -- ج. ۳، ۴. الصلاه. -- ج. ۵. الصوم. -- ج. ۶ و ۷. الزکاه و الخمس. --

عنوان دیگر: العروه الوثقی. شرح

موضوع: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۷۴؟ - ۱۳۳۸؟ ق. العروه الوثقی -- نقد و تفسیر

موضوع: فقه جعفری -- قرن ۱۴

شناسه افزوده: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. العروه الوثقی. شرح

رده بندی کنگره: BP۱۸۳/۵ ی ۴ع ۴۰۲۱۷۵ ۱۳۷۴

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی: م ۷۴-۳۴۱۸

ص: ۱

اشاره

تعالیق مبسوطه علی العروه الوثقی (محمد کاظم یزدی)

تالیف محمد اسحاق الفیاض

ص: ۳

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف خلقه محمد و آله الطيبين الطاهرين

ص: ٥

كتاب الصوم

اشاره

ص: ٧

كتاب الصوم و هو الإمساك عما يأتي من المفطرات بقصد القربه، و ينقسم إلى الواجب و المندوب و الحرام و المكروه بمعنى قله الثواب، و الواجب منه ثمانية: صوم شهر رمضان، و صوم القضاء، و صوم الكفاره على كثرتها، و صوم بدل الهدى فى الحج، و صوم النذر و العهد و اليمين، و صوم الإجاره و نحوها كالشروط فى ضمن العقد، و صوم الثالث من أيام الاعتكاف، و صوم الولد الأكبر عن أحد أبويه، و وجوبه فى شهر رمضان من ضروريات الدين، و منكره مرتد (١)

فى اطلاقه اشكال بل منع، لأن انكار الضرورى تاره يؤدى إلى إنكار الرساله على أساس ان المنكر ملتفت إلى الملازمه بينها و بين ما أنكره، و اخرى لا يؤدى إلى انكارها، باعتبار أنه يرى عدم هذه الملازمه، ففى الأول لا شبهه فى كفره، و لكن لا من جهه انكاره الضرورى بل من جهه انكاره الرساله، و هذا لا يختص بانكار الضرورى، فان كل حكم يعلم أو يظن أو يحتمل باشتمال الرساله عليه فهو حق إذا كانت الرساله مشتمله عليه حقا و واقعا على نحو القضييه الشرطيه فانكاره يرجع إلى انكار الرساله و تكذيبها اما قطعاً، أو ظناً، أو احتمالاً، و هذا يعنى انه يحتمل فعلاً - بطلان الرساله، و معنى ذلك انه ليس بمسلم لأن المعترف فى الإسلام هو الايمان و الالتزام بالرساله اجمالاً، فكل من آمن بها كذلك فهو مسلم حقيقه، و نقصد بالايمان الإجمالى بها هو الايمان بأن كل ما يحتمل أو يظن أو يقطع باشتمال الرساله عليه فهو حق إذا كانت الرساله مشتمله

عليه واقعا، فإذا احتتمل أن هذا الحكم مما جاء به الرسول صلّى الله عليه و آله فانكاره يؤدى إلى عدم الايمان برسالته و احتمال بطلانها.

و أما الثانى: فهل هو موجب للكفر أو لا؟ فيه قولان:

ذهب جماعه من الفقهاء إلى الأول، بدعوى أنه يعتبر فى الإسلام زائدا على الايمان برساله الرسول صلّى الله عليه و آله أن لا يكون منكرا لضرورى من ضروريات الدين، فكفر منكر الضرورى مبنى على اعتبار هذا القيد فى تحقق الإسلام تعبدا، و قد استدل على ذلك بمجموعه من الروايات:

منها: قوله عليه السّلام فى صحيحه عبد الله بن سنان: «من ارتكب كبيره من الكبائر فزعم أنها حلال أخرجته ذلك من الإسلام و عذب أشد العذاب، و إن كان معترفا أنه ذنب و مات عليها أخرجته من الإيمان و لم يخرجته من الإسلام و كان عذابه أهون من عذاب الأول» (١). بدعوى أنه يدل على ان من ارتكب كبيره باعتقاد أنها حلال يؤدى إلى كفره و خروجه عن الإسلام و مقتضى اطلاقه عدم الفرق بين أن يكون ملتفتا إلى الملازمه أو لا- يكون ملتفتا إليها لشبهه أو جبت غفلته عنها مع ايمانه الإجمالى بالرساله.

و الجواب: ان الظاهر من الصحيحه هو أن مرتكب الكبيره ملتفت إلى أنها مما اشتملت عليه رساله الرسول صلّى الله عليه و آله، و القرينه على ذلك هو استحقاقه أشد العذاب و العقوبه على ارتكابها، فلو كان انكاره لها لشبهه أدت إلى غفلته عن أنها مما اشتملت عليه الرساله مع ايمانه الإجمالى بها لم يكن ملاك لاستحقاق أصل العقوبه و العذاب فضلا عن أشدها.

فالنتيجه: ان الصحيحه بقرينه العقاب تؤكد على ان انكار مرتكب الكبيره انما هو على أساس التحدى و التمرد و عدم الايمان بالرساله، و ان زعمه بالحليه انما هو بهذا الملا- ك لا- بملاك الغفله و الاعتقاد بأنها حلال مع الايمان بالرساله اجمالا. و بذلك يظهر حال سائر الروايات أيضا.

ص: ١٠

يجب قتله (١)، و من أفطر فيه لا- مستحلا عالما عامدا يعزّر بخمسه و عشرين سوطا (٢)، فإن عاد عزّر ثانيا، فإن عاد قتل على الأقوى (٣)، و إن كان الأحوط قتله في الرابعه، و إنما يقتل في الثالثه أو الرابعه إذا عزّر في كل من المرتين أو الثلاث، و إذا ادعى شبهه محتمله في حقه درى عنه الحد.

و قد تحصل من ذلك أنه لا دليل على اعتبار هذا القيد في تحقق الإسلام، هذا من ناحيه، و من ناحيه اخرى ان الايمان بالمعاد من أظهر ما يشتمل عليه الايمان بالرساله اجمالا، و ليس عنصرا مستقلا معتبرا في تحقق الإسلام، فانكاره بما أنه انكار للرساله موجب للكفر لا- بعنوانه إذ لا- دليل على أن الايمان به عنصر ثالث معتبر في تحقق الإسلام زائدا على الايمان بالله وحده و بالرساله، و قد ذكرنا في بحث الفقه أن الآيات التي تنص على عطف الايمان باليوم الآخر على الايمان بالله لا تدل على ذلك بوجه، فان هذا العطف انما يعبر عن أن الايمان بالمعاد دخيل في الإسلام، و أما أنه دخيل فيه مستقلا أو باعتبار انه من أوضح و أبداه ما اشتملت عليه الرساله فهو ساكت، بل هو في جمله من الآيات انما هو بغايه التهديد بالنار و التخويف بها في مقام التأكيد على ما اشتملت عليه الآيات من دون الدلاله على انه قيد مستقل في الإسلام كالإيمان بالله.

هذا إذا كان ارتداده فطريا فانه يقتل تاب أم لم يتب، و أما إذا كان مليا فيستتاب، فان تاب لم يقتل و إلا قتل.

في التحديد بها اشكال بل منع حيث انه لم يرد إلا في روايه ضعيفه (١) غير قابله للاعتماد عليها.

و أما أصل التعزير فهو ثابت بنص قوله عليه السلام في صحيحه بريد العجلى:

«على الإمام أن ينهكه ضربا» (٢) و أما من حيث القله و الكثره فهو بيد الامام حسب ما يراه من المصلحه.

بل هو المتعين شريطه جريان الحد عليه مرتين، و تنص على ذلك

ص: ١١

١- ١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم الحديث: ١.

٢- ٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ١.

صحيحه يونس (١) و موثقه سماعه (٢). ثم ان المراد من الحد الوارد فى الصحيحه الأعم من التعزير بقريته أن الحد الشرعى المعين انما هو ثابت فى موارد خاصه كالزنا و اللواط و شرب الخمر و ما شاكل ذلك، و لم يثبت فى مطلق الكبائر و انما الثابت فيه التعزير و هو حد من قبل الشرع لكن من دون تعيينه كما، و من هنا يظهر انه لا وجه لما ذكره الماتن قدس سره من أن الأحوط قتله فى الرابعه لعدم الدليل عليه، بل هو نوع تعطيل فى حدود الله تعالى، فمن أجل ذلك يكون هذا الاحتياط على خلاف الاحتياط. و تمام الكلام فى ذلك فى باب الحدود.

ص: ١٢

١-١) الوسائل باب: ٥ من أبواب مقدمات الحدود الحديث: ١.

٢-٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ٢.

فصل فى النيه يجب فى الصوم القصد إليه مع القربه و الإخلاص (١) كسائر العبادات، و لا يجب الإخطار بل يكفى الداعى، و يعتبر فيما عدا شهر رمضان حتى الواجب المعين أيضا القصد إلى نوعه من الكفاره أو القضاء أو النذر مطلقا كان أو مقيدا بزمان معين، من غير فرق بين الصوم الواجب و المندوب، ففى المندوب أيضا يعتبر تعيين نوعه من كونه صوم أيام البيض مثلا أو غيرها من الأيام المخصوصه، فلا يجزئ القصد إلى الصوم مع القربه من دون تعيين النوع، من غير فرق بين ما إذا كان ما فى ذمته متحدا أو متعددا، ففى صوره الاتحاد أيضا يعتبر تعيين النوع، و يكفى التعيين الإجمالى كأن يكون ما فى ذمته واحدا فيقصد ما فى ذمته و إن لم يعلم أنه من أى نوع و إن كان يمكنه الاستعلام أيضا، بل فيما إذا كان ما فى ذمته متعددا أيضا يكفى التعيين الإجمالى كأن ينوى ما اشتغلت ذمته به أولا- أو ثانيا أو نحو ذلك، و أما فى شهر رمضان فيكفى قصد الصوم و إن لم ينو كونه من رمضان، بل لو نوى فيه غيره تقدم فى باب الصلاه ان النيه تتمثل فى ثلاثه عناصر:

الأول: نيه القربه، و لا تصح العباده بدونها على أساس ان عباديه العباده

الثاني: الخلوص في النية، بمعنى عدم الرياء فيها.

الثالث: أن ينوى الاسم الخاص للعبادة التي يريد أن يأتي بها المميز لها شرعا إذا كان لها اسم كذلك، كصلاة الصبح و الظهر و العصر و المغرب و العشاء و صلاة الآيات و العيد و الاستسقاء و الجمعة و صلاة جعفر و النوافل الخاصة للفرائض و صلاة الليل و صلاة الاستئجار و الصلاة المنذوره و هكذا. و الجامع ان كل صلاة لها اسم خاص و عنوان مخصوص و لو ثانيا و بالعرض يقصد المصلى ذلك الاسم الخاص و العنوان المخصوص حينما يريد أن يصليها المميز لها شرعا.

نعم، إذا ثبت استحباب صلاة ركعتين استحبابا عاما بلا اسم و عنوان خاص كفى أن يصلى ركعتين بنيه القربه بلا تعيين.

و أما الصوم فما كان له اسم خاص كصوم القضاء و الكفاره و صوم الاستئجار و النذر و اليمين و صوم أول الشهر و صوم يوم الغدير و صوم التعويض و صوم أيام البيض و صوم شهر رجب و شعبان و هكذا. و الجامع ان كل صوم كان له عنوان خاص و اسم مخصوص و لو ثانيا و بالعرض فإذا أراد المكلف أن يصوم ذلك الصوم يقصد اسمه الخاص المميز له شرعا، و على هذا فإن كان على ذمه المكلف أنواع من الصيام كصوم النذر و اليمين و الكفاره و القضاء مثلا، فان صام قاصدا واحدا منها باسمه الخاص المميز له شرعا صح و الأ لم يقع عن شيء منها، و أما إذا كان واحد منها على ذمته غير معين بأن يعلم المكلف بأن ذمته مشغوله بصوم يوم واحد و لكن لا يدري أنه صوم كفاره أو قضاء أو نذر أو غيره ففي مثل ذلك يكفي أن يصوم يوما واحدا بقصد ما في الذمه حيث انه لا يتمكن من قصد الاسم الخاص المميز له شرعا، و أما إذا كان ذلك الواحد معيناً و أراد المكلف الاتيان به فعليه أن يقصد اسمه الخاص و إن لم يكن له شريك، فإذا كان عليه قضاء عن شهر رمضان و أراد الاتيان به فلا يكفي أن ينوى صيام

هذا النهار قربه إلى الله تعالى، بل لا بد له أن ينوى الصيام قضاء عن شهر رمضان بنيه القربه و الخلوص، فنيه القضاء معتبره، فلو صام بدون هذه النيه لم يقع قضاء عنه و لم يخرج عن عهده، و كذلك إذا كان عليه صوم بالنذر فإن على الناذر حينما يصوم أن ينوى بذلك الوفاء بالنذر، و إلا فلا يعتبر وفاء بالنذر، بل يبقى النذر على عهده و هكذا، و السبب فيه ان الصوم في كل الأيام مستحب استحبابا عاما عدا الأيام الواجب فيها الصيام كأيام شهر رمضان، أو المحرم كصوم يوم عيد الفطر و عيد الأضحى و نحوهما و على هذا الأساس فإذا صام المكلف قربه إلى الله تعالى بدون أن يقصد القضاء أو الوفاء بالنذر أو غيره من أقسام الصيام الخاص لم يقع قضاء عن شهر رمضان أو وفاء بالنذر أو غيره، بل وقع صوما مستحبا بملاك ان المنوى هو طبعي الصوم الجامع و هو ينطبق على الفرد الفاقد للخصوصيه دون الواجد لها، فان انطباقه عليه بحاجه إلى التعيين، هذا كله في صوم غير شهر رمضان.

و أما صوم شهر رمضان فالظاهر أنه لا- يعتبر فيه أن يصوم بقصد أنه من شهر رمضان بل يكفي وقوعه فيه و ان كان غافلا أو جاهلا أو ناسيا أنه شهر رمضان، لأن المستفاد من الآيه الشريفه و الروايات هو ان الواجب هو الصيام في هذا الشهر و ايقاعه فيه واقعا و لا يستفاد منهما ان المكلف حينما أراد أن يصوم صوم شهر رمضان لا بد أن يقصد اسم شهر رمضان و عنوانه المميز له شرعا، لأن امتيازه عن سائر أقسام الصيام انما هو بزمانه ذاتا فلا يتوقف على القصد، فإذا صام فيه بنيه القربه و الاخلاص صح و إن كان غافلا عن كونه شهر رمضان أو ناسيا له أو جاهلا به، هذا من ناحيه.

و من ناحيه اخرى هل يصلح شهر رمضان لصوم آخر غير صومه كصوم الكفاره أو القضاء أو النذر أو ما شاكل ذلك، أو لا؟ فيه قولان..

المعروف و المشهور بين الأصحاب عدم الصحه.

بدعوى: أن شهر رمضان لا يقبل صوما آخر غيره، و يمكن تخريج ذلك

الأول: انه لا- يقبل بنفسه صوما آخر غيره و إن لم تكن مزاحمه من قبل صومه، كما إذا كان المكلف مسافرا فانه لا يسوغ له أن يصوم صوم شهر رمضان، و لكن مع ذلك لا يجوز له أن يصوم فيه صوما آخر يكون مشروعا في السفر، كما لو نذر أن يكون صيامه في السفر.

الثاني: ان الأمر بالصوم فيه يقتضى النهى عن ضده العبادى و هو صوم آخر، و النهى عن العباده يقتضى فسادها، فمن أجل ذلك لا يصح ايقاعه فيه.

و الجواب عن الوجه الأول: ان كل زمان سواء أ كان شهر رمضان أم كان غيره قابل بنفسه لايقاع الصوم فيه و هو الامسك و الاجتناب عن ممارسه المفطرات بنيه القربه فعدم صحه صوم فى زمان بحاجه إلى دليل كما فى يومى العيدين، فإن الدليل قد دل على عدم صحه ايقاع الصوم فيهما فى نفسه، و لا يوجد دليل فى المقام على أن شهر رمضان لا يقبل صوما آخر غيره و إن لم يكن مزاحما له كما إذا أراد المسافر فى شهر رمضان أن يصوم فيه اليوم المنذور صيامه فى السفر.

قد يقال: ان روايات يوم الشك التى تنص على انه إذا صام فيه ناويا الندب أو القضاء ثم بان له بعد ذلك ان اليوم الذى صامه كان من شهر رمضان كفاه و اجزأه، فإن هذه الروايات تدل على أن شهر رمضان لا يصلح لصوم آخر غيره، و إلا فلا موجب للانقلاب.

و الجواب: ان عدم صحه الصوم الندبى أو القضاء فى مورد الروايات و انقلابه إلى صوم شهر رمضان انما هو من جهة أنه مزاحم له باعتبار ان الشاك فى ذلك اليوم مأمور بصومه فى الواقع، فلا دلاله لها على عدم الصحه فى فرض عدم المزاحمه أصلا.

و قد يجاب عن الوجه الثانى: بأن الأمر بشيء لا يقتضى النهى عن ضده العبادى لكى يقتضى فساد.

و دعوى: انه يكفى فى فساده عدم الأمر به، و لا يتوقف على النهى عنه، و المفروض انه لا شبهه فى أن الأمر بالشىء يستلزم عدم الأمر بضده لاستحاله الأمر بالضدين معا فى عرض واحد، و إن كانت صحيحه إلا أنه بناء على القول بإمكان الترتب لا مانع من فعليه الأمر بكلا- الضدين معا ترتبا، غايه الأمر إذا كان الضدان متساويين كان الترتب من الطرفين، بمعنى ان الأمر بكل منهما مشروط بعدم الاشتغال بالآخر لبا و واقعا، و ان كان أحدهما أهم من الآخر كان الترتب من طرف واحد، فان الأمر بالمهم حينئذ مشروط بعدم الاشتغال بالأهم دون العكس، و على هذا فلا- مانع من أن يكون المكلف مأمورا بصوم شهر رمضان أولا و إذا عصى و ترك الاشتغال به يكون مأمورا بصوم آخر على نحو الترتب.

و لكن للمناقشه فى تطبيق مسأله الترتب على المقام مجال، و ذلك لأن الأمر بصوم الكفاره مثلا لا يمكن أن يجتمع مع الأمر بصوم شهر رمضان فى زمن واحد على نحو الترتب. فإذا نوى صوم الكفاره من أول آن طلوع الفجر كان هذا الآن هو آن عدم الاشتغال بصوم شهر رمضان، و الفرض ان ذلك الآن هو آن سقوط أمره لا ثبوته، فإذا نوى صوم الكفاره مقارن لسقوط الأمر بصوم رمضان، فلا يجتمع الأمران فى زمان واحد على نحو الترتب، و على هذا فان كان لدليل وجوب صوم الكفاره اطلاق يشمل شهر رمضان فلا مانع من التمسك باطلاقه لإثبات أمره، و لا يتوقف على الالتزام بالترتب، و إن لم يكن له اطلاق فلا يمكن الحكم بصحته لقصور المقتضى حينئذ.

و إن شئت قلت: ان صحه صوم آخر فى شهر رمضان تبتنى على أحد أمرين:

الأول: استكشاف انه واجد للملاك فيه.

الثانى: الالتزام بالترتب.

و كلاهما غير تام.

أما الأول: فلأنه لا طريق للعقل إلى ملاكات الأحكام الشرعيه بحدودها

الواقعيه كما و كيفا بقطع النظر عن ثبوت نفس تلك الأحكام، و على هذا فإذا لم يكن الأمر بصوم آخر غيره موجودا و ثابتا فيه فلا طريق لنا إلى احراز انه مشتمل على الملاك فيه.

و أما الثاني: فلأن الالتزام بالترتب انما هو فيما إذا لم يكن ترك الضد الواجب و عدم الاشتغال به مساوقا لسقوط أمره، و إلا فلا يجتمع أمره مع الأمر بضده في آن واحد ترتبا. و ما نحن فيه من هذا القبيل، فان الأمر بصوم شهر رمضان يسقط في الآن الأول من ترك الاشتغال به و إلا لزم التكليف بغير المقدور، و عليه فثبوت الأمر بصوم آخر غيره في زمان سقوطه لا يتوقف على الترتب.

هذا اضافه إلى امكان المنع عن اطلاق أدله و جوب سائر أنواع الصيام بالنسبه إلى شهر رمضان، أما صوم الكفاره فلأن المتفاهم العرفي من دليل وجوبه ارتكازا هو ايقاعه في غير شهر رمضان، و لا يفهم العرف منه الاطلاق.

و اما صوم النذر و العهد و اليمين و الشرط و نحو ذلك فلا شبهه في عدم اطلاق أدلتها على أساس أن مقتضى ما ورد في لسانها من «أن شرط الله قبل شرطكم» هو أن حكم الله تعالى قبل هذا الوجوب، فوجوب الوفاء بالنذر أو العهد أو الشرط منوط بأن لا يكون على خلافه الزام من قبل الشارع سواء اشتغل به أم لا. و عليه فلا مزاحمه بينه و بين وجوب صوم شهر رمضان فانه بصرف وجوده رافع له، و مع عدم المزاحمه فلا موضوع للترتب.

فالتتيجه: ان الترتب بين واجبين في كل مورد يقوم على أساس ثلاث ركائز مباشره:

الاولى: عدم سقوط وجوب الواجب الأهم بصرف تركه و عدم الاشتغال به عصيانا و انه لا يزال باقيا يقتضى الاتيان به، و بما أن وجوب الواجب المهم مشروط به فهو يتحقق عند تحققه، و حينئذ فان قلنا بإمكان الترتب فلا مانع من فعليه كلا الوجوبين في زمن واحد على نحو الترتب، و لا يلزم منه محذور طلب

الجمع بين الضدين و لا التمانع بينهما فى الاقتضاء على تفصيل حققناه فى علم الاصول.

و أما لو أنكرنا امكان القول بالترتب على أساس ان فعليه كلا الوجوبين فى زمن واحد تستلزم طلب الجمع بين الضدين، فلا مناص عندئذ من رفع اليد عن أصل وجوب الواجب المهم لا- عن اطلاقه و تقييده بعدم الاشتغال بالأهم باعتبار انه لا يرفع المحذور اللازم من فعليه كلا الوجوبين فى آن واحد، و أما إذا سقط وجوب الواجب الأهم بصرف تركه و عدم الاشتغال به فى وقته عصيانا كما فى الواجب المؤقت المضيق فلا يجرى فيه الترتب حيث لا يمكن اجتماع وجوب الواجب المهم معه فى زمان واحد باعتبار أن زمان ثبوت وجوب المهم مساوق لزمان سقوط وجوب الأهم، فثبوته مقارن لسقوطه و هذا خارج عن مسأله الترتب امكانا و امتناعا.

الثانيه: أن لا- يكون الخطاب بالأهم بصرف وجوده رافعا للخطاب بالمهم، و الأ- فلا- موضوع للترتب حيث انه متقوم باجتماع الخطابين فى زمان واحد ترتبا، و أما إذا كان خطاب الأهم بصرف وجوده رافعا لخطاب المهم فهو خارج عن محل الكلام فى المسأله، فان محل الكلام فيها هو ما إذا كان الخطاب بالمهم مشروطا بعدم الاشتغال بالأهم لا بعدم ثبوت خطابه.

الثالثه: أن يكون لخطاب المهم اطلاق قد قيد لبا بعدم الاشتغال بصد واجب لا يقل عنه فى الأهميه، و أما إذا لم يكن له اطلاق فى نفسه بالنسبه إلى حالتى الاشتغال بالأهم و عدم الاشتغال به فهو خارج عن مسأله الترتب و لا يكون من صغرياتهما و عناصرها.

و لكن لم يتوفر شىء من هذه الركائز الثلاث فى المقام.

أما الاولى: فلا-ن وجوب صوم شهر رمضان يسقط فى الآن الأول من طلوع الفجر، و هو الآن الذى نوى المكلف صوما آخر دونه، و الفرض أن هذا الآن هو آن ثبوت وجوب صوم آخر، فيكون ثبوته مقارنا لسقوطه زمانا، و هذا

خارج عن المسأله التي تبتنى على اجتماع وجوبين فى زمن واحد ترتيبا.

و أما الثانيه:فلأن صوما آخر غيره ان كان من قبيل الصوم النذرى أو العهدى أو الشرطى أو الاستجارى فقد مر أن وجوبه مشروط بعدم ثبوت وجوب آخر على الخلاف لا بعدم الاشتغال به،و الفرض ان وجوب صوم شهر رمضان بصرف ثبوته رافع له لا باشتغاله،و هذا خارج عن محل الكلام فى مسأله الترتب.و إن كان من قبيل صوم الكفار ه أو القضاء فقد مر أنه لا اطلاق لأدلته بالنسبه إلى شهر رمضان لانصرافها عنه ارتكازا.

و أما الثالثه:فقد ظهر مما مر أنها غير متوفره حتى فى صوم الكفار ه و القضاء و نحوهما فضلا عن الصوم النذرى و نحوه.

فالنتيجه:ان من نوى فى شهر رمضان صوما آخر غير صوم شهر رمضان عامدا ملتفتا إلى الحكم الشرعى لم يصح بملاك ان المقتضى قاصر،لا أن شهر رمضان بنفسه لا يصلح لصوم آخر غيره،كما انه لا يحسب من صوم شهر رمضان لأنه غير قاصد صوم ذلك الشهر.

نعم،لو نذر الصوم فى السفر فسافر فى شهر رمضان فالظاهر انه لا مانع من أن يصوم فيه الصوم النذرى لأن المقتضى غير قاصر،و الزمان صالح له فى نفسه و المانع غير موجود.

و أما إذا نوى صوما آخر غيره جهلا بشهر رمضان أو نسيانا له فهل يجرى عن صوم شهر رمضان أو لا؟ففيه و جهان:

الظاهر هو الوجه الأول،لأنه نوى الصوم المأمور به فى هذا الشهر قاصدا به القربه و لكن اعتقد انه صوم قضاء أو كفاره،فيكون الخطأ فى هذا الاعتقاد لا فى المأمور به،و من المعلوم انه لا يضر بوقوعه فى وقته بالكامل حيث انه من الخطأ فى التطبيق.

و إن شئت قلت:انه أتى بالصوم الواجب بنيه القربه فى وقته واقعا،و لكن بما أنه لا يدرى بذلك اما جهلا أو نسيانا بنى على انه صوم قضاء أو كفاره،و من

جاهلا أو ناسيا له أجزأ عنه، نعم إذا كان عالما به و قصد غيره لم يجزئه كما لا يجزئ لما قصده أيضا، بل إذا قصد غيره عالما به مع تخيل صحه الغير فيه ثم علم بعدم الصحه و جدد نيته قبل الزوال لم يجزئه أيضا، بل الأحوط عدم الإجزاء إذا كان جاهلا بعدم صحه غيره فيه، و إن لم يقصد الغير أيضا بل قصد الصوم في الغد مثلا فيعتبر في مثله تعيين كونه من رمضان (١)، كما أن الأحوط في المتوخي - أي المحبوس الذي اشتبه عليه شهر رمضان و عمل بالظن - أيضا ذلك أي اعتبار قصد كونه من رمضان، بل وجوب ذلك لا يخلو عن قوه (٢).

المعلوم أن هذا البناء القلبي لا يغير الواقع و لا يمنع من انطباق الأمور به على المأتى به في الخارج.

فالنتيجه: ان الصحه في هذا الفرض تكون على القاعده فلا تحتاج إلى دليل.

في اعتبار التعيين اشكال بل منع، و الأظهر عدمه لما مر من أن المعتبر في صحه صوم شهر رمضان ايقاعه فيه واقعا بنيه القربه و الاخلاص، و لا يعتبر فيها نيه كونه من شهر رمضان حيث قد عرفت أنه جهه تعليليه لا تقييده مقومه، فإذا نوى صوم الغد و كان في الواقع من شهر رمضان و أتى به بداع إلهي صح و إن لم يعلم انه من شهر رمضان، بل و إن كان معتقدا انه من شعبان و صام و نوى به التطوع أو القضاء ثم بان انه من شهر رمضان لما مر من انه إذا صام في هذا اليوم بنيه القربه و الاخلاص يحسب من شهر رمضان غايه الأمر انه من جهه اعتقاده بأن هذا اليوم من شعبان قصد به التطوع أو القضاء و من المعلوم أن هذا القصد النفسى لا يؤثر لأنه قصد أمرا خارجا عن الأمور به و هو عنوان التطوع أو القضاء من جهه الخطأ في الاعتقاد و التطبيق.

في القوه اشكال بل منع، فان المحبوس أو نحوه إذا اشتبه عليه شهر

رمضان بسائر الشهور و علم اجمالاً بوجوب صيام شهر من هذه الشهور وجب عليه أن يصوم تمام الشهور احتياطاً و لا يضره العلم الإجمالى بحرمه الصوم فى بعض الأيام من تلك الشهور كىومى العيدين، لأن حرمة فيهما بما أنها تشريعية فلا تمنع من الاحتياط، و لا فرق فيه بين أن يعلم مبدأ كل شهر و منتهاه أو لا يعلم، فإنه إذا صام تمام أيام السنة فقد علم بأنه صام شهر رمضان.

و إن اشتبه بين ثلاثه أشهر أو أربعة أو أكثر وجب عليه الاحتياط فيها دون الأزيد لانحصار أطراف العلم الإجمالى بها، و أما إذا كان الاحتياط التام حرجياً فعليه أن يصوم بمقدار كان الزائد عليه حرجياً. و حيثئذ يعلم إجمالاً أن ما أتى به من الصيام أما أنه وقع قبل شهر رمضان أو بعده أو فيه، فعلى الأول لا أثر له، و على الثانى يجرى قضاء، و على الثالث يجرى أداء.

و أما إذا أراد أن يصوم قضاء فى هذه الحالة فليس بإمكانه ذلك فى الشهر الأول لاحتمال أنه شهر رمضان، و أما إذا دخل فى الشهر الثانى فقد يقال كما قيل:

ان بإمكانه أن يصوم قضاء لأنه حينما دخل فى الشهر الثانى علم بأنه دخل فى شهر آخر غير شهر رمضان و شك فى بقاءه فيه، فمقتضى الاستصحاب هو البقاء، و بضمه إلى الوجدان يثبت موضوع وجوب القضاء لأنه دخل فى شهر آخر غير شهر رمضان وجدانا و بحكم الاستصحاب أنه باق فيه و يترتب عليه جواز القضاء.

و فيه: انه مبنى على الخلط بين واقع شهر آخر غير شهر رمضان و بين عنوانه، فإنه ان لوحظ شهر آخر بما هو شهر آخر على نحو الموضوعيه بحيث يريد أن يثبت عنوانه الجامع بالاستصحاب فلا أثر له، لأن موضوع الحكم هو واقعه الخارجى لا عنوانه الانتزاعى، و ان لوحظ على نحو المعرفيه إلى واقعه خارجاً فهو مردد بين ما هو مقطوع الارتفاع على تقدير حدوثه و ما هو مشكوك الحدوث، فلا يكون الشك فيه شكاً فى بقاء المتيقن لكى يستصحب، لأن الشهر الآخر فى الواقع إن كان الأول فهو مقطوع الارتفاع، و إن كان الثانى فمشكوك

مسألة ١: لا يشترط التعرض للأداء والقضاء، ولا الوجوب والندب، ولا سائر الأوصاف الشخصية

[٢٣٦٠] مسألة ١: لا يشترط التعرض للأداء والقضاء، ولا الوجوب والندب، ولا سائر الأوصاف الشخصية، بل لو نوى شيئاً منها في محل الآخر صح إلا إذا كان منافياً للتعين، مثلاً إذا تعلق به الأمر الأدائي فتخيل كونه قضائياً، فإن قصد الأمر الفعلي المتعلق به و اشتبه في التطبيق فقصد قضاء صح، وأما إذا لم يقصد الأمر الفعلي بل قصد الأمر القضائي بطل (١) لأنه منافٍ للتعين حينئذ، وكذا يبطل إذا كان مغيراً للنوع كما إذا قصد الأمر الحدوث، فلا شك في بقاء الحادث المتيقن، فيكون استصحابه حينئذ من الاستصحاب في الفرد المردد، وهو ممتنع، وهذا نظير القسم الثاني من أقسام استصحاب الكلي، فإنه لا مانع من جريانه بالنسبة إلى الجامع بين القصير والطويل لتماميه أركانه فيه إذا كان موضوعاً لأثر شرعي، ولا يجري بالنسبة إلى الفرد المردد بينهما لعدم الشك في بقاء متيقن، لأن القصير على تقدير حدوثه يكون مقطوع الارتفاع، والطويل مشكوك الحدوث، فلا يكون الشك فيه متمحضاً في بقاء المتيقن السابق لكي يجري الاستصحاب فيه.

فالنتيجه: انه لا يتمكن من القضاء إلا بعنوان الرجاء.

في البطلان اشكال بل منع، لما مر من أن عنوان الأداء والقضاء ليسا من العناوين القصدية المقومه، إذ لا دليل على اعتبار أن يقصد وقوعه في الوقت أو في خارجه إلا في مقام التمييز، كما إذا كانت في ذمته صلاة ظهر مثلاً أدائيه وقضائيه، فإنه إذا صلى في هذه الحالة صلاة باسم الظهر بدون أن ينوى الأداء أو القضاء لم تقع مصداقاً لشيء منهما، وعلى هذا الأساس فإذا صلى صلاة الظهر أو العصر في الوقت ولكنه تخيل جهلاً أو غفلة أن الوقت قد ولى وقصد بها القضاء لم يضر لأنه قد أتى بالصلاة المأمور بها في وقتها بنيه القربة والاخلاص، غاية الأمر انه بسبب جهله أو غفلته تخيل خروج الوقت وقصد خصوصيه زائده عليها وهي وقوعها في الخارج وهو لا يضر.

و دعوى: ان ما قصد امثاله وهو الأمر القضائي لا واقع له، وماله واقع وهو

الفعلى لكن بقيد كونه قضائيا مثلا(١) أو بقيد كونه وجوبيا مثلا فبان كونه أدائيا أو كونه ندييا فإنه حينئذ مغير للنوع و يرجع إلى عدم قصد الأمر الخاص.

مسألة ٢: إذا قصد صوم اليوم الأول من شهر رمضان فبان أنه اليوم الثانى مثلا أو العكس

[٢٣٦١] مسألة ٢: إذا قصد صوم اليوم الأول من شهر رمضان فبان أنه اليوم الثانى مثلا أو العكس صح، وكذا لو قصد اليوم الأول من صوم الكفاره أو غيرها فبان الثانى مثلا أو العكس، وكذا إذا قصد قضاء رمضان الأمر الأدائى لم يقصد امتثاله، وفي هذه الحالة كيف يمكن الحكم بالصحة.

مدفوعه.. أما أولا: فلأن المكلف إذا كان فى مقام الامتثال و أداء الوظيفة كان ناويا لامتثال الأمر الفعلى المتوجه إليه حيث انه لا يرى خصوصيه لكونه أدائيا أو قضائيا فإذا كان الأمر الفعلى أدائيا و لكنه بسبب الجهل أو الغفله تخيل انه قضائى و قصد امتثاله ثم بان أنه أدائى فانه من باب الاشتباه فى التطبيق و امتثال الأمر الفعلى بعنوان آخر.

و أما ثانيا: فمع الاعراض عن ذلك و تسليم انه قصد خصوص امتثال الأمر القضائى فحسب فمع هذا يحكم بالصحة على أساس ان صحة العباده التى تكون محبوبه بنفسها كالصلاه مثلا تتوقف على الاتيان بها مضافه إلى المولى سبحانه و تعالى، و لا فرق بين أن يكون محقق الاضافه قصد امتثال الأمر الواقعى الفعلى أو محبوبيتها أو الأمر الخيالى و الوهمى كما فى المقام، فانه إذا أتى بها كذلك صحت و إن كان منشأ ذلك الأمر الخيالى باعتبار أن قصد الأمر طريق إلى الاتيان بها كذلك و لا موضوعيه له.

مر ان التقييد بمعنى التضييق فى مثل المسأله غير معقول، لأن الأمر الموجود فيها جزئى حقيقى و هو الأمر الأدائى، فلا يقبل التضييق لأن ما يقبل ذلك هو طبيعى الأمر دون فردة، فاذا نرد هذا التقييد إلى التعليق و الاشتباه فى التطبيق لا فى المأمور به، فما فى المتن من جعل ذلك مغيرا للنوع غريب و به يظهر حال ما بعده.

السنة الحاليه فبان أنه قضاء رمضان السنه السابقه و بالعكس.

مسأله ٣: لا يجب العلم بالمفطرات على التفصيل

[٢٣٦٢] مسأله ٣: لا يجب العلم بالمفطرات على التفصيل، فلو نوى الإمساك عن امور يعلم دخول جميع المفطرات فيها كفى.

مسأله ٤: لو نوى الإمساك عن جميع المفطرات

[٢٣٦٣] مسأله ٤: لو نوى الإمساك عن جميع المفطرات و لكن تخيل أن المفطر الفلانى ليس بمفطر فإن ارتكبه فى ذلك اليوم بطل صومه، و كذا إن لم يرتكبه و لكنه لاحظ فى نيته الإمساك عما عداه، و أما إن لم يلاحظ ذلك صح صومه على الأقوى (١).

مسأله ٥: النائب عن الغير لا يكفيه قصد الصوم بدون نيه النياه و إن كان متحدا

[٢٣٦٤] مسأله ٥: النائب عن الغير لا يكفيه قصد الصوم بدون نيه النياه و إن كان متحدا (٢)، نعم لو علم باشتغال ذمته بصوم و لا يعلم أنه له أو نياه فى اطلاقه اشكال بل منع، فانه ان اريد من عدم ملاحظه ذلك انه لا حظ فى نيته الامساك عنه اجمالا فى ضمن الامساك عن بقية المفطرات كذلك صح ما ذكره قدس سره.

و ان اريد منه اهماله فى نيته الامساك عن المفطرات بمعنى انه لم ينوه لا تفصيلا و لا إجمالا و لا عدمه كذلك، فلا شبهه فى البطلان حيث ان المعتبر فى صحه الصوم هو أن ينوى المكلف الامساك عن تمام المفطرات من الأكل و الشرب و الجماع و انزال المنى بالملاعبه و الكذب على الله و نحوها مما يأتى تفصيلها اجمالا، فلو لم ينو الامساك عن مفطر و ان لم ينو ارتكابه أيضا لم يصح صومه لفقد شرطه المقوم له و هو نيه الامساك عن كل ما يكون مفطرا و ناقضا للصوم، فلو كان مترددا فى بعض لم يصح.

هذا هو الصحيح لأن النياه أمر قصدى متقومه بقيام المكلف بالعمل بنيه انه عمل المنوب عنه و لو لم ينو ذلك حين قيامه بالعمل لم يقع عنه، ضروره ان وقوع فعل عن غير فاعله كوقوع الصلاه عن غير المصلى و الصوم عن غير الصائم و الحج عن غير الحاج و نحوها بحاجه إلى مثونه زائده و هى قصد النياه

عن الغير يكفيه أن يقصد ما فى الذمه.

مسأله ٦: لا يصلح شهر رمضان لصوم غيره واجبا كان ذلك الغير أو ندبا

[٢٣٦٥] مسأله ٦: لا- يصلح شهر رمضان لصوم غيره واجبا كان ذلك الغير أو ندبا، سواء كان مكلفا بصومه أو لا كالمسافر و نحوه، فلو نوى صوم غيره لم يقع عن ذلك الغير سواء كان عالما بأنه رمضان أو جاهلا و سواء كان عالما بعدم وقوع غيره فيه أو جاهلا، و لا يجرى عن رمضان أيضا إذا كان مكلفا به مع العلم و العمد، نعم يجرى عنه مع الجهل أو النسيان كما مر (١)، و لو نوى فى شهر رمضان قضاء رمضان الماضى أيضا لم يصح قضاء و لم يجرى عن رمضان أيضا مع العلم و العمد.

مسأله ٧: إذا نذر صوم يوم بعينه لا تجزئه نيه الصوم بدون تعيين أنه للنذر و لو إجمالا

[٢٣٦٦] مسأله ٧: إذا نذر صوم يوم بعينه لا تجزئه نيه الصوم بدون تعيين أنه للنذر و لو إجمالا كما مر (٢)، و لو نوى غيره فإن كان مع الغفلة عن النذر صح، و إن كان مع العلم و العمد ففي صحته إشكال (٣).

مسأله ٨: لو كان عليه قضاء رمضان السنه التى هو فيها و قضاء رمضان السنه الماضيه

[٢٣٦٧] مسأله ٨: لو كان عليه قضاء رمضان السنه التى هو فيها و قضاء بأن يقوم بالعمل بنيه النياه عن غيره.

تقدم تفصيل هذه المسأله بتمام صورها و شقوقها موسعا فى النيه.

مر وجه ذلك مفصلا فى أول النيه.

بل لا إشكال فى الصحه لا من جهه مسأله الترتب لأن المقام ليس من صغريات تلك المسأله، بل من جهه أن غيره لا يخلو من أن يكون واجبا موسعا أو مضيقا.

فعلى الأول: لا مزاحمه بينهما لا مكان الأمر بالواجب الموسع مع الواجب المضيق فى عرض واحد و بلا حاجه إلى تقييد أحدهما بعدم الاشتغال بالآخر على أساس ان الأمر فى الواجب الموسع متعلق بالجامع بين الافراد الطوليه و لا يسرى منه إليها، و الفرض ان الاتيان بهذا الجامع مع الواجب المضيق جمعا

مقدور بلا- أیه مزاحمه، و من هنا قلنا فى علم الاصول أنه لا- يلزم من الأمر بهما معا فى عرض واحد محذور طلب الجمع بين الضدين.

و على الثانى: فقد تقدم ان الترتب بين الواجبين المضيقين غير معقول، فإذا فرضنا وجوب صوم فى يوم معين بالنذر، و وجوب صوم فى ذلك اليوم بعينه بسبب آخر، فلا يمكن الجمع بينهما، فعندئذ ان كان أحدهما أهم من الآخر وجب الاتيان به، و إن لم يأت به لزم الاتيان بالآخر على أساس حكم العقل بتقييده بعدم الاتيان بالواجب الأهم أو المساوى لبا، و أما عدم امكان الترتب فلأنه مبنى على اجتماع الأمر بالأهم و المهم معا فى زمن واحد ترتبا و هو لا يمكن فى المقام، فان ثبوت الأمر بالصوم المهم مقارنة لسقوط الأمر بالصوم الأهم، فان المكلف فى الآن الأول من طلوع الفجر إذا نوى الاتيان بالصوم المهم و ترك الاتيان بالأهم تحقق الأمر بالأول فى ذلك الآن و سقط الأمر من الثانى فيه، فيكون زمان ثبوته مقارنا لزمان سقوطه لا ثبوته فلا يجتمع الأمران فى زمن واحد ترتبا.

فالتتبعه: ان المكلف إذا عصى و ترك الاشتغال بالصوم الأهم و أتى بالمهم صح لا على أساس الترتب، بل على أساس حكم العقل بتقييد اطلاق وجوب المهم بعدم الاشتغال بالأهم لبا، و لا فرق فى ذلك بين أن يكون متعلق النذر طبيعى الصوم فى يوم معين كيوم الجمعة مثلا، أو يكون حصه خاصه منه كصوم القضاء أو الكفاره أو نحوه.

ثم ان الفرض الثانى و هو وجوب الصومين فى يوم واحد نادر التحقق فى الخارج، و على تقدير تحققه فان كان وجوب أحدهما بالنذر و وجوب الآخر من قبل الشارع فلا يصلح الأول أن يزاحم الثانى لما تقدم من أن وجوب الوفاء بالنذر يرتفع بصرف ثبوت وجوب آخر من الشارع على أساس «أن شرط الله قبل شرطكم» (١)، و معه لا مزاحمه بينهما حتى يترتب عليهما أحكام التزاحم،

ص: ٢٧

رمضان السنه الماضيه لا يجب عليه تعيين أنه من أى منهما(١)، بل يكفيه نيه الصوم قضاء، وكذا إذا كان عليه نذر ان كل واحد يوم أو أزيد، وكذا إذا كان عليه كفارتان غير مختلفتين فى الآثار.

مسألة ٩: إذا نذر صوم يوم خميس معين، ونذر صوم يوم معين من شهر معين فاتفق فى ذلك الخميس المعين

[٢٣٦٨] مسألة ٩: إذا نذر صوم يوم خميس معين، ونذر صوم يوم معين من شهر معين فاتفق فى ذلك الخميس المعين يكفيه صومه و يسقط النذران، فإن قصدهما أثيب عليهما(٢)، وإن قصد أحدهما أثيب عليه و سقط عنه الآخر.

مسألة ١٠: إذا نذر صوم يوم معين فاتفق ذلك اليوم فى أيام البيض مثلا

[٢٣٦٩] مسألة ١٠: إذا نذر صوم يوم معين فاتفق ذلك اليوم فى أيام البيض مثلا، فإن قصدهم وفاء النذر و صوم أيام البيض أثيب عليهما، وإن قصد النذر فقط أثيب عليه فقط و سقط الآخر، ولا يجوز أن يقصد أيام البيض دون وفاء النذر(٣).

كما ان هذا الفرض خارج عن مورد كلام الماتن قدّس سرّه.

هذا صحيح، و لكن إذا لم يعين لم ينطبق إلّا على الأول باعتبار ان الثانى مشتمل على خصوصيه زائده خارجه عن الطبيعى الجامع بينهما، و هى ترتب الفديه على تركه، و بها يمتاز عن الأول، و حينئذ فيكون له تعيين فى الواقع من هذه الناحيه، فإن قصده فهو، و إلّا انطبق على الفاقد لهذا التعين و هو الأول، و بذلك يظهر حال ما بعده.

هذا لا من جهه أن وجوب الوفاء بالنذر وجوب تعبدى لما مر من انه توصلى و إن تعلق بالعباده، بل من جهه ان المكلف إذا قصد امتثال الوجوب التوصلى اثيب عليه باعتبار انه انقياد و اطاعه للمولى، و لا فرق بينه و بين الوجوب التعبدى من هذه الناحيه، و انما الفرق بينهما من ناحيه اخرى و هى ان الوجوب إذا كان توصليا لا يتوقف سقوطه على قصد الامتثال، و إذا كان تعبديا توقف عليه.

هذا من جهه ما مر من انه يعتبر فى الوفاء بالنذر أن يكون الناذر

مسألة ١١: إذا تعدد في يوم واحد جهات من الوجوب أو جهات من الاستحباب أو من الأمرين فقصد الجميع

[٢٣٧٠] مسألة ١١: إذا تعدد في يوم واحد جهات من الوجوب أو جهات من الاستحباب أو من الأمرين فقصد الجميع أثيب على الجميع، وإن قصد البعض دون البعض أثيب على المنويّ و سقط الأمر بالنسبة إلى البقيه.

مسألة ١٢: آخر وقت النيه في الواجب المعين رمضان كان أو غيره عند طلوع الفجر الصادق

[٢٣٧١] مسألة ١٢: آخر وقت النيه في الواجب المعين رمضان كان أو غيره عند طلوع الفجر الصادق، ويجوز التقديم في أى جزء من أجزاء ليله اليوم الذى يريد صومه، ومع النسيان أو الجهل بكونه رمضان أو المعين الآخر يجوز متى تذكر إلى ما قبل الزوال إذا لم يأت بمفطر (١)، وأجزأه عن قاصدا الوفاء به وإلا فلا يعتبر وفاء و يبقى النذر في عهده.

في الجواز اشكال بل منع، نعم الأولى والأجدر أن ينوى الصيام في هذه الحال برجاء أن يقبل الله تعالى منه، ثم يقضيه بعد شهر رمضان، والسبب في ذلك ان الصوم بما أنه عباده فيجب أن تتوفر فيه النيه الواجبه في كل عباده من حين الشروع فيه، بأن ينوى الامساك عن تمام المفطرات و لو اجمالا- بنيه القربه و الاخلاص من أول طلوع الفجر إلى الغروب الشرعى، أى من المبدأ إلى المنتهى، و لا يجوز له تأخيرها عنه آنا ما، و إلا لبطل صومه لأنه واجب ارتباطى قد وقع جزء منه بدون نيه القربه و الاخلاص، نعم لا مانع من تقديمها عليه. و هنا مجموعه تساؤلات:

الأول: إذا تأخرت النيه عن طلوع الفجر و كان تأخرها عنه عن غفله أو جهل ثم تفتن بالحال قبل أن يستعمل مفطرا، فهل يكفى أن ينوى الصيام و يصح، أو لا؟ فيه و جهان:..الظاهر هو الوجه الثانى، و هو عدم الكفايه، لأنّ كفايه الصوم الناقص عن التام بحاجه الى دليل، و قد استدل على الكفايه بعده وجوه لا يتم شىء منها، و عمدتها و جهان:

أحدهما: ما ينص من ان المسافر إذا قدم أهله قبل الزوال و لم يستعمل مفطرا فى الطريق فعليه أن يصوم ذلك اليوم، يعنى ينوى الصيام بعد قدومه

و حضوره، فإذا كان ذلك وظيفه المسافر الذى لم يكن مكلفا بالصوم ما دام فى السفر و انما يكلف به بعد حضوره إذا كان قبل الزوال، فكونه وظيفه من كان مكلفا به من طلوع الفجر إلى المغرب بالأولوية فإذن لا مانع من التعدى عن مورد النص إلى المقام.

و الجواب: ان مورد النص هو المسافر شريطه وصوله إلى بلده قبل الزوال و عدم استعمال المفطر فى الطريق، و التعدى منه إلى الحاضر الغافل عن صوم شهر رمضان أو الجاهل به و تفتن بالحال قبل الزوال بحاجه إلى قرينه، و لا قرينه لا فى نفس النص و لا من الخارج.

و دعوى الأولوية هنا ممنوعه، فان الأولوية العرفيه الارتكازيه من النص لا- توجد حيث ان العرف لا- يفهم من النص عدم خصوصيه لمورده، و لا- يرى أولويه ثبوت حكمه للمقام لاحتمال ان للمسافر المذكور خصوصيه و هى تدعوا إلى الاكتفاء بالصوم الناقص بدل الكامل. و الأولويه القطعيه العقليه منوطه باحراز الملاك، و الفرض انه لا طريق للعقل إلى احرازه، و الأولويه الظنيه لا أثر لها.

و ثانيهما: التمسك بحديث الرفع، بدعوى أن مقتضاه رفع اعتبار النيه فى حال الجهل و النسيان.

و الجواب: ان مفاده الرفع الظاهرى بالنسبه إلى الجاهل فى المسأله، و اما فى الواقع فهو مكلف بالصوم، و حيث انه لم ينوه من الأول فلا- يمكن الحكم بالا- جزاء لدى انكشاف الخلاف فى الأثناء، هذا اضافه إلى أن مفاد الحديث رفع الحكم دون اثبات وجوب الباقي.

و اما بالنسبه إلى الناسى فالرفع فيه و ان كان واقعيًا، إلا أن مفاد الحديث هو رفع وجوب الصوم التام عنه فى المسأله، و اما وجوب الصوم عليه بقيه النهار فهو بحاجه إلى دليل و لا يدل عليه حديث الرفع. و لكن مع ذلك كان الأجدر و الأحوط أن ينوى الصيام إذا تفتن بالحال برجاء الإجزاء، ثم يقضيه بعد ذلك.

و اما إذا استعمل المفطر فى الطريق ثم دخل بلدته قبل الزوال، فهل عليه أن يكف عن الاتيان بالمفطر طيله النهار؟ فمقتضى موثقه سماعه و صحاحه يونس أن عليه ذلك، و لكن لا بد من رفع اليد عن ظهورهما بقريته نص صحاحه محمد بن مسلم فى الجواز.

فالتتيجه: هو استحباب الامساك بقيه النهار.

التساؤل الثانى: هل يجوز تقديم النيه على طلوع الفجر، بأن ينوى الصيام من الليل؟

الظاهر جوازه، و تدل عليه السيره القطعيه الجاريه بين المسلمين من لدن زمان التشريع إلى زماننا هذا، حيث أن عاده الناس جاريه على النوم و الاستراحه فى ظلام الليل فى شهر رمضان و غيره، و لم يتعودوا على البقاء مستيقظين فى ليالى شهر رمضان كلاً أو بعضاً إلى الفجر، فلو كانت النيه معتبره فى صحه الصوم من طلوع الفجر فلا بد من التنبيه عليه على أساس ان اعتبار التقارن مع طلوع الفجر فى النيه أمر مغفول عنه عند الناس مع أنه لم يرد التنبيه على ذلك فى شىء من الروايات، و هذا يكشف بشكل قاطع عن عدم اعتبار التقارن بينهما و جواز تقديمها عليه ما لم يعدل عنها، و تؤكد ذلك الروايات التى تنص بمختلف الألسنه على جواز النوم إلى طلوع الفجر، منها الروايات الواردة فى نوم الجنب فانها تنص بالالتزام على جواز النوم طيله الليل، و لكن الجنب إذا أراد أن ينام قبل أن يغتسل فلا بد أن يكون واثقاً و مطمئناً بالانتباه قبل أن يطلع الفجر، فإذا نام فى هذه الحاله و استمر نومه إلى طلوع الفجر فلا شىء عليه. فإذا نوى من أول الليل أن يصوم الغد و نام و استمر نومه طيله الليل إلى أن طلع الفجر عليه و هو نائم فاستيقظ وسط النهار صح صومه، بل إذا دخل عليه شهر رمضان فنوى صوم الشهر كله صح ما لم يعدل، على أساس انه يكفى وجود الداعى الالهى فى النفس و لو ارتكازا فى صحه الصوم.

نعم، لا تصح نيه الصوم قبل دخول شهر رمضان باعتبار أنه لا منشأ

التساؤل الثالث: ان نيه القربه معناها ان أمر الله تعالى هو الداعى و الباعث على قيام المكلف بالعمل، و من المعلوم أنها بهذا المعنى لا- تتوفر فى تمام حالات الصيام، فان الصائم الذى ينام تمام النهار أو جلّه، أو يكون غافلا عن الطعام و الشراب أو ناسيا للصوم أو نحو ذلك من الحالات لا- يكون الباعث على الامساك من المفطرات هو أمر الله تعالى بل هو نومه أو غفلته أو ما شاكل ذلك، فإذا كيف يمكن الحكم بصحة الصوم فى تمام هذه الحالات؟

و الجواب: ان نيه القربه و الخلوص المعتبره فى صحة الصوم ليست بمعنى وجودها فى تمام حالات الصائم، بل بمعنى أن يكون فى نفس المكلف باعث و دافع إلهى يمنعه عن الاتيان بالمفطرات فيما إذا لم يكن نائما أو غافلا، فالنائم و الغافل إذا علم من حاله انه لو لم ينم أو لم يغفل لا يأكل و لا يشرب من أجل الله تعالى كفاه ذلك فى صحة الصوم، و بذلك يفترق الصوم عن سائر العبادات كالصلاه و نحوها، باعتبار ان حقيقه الصوم عباره عن الامساك و الكف عن مجموعه من الأشياء التى جعلها الشارع مفطرا و ناقضا له، فمن أجل ذلك لا بتوقف على مثونه زائده، حيث انه يكفى فيه تركها و إن لم يكن عن اختيار و إرادته كالصائم النائم فى النهار، أو الغافل عنها أو نحو ذلك شريطه أن يكون فى نفسه داع و دافع إلهى يمنعه عن الاتيان بالمفطرات كلا- فيما إذا لم يكن نائما و لا غافلا، فإذا عرف من حاله و انه على نحو لو لم ينم أو لم يغفل لم يأت بها من أجل أمر الله تعالى كفاه ذلك فى نيه الصوم، و هذا بخلاف غيره من العبادات كالصلاه و نحوها، فانها مركبه من الأجزاء الوجوديه و لا بد من مقارنة النيه لكل الأجزاء، و هذا يعنى أنه لا بد من أن تصدر الصلاه بكامل أجزائها من المصلى بالاراده و الاختيار، و أن يكون كل جزء منها مقارنا مع النيه لا بمعنى انه يجب على المصلى أن يكون ملتفتا إلى نيته التفاتا كاملا كما كان فى الآن الأول، بل بمعنى أنه إذا نوى و كبر ثم ذهل عن نيته و واصل صلاته على هذه الحال من

ذلك اليوم، ولا يجزئه إذا تذكر بعد الزوال، وأما في الواجب الغير المعين فيمتد وقتها اختياراً من أول الليل إلى الزوال دون ما بعده على الأصح، ولا فرق في ذلك بين سبق التردد أو العزم على العدم، وأما في المندوب فيمتد إلى أن يبقى من الغروب زمان يمكن تجديدها فيه على الأقوى.

مسألة ١٣: لو نوى الصوم ليلاً ثم نوى الإفطار ثم بدا له الصوم قبل الزوال فنوى و صام قبل أن يأتي بمفطر

[٢٣٧٢] مسألة ١٣: لو نوى الصوم ليلاً- ثم نوى الإفطار ثم بدا له الصوم قبل الزوال فنوى و صام قبل أن يأتي بمفطر صح على الأقوى (١)، إلا أن يفسد صومه برياء و نحوه فإنه لا يجزئه لو أراد التجديد قبل الزوال على الأحوط (٢).

مسألة ١٤: إذا نوى الصوم ليلاً لا يضره الإتيان بالمفطر بعده

[٢٣٧٣] مسألة ١٤: إذا نوى الصوم ليلاً لا يضره الإتيان بالمفطر بعده قبل الذهول صحت صلاته ما دامت النية كامنة في أعماق نفسه على نحو لو سأله سائل: ما ذا تفعل؟ لتذكر فوراً انه يصلى بداع إلهي قربي، وبذلك تمتاز عباديه الصوم عن عباديه غيره كالصلاه و نحوها، ثم ان الواجب المعين الآخر بنذر أو نحوه هل يلحق في ذلك بصوم شهر رمضان أو لا؟

الظاهر هو اللاحق، فان الأجزاء بحاجه إلى دليل و لا دليل عليه، وأما الروايات التي تنص على جواز نيه الصوم قبل الزوال أو بعده فموردها الواجب غير المعين و الصوم المستحب و لا يعم الواجب المعين.

في الصحه اشكال بل منع، و الظاهر هو البطلان إذا كان ذلك في صوم شهر رمضان أو الواجب المعين الآخر كما مر، و اما في غير المعين فالأمر كما أفاده قدس سره.

بل على الأقوى حتى في الواجب غير المعين، لأن هذا الفرض خارج عن مورد الروايات التي تدل على كفايه نيه الصوم قبل الزوال لأن موردها من أراد أن يصوم قبل الزوال و لا يعم من نوى الصوم من طلوع الفجر و لكن أبطل صومه بالرياء و نحوه ثم أراد تجديده نيته.

الفجر مع بقاء العزم على الصوم.

مسألة ١٥: يجوز في شهر رمضان أن ينوى لكل يوم نية على حده

[٢٣٧٤] مسألة ١٥: يجوز في شهر رمضان أن ينوى لكل يوم نية على حده، والأولى أن ينوى صوم الشهر جملة و يجدد النية لكل يوم، ويقوى الاجتزاء بنية واحده للشهر كله، لكن لا- يترك الاحتياط بتجديدها لكل يوم، وأما في غير شهر رمضان من الصوم المعين فلا بد من نيته لكل يوم (١) إذا كان عليه أيام كشهر أو أقل أو أكثر.

مسألة ١٦: يوم الشك في أنه من شعبان أو رمضان يبنى على أنه من شعبان

[٢٣٧٥] مسألة ١٦: يوم الشك في أنه من شعبان أو رمضان يبنى على أنه من شعبان فلا يجب صومه، وإن صام ينويه ندبا أو قضاء أو غيرهما، ولو بان بعد فيه اشكال بل منع، والظاهر عدم الفرق بينه وبين صوم شهر رمضان من هذه الناحية فان الملاك في كليهما واحد وهو كفايه وجود الداعي والباعث الإلهي في نفس المكلف على نحو يمنعه عن ممارسه المفطرات إذا لم يكن نائما ولا غافلا عنها، فما دام هذا الداعي والباعث الإلهي كامنا في أعماق نفسه لولا النوم والغفلة كفاه في صحه الصوم، ولا فرق فيه بين صوم شهر رمضان وغيره من الصوم الواجب بالندر أو نحوه حيث ان المكلف يتهيا ويستعد من الليل لصوم الغد وينوى الاتيان به في ظرفه من الآن رغم ان أمره ليس بفعلي، وهذا ليس إلا من جهه ان أمره الاستقبالي الجزمي يصلح أن يكون محركا وداعيا له للعزم عليه، ولا يتوقف كونه داعيا من الليل على أن يكون فعليا، ولعل نظر الماتن قدس سره إلى الفرق بين صوم شهر رمضان وغيره إلى ذلك، وهو أن وجوب صوم شهر رمضان بما أنه فعلي من الليل بمقتضى الآيه الشريفه والروايات على نحو الواجب المعلق فلا مانع من نيته من الليل دون وجوب صوم غيره فانه ليس بفعلي لعدم الدليل حيث ان الواجب المعلق وإن كان ممكنا في نفسه الآن- ان وقوعه بحاجه إلى دليل، فالنتيجه ان الليل هو زمان تهياؤ المكلف لصوم الغد الواجب عليه فلا مانع من نيته من الآن.

ذلك أنه من رمضان أجزأ عنه، ووجب عليه تجديد النية إن بان في أثناء النهار و لو كان بعد الزوال، و لو صامه بنيه أنه من رمضان لم يصح و إن صادف الواقع (١).

مسألة ١٧: صوم يوم الشك يتصور على وجوه

[٢٣٧٦] مسألة ١٧: صوم يوم الشك يتصور على وجوه:

الأول: أن يصوم على أنه من شعبان، وهذا لا إشكال فيه سواء نواه ندبا أو بنيه ما عليه من القضاء أو النذر أو نحو ذلك، و لو انكشف بعد ذلك أنه كان من رمضان أجزأ عنه و حسب كذلك.

الثاني: أن يصومه بنيه أنه من رمضان، و الأقوى بطلانه و إن صادف الواقع.

الثالث: أن يصوم على أنه إن كان من شعبان كان ندبا أو قضاء مثلا و إن ما ذكره الماتن قدس سره في المسألة هو الصحيح لأنه مقتضى الجمع بين الروايات المتمثلة في ثلاث مجموعات:

الأولى: الروايات التي تنص على بطلان صوم يوم الشك و إن كان في الواقع من شهر رمضان.

منها: صحيحه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «في الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان؟ فقال: عليه قضاؤه و إن كان كذلك» (١).

و منها: صحيحه هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: في يوم الشك من صامه قضاؤه و إن كان كذلك» (٢).

و منها: قوله عليه السلام في موثقه عبد الكريم: «صم و لا تصم في السفر و لا العيدين و لا أيام التشريق و لا اليوم الذي يشك فيه» (٣). و منها: غيرها (٤).

ص: ٣٥

١-١) الوسائل باب: ٦ من أبواب وجوب الصوم و نيته الحديث: ١.

٢-٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب وجوب الصوم و نيته الحديث: ٥.

٣-٣) الوسائل باب: ٦ من أبواب وجوب الصوم و نيته الحديث: ٣.

٤-٤) راجع الوسائل باب: ٦ من أبواب وجوب الصوم و نيته.

الثانية: الروايات التي تنص على صحة صوم يوم الشك إذا كان في الواقع من شهر رمضان و هي روايات كثيرة وقد علل فيها: «بأنه يوم وفق له» (١).

الثالثة: الروايات التي تنص على عدم جواز صوم يوم الشك بنيه انه من شهر رمضان. منها: قوله عليه السلام في موثقه سماعه: «انما يصام يوم الشك من شعبان ولا يصومه من شهر رمضان» (٢).

و منها: صحيحه على بن جعفر عن أخيه، قال: «سألته عن من يرى هلال شهر رمضان وحده لا يبصر غيره، أله أن يصوم؟ فقال: إذا لم يشك فيه فليصم وحده، وإلا يصوم مع الناس إذا صاموا» (٣). فانها ظاهره في النهي عن صوم يوم الشك وحده بعنوان شهر رمضان لا مطلقاً، ويشهد على ذلك قوله عليه السلام في ذيل الموثقه، لأنه قد نهى أن ينفرد الانسان بالصيام في يوم الشك (٤). و منها غير هما.

ثم ان بين المجموعه الاولى و الثانيه معارضه بالتباين، فان مقتضى اطلاق الاولى أن صوم يوم الشك باطل بدون فرق بين أن يصوم من شعبان أو يصوم من شهر رمضان، و مقتضى اطلاق الثانيه انه صحيح كذلك، و لكن المجموعه الثالثه بما أنها تفصل بين الصورتين تحكم على المجموعتين و تبين المراد من اطلاق كل منهما، فتقيد اطلاق المجموعه الاولى بما إذا صام يوم الشك من شهر رمضان، و اطلاق المجموعه الثانيه بما إذا صام يوم الشك من شعبان استحباباً أو وجوباً، و بذلك ترتفع المعارضه بينهما نهائياً.

فالتتيجه: ان من صام يوم الشك من شعبان قضاء أو ندباً، فإن كان من شعبان صح كذلك و إن كان من رمضان أجزأ عنه و من صام عن رمضان بطل على كلا التقديرين.

ص: ٣٦

١-١) راجع الوسائل باب: ٥ من أبواب وجوب الصوم و نيته.

٢-٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب وجوب الصوم و نيته الحديث: ٤.

٣-٣) الوسائل باب: ٤ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ٢.

٤-٤) الوسائل باب: ٥ من أبواب وجوب الصوم و نيته الحديث: ٤.

كان من رمضان كان واجبا، والاقوى بطلانه أيضا(١).

الرابع: أن يصومه بنيه القربه المطلقة بقصد ما فى الذمه و كان فى فى القوه اشكال بل منع، والأظهر الصحة، لأن مرجع ذلك ليس إلى الترديد فى النيه بل هو ينوى الصوم فى هذا اليوم على أمل أنه إن كان من شعبان كان ندبا أو قضاء، وإن كان من شهر رمضان كان فرضا، فالترديد انما هو فى تطبيق المنوى على ما فى الخارج و منشأ هذا الترديد هو الشك فى أن هذا اليوم من شعبان أو من شهر رمضان فانه يوجب التردد فى انطباق المنوى و هو طبيعى الصوم على الندب أو على الفرض، فان اليوم المذكور إن كان فى الواقع من شهر رمضان انطبق على الفرض و إن كان من شعبان انطبق على الندب، ولا يمكن أن يكون مرجع المسأله إلى الترديد فى النيه.

و إن شئت قلت: ان الشاك فى أن هذا اليوم هل هو من شهر رمضان أو من شعبان يصوم فيه بقصد أمره الفعلى الجامع بين الندب و الفرض على أساس أنه إن كان من شهر رمضان يحسب منه، وإن كان من شعبان يحسب ندبا، فلا ترديد فى نيه الصوم فيه أصلا و انما الترديد فى تطبيق المنوى من جهه الترديد فى هويه ذلك اليوم و عنوانه الخاص.

ثم ان هذا الفرض خارج عن مورد الروايات التى تنص على البطلان (١).

أما أولا: فلأن دعوى اختصاص هذه الروايات بصوم يوم الشك بنيه أنه من شهر رمضان تشريعا غير بعيدة، إذ احتمال حرمة ذاتا حتى برجا انه من شهر رمضان ضعيف جدا.

و ثانيا: مع الاغماض عن ذلك و تسليم أنها مطلقة و مقتضى اطلاقها انه حرام و غير جائز حتى بعنوان الاحتياط و رجاء ادراك الواقع، إلا أنها مختصه بما إذا صام فى يوم الشك بعنوان انه من رمضان و لو رجاء، ولا تعم ما إذا صام فيه

ص: ٣٧

(١-١) راجع الوسائل باب: ٥ و ٦ من أبواب وجوب الصوم و نيتته.

ذهنه أنه إما من رمضان أو غيره بأن يكون التردد في المنوى لا في نيته، فالأقوى صحته، وإن كان الأحوط خلافه.

مسألة ١٨: لو أصبح يوم الشك بنيه الإفطار ثم بان له أنه من الشهر

[٢٣٧٧] مسألة ١٨: لو أصبح يوم الشك بنيه الإفطار ثم بان له أنه من الشهر، فإن تناول المفطر وجب عليه القضاء، و أمسك بقيه النهار وجوبا تأديبا، وكذا لو لم يتناوله و لكن كان بعد الزوال، وإن كان قبل الزوال و لم يتناول المفطر جدد النيه و أجزأ عنه (١).

مسألة ١٩: لو صام يوم الشك بنيه أنه من شعبان ندبا أو قضاء أو نحوهما ثم تناول المفطر نسيانا و تبين بعده أنه من رمضان

[٢٣٧٨] مسألة ١٩: لو صام يوم الشك بنيه أنه من شعبان ندبا أو قضاء أو نحوهما ثم تناول المفطر نسيانا و تبين بعده أنه من رمضان أجزأ عنه أيضا، ولا يضره تناول المفطر نسيانا كما لو لم يتبين و كما لو تناول المفطر نسيانا بعد التبين.

مسألة ٢٠: لو صام بنيه شعبان ثم أفسد صومه برياء و نحوه

[٢٣٧٩] مسألة ٢٠: لو صام بنيه شعبان ثم أفسد صومه برياء و نحوه لم يجزئه عن رمضان و إن تبين له كونه منه قبل الزوال.

مسألة ٢١: إذا صام يوم الشك بنيه شعبان ثم نوى الإفطار و تبين كونه من رمضان قبل الزوال قبل أن يفطر فنوى

[٢٣٨٠] مسألة ٢١: إذا صام يوم الشك بنيه شعبان ثم نوى الإفطار و تبين كونه بنيه الجامع.

إلى هنا قد ظهر انه لا فرق بين هذا الوجه و الوجه الرابع بحسب الواقع، و الفرق بينهما انما هو فى التعبير فقط لا فى المقصود، لأن مرجع كلا الوجهين إلى أنه ينوى الصوم فى هذا اليوم بنيه أمره الفعلى و لا ترديد فى ذلك أصلا، و التردد إنما هو فى انطباق الصوم المنوى على الفرض أو على الندب كما مر.

فى الأجزاء اشكال بل منع، و الأقوى عدمه لما مر فى المسألة (١٢) من اختصاص ذلك بالمسافر إذا قدم إلى بلده قبل الزوال و لم يأت بمفطر فى الطريق، فان عليه أن ينوى الصيام من حين و وصوله إلى البلد، و لا دليل على كفايته لغير المسافر، و لكن مع هذا كان الأجدد و الأولى أن يمسك تشبيها بالصائمين ثم يقضيه بعد ذلك.

من رمضان قبل الزوال قبل أن يفطر فنوى صومه (١)، و أما إن نوى الإفطار فى يوم من شهر رمضان عصيانا ثم تاب فجدد النية قبل الزوال لم ينعقد صومه، و كذا لو صام يوم الشك بقصد واجب معين ثم نوى الإفطار عصيانا ثم تاب فجدد النية بعد تبين كونه من رمضان قبل الزوال.

مسألة ٢٢: لو نوى القطع أو القاطع فى الصوم الواجب المعين بطل صومه

[٢٣٨١] مسألة ٢٢: لو نوى القطع أو القاطع فى الصوم الواجب المعين بطل صومه سواء نواهما من حينه أو فيما يأتى، و كذا لو تردد، نعم لو كان تردده من جهة الشك فى بطلان صومه و عدمه لعروض عارض لم يبطل و إن استمر ذلك إلى أن يسأل، و لا فرق فى البطلان بنية القطع أو القاطع أو التردد بين أن يرجع إلى نية الصوم قبل الزوال أم لا، و أما فى غير الواجب المعين فيصح لو رجع قبل الزوال (٢).

ظهر مما مر أن الأقوى عدم الصحه.

فى الصحه اشكال، و لا- يبعد عدمها لأن الروايات التى تنص على امتداد زمان نية الصوم فى الواجب غير المعين إلى الزوال موردها هو تارك نية الصوم من حين طلوع الفجر، فانه إذا أراد أن يصوم نذرا أو كفاره جدد النية شريطه أن يكون قبل الزوال و اما من كان ناويا للصوم من المبدأ ثم ابطل صومه بنية القطع أو القاطع، و بعد ذلك أراد أن يجدد نية الصوم قبل الزوال فهو خارج عن موردها، و التعدى بحاجه إلى قرينه باعتبار ان الحكم يكون على خلاف القاعده.

و دعوى الأولويه ممنوعه، فانه إن أراد بها الأولويه العرفيه الارتكازيه، فيرد عليها أنها تبتنى على أن يكون الحكم الثابت فى مورد الروايات موافقا للارتكاز العرفى، فعندئذ يفهم العرف منها عدم خصوصيه لموردها، و الفرض ان الحكم الثابت فى موردها غير موافق للارتكاز العرفى و يكون على خلاف القاعده، فاذن لا بد من الاقتصار على موردها، و لا يمكن التعدى منه إلى غيره بدون دليل.

مسألة ٢٣: لا يجب معرفه كون الصوم هو ترك المفطرات مع النيه أو كف النفس عنها معها

[٢٣٨٢] مسألة ٢٣: لا يجب معرفه كون الصوم هو ترك المفطرات مع النيه أو كف النفس عنها معها (١).

مسألة ٢٤: لا يجوز العدول من صوم إلى صوم واجبين كانا أو مستحيين أو مختلفين

[٢٣٨٣] مسألة ٢٤: لا يجوز العدول من صوم إلى صوم واجبين كانا أو مستحيين أو مختلفين، و تجديد نيه رمضان إذا صام يوم الشك بنيه شعبان ليس من باب العدول بل من جهه أن وقتها موسع لغير العالم به إلى الزوال (٢).

و إن اريد بها الأولويه العقلية، فيرد عليها أنها تبتنى على احراز الملاك و الفرض انه لا طريق للعقل إليه. و أما الأولويه الظنيه فلا قيمه لها.

ثم أن المراد من نيه القطع هو أن ينوى قطع التزامه بالامساک عن المفطرات.

باعتبار ان حقيقه الصوم عباره عن ذلك الالتزام النفسى الإلهى و إن لم يقصد تناول المفطر، و المراد من نيه القاطع هو نيه تناول المفطر و الحركه نحوه، و بما أن هذه النيه تقطع التزامه بالامساک عنها فتكون مبطله و إن لم يتناول المفطر فى الخارج.

فيه ان عدم وجوب معرفه ذلك انما هو بملاك عدم ترتب أثر عملى عليها، لأن الواجب على الصائم هو الالتزام بالامساک عن كل المفطرات اجمالاً بداع و باعث إلهى، و من المعلوم انه لا فرق فيه بين أن تكون حقيقه الصوم عباره عن ترك المفطرات، أو عباره عن كف النفس عنها باعتبار ان بالالتزام المذكور كما يتحقق ترك المفطرات كذلك يتحقق كف النفس، فاذن هذا البحث مجرد بحث علمى و لا أثر عملى له.

الظاهر أن هذا سهو من قلمه الشريف قدس سرّه حيث قد صرح فى المسأله (١٦) أنه جدد النيه إذا انكشف الحال فى أثناء النهار و لو كان بعد الزوال، فان يوم الشك إذا كان من شهر رمضان فى الواقع يحسب صومه منه للنص المتقدم بلا فرق فيه بين أن ينكشف الخلاف لدى الصائم أو لا، و على تقدير انكشاف الخلاف لا فرق بين أن يكون قبل الزوال أو بعده و متى انكشف الخلاف يواصل فى صومه ناوياً به صوم شهر رمضان.

إشاره

فصل فيما يجب الإمساك عنه في الصوم من المفطرات و هي امور..

الأول و الثانى:الأكل و الشرب

إشاره

الأول و الثانى:الأكل و الشرب،من غير فرق فى المأكول و المشروب بين المعتاد كالخبز و الماء و نحوهما و غيره كالتراب و الحصى و عصاره الأشجار و نحوها،و لا بين الكثير و القليل كعشر حبه الحنطه أو عشر قطره من الماء أو غيرها من المائعات،حتى أنه لو بلّ الخياط الخيط بريقه أو غيره ثم ردّه إلى الفم و ابتلع ما عليه من الرطوبه بطل صومه إلا إذا استهلك ما كان عليه من الرطوبه بريقه على وجه لا يصدق عليه الرطوبه الخارجيه،و كذا لو استاك و أخرج المسواك من فمه و كان عليه رطوبه ثم ردّه إلى الفم،فإنه لو ابتلع ما عليه بطل صومه(١)إلا مع الاستهلاك على الوجه المذكور،و كذا على الأحوط فان الروايات الناهيه عن الاستياك بالسواك الرطب (١)و ان كانت ناصه فى الارشاد إلى مانعيه ذلك عن الصيام،الآ- أنها معارضه بصحيحه الحلبي:«قال:سألت أبا عبد الله عليه السّلام:أ يستاك الصائم بالماء و بالعود الرطب يجد طعمه؟فقال:لا بأس»(٢)الناصه فى عدم مانعيته عنه،فتسقطان من جهه المعارضه،فالمرجع هو أصاله البراءه عن المانعيه.

و دعوى:انه لا معارضه بينهما على أساس أن الصحيحه بملاك نصها فى

ص:٤١

١-١) راجع الوسائل باب:٢٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك.

٢-٢) الوسائل باب:٢٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث:٣.

يبطل بابتلاع ما يخرج من بقايا الطعام من بين أسنانه.

مسألة ١: لا يجب التخليل بعد الأكل لمن يريد الصوم

[٢٣٨٤] مسألة ١: لا- يجب التخليل بعد الأكل لمن يريد الصوم و إن احتمل أن تركه يؤدي إلى دخول البقايا بين الأسنان في حلقه، و لا- يبطل صومه لو دخل بعد ذلك سهواً، نعم لو علم أن تركه يؤدي إلى ذلك وجب عليه، و بطل صومه على فرض الدخول (١).

مدلولها تصلح أن تكون قرينه على رفع اليد عن ظهور الروايات الناهية في الحرمة و حملها على الكراهة، و مع امكان الجمع العرفي الدلالي بينهما لا تصل النوبة إلى المعارضه.

مدفوعه: بأنها مبنيه على أن يكون مفاد كل منهما حكماً تكليفاً بأن تكون الروايات الناهية عن الاستيائك بالسواك الرطب ظاهره في الحرمة، و الصحيحه ناصه في الجواز، و عندئذ فلا معارضه بينهما، و لكن الأمر ليس كذلك، فان المتفاهم العرفي من الروايات الناهية هو الارشاد إلى مانعيه الاستيائك بالسواك الرطب عن الصيام، و المتفاهم العرفي من الصحيحه هو الارشاد إلى عدم مانعيته، فاذاً تكون المعارضه بينهما مستقره، و بما انه لا ترجيح لإحداهما على الاخرى فتسقطان معاً، فاذاً مقتضى القاعده عدم بطلان الصوم به و لكن مع ذلك كان الأجر و الأحوط وجوباً الاجتناب عنه، و به يظهر حال ما قبله من حكمه قدس سرّه ببطلان الصوم إذا بل الخياط الخيط بريقه أو غيره ثم رده إلى الفم و ابتلع ما عليه من الرطوبه، فان مقتضى القاعده عدم بطلان الصوم به لأن عنوان الطعام و الشراب لا يصدق عليه، و لا يوجد دليل آخر على أنه مفطر، و مع هذا لا يترك الاحتياط.

بل يبطل مطلقاً و ان فرض عدم الدخول اتفاقاً باعتبار أن العلم بدخول الأجزاء الصغيره من الطعام التي تتخلف بين الأسنان لا يجتمع مع نيه الصوم و العزم عليه فانه إذا كان متأكداً و متيقناً بدخول تلك الأجزاء كلاً أو بعضاً

مسألة ٢: لا بأس ببلع البصاق وإن كان كثيرا مجتمعا

[٢٣٨٥] مسألة ٢: لا بأس ببلع البصاق وإن كان كثيرا مجتمعا، بل وإن كان اجتماعه بفعل ما يوجهه كتذكر الحامض مثلا، لكن الأحوط الترك في صورته الاجتماع خصوصا مع تعمد السبب.

مسألة ٣: لا بأس بابتلاع ما يخرج من الصدر من الخلط وما ينزل من الرأس ما لم يصل إلى فضاء الفم

[٢٣٨٦] مسألة ٣: لا بأس بابتلاع ما يخرج من الصدر من الخلط (١) وما ينزل من الرأس ما لم يصل إلى فضاء الفم، بل الأقوى جواز الجرّ من الرأس إلى الحلق، وإن كان الأحوط تركه، وأما ما وصل منهما إلى فضاء الفم فلا يترك الاحتياط فيه بترك الابتلاع.

في حلقه فمعناه أنه غير ناو الامساک عن كل المفطرات ولا يتوقف بطلان الصوم على دخولها في الحلق، نعم ان الكفاره تتوقف عليه.

فيه اشكال، والأحوط وجوبا تركه، فان عنوان الأكل أو الشرب وإن لم يصدق عليه حيث ان المتبادر منه هو المتعارف، إلا ان المفطر لا يكون منحصرا بما إذا دخل في الجوف عن طريق الفم، بل المستفاد من مجموعته من الروايات الواردة في أبواب متفرقه أن ما يدخل في الجوف من طريق الحلق فهو مفطر وإن لم يكن عن طريق الفم.

منها: صحيحه على بن جعفر في كتابه عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال:

«سألته عن الصائم هل يصلح له أن يصب في أذنه الدهن؟ قال: إذا لم يدخل حلقه فلا بأس» (١) فانه ينص على ان المعيار في كون شيء مفطرا انما هو بدخوله في الحلق وإن لم يكن عن طريق الفم.

و منها: موثقه سماعه في حديث قال: «سألته عن رجل عبث بالماء يتمضمض به من عطش فدخل حلقه؟ قال: عليه قضاؤه» (٢) فانها تنص على أن المفطر هو الدخول في الحلق وإن لم يصدق عليه عنوان الشرب.

ص: ٤٣

١- (١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساک الحديث: ٥.

٢- (٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساک الحديث: ٤.

و منها: ما ورد في روايات الكحل (١) من نفى البأس عنه إذا لم يجد له طعاما في الحلق فانها تؤكد على أن المعيار في المفطر هو ما يجده الانسان في الحلق و إن لم يكن عن طريق الفم، وهذه الروايات بقرينه ما في بعضها و إن كانت محموله على حزازه الكحل و كراهته للصائم إذا كان له طعام في الحلق باعتبار أن المستفاد منها و من غيرها أن الصائم من أجل الله تعالى ينبغي له الامساك حتى من الطعام و الرائحة و نحوهما، إلا أنها تدل على ان المعيار في المفطر انما هو بدخول شيء في الحلق، و مثلها ما ورد في بعض روايات ذوق الطعام و المرق.

فالتبعية: ان مقتضى هذه الروايات عدم جواز ابتلاع ما يخرج من الجوف أو الصدر و يصل إلى الحلق كالبلغم و نحوه، و لكن مقتضى موثقه غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس أن يزدرد الصائم نخامته» (٢) جواز ابتلاع النخامه و إن وصلت إلى فضاء الفم على أثر ظهور الازدراد في ذلك، و القدر المتيقن منها و إن كان هو ما ينزل من الرأس، و أما شمولها لما يخرج من الصدر فهو غير معلوم، إلا أن احتمال أن تكون للنخامه خصوصيه بعيد عن المتفاهم العرفي، و لكن مع هذا يشكل الجزم بالعدم، فمن أجل ذلك فالأجدر و الأحوط و جوبا ترك ابتلاع ما يخرج من الصدر و يصل إلى الحلق.

ثم ان مقتضى اطلاق الموثقه عدم الفرق بين أن تكون النخامه واصله إلى فضاء الفم أو الحلق بطبعها و بدون تدخل اختيار الصائم، أو واصله باختياره و جزها من الرأس إلى الحلق. و من هنا يظهر أن ما وصل إلى فضاء الفم فإن كان من الرأس جاز ابتلاعه و إن كان الأولى و الأجدر تركه، و إن كان من الصدر لم يجز ابتلاعه على الأحوط.

ثم ان اطلاق ما دل على بطلان الصوم بما يدخل في الحلق كما قيد بغير

ص: ٤٤

١- ١) راجع الوسائل باب: ٢٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك.

٢- ٢) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ١.

مسألة ٤: المدار صدق الأكل و الشرب و إن كان بالنحو الغير المتعارف

[٢٣٨٧] مسألة ٤: المدار صدق الأكل و الشرب و إن كان بالنحو الغير المتعارف، فلا- يضر مجرد الوصول إلى الجوف إذا لم يصدق الأكل و الشرب، كما إذا صب دواء في جرحه أو شيئاً في أذنه أو إحليله فوصل إلى جوفه (١).

مورد الموثقه كذلك قيد بغير القلس، و هو ما يخرج من الطعام من جوف الرجل من دون أن يكون تقيؤاً بمقتضى مجموعته من الروايات التي تنص على أنه لا يفطر.

منها: صحيحه عبد الله بن سنان: «عن الرجل الصائم يقلس فيخرج منه شيء من الطعام أ يفطر ذلك؟ قال: لا، قلت: فان ازدرده بعد أن صار على لسانه؟ قال: لا يفطره ذلك» (١).

و منها: صحيحه محمد بن مسلم قال: «سئل أبو جعفر عليه السلام عن القلس يفطر الصائم قال: لا» (٢).

و منها: موثقه عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الرجل يخرج من جوفه القلس حتى يبلغ الحلق ثم يرجع إلى جوفه و هو صائم، قال:

ليس بشيء» (٣).

هذا إذا لم يكن وصوله إلى الجوف من طريق الحلق، و إلا فهو مفطر و إن لم يصدق عليه الأكل، و يدل عليه قوله عليه السلام في صحيحه على بن جعفر المتقدمه: «إذا لم يدخل حلقه فلا بأس» (٤)، و مورد و إن كان الاذن و صب الدواء فيه، إلا أن العرف لا يرى فيه خصوصيه بل يرى بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه ان المانع عن الصوم انما هو دخول شيء من الطعام أو الشراب في المعده من طريق الحلق، فالنتيجه: ان الممنوع امور..

ص: ٤٥

- ١- ١) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ٩.
- ١- ٢) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ١.
- ٢- ٣) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ٢.
- ٢- ٤) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ٥.

نعم إذا وصل من طريق أنفه فالظاهر أنه موجب للبطلان إن كان متعمدا لصدق الأكل و الشرب حينئذ.

مسألة ٥: لا يبطل الصوم بإنفاذ الرمح أو السكين أو نحوهما

[٢٣٨٨] مسألة ٥: لا يبطل الصوم بإنفاذ الرمح أو السكين أو نحوهما بحيث يصل إلى الجوف و إن كان متعمدا.

الثالث: الجماع

إشاره

الثالث: الجماع و إن لم ينزل للذكر و الانثى، قبلا أو دبرا صغيرا كان أو كبيرا حيا أو ميتا (١) واطئا كان أو موطوءا، و كذا لو كان الموطوء بهيمه، بل الأول: ادخال شىء فى المعده بالابتلاع و الأكل و إن لم يكن ذلك الشىء من الطعام أو الشراب كابتلاع أجزاء ترابيه، و أما إذا لم يكن من طريق الابتلاع فلا يكون دخولها فى المعده مانعا عن الصوم و مفطرا كما إذا دخل الغبار الغليظ الذى يشتمل على أجزاء ترابيه ظاهره للعيان فى المعده من طريق الأنف أو من فتحة اخرى، فلا دليل على أن ذلك مبطل للصوم إذ لا يصدق عليه عنوان الطعام أو الشراب، و لا عنوان الأكل و الابتلاع، و لا يوجد دليل آخر يدل على أن مطلق دخول شىء فى المعده مبطل، و لكن مع ذلك كانت رعايه الاحتياط أولى و أجدر.

الثانى: ادخال الطعام أو الشراب فى المعده من طريق الحلق فانه مفطر مطلقا، أى سواء أ كان من طريق الفم أم الأنف أو الاذن أم من طريق فتحة مصطنعه.

الثالث: ادخال الطعام أو الشراب فى المعده من طريق فتحة طبيه مصطنعه فى غير الحلق.

تقدم فى غسل الجنابه ان وجوب الغسل بالايلاج فى دبر امرأه أو ذكر أو ميت أو بهيمه بدون انزال مبنى على الاحتياط، و على هذا فإذا أولج الصائم فى دبر امرأته أو دبر ذكر صغير أو كبير فى نهار شهر رمضان بدون انزال عامدا ملتفتا فالأحوط و الأجدر وجوبا أن يجمع بين اتمام صيام اليوم بأمل أن يقبل الله

و كذا لو كانت هي الواطئه، و يتحقق بإدخال الحشفه أو مقدارها من مقطوعها، فلا- يبطل بأقل من ذلك، بل لو دخل بجملته ملتويا و لم يكن بمقدار الحشفه لم يبطل و إن كان لو انتشر كان بمقدارها.

مسأله ٦: لا فرق في البطلان بالجماع بين صورته قصد الإنزال به و عدمه

[٢٣٨٩] مسأله ٦: لا فرق في البطلان بالجماع بين صورته قصد الإنزال به و عدمه.

مسأله ٧: لا يبطل الصوم بالإيلاج في غير أحد الفرجين بلا إنزال

[٢٣٩٠] مسأله ٧: لا يبطل الصوم بالإيلاج في غير أحد الفرجين بلا إنزال، إلا إذا كان قاصدا له، فإنه يبطل و إن لم ينزل من حيث إنه نوى المفطر.

مسأله ٨: لا يضر بإدخال الإصبع و نحوه لا بقصد الإنزال

[٢٣٩١] مسأله ٨: لا يضر بإدخال الإصبع و نحوه لا بقصد الإنزال.

مسأله ٩: لا يبطل الصوم بالجماع إذا كان نائما، أو كان مكرها

[٢٣٩٢] مسأله ٩: لا يبطل الصوم بالجماع إذا كان نائما، أو كان مكرها بحيث خرج عن اختياره (١)، كما لا يضر إذا كان سهوا.

مسأله ١٠: لو قصد التفخيذ مثلا فدخل في أحد الفرجين لم يبطل

[٢٣٩٣] مسأله ١٠: لو قصد التفخيذ مثلا فدخل في أحد الفرجين لم يبطل، و لو قصد الإدخال في أحدهما فلم يتحقق كان مبطلا من حيث إنه نوى المفطر.

تعالى منه، و القضاء بعد ذلك على أساس ان المفطر هو الجنابه، و الاشكال في أن الايلاج المذكور هل يوجب الجنابه أو لا قد مر أنه لا دليل على ذلك غير دعوى الشهره أو الاجماع في المسأله مع وجود المخالف فيها.

هذا في مقابل ما إذا كان مكرها على الجماع بسبب التوعيد عليه من قبل جائر أو مكره أو من نفس المرأه، فان الجماع حينئذ يكون صادرا منه بالاختيار و الاراده فيبطل صومه.

فالتتيجه: ان الاكراه ان كان على نفس الجماع مباشره على نحو لا يقدر على تركه لم يكن مبطلا، و إن كان عليه بسبب التوعيد على القتل أو نحوه فالجماع حينئذ و إن كان جائزا و لا كفاره عليه إلا أنه لما كان صادرا منه باختياره

مسألة ١١: إذا دخل الرجل بالخنثى قبلًا لم يبطل صومه و لا صومها

[٢٣٩٤] مسألة ١١: إذا دخل الرجل بالخنثى قبلًا لم يبطل صومه و لا صومها، و كذا لو دخل الخنثى بالانثى و لو دبرا، أما لو وطأ الخنثى دبرا بطل صومهما (١)، و لو دخل الرجل بالخنثى و دخلت الخنثى بالانثى بطل صوم الخنثى دونهما، و لو وطأت كل من الخنثيين الاخرى لم يبطل صومهما.

مسألة ١٢: إذا جامع نسيانا أو من غير اختيار ثم تذكر أو ارتفع الجبر وجب الإخراج فوراً

[٢٣٩٥] مسألة ١٢: إذا جامع نسيانا أو من غير اختيار ثم تذكر أو ارتفع الجبر وجب الإخراج فوراً، فإن تراخى بطل صومه.

مسألة ١٣: إذا شك في الدخول أو شك في بلوغ مقدار الحشفه لم يبطل صومه

[٢٣٩٦] مسألة ١٣: إذا شك في الدخول أو شك في بلوغ مقدار الحشفه لم يبطل صومه (٢).

الرابع من المفطرات: الاستمناء

إشاره

الرابع من المفطرات: الاستمناء أى إنزال المنى متعمداً بملامسه أو قبله أو تفخيذاً أو نظر أو تصوير صورته المواقعه أو تخيل صورته امرأه (٣) و ارادته فهو مبطل لصومه.

على الأحوط كما مر، هذا مع فرض عدم الانزال- كما هو المفروض فى المسألة- و أمّا مع الانزال فالباطل هو صوم الواطئ، و أما بطلان صوم الموطوء فهو مبنى على الاحتياط بلا فرق بين صورتى الانزال و عدمه.

هذا إذا لم ينو الدخول من الأول، و الأبطال من جهه نيه المفطر.

فى البطلان اشكال، و الأحوط وجوباً أن يواصل صيامه بنيه القربه و الخلوص رجاء ثم يقضى بعد شهر رمضان، و السبب فيه ان الروايات التى تنص على حكم المسألة عمدتها روايتان..

احدهما: صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعبث بأهله فى شهر رمضان حتى يمنى، قال: عليه من الكفاره مثل ما على الذى يجامع» (١).

ص: ٤٨

و الاخرى: موثقه سماعه قال: «سألته عن رجل لزق بأهله فانزل، قال: عليه اطعام ستين مسكينا مد لكل مسكين» (1). و بما أنه قد جعل سبب خروج المنى فى الاولى العبث بالأهل، و فى الثانيه اللزوق بها فيكون المتفاهم العرفى منهما عدم الخصوصيه لهما و امكان التعدى إلى ممارسه كل فعل يوجب انزال المنى كاللعب بالآله أو اليد، إلا ان التعدى عنهما إلى مالا يكون معه انزال المنى بممارسه شىء من تلك الأسباب و الأفعال، أى لا باليد و لا بالآله و لا بالمداعبه و الملاعبه بأن يكون بالنظر أو بتخيل صورته المواقعه أو صورته امرأه خياليه أو واقعيه لا يخلو عن إشكال.

و إن شئت قلت: ان كلمه الاستمنا لم ترد فى شىء من الروايات لكى نأخذ باطلاقها و إنما الوارد فيها هو كلمه العبث و اللزوق و ما شا كلهما، و التعدى عنها إلى ممارسه عمل ما فى الخارج كاللعب باليد أو بالآله بقصد انزال المنى بمكان من الامكان، و أما التعدى عنها إلى قصد انزال المنى بدون ممارسه أى فعل فى الخارج فهو بحاجه إلى عنايه زائده كقرينه داخلية، أو خارجيه، أو احراز الملاك و القطع بعدم الخصوصيه، أما القرينه فهى غير متوفره، و أما دعوى احراز الملاك و القطع فهى على عهد مدعيها، فمن أجل ذلك كان الأجدر به و الأحوط وجوبا أن يواصل صومه بأمل التقرب إلى الله تعالى رجاء ثم يقضى بعد شهر رمضان.

و أما إذا مارس شيئا من هذه الأفعال و لم يكن قاصدا بذلك انزال المنى و لكن سبقه المنى، و حينئذ فإن لم يكن واثقا و متأكدا من نفسه عدم نزوله، فالظاهر وجوب الكفاره و القضاء معا لأنه مارس ذلك عامدا ملتفتا إلى حاله، هذا اضافه إلى أنه لا يبعد أن تكون هذه الصوره مشموله لإطلاق الروايتين المتقدمتين و عدم اختصاصهما بما إذا كان الصائم قاصدا لإنزال المنى. و إن كان واثقا و متأكدا من نفسه عدم النزول فعليه القضاء فقط لإطلاق صحيحه الحلبي

ص: ٤٩

عن أبي عبد الله عليه السلام: «انه سئل عن رجل يمسه من المرأه شيئا أ يفسد ذلك صومه أو ينقضه؟ فقال: ان ذلك ليكره للرجل الشاب مخافه أن يسبقه المنى» (١) فان الظاهر منهما عرفا ان خروج المنى منه مبطل و إن لم يكن قاصدا و لا متعودا، بل و إن كان واثقا من نفسه عدم سبقه و لكن سبقه اتفاقا.

و إن شئت قلت: ان تعليل الكراهه بخوف سبق المنى يدل على أن سبقه مضر فى نفسه و بقطع النظر عن خوفه، و لذلك جعل خوفه سببا للكراهه، فان كان واثقا من نفسه و متأكدا بعدم سبقه المنى لم يكن تقبيلها و لمسها مكروها له، غاية الأمر يبطل صومه إذا سبقه اتفاقا، و تؤكد ذلك صحيحه محمد بن مسلم و زراره جميعا عن أبي جعفر عليه السلام: «انه سئل هل يباشر الصائم أو يقبّل فى شهر رمضان؟ فقال: إنى أخاف عليه فليتنزه من ذلك إلا أن يثق أن لا يسبقه منته» (٢) بتقريب أنها تدل على وجوب اجتناب الصائم عن مباشره النساء أو تقبيلها شريطه أن لا يثق، و اما مع الوثوق فلا، و لا تدل على أن خروج المنى مع الوثوق لا يكون مبطلا، بل الظاهر منها أنه مبطل مطلقا حتى مع الوثوق، غاية الأمر انه لا يجب الاجتناب معه باعتبار انه حجه و يكون عذرا له.

فالتتيجه: ان المستفاد من هاتين الصحيحتين ان الصائم إذا قبّل زوجته و داعب فسبقه المنى بطل صومه و إن كان واثقا من نفسه عدم سبقه و غير قاصد له، غاية الأمر انه إذا لم يكن واثقا فقد مر وجوب الكفاره عليه أيضا، لأنه إذا داعب زوجته فى هذه الحاله فسبقه المنى كان متعمدا فى ذلك، فمن أجل هذا يجب عليه أن لا يحدث منه هذا العمل كما هو ظاهر هذه الصحيحه. و من هنا يظهر ان المراد من الكراهه فى الصحيحه الأولى أيضا ذلك.

و مع الاغماض عن هذا فلا شبهه فى أن الأحوط و الأجدر عليه و جوبا أن يواصل صيامه بنيه القربه و الخلوص ثم يقضيه.

ص: ٥٠

-
- ١- (١) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ١.
 - ٢- (٢) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ١٣.

أو نحو ذلك من الأفعال التي يقصد بها حصوله، فإنه مبطل للصوم بجميع أفرادها، وأما لو لم يكن قاصدا للإنزال و سبقه المنى من دون إيجاد شيء مما يقتضيه لم يكن عليه شيء.

مسألة ١٤: إذا علم من نفسه أنه لو نام في نهار رمضان يحتلم

[٢٣٩٧] مسألة ١٤: إذا علم من نفسه أنه لو نام في نهار رمضان يحتلم فالأحوط تركه، وإن كان الظاهر جوازه خصوصا إذا كان الترك موجبا للحرَج.

مسألة ١٥: يجوز للمحتلم في النهار الاستبراء بالبول أو الخرطات

[٢٣٩٨] مسألة ١٥: يجوز للمحتلم في النهار الاستبراء بالبول أو الخرطات وإن علم بخروج بقايا المنى في المجرى، ولا يجب عليه التحفظ بعد الإنزال من خروج المنى إن استيقظ قبله خصوصا مع الإضرار أو الحرَج.

مسألة ١٦: إذا احتلم في النهار وأراد الاغتسال فالأحوط تقديم الاستبراء

[٢٣٩٩] مسألة ١٦: إذا احتلم في النهار وأراد الاغتسال فالأحوط تقديم الاستبراء إذا علم أنه لو تركه خرجت البقايا بعد الغسل فتحدث جنبه جديده (١).

لا بأس بتركه. وإن كان ذلك أولى وأجدرا، لأن الدليل الدال على مفطريه الجنابه في نهار شهر رمضان إنما هو فيما إذا كانت بسبب الجماع، أو ممارسه شيء من الأفعال المتقدمه، وأما إذا لم تكن لا بالسبب الأول ولا بالثاني فلا دليل على أنها مفطره.

و أما قوله عليه السلام في صحيحه أبي سعيد القمات: «...لا شيء عليه و ذلك أن جنابته كانت في وقت حلال» (١) فهو لا يدل على أن جنابته إذا كانت في وقت حرام فعليه شيء، لأنه ساكت عن حكم هذا الموضوع نفيا و اثباتا، لما ذكرنا في الاصول من أن القيد لا يدل على المفهوم و إنما يدل على ان الموضوع في القضية حصه خاصه و بانتفائه ينتفى شخص الحكم بانتفاء تلك الحصه، و هذا ليس من المفهوم في شيء، و حيث أن في الصحيحه قد قيد الجنابه بوقت حلال

ص: ٥١

١- (١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ١.

فهذا يدل على أن موضوع الحكم فيها حصه خاصه من الجنابه و بانتفائه ينتفى شخص الحكم الثابت لهذا الموضوع الخاص، و أما بالنسبه إلى حكم موضوع آخر و هو ما إذا كانت جنابته فى وقت حرام فهو ساكت عنه نفيًا و اثباتًا، فلو دل دليل على ثبوته لم يكن معارضًا له، و على هذا فالنتيجه أن الجنابه فى نهار شهر رمضان ان كانت بالجماع أو بالمداعبه و الملاعبه و نحوها فهى مفطره، و ان كانت بالاحتلام فلا.

و أما الجنابه فى مفروض المسأله فيما أنها ليست بالجماع و لا بممارسه غيره من الأفعال فلا تكون مشموله لأدله مفطريه الجماع أو الاستمنا، و عندئذ فان قلنا بأنها مشموله لروايات الاحتلام باعتبار أنها مستنده إليه و لو فى نهايه المطاف حيث ان الخارج بعد الغسل هو من بقايا ما خرج قبله فممنشأ الكل هو الاحتلام فلا تكون مفطره، و إن قلنا بعدم شمول تلك الروايات لها بدعوى أن الظاهر منها هو ما إذا كانت الجنابه مستنده إلى الاحتلام مباشره، و أما إذا كانت مستنده إلى سبب آخر فلا تكون مشموله لها، و على ذلك فيشكك فى مفطريه هذه الجنابه الجديده، و بما انه لا دليل عليها فالمرجع هو أصاله البراءه عنها.

فالنتيجه: ان مقتضى القاعده فى المسأله جواز ترك الاستبراء قبل الاغتسال و إن علم بأنه صار جنبًا بخروج بقايا المنى منه بعد ذلك.

فاذن وظيفته أن يواصل صيامه بنيه القربه و الخلوص و لا- شىء عليه و إن كانت رعايه الاحتياط بعدم ترك الاستبراء قبل الاغتسال أولى و أجدر.

و من هنا يظهر حال المسأله المتقدمه، فان الصائم إذا احتلم فى نهار شهر رمضان و تحرك المنى من مكانه الأصلي ثم استيقظ قبل خروجه لم يجب عليه المنع منه و إن كان متمكنًا، و حينئذ فإذا خرج و الحال هذه صار جنبًا عامدا ملتفتًا، و لكن مع ذلك لا يبطل صومه باعتبار أن هذه الجنابه مستنده إلى الاحتلام. و مع الاغماض عن ذلك و تسليم ان روايات الاحتلام لا تشمل هذه الجنابه باعتبار أنها مستنده إلى اختيار المكلف و إرادته فمع هذا لا دليل على أنها

مسألة ١٧: لو قصد الإنزال بإتيان شيء مما ذكر و لكن لم ينزل بطل صومه

[٢٤٠٠] مسألة ١٧: لو قصد الإنزال بإتيان شيء مما ذكر و لكن لم ينزل بطل صومه من باب نيه إيجاد المفطر.

مسألة ١٨: إذا أوجد بعض هذه الأفعال لا بنيه الإنزال لكن كان من عادته الإنزال بذلك الفعل بطل صومه أيضا

[٢٤٠١] مسألة ١٨: إذا أوجد بعض هذه الأفعال لا بنيه الإنزال لكن كان من عادته الإنزال بذلك الفعل بطل صومه أيضا إذا أنزل، و أما إذا أوجد بعض هذه و لم يكن قاصدا للإنزال و لا كان من عادته فاتفق أنه أنزل فالأقوى عدم البطلان، و إن كان الأحوط القضاء (١) خصوصا في مثل الملاعبة و الملامسه و التقبيل.

الخامس: تعمد الكذب على الله تعالى أو رسوله أو الأئمة عليهم السلام

إشاره

الخامس: تعمد الكذب على الله تعالى أو رسوله أو الأئمة عليهم السلام (٢) مفطره كما عرفت.

لا يترك حتى فيما إذا كان واثقا و متأكدا بعدم نزول المنى منه و لكن سبقه اتفاقا، فان الأجدر به و الأحوط وجوبا أن يواصل صيامه بنيه التقرب إلى الله تعالى رجاء ثم يقضى بعد شهر رمضان، و تقدم وجهه في ابتداء الأمر الرابع.

هذا هو الصحيح دون ما هو المشهور بين المتأخرين من أنه لا يكون مفطرا و إنما يوجب نقضا في كمال الصوم فحسب، حيث أن عمده ما اعتمدوا عليه صحيحه محمد بن مسلم قال: «سمعت أبا جعفر يقول: لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال: الطعام و الشراب و النساء و الارتماس في الماء» (١)

بدعوى أنها في مقام بيان أن حقيقه الصوم متقومه بالاجتناب عن هذه الأشياء و ترك ممارستها في الخارج، فإذا اجتنب الصائم عنها فقد صام شرعا سواء اجتنب عن غيرها أم لا، و عليه فهذه الصحيحه تصلح أن تكون قرينه على حمل الروايات التي تدل على مفطريه الكذب على الله و على رسوله صلى الله عليه و آله و الأئمة عليهم السلام (٢) على مفطريته بلحاظ كماله و تمامه لا أصله

ص: ٥٣

١- (١) الوسائل باب: ١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ١.

٢- (٢) راجع الوسائل باب: ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك.

و الجواب أولا: ان لازم هذا البيان هو حمل سائر المفطرات أيضا بلحاظ مرتبه الكمال دون الأصل و الحقيقه إذ لا وجه لتخصيص ذلك بالكذب فكما أن الصحيحه قرينه على ان الاجتناب عنه غير داخل في حقيقه الصوم فكذلك قرينه على أن الاجتناب عن تعمد القىء و الحقنه بالمائع و الاصباح جنبا عامدا ملتفتا غير داخل في حقيقته.

فالنتيجه: ان لازم كون الصحيحه فى مقام بيان حقيقه الصوم و أنها متقومه بالاجتناب عن الأشياء المذكوره و الامساک عنها هو حمل سائر المفطرات جميعا على المفطريه بلحاظ كمال الصوم بلا فرق بين هذا و ذاك.

و ثانيا: انه ليس فى الصحيحه ما ينص و يؤكد على أنها فى مقام بيان حقيقه الصوم و حصرها بالاجتناب عن الأربع المنصوصه فيها و لا قرينه على ذلك من الخارج أيضا، و اما نفسها فهى لا تدل على أن ممارسه ما عدا الأربع لا تضر بالصوم الا بالاطلاق و مقدمات الحكمه. فاذن حالها حال سائر المطلقات، فلا مانع من تقييد اطلاقها بأدله مفطريه الكذب على الله أو رسوله صلى الله عليه و آله أو الأئمه الأطهار عليهم السلام، كما يقيد بأدله سائر المفطرات كالتقيؤ عامدا ملتفتا و الحقنه بالمائع و الاصباح جنبا عالما عامدا و نحو ذلك. و على الجملة فليست فى الصحيحه خصوصيه تستدعى إبانها عن التخصيص و التقييد لفرض ان لسانها لسان الاطلاق لا- لسان الآباء عن ذلك، و لا توجد قرينه تؤكد على أن الاجتناب عن الأربع المنصوصه فيها هو أصل الصوم و حقيقته لا من الداخل و لا الخارج.

فالنتيجه: ان الكذب على الله تعالى أو على رسوله الأمين صلى الله عليه و آله أو على الأئمه المعصومين عليهم السلام مفطر سواء أ كان الكذب فى الحرام و الحلال، أم كان فى القصص و المواعظ، أم فى شىء آخر لإطلاق الأدله، كما أنه لا فرق بين أن يكون بالقول أو بغيره، فان المعيار انما هو بصدق الكذب و لا موضوعيه لصيغه الكذب.

سواء كان متعلقا بامور الدين أو الدنيا، و سواء كان بنحو الإخبار أو بنحو الفتوى، بالعربي أو بغيره من اللغات، من غير فرق بين أن يكون بالقول أو الكتابه أو الإشاره أو الكنايه أو غيرها مما يصدق عليه الكذب، مجعولا له أو جعله غيره و هو أخبر به مسندا إليه لا على وجه نقل القول، و أما لو كان على وجه الحكايه و نقل القول فلا يكون مبطلا.

مسألة ١٩: الأقوى إلحاق باقي الأنبياء و الأوصياء بنبينا صلى الله عليه و آله

[٢٤٠٢] مسألة ١٩: الأقوى إلحاق باقي الأنبياء و الأوصياء بنبينا صلى الله عليه و آله (١) فيكون الكذب عليهم أيضا موجبا للبطلان، بل الأحوط إلحاق فاطمه الزهراء عليها السلام بهم أيضا.

مسألة ٢٠: إذا تكلم بالخبر غير موجه خطابته إلى أحد أو موجهها إلى من لا يفهم معناه

[٢٤٠٣] مسألة ٢٠: إذا تكلم بالخبر غير موجه خطابته إلى أحد أو موجهها إلى من لا يفهم معناه فالظاهر عدم البطلان، و إن كان الأحوط القضاء (٢).

مسألة ٢١: إذا سأله سائل هل قال النبي صلى الله عليه و آله كذا فأشار «نعم»

[٢٤٠٤] مسألة ٢١: إذا سأله سائل هل قال النبي صلى الله عليه و آله كذا فأشار «نعم» في الإلحاق مطلقا اشكال، الآ بناء على أن يكون المراد من الرسول في الروايات طبعي الرسول لا خصوص خاتم المرسلين، ولكنه خلاف الظاهر من كلمه الرسول فيها، و لا سيما بلحاظ اقترانها بالأئمة عليهم السلام. و على هذا فلا دليل بالنسبه إلى سائر الأنبياء و حينئذ لا بد من التفصيل بين ما إذا رجع الكذب عليهم إلى الكذب على الله تعالى، و بين ما لم يرجع، فعلى الأول مفطر يقضى صومه بعد ذلك، و على الثانى فالأحوط و الأجدر به وجوبا أن يواصل صيامه بأمل أن يقبل الله تعالى منه، ثم يقضى بعد ذلك رجاء.

بل هو الأقوى، لأن الوارد في نصوص الباب عنوان الكذب على الله تعالى أو على رسوله صلى الله عليه و آله أو الأئمة عليهم السلام، لا عنوان الاخبار عن شيء و لا يتوقف صدق الكذب على وجود سامع فضلا عن كونه ممن يفهم معنى الكلام، فإذا أتى بجمله خبريه مستنده إليه تعالى أو إلى خاتم المرسلين أو الأئمة عليهم السلام بأن يقول: «قال الله تعالى كذا و كذا أو قال رسوله صلى الله عليه و آله أو أحد الأئمة عليهم السلام مع أنه

مسألة ٢٢: إذا أخبر صادقاً عن الله أو عن النبي صلى الله عليه وآله مثلاً ثم قال: كذبت؛ بطل صومه

[٢٤٠٥] مسألة ٢٢: إذا أخبر صادقاً عن الله أو عن النبي صلى الله عليه وآله مثلاً ثم قال:

كذبت؛ بطل صومه، وكذا إذا أخبر بالليل كاذباً ثم قال في النهار: ما أخبرت به البارحة صدق.

مسألة ٢٣: إذا أخبر كاذباً ثم رجع عنه بلا فصل لم يرتفع عنه الأثر

[٢٤٠٦] مسألة ٢٣: إذا أخبر كاذباً ثم رجع عنه بلا فصل لم يرتفع عنه الأثر فيكون صومه باطلاً، بل وكذا إذا تاب بعد ذلك فإنه لا تنفعه توبته في رفع البطلان.

مسألة ٢٤: لا فرق في البطلان بين أن يكون الخبر المكذوب مكتوباً في كتاب من كتب الأخبار أو لا

[٢٤٠٧] مسألة ٢٤: لا فرق في البطلان بين أن يكون الخبر المكذوب مكتوباً في كتاب من كتب الأخبار أو لا، فمع العلم بكذبه لا يجوز الإخبار به وإن أسنده إلى ذلك الكتاب إلا أن يكون ذكره له على وجه الحكاية دون الإخبار، بل لا يجوز الإخبار به على سبيل الجزم مع الظن بكذبه (١) بل وكذا مع احتمال تعالى أو رسوله أو أحد الأئمة عليهم السلام لم يقل بذلك، فهو كذب عليهم وإن لم تكن الجملة موجهة إلى أحد ولا نوى أخباره بها، غايه الأمر لا يصدق عليها عنوان الإخبار في هذا الفرض لا عنوان الكذب، وأما إذا كانت موجهة إلى أحد ولكنه لا يفهم معناها فيصدق عليها عنوان الإخبار أيضاً إذ لا يعتبر في صدق الإخبار كون المخاطب ممن يفهم المعنى.

هذا هو الصحيح لأن الظن حيث انه لا دليل عليه فهو ملحق بالشك والاحتمال فيكون الظن بالكذب كاحتماله، فلا يجوز للظان الإخبار عن الواقع جزماً بمقتضى قوله تعالى: أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ (١) ونحوه، وإنما الكلام في بطلان الصوم به على أساس ان بطلانه مترتب على عنوان الكذب على الله تعالى أو على خاتم المرسلين صلى الله عليه وآله أو على الأئمة الأطهار عليهم السلام وبما أن

ص: ٥٦

الكذب منوط بعدم مطابقه الأخبار للواقع فمع عدم احراز انه مطابق له أو غير مطابق لم يحرز انه كذب، كما لم يحرز انه صدق، فكان يشك في أن أخباره هذا كذب على الله تعالى حتى يكون مفطرا أو لا حتى لا يكون مفطرا فالشبهه حينئذ تكون موضوعيه و لا- يمكن التمسك فيها باطلاقات أدله مفطريه الكذب فيكون المرجع فيها أصاله البراءه عن مانعيه هذا الإخبار عن الصوم.

قد يقال كما قيل: انه لا مجال لأصاله البراءه للعلم الإجمالي اما بكذبه أو كذب نقيضه و هذا العلم الإجمالي منجز، و معه لا يجوز له الاخبار بكل منهما، فإذا أخبر به فقد تعمد الكذب على الله تعالى على تقدير كونه مخالفا للواقع.

و لكن هذا غير صحيح، فان عدم جواز الاخبار بكل منهما جزما شيء و كونه مفطرا للصوم شيء آخر، لأن ملاك عدم جواز الاخبار هو أنه قول على الله تعالى بغير علم و هو غير جائز بمقتضى الآيات منها الآيه المتقدمه. و اما ملاك كونه مفطرا للصوم فهو انطباق عنوان الكذب على الله تعالى عليه، و من المعلوم ان العلم الإجمالي بكذب أحدهما انما يوجب انطباق عنوان الكذب على الجامع بينهما دون كل واحد من فرديه، لأن انطباقه على كل واحد منهما مشكوك فيه كما هو الشأن في جميع موارد العلم الإجمالي، و من هنا إذا علم بأن أحد الإناءين خمر فشرب أحدهما دون الآخر لم يترتب عليه أثر شرب الخمر كاستحقاقه لإجراء الحد عليه و إن كان غير جائز.

فالنتيجه: ان المفطر للصوم عنوان الكذب على الله تعالى أو على رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَوْ الْأئِمَّة عَلَيْهِمُ السَّلَام، فالحكم بنقض الصوم و بطلانه به منوط باحراز ان ما قاله الصائم كذب على الله أو رسوله. هذا.

فالصحيح في المسأله أن يقرب بطلان الصوم فيها بتقريب آخر و هو ان الصائم إذا كان ملتفتا إلى أن ما قاله من الله تعالى أو الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَوْ الْأئِمَّة الْأَطْهَار عَلَيْهِمُ السَّلَام إما أنه مطابق للواقع أو غير مطابق، فعلى الأول صدق، و على الثاني كذب مبطل للصوم و مع هذا إذا قال ذلك من قبل الله تعالى بصوره الجزم فمعناه

كذبه إلا على سبيل النقل و الحكايه، فالأحوط لناقل الاخبار فى شهر رمضان مع عدم العلم بصدق الخبر أن يسنده إلى الكتاب أو إلى قول الراوى على سبيل الحكايه.

مسأله ٢٥: الكذب على الفقهاء و المجتهدين و الرواه و إن كان حراما لا يوجب بطلان الصوم

[٢٤٠٨] مسأله ٢٥: الكذب على الفقهاء و المجتهدين و الرواه و إن كان حراما لا يوجب بطلان الصوم إلا إذا رجع إلى الكذب على الله و رسوله صلى الله عليه و آله.

مسأله ٢٦: إذا اضطر إلى الكذب على الله و رسوله صلى الله عليه و آله فى مقام التقيه من ظالم لا يبطل صومه به

[٢٤٠٩] مسأله ٢٦: إذا اضطر إلى الكذب على الله و رسوله صلى الله عليه و آله فى مقام التقيه من ظالم لا يبطل صومه به (١)، كما أنه لا يبطل مع السهو أو الجهل المركب.

مسأله ٢٧: إذا قصد الكذب فبان صدقا دخل فى عنوان قصد المفطر

[٢٤١٠] مسأله ٢٧: إذا قصد الكذب فبان صدقا دخل فى عنوان قصد المفطر انه لم ينو الصوم، فان معنى نيه الصوم التزام الصائم بالاجتناب عن ممارسه كل المفطرات حتى ما يحتمل كونه مفطرا فى الواقع و الآلم يكن عازما و جازما على الامساک عنها.

و إن شئت قلت: ان العلم الإجمالى مانع عن جريان أصاله البراءه عن مفطريه كل منهما لأن جريانهما فى مفطريه أحدهما المعين دون الآخر ترجيح من غير مرجح و فى كليهما يستلزم المخالفه القطعيه العمليه، و على هذا فإذا قصد الصائم الاتيان بأحدهما بصوره الجزم فمعناه انه لم ينو الاجتناب عن كل مفطر و إن كان محتملا.

فالنتيجه: ان بطلان الصوم ليس من أجل انه كذب على الله متعمدا، بل من أجل انه تعمد و قصد الاتيان به فى الواقع و إن كان مفطرا، و هذا يضر بنيه الصوم المعبر فيها الجزم و اليقين بالامساک عن جميع المفطرات و لو اجمالا.

فى عدم البطلان اشكال، و الأجدر به و الأحوط وجوبا أن يواصل صيامه بأمل أن يقبل الله تعالى منه رجاء، ثم يقضى بعد ذلك، فان دعوى انصراف الروايات التى تنص على مفطريه الكذب إلى الكذب المحرم المتعارف و إن كانت محتمله إلا ان الوثوق و التأكد بها غير ممكن.

مسألة ٢٨: إذا قصد الصدق فبان كذبا لم يضر

[٢٤١١] مسألة ٢٨: إذا قصد الصدق فبان كذبا لم يضر كما أشير إليه.

مسألة ٢٩: إذا أخبر بالكذب هزلا بأن لم يقصد المعنى أصلا لم يبطل صومه

[٢٤١٢] مسألة ٢٩: إذا أخبر بالكذب هزلا بأن لم يقصد المعنى أصلا لم يبطل صومه (١).

السادس: إيصال الغبار الغليظ إلى حلقه

السادس: إيصال الغبار الغليظ إلى حلقه (٢)، بل و غير الغليظ على الأحوط، سواء كان من الحلال كغبار الدقيق أو الحرام كغبار التراب و نحوه، و سواء كان بإثارته بنفسه بكنس أو نحوه أو بإثاره غيره بل أو بإثاره هذا من جهه انه لا كذب فى البين باعتبار ان الصدق و الكذب من أوصاف الخبر المتقوم بقصد الحكايه عن المعنى فى الواقع، و بما انه لم يقصد الحكايه عن المعنى فيه فلا موضوع للكذب.

هذا فيما إذا كان مشتملا على أجزاء ترايبه ظاهره للعيان و إن كانت صغيره فانه حينئذ يصدق على إيصاله إلى الحلق ابتلاعه و أكله، و أما إذا لم يصدق عنوان الابتلاع و الأكل فلا- يكون مفطرا، كما إذا كانت أجزاءه غير ظاهره للعيان بأن تصاغررت إلى درجه لا يبدو لها وجود كالبخار.

قد يقال: بأن روايه سليمان بن جعفر المروزى قال: «سمعتة يقول: إذا تمضمض الصائم فى شهر رمضان، أو استنشق متعمدا، أو شم رائحه غليظه، أو كنس بيتا فدخل فى أنفه و حلقه غبار فعليه صوم شهرين متتابعين، فان ذلك مفطر مثل الأكل و الشرب و النكاح» (١) تنص على أن دخول الغبار فى الحلق مفطر، و مقتضى اطلاقها عدم الفرق بين الغبار المشتمل على أجزاء ترايبه ظاهره للعيان و ان صغررت بحيث يصدق على دخوله فى الحلق الابتلاع و الأكل و الغبار المشتمل على أجزاء ترايبه دقيقه إلى درجه لا يبدو لها وجود فى الخارج كالبخار، فاذن لا وجه للتفصيل و لا قرينه على حملها على النوع الأول، و الغبار

ص: ٥٩

الناشى من كنىس الدار يـختلف فقد يكون غليظا بدرجة يبدو لأجزائه الترايبه وجود فى الخارج، وقد يكون خفيفا بدرجة لا يبدو لأجزائه وجود فيه.

و الجواب: ان الروايه ساقطه سندا، لأن فى سندها سليمان بن جعفر المروزى و لا توثيق له فى كتب الرجال.

و دعوى: أن الراوى فيها هو سليمان ابن حفص المروزى دون سليمان بن جعفر المروزى بقرينتين..

الاولى: أنه لا وجود لسليمان بن جعفر المروزى نهائيا.

و الثانيه: ان الراوى عنه محمد بن عيسى بن عبيد و هو يروى كثيرا عن ابن حفص.

و لكن للمناقشه فى كلتا القرينتين مجال.

أما القرينه الاولى: فلأن سليمان بن جعفر المروزى قد ورد فى بعض نسخ هذه الروايه و غيرها، غايه الأمر لم يثبت انه سليمان بن جعفر المروزى، لا أنه ثبت عدمه و أنه لا وجود له، كيف مع ان الشيخ نقل عنه فى الاستبصار فى غير مورد، و احتمال التصحيف فيه و إن كان موجودا، إلا ان الوثوق و الجزم به مشكل.

فالتبيجه: أن مجرد كون سليمان بن حفص المروزى مشهورا و كثير الروايه دون سليمان بن جعفر المروزى لا- يوجب الوثوق و الاطمئنان بعدم الوجود للثانى، غايته أنه يوجب الظن به و لا- قيمه له، فاحتمال ان الراوى فى هذه الروايه هو سليمان بن جعفر المروزى موجود.

و أما القرينه الثانيه: فلأن غايه ما توجب كثره روايه محمد بن عيسى بن عبيد عن ابن حفص الظن بالحاق المشكوك بالأعم الأغلب لا أثر للظن و لا يصلح أن يكون قرينه على ان المراد منه هو ابن حفص المروزى.

و مع الاغماض عن ذلك و تسليم ان المراد منه هو ابن حفص المروزى الأ- أنه لا- توثيق له أيضا، غايه الأمر أنه ورد فى اسناد كامل الزيارات و قد ذكرنا فى

الهواء مع التمكين منه و عدم تحفظه،و الأقوى إلحاق البخار الغليظ(١) بحث الفقه غير مره أن مجرد وروده فى اسناده لا يكفى للتوثيق.

فالتتيجه:ان الروايه ضعيفه سندا سواء أ كان الراوى لها سليمان بن جعفر أم كان سليمان بن حفص.هذا اضافه إلى أن قوله «سمعتة»لا- يدل على أنه سمع من الامام عليه السّلام،إذ فرق بين أن يكون الاضمار بصيغه «سمعتة»و بين أن يكون بصيغه «سألته»أو «قلت له»فانه إن كان بالصيغه الثانيه فيمكن أن يقال انه بلحاظ علو مقامه لا يسأل عن غير الإمام عليه السّلام،و أما إن كانت بالصيغه الاولى فلا تتضمن هذه النكته،إذ نقل ما سمعه من غير الامام عليه السّلام لا يكون مخالفا و منافيا لشأنه و علو مقامه،فاذن الروايه ساقطه من هذه الناحيه أيضا.

إلى هنا قد ظهر ان الصحيح هو ما ذكرناه من أن الغبار إذا كانت أجزاءه الترابيه ظاهره للعيان و وصلت إلى حلق الصائم و كان ذلك باختياره صدق انه ابتلعها و أكلها عامدا ملتفتا،و لا فرق فيه بين أن تكون اثاره تلك الأجزاء الترابيه الواصله إلى الحلق بقيام الصائم نفسه بعملية الكنس أو نحوه أو بقيام غيره،أو بسبب الهواء،و أما إذا كانت أجزاءه الترابيه على نحو لا يبدو لها وجود فى الخارج فلا- يكون دخولها فى الحلق مفطرا و إن كان ذلك بتمكين الصائم و اختياره،على أساس انه لا يصدق عليه عنوان الابتلاع و الأكل،و يدل عليه ذيل موثقه عمرو بن سعيد (١)الآتيه.

فى القوه اشكال بل منع،و الأظهر أنه لا يضر بالصوم،فان وصول البخار إلى الحلق ما دام بخارا كما هو المفروض فى المسأله لا يصدق عليه عنوان الشراب،نعم إذا تبدل البخار ماء فى الفم ثم دخل فى الحلق فهو مفطر لصدق ذلك العنوان عليه و لكنه خلاف الفرض فيها.

فالتتيجه:ان البخار ما دام بخارا إذا دخل فى حلق الصائم بتمكينه عامدا

ص:٦١

١-١) الوسائل باب:٢٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث:٢.

و دخان التباك و نحوه(١)،و لا بأس بما يدخل فى الحلق غفله أو نسيانا أو قهرا أو مع ترك التحفظ بظن عدم الوصول و نحو ذلك.

السابع:الارتماس فى الماء

اشاره

السابع:الارتماس فى الماء(٢)،و يكفى فيه رمس الرأس فيه و إن كان ملتفتا إلى الحكم الشرعى لم يكن مفطرا حيث لا يصدق عليه عنوان الشرب.

على الأحوط وجوبا حيث انه بحاجة إلى دليل و لا دليل عليه غير دعوى الحاقه بالغبار،و هى ساقطه،لما مر من ان الغبار بعنوانه لا يكون مفطرا و انما حكمنا بكونه مفطرا إذا كانت أجزاءه التراييه ظاهره للعيان،فانه يصدق حينئذ على دخوله فى الحلق عنوان الأكل و الابتلاع،و المفروض ان ذلك العنوان لا يصدق على دخول الدخان فى الحلق،فمن أجل ذلك لا وجه لدعوى اللاحاق.هذا اضافه إلى أن موثقه عمرو بن سعيد عن الرضا عليه السلام قال:«سألته عن الصائم يتدخن بعود أو بغير ذلك فتدخل الدخنه فى حلقه؟فقال:جائز و لا بأس به،قال:و سألته عن الصائم يدخل الغبار فى حلقه؟قال:لا بأس»(١)ظاهره فى ذلك.

هذا و إن كان مشهورا و لكنه لا يخلو من اشكال،فالأحوط و الأجدر به وجوبا أن لا يصنع الصائم ذلك،نعم قد استدل على المشهور بمجموعه من الروايات..

منها:صحيحه محمد بن مسلم قال:«سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول:لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال:الطعام و الشراب،و النساء،و الارتماس فى الماء»(٢).

و منها:قوله عليه السلام فى صحيحته الاخرى:«و لا يغمس رأسه فى الماء»(٣).

و منها:صحيحه يعقوب بن شعيب عن أبى عبد الله عليه السلام:«لا يرتمس»

ص:٦٢

١-١) الوسائل باب:٢٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث:٢.

٢-٢) الوسائل باب:١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث:١.

٣-٣) الوسائل باب:٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث:٢.

و منها: صحیحه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «الصائم يستنقع فى الماء و لا یرمس رأسه» (٢).

و منها: صحیحه حريز عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «لا یرتمس الصائم و لا المحرم رأسه فى الماء» (٣). و منها غيرها.

فان مفاد هذه الروايات الارشاد إلى مفطريه الارتماس و مانعيته عن الصوم كالطعام و الشراب و النساء، و اقتران نهى الصائم عن الارتماس فى بعضها بنهى المحرم عنه لا- يصلح أن يكون قرينه على أن المراد منه هو النهى التكليفى بقرينه أن المراد من نهى المحرم عنه هو النهى التكليفى، و ذلك لأن النهى فى أمثال المقام ظاهر فى الارشاد إلى المانعيه بنفسه و حمله على التكليفى بحاجه إلى قرينه، و لكن قد قامت القرينه من الخارج على أن المراد منه فى المحرم النهى التكليفى، و لا- قرينه بالنسبه إلى الصائم، فالاقتران لو صلح للقرينه فانما يصلح إذا كان نهى المحرم عنه فى نفسه ظاهرا فى النهى التكليفى و الفرض عدمه فى المقام هذا.

و لكن هذه الروايات معارضه بموثقه اسحاق بن عمار قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: رجل صائم ارتمس فى الماء متعمدا عليه قضاء ذلك اليوم؟ قال:

ليس عليه قضاؤه و لا يعودن» (٤) باعتبار ان الموثقه بلحاظ نفى القضاء عنه ناصه فى عدم كون الارتماس مفطرا، و على هذا فان لو حظ الموثقه بالنسبه إلى سائر الصحاح دون الاولى فلا يبعد أن تكون قرينه على حمل النهى فيها على الكراهه و الحزازه، فانه و إن كان ظاهرا فى الارشاد إلى المانعيه كما مر، إلا- أنه قابل للحمل عليها، و من هنا كان نهى المحرم عنه محمولا على الحرمة التكليفيه، مع انه ورد

ص: ٦٣

- ١- ١) الوسائل باب: ٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ١.
- ٢- ٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ٧.
- ٣- ٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ٨.
- ٤- ٤) الوسائل باب: ٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ١.

فى سباق نهى الصائم عنه، و هذا دليل على أن هذا النهى الذى هو ظاهر فى النهى الارشادى قابل للحمل على النهى التكليفى بقرينه، كما أن صدر الموثقه قرينه على حمل قوله عليه السلام فى ذيلها على الكراهه، و عليه فلو كنا نحن و الموثقه مع هذه الصحاح لم يبعد تقديم الموثقه عليها دلالة، و لا تصل النوبه إلى إعمال قواعد باب المعارضه، و إن لو حظ بالنسبه إلى الصحيحه الاولى فهى معارضه لها، فان الصحيحه ناصه فى مفطريه الارتماس كالطعام و الشراب و النساء، فاذن لا بد من الرجوع إلى مرجحات باب المعارضه، و بما أنه لا- ترجيح فى البين فتسقطان معا من جهه المعارضه و يرجع حينئذ إلى الأصل العملى فى المسأله و هو أصاله البراءه عن مفطريه الارتماس للصائم.

و دعوى: ان الموثقه موافقه للعامه، و الصحيحه مخالفه لهم فلا بد من تقديم الصحيحه عليها تطبيقا للترجيح بمخالفه العامه.

مدفوعه: بأن تطبيق هذا الترجيح منوط بكون الموثقه موافقه لكل مذاهب العامه على نحو لا تكون مندوحه للتخلص عن الحمل عليها، و أما إذا كانت موافقه لبعضها و مخالفه لبعضها الآخر فلا مقتضى لحملها على التقيه تطبيقا للترجيح بمخالفه العامه لتوفر الطريق للتخلص عنها و المقام من هذا القبيل إذ نقل عن أحمد جواز الارتماس للصائم إلا إذا خاف أن يدخل الماء مسامعه، فحينئذ لا يجوز، و قد صرح بعضهم بالكراهه خوفا من دخول الماء فى مسامعه فى الغسل المشروع، و أما إذا غاص فى الماء أو أسرف أو كان عابثا فهو مفطر، و عليه فجواز الارتماس و عدم بطلان الصوم به ليس أمرا اتفاقيا لدى العامه كلا، فاذن لا موجب لحملها على التقيه لإمكان التخلص عنها.

فالنتيجه: انه لا ترجيح فى البين، و مجرد عمل المشهور بالصحيحه لا يصلح أن يكون مرجحا فى هذا الباب، فمقتضى القاعده حينئذ عدم ثبوت مفطريه الارتماس، و لكن مع ذلك كان الأجدر به و الأحوط وجوبا أن لا يصنع ذلك فى نهار شهر رمضان عامدا ملتفتا إلى الحكم الشرعى، و إن صنع فعليه أن

سائر البدن خارجا عنه، من غير فرق بين أن يكون رسمه دفعه أو تدريجا على وجه يكون تمامه تحت الماء زمانا، وأما لو غمسه على التعاقب لا على هذا الوجه فلا بأس به وإن استغرقه، والمراد بالرأس ما فوق الرقبه بتمامه فلا يكفي غمس خصوص المنافذ فى البطلان وإن كان هو الأحوط، وخروج الشعر لا ينافى صدق الغمس.

مسألة ٣٠: لا بأس برمس الرأس أو تمام البدن فى غير الماء من سائر المائعات

[٢٤١٣] مسألة ٣٠: لا بأس برمس الرأس أو تمام البدن فى غير الماء من سائر المائعات، بل ولا رسمه فى الماء المضاف، وإن كان الأحوط الاجتناب خصوصا فى الماء المضاف (١).

مسألة ٣١: لو لطح رأسه بما يمنع من وصول الماء إليه ثم رسمه فى الماء فالأحوط بل الأقوى بطلان صومه

[٢٤١٤] مسألة ٣١: لو لطح رأسه بما يمنع من وصول الماء إليه ثم رسمه فى الماء فالأحوط بل الأقوى بطلان صومه، نعم لو أدخل رأسه فى إناء كالشيشه ونحوها ورسم الإناء فى الماء فالظاهر عدم البطلان.

مسألة ٣٢: لو ارتمس فى الماء بتمام بدنه إلى منافذ رأسه و كان ما فوق المنافذ من رأسه خارجا عن الماء كلا أو بعضا

[٢٤١٥] مسألة ٣٢: لو ارتمس فى الماء بتمام بدنه إلى منافذ رأسه و كان ما فوق المنافذ من رأسه خارجا عن الماء كلا أو بعضا لم يبطل صومه على الأقوى، وإن كان الأحوط البطلان برمس خصوص المنافذ كما مر.

مسألة ٣٣: لا بأس بإفاضه الماء على رأسه وإن اشتمل على جميعه ما لم يصدق الرسم فى الماء

[٢٤١٦] مسألة ٣٣: لا بأس بإفاضه الماء على رأسه وإن اشتمل على جميعه ما لم يصدق الرسم فى الماء، نعم لو أدخل رأسه أو تمام بدنه فى النهر المنصب من عال إلى السافل ولو على وجه التسنيم فالظاهر البطلان لصدق الرسم، وكذا فى الميزاب إذا كان كبيرا و كان الماء كثيرا كالنهر مثلا.

يوصل صومه بأمل أن يقبل الله تعالى منه رجاء، ثم يقضى بعد ذلك.

لا يترك، فإن الروايات الناهيه عن الارتماس وإن قيدت النهى عنه فى الماء إلا أن من المحتمل قويا أن يكون هذا التقييد من باب الغالب، إذ الارتماس

مسألة ٣٤: في ذى الرأسين إذا تميز الأصلى منهما فالمدار عليه

[٢٤١٧] مسألة ٣٤: في ذى الرأسين إذا تميز الأصلى منهما فالمدار عليه، و مع عدم التميز يجب عليه الاجتناب عن رمس كل منهما، لكن لا يحكم ببطلان الصوم إلا برمسهما و لو متعاقبا (١).

مسألة ٣٥: إذا كان مائعان يعلم بكون أحدهما ماء يجب الاجتناب عنهما

[٢٤١٨] مسألة ٣٥: إذا كان مائعان يعلم بكون أحدهما ماء يجب الاجتناب عنهما، و لكن الحكم بالبطلان يتوقف على الرمس فيهما.

مسألة ٣٦: لا يبطل الصوم بالارتماس سهوا أو قهرا أو السقوط فى الماء من غير اختيار

[٢٤١٩] مسألة ٣٦: لا يبطل الصوم بالارتماس سهوا أو قهرا أو السقوط فى الماء من غير اختيار.

مسألة ٣٧: إذا ألقى نفسه من شاهق فى الماء بتخيل عدم الرمس فحصل لم يبطل صومه

[٢٤٢٠] مسألة ٣٧: إذا ألقى نفسه من شاهق فى الماء بتخيل عدم الرمس فحصل لم يبطل صومه.

فى غير الماء حتى فى الماء المضاف لو صادف فهو اتفاقى نادر جدا، فمن أجل ذلك لا يكون الانسان واثقا و متأكدا من الخصوصيه فى هذا التقييد، هذا اضافه إلى أن مقتضى مناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه عدم الفرق بين الارتماس فى الماء و الارتماس فى سائر المائعات.

فى التقييد اشكال بل منع، و الظاهر عدم الفرق فى الحكم ببطلان الصوم احتياطا أو جزما بين أن يرمى فى الماء بكليهما أو بأحدهما، فانه إذا نوى الرمس فيه بأحدهما فمعناه انه نواه و إن كان أصليا، و لازم ذلك هو انه غير ناو للصوم و غير ملتزم بترك كل المفطرات فى الواقع حتى ترك ما يحتمل كونه مفطرا فيه، إذ معنى الصيام هو التزام المكلف بالامساک و الاجتناب عن كل ما هو مفطر فى الواقع سواء كان معلوما أم مظنونا أم محتملا، و من الواضح ان بناءه على ارتكابه و ان كان مفطرا فى الواقع لا ينسجم مع نيه الصوم و التزامه بالترك و الامساک عن الكل، نعم لا تترتب الكفاره على رمس أحدهما لأنها مترتبه على رمس الرأس الأصلى فى الماء و هو شاك فيه.

فالتتيجه: ان كل أثر شرعى مترتب على ارتكاب المعلوم بالاجمال عامدا

مسألة ٣٨: إذا كان مائع لا يعلم أنه ماء أو غيره، أو ماء مطلق أو مضاف لم يجب الاجتناب عنه

[٢٤٢١] مسألة ٣٨: إذا كان مائع لا يعلم أنه ماء أو غيره، أو ماء مطلق أو مضاف لم يجب الاجتناب عنه (١).

مسألة ٣٩: إذا ارتمس نسيانا أو قهرا ثم تذكر أو ارتفع القهر وجب عليه المبادره إلى الخروج

[٢٤٢٢] مسألة ٣٩: إذا ارتمس نسيانا أو قهرا ثم تذكر أو ارتفع القهر وجب عليه المبادره إلى الخروج و إلا بطل صومه (٢).

ملتفتا لا- يترتب على ارتكاب أحد أفراده كذلك كالكفار في المقام و وجوب الحد المترتب على شرب الخمر، فانه إذا علم اجمالا بأن أحد الإنانين خمر فشرب أحدهما دون الآخر لم يحد و إن كان شربه غير جائز الا أنه لا ملازمه بين عدم جواز شربه و بين وجوب الحد عليه كما مر.

بل وجب على الأحوط، و قد مر وجهه في المسألة (٣٠).

الأحوط وجوبا الجمع بين اتمام الصيام بأمل أن يقبل الله تعالى منه رجاء و القضاء بعد ذلك على أساس ان الروايات الناهيه عن ارتماس الصائم في الماء و ان كانت بالنظر البدوى ظاهره في المنع عن احداثه دون الأعم منه و من الابقاء، و لكن بالنظر التحقيقي العرفي لا- يكون الانسان واثقا و متأكدا بأن العرف يفهم من تلك الروايات ان المانع من الصوم هو احداث الارتماس فقط دون الأعم منه و من الابقاء، كما انه لا- يكون متأكدا و واثقا على أنه لا- يفهم منها ان المانع منه الأعم من الاحداث و الابقاء، فكلال- الأمرين محتمل، و بما أنه لا- يمكن الجزم بأحدهما فمن أجل ذلك يتعين عليه الاحتياط في المسألة بأن يواصل صيامه بنيه التقرب إلى الله تعالى و الخلوص رجاء ثم يقضى بعد شهر رمضان.

فالنتيجه: ان الارتماس في الماء إن كان صادرا من الصائم نسيانا أو غفله أو خطأ أو جهلا مركبا أو قهرا لم يكن مفطرا ما دام العذر موجودا، و أما إذا ارتفع العذر و لم يبادر إلى الخروج من الماء فالأحوط الجمع كما عرفت، و إن كان صادرا منه بارادته و اختياره عامدا ملتفتا إلى الحكم الشرعي و إن كان بسبب الاكراه أو الوجوب عليه فهو مفطر على الأحوط كما مر، و بذلك يظهر حال

مسألة ٤٠: إذا كان مكرها في الارتماس لم يصح صومه

[٢٤٢٣] مسألة ٤٠: إذا كان مكرها في الارتماس لم يصح صومه بخلاف ما إذا كان مقهورا.

مسألة ٤١: إذا ارتمس لإنقاذ غريق بطل صومه

[٢٤٢٤] مسألة ٤١: إذا ارتمس لإنقاذ غريق بطل صومه وإن كان واجبا عليه.

مسألة ٤٢: إذا كان جنبا وتوقف غسله على الارتماس انتقل إلى التيمم إذا كان الصوم واجبا معينا

[٢٤٢٥] مسألة ٤٢: إذا كان جنبا وتوقف غسله على الارتماس انتقل إلى التيمم إذا كان الصوم واجبا معينا، وإن كان مستحبا أو كان واجبا موسعا وجب عليه الغسل وبطل صومه (١).

مسألة ٤٣: إذا ارتمس بقصد الاغتسال في الصوم الواجب المعين بطل صومه وغسله

[٢٤٢٦] مسألة ٤٣: إذا ارتمس بقصد الاغتسال في الصوم الواجب المعين بطل صومه وغسله (٢) إذا كان متعمدا، وإن كان ناسيا لصومه صحا معا، المسألتين الآتيتين.

في البطلان اشكال بل منع، والأظهر عدم بطلانه بناء على ما هو الصحيح من امكان القول بالترتب، إذ لا مانع من أن يكون الأمر بالصوم مترتبا على ترك الارتماس حيث أنهما ليسا من الضدين اللذين لا ثالث لهما، بل لهما ثالث وهو أن يترك المكلف الارتماس ولا يصوم، باعتبار ان الصوم مركب من حصه خاصه من ترك الارتماس و هي تركه القربى لا مطلق تركه.

اما بطلان الصوم فهو مبنى على الاحتياط كما مر، واما بطلان الغسل الارتماسى فهو ممنوع، نعم قد يستدل عليه بأنه لما كان مفطرا للصوم فهو منهي عنه و معه لا يمكن الحكم بصحته، وهذا التخريج لا يتم لوجهين..

الأول: ان المكلف متى ما نوى الغسل الارتماسى بطل صومه على أساس بطلان الصوم بنيه القاطع، و بعد البطلان لا يكون الارتماس منهيًا عنه، فلا موجب حينئذ لبطلانه.

و لكن هذا الوجه انما يتم في غير شهر رمضان من الواجب المعين على أساس أن الصائم إذا أبطله لم يجب عليه الامساك في بقية النهار تشبيها بالصائمين، فمن أجل ذلك لا يكون الارتماس منهيًا عنه، وهذا بخلاف صوم

و أما إذا كان الصوم مستحبا أو واجبا موسعا بطل صومه (١) و صح غسله.

شهر رمضان فانه إذا أبطله وجب عليه امساك بقيه النهار تشبيها بالصائمين، ثم القضاء بعد الشهر المبارك، فلذلك يكون الارتماس منها عنه، هذا اضافة إلى ما ذكرناه في علم الاصول من أن ايجاب شيء لا يقتضى النهى عن ضده و لا عن نقيضه.

الثانى: ان النهى المتعلق بالغسل الارتماسى نهى غيرى لا نفسى، فانه ناشئ من الأمر الضمنى النفسى بتركه باعتبار انه جزء الصوم الواجب، و بما أن الغسل الارتماسى أحد فردى الغسل فالمأمور به هو الجامع بينه و بين الترتيبى، و قد ذكرنا فى علم الاصول أنه لا- تراحم بين الواجب الموسع و هو الغسل فى المقام و الواجب المضيق و هو الصوم على أساس أن ما تعلق به الوجوب فى الواجب الموسع هو الجامع باعتبار ان الجامع بين المقدور و غير المقدور مقدور، فلا موجب لتقييده بالفرد المقدور حينئذ.

و على هذا فإذا عصى المكلف بترك الواجب المضيق و الاتيان بالفرد المزاحم له حكم بصحته بملا-ك انطباق الواجب عليه، فتكون الصحة حينئذ على القاعده، و لا- تتوقف على القول بالترتب. و فيما نحن فيه بما أن الصوم واجب مضيق و الغسل واجب موسع فلا- يكون مزاحما له حيث انه لا- مانع من الأمر بهما معا فى عرض واحد، و ما هو مزاحم له و هو الفرد كالغسل الارتماسى لا- يكون واجبا، و على هذا فإذا عصى المكلف و اغتسل ارتماسا فصومه و إن بطل إلا أنه لا موجب لبطلان غسله الارتماسى، فان الاتيان به انما هو بداعى امثال الأمر المتعلق بالجامع بينه و بين غيره باعتبار أنه ينطبق عليه انطباق الطبيعى على فردة، و النهى الغيرى بما أنه لا يكشف عن مبغوضيه متعلقه فلا يمنع من الانطباق، و هذا الوجه يعم صوم شهر رمضان و غيره من الصوم الواجب المعين.

على الأحوط كما تقدم، و بذلك يظهر حال المسأله الآتیه أيضا.

مسأله ٤٤: إذا أبطل صومه بالارتماس العمدي

[٢٤٢٧] مسأله ٤٤: إذا أبطل صومه بالارتماس العمدي فإن لم يكن من شهر رمضان و لا- من الواجب المعين غير شهر رمضان (١) يصح له الغسل حال المكث في الماء أو حال الخروج (٢)، و إن كان من شهر رمضان يشكّل صحته حال المكث لوجوب الإمساك عن المفطرات فيه بعد البطلان أيضا (٣)، بل يشكّل صحته حال الخروج أيضا لمكان النهي السابق كالخروج من الدار الغصبيه إذا دخلها عامدا، و من هنا يشكّل صحه الغسل في الصوم الواجب المعين أيضا (٤) سواء كان في حال المكث أو حال الخروج.

في استثناء ذلك اشكال بل منع و سيظهر وجهه في التعليق الآتي.

تقدم ان المأمور به هو احداث الغسل دون الأعم منه و من البقاء، و بما ان الغسل في حال المكث في الماء أو حال الخروج ابقاء له، فلا يكون مصداقا للغسل المأمور به فلا يجزئ.

هذا مبني على القول بصحة الغسل في حال المكث في الماء، أو حال الخروج، فعندئذ يشكّل صحته في هذا الحال، و لكن في ضوء هذا القول لا- اشكال في صحته لما مر من أن الواجب هو الجامع بين الغسل الترتيبي و الغسل الارتماسي، فإذا أتى بالارتماسى انطبق عليه الجامع فيحكم بصحته، و النهي الغيرى المتعلق به على تقدير القول به لا يمنع منه كما عرفت.

تقدم انه بناء على ما هو الصحيح من ان المأمور به هو احداث الغسل دون الأعم منه و من الابقاء، فلا يصح الغسل حال المكث في الماء أو حال الخروج منه، و أما مع الاغماض عن ذلك و البناء على صحته في هذه الحال، فلا اشكال في الصحة في محل الكلام، و هو ما إذا كان الواجب المعين غير صوم شهر رمضان، فانه إذا بطل لم يجب عليه الإمساك في بقية النهار فان وجوبه بعد البطلان حتى يوجب النهي عن المفطر مختص بصوم شهر رمضان إذا بطل أثناء النهار دون غيره، فلا موجب حينئذ للإشكال في صحته.

مسأله ٤٥: لو ارتمس الصائم فى الماء المغصوب

[٢٤٢٨] مسأله ٤٥: لو ارتمس الصائم فى الماء المغصوب فإن كان ناسيا للصوم و للغصب صح صومه و غسله (١)، و إن كان عالما بهما بطلا معا (٢)، و كذا إن كان متذكرا للصوم ناسيا للغصب (٣)، و إن كان عالما بالغصب ناسيا هذا إذا لم يكن الناسى هو الغاصب و إلاّ بطل غسله باعتبار انه فى نهايه المطاف مستند إلى سوء اختياره، و بما انه تصرف فى ماء الغير بدون اذنه فيكون مبغوضا و لا- يكون مشمو لا لحديث الرفع لاختصاصه بمورد الامتنان، و لا- امتنان فى رفع المبغوضيه عنه و العقوبه، فمن أجل ذلك يقع فاسدا لاستحاله كون المبغوض مصداقا للمحبوب.

على الأحوط فى الصوم، فيه و فيما بعده كما مر.

على الأحوط فى الصوم، و اما الغسل فهو صحيح فانه ان كان فى نهار صوم يوم معين غير شهر رمضان فلا إشكال فى صحته حيث انه لا يكون منهيا عنه بعد بطلان الصوم، و إن كان فى صوم شهر رمضان فقد قيل فى وجه بطلانه أنه منهى عنه على أساس وجوب امساك بقيه النهار فيه بعد البطلان، فإذا كان الصائم ملتفتا إلى أن ارتماسه فى هذا الماء مصداق للإفطار المحرم فلا يمكن أن يرتمس فيه بنيه التقرب إليه تعالى فيقع فاسدا.

و لكن تقدم انه لا- دليل على حرمة الارتماس بعنوان أنه ناقض للصوم و مفطر له، حيث ان الظاهر من النهى عنه فى الروايات هو الارشاد إلى مفطرته عن الصوم لا- حرمة تكليفا، و من هنا لو ارتمس فى نهار شهر رمضان لم يستحق عقوبتين، احدهما على بطلان الصوم و تركه، و الاخرى على الارتماس.

و على هذا فلا يكون الارتماس مبغوضا إلا بالغير، و هو لا يمنع من التقرب به بملاك انطباق الجامع عليه كما مر.

فالنتيجه: انه لا بأس بالاتيان به بداعى امتثال الأمر المتعلق بالجامع على ما مر تفصيله فى المسأله (٤٣) شريطه أن لا يكون الناسى هو الغاصب.

للصوم صح الصوم دون الغسل.

مسأله ٤٦: لا فرق فى بطلان الصوم بالارتماس بين أن يكون عالما بكونه مفطرا أو جاهلا

[٢٤٢٩] مسأله ٤٦: لا فرق فى بطلان الصوم بالارتماس (١) بين أن يكون عالما بكونه مفطرا أو جاهلا (٢).

مسأله ٤٧: لا يبطل الصوم بالارتماس فى الوحل و لا بالارتماس فى الثلج

[٢٤٣٠] مسأله ٤٧: لا يبطل الصوم بالارتماس فى الوحل و لا بالارتماس فى الثلج.

مسأله ٤٨: إذا شك فى تحقق الارتماس بنى على عدمه

[٢٤٣١] مسأله ٤٨: إذا شك فى تحقق الارتماس بنى على عدمه (٣).

الثامن: البقاء على الجنابه عمدا إلى الفجر الصادق فى صوم شهر رمضان أو قضائه

إشاره

الثامن: البقاء على الجنابه عمدا إلى الفجر الصادق فى صوم شهر رمضان أو قضائه، دون غيرهما من الصيام الواجب و المندوبه على الأقوى، و إن كان الأحوط تركه فى غيرهما أيضا خصوصا فى الصيام الواجب موسعا على الأحوط كما مر.

هذا إذا لم يكن جهله مركبا، و إلا كان حكمه حكم الناسى و الغافل على أساس انه لا يمكن تكليف القاطع على خلاف قطعه.

هذا انما يتم بالنسبه إلى نفي الكفاره التى هى مترتب على الارتماس عمدا ملتفتا إلى الحال دون وجوب القضاء الذى هو مترتب على بطلان الصوم، و ذلك لأن الشك فى تحقق الارتماس العمدى إن كان من جهه الشبهه المفهوميه فالمرجع فيه أصاله البراءه عن مانعيه الأكثر و مفطريته، بناء على ما هو الصحيح من جريان البراءه فى مسأله دوران الأمر بين الأقل و الأكثر الارتباطيين، و إن كان من جهه الشبهه الموضوعيه فالمرجع فيه أصاله عدم تحققه عمدا ملتفتا إلى الحكم الشرعى، و أما عدم تماميه ذلك بالنسبه إلى وجوب القضاء فلأنه مترتب على بطلان الصوم، و الفرض ان بطلانه لا يترتب على تحقق الارتماس فى الخارج حيث يكفى فيه نيه الارتماس و إن لم يتحقق خارجا.

فالنتيجه: ان الصائم إذا نوى الارتماس بطل صومه سواء ارتمس أم لم يرتمس، كما انه إذا ارتمس بدون النيه قهرا أو غفله لم يبطل.

كان أو مضيقاً، و أما الإصباح جنباً من غير تعمد فلا يوجب البطلان إلا في قضاء شهر رمضان على الأقوى (١)، وإن كان الأحوط إلحاق مطلق الواجب الغير المعين به في ذلك، و أما الواجب المعين رمضاناً كان أو غيره فلا يبطل بذلك، كما لا يبطل مطلق الصوم واجباً كان أو مندوباً معيناً أو غيره بالاحتلام في النهار، و لا فرق في بطلان الصوم بالإصباح جنباً عمداً بين أن تكون الجنابه بالجماع في الليل أو الاحتلام، و لا بين أن يبقى كذلك متيقظاً أو بل في صوم شهر رمضان أيضاً شريطه أن يكون في النوم الثانيه، بيان ذلك:

ان الروايات الواردة في هذه المسأله تصنف إلى خمس مجموعات..

المجموعه الاولى: ما يكون موردها النومه الاولى، و تنص فيه على ان من يجنب في أول الليل إذا نام و استمر به النوم إلى أن طلع الفجر فلا شيء عليه، و صيامه صحيح. و هي متمثله في صحيحه معاويه بن عمار قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يجنب في أول الليل ثم ينام حتى يصبح في شهر رمضان؟ قال: ليس عليه شيء... الحديث» (١).

و مقتضى اطلاق هذه الصحيحه أنه لا فرق فيه بين أن يكون الرجل واثقاً و متأكداً بالانتباه من النوم قبل طلوع الفجر أو لا.

المجموعه الثانيه: ما يكون موردها النومه الاولى أيضاً، و تنص فيه على أن من يصيبه الجنابه في شهر رمضان ليلاً إذا نام قبل أن يغتسل و استمر به النوم إلى أن طلع الفجر فعليه أن يمسك طيله النهار، ثم يقضى يوماً آخر بدله بعد ذلك و هي متمثله في عدّه روايات:

منها: صحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: «سألته عن الرجل تصيبه الجنابه في رمضان، ثم ينام قبل أن يغتسل؟ قال: يتم صومه، و يقضى ذلك»

ص: ٧٣

١-١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ١.

اليوم، إلا ان يستيقظ قبل أن يطلع الفجر، فان انتظر ماء يسخن أو يستقى فطلع الفجر فلا يقضى صومه -يومه- (١).

و منها: موثقه سماعه بن مهران قال: «سألته عن رجل أصابته جنابه في جوف الليل في رمضان فنام و قد علم بها، و لم يستيقظ حتى يدركه الفجر؟ فقال:

عليه أن يتم صومه و يقضى يوما آخر» (٢).

و منها: غيرهما.

و مقتضى اطلاق هذه الروايات عدم الفرق بين أن يكون المجنب واثقا و متأكدا بالاستيقاظ قبل الفجر أو لا.

المجموعه الثالثه: ما يكون موردها النومه الثانيه و تنص فيه على أن الجنب إذا نام و استيقظ من النوم ثم نام ثانيا و استمر به النوم إلى أن طلع الفجر فعليه أن يمسك ذلك اليوم و يقضى يوما آخر بدله بعد ذلك، و هي متمثله في عدده نصوص:

منها: صحيحه ابن أبي يعفور قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يجنب في شهر رمضان ثم يستيقظ ثم ينام حتى يصبح؟ قال: يتم يومه -صومه- و يقضى يوما آخر، و إن لم يستيقظ حتى يصبح أتم صومه -يومه- و جاز له» (٣).

فانها تدل على حكم النومه الثانيه، و أنها إذا استمرت به إلى أن طلع الفجر بطل صومه و عليه القضاء، و مقتضى اطلاقها عدم الفرق بين أن يكون متعمدا في ذلك أو لا، و نقصد بالثانيه مقابل الاولى و إن كانت ثالثه و ما زاد.

و منها: ذيل صحيحه معاويه بن عمار المتقدمه: «قلت: فانه استيقظ ثم نام حتى أصبح؟ قال: فليقض ذلك اليوم عقوبه» (٤) فانه يدل على بطلان صومه إذا ظل نائما في النومه الثانيه إلى أن طلع الصبح، و مقتضى اطلاقه عدم الفرق بين أن

ص: ٧٤

١-١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ٣.

٢-٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ٥.

٣-٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ٢.

٤-٤) الوسائل باب: ١٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ١.

يكون متعمدا فيه أو لا، كما إذا نام ثانيا واثقا مطمئنا بالانتباه و لم ينتبه اتفاقا و استمر به النوم إلى أن طلع الفجر فعليه القضاء دون الكفاره.

المجموعه الرابعه: ما يكون موردها النومه الاولى و تنص فيه على اناطه بطلان الصوم و وجوب القضاء بتعمد البقاء على الجنابه إلى أن طلع الفجر، و هى متمثله فى صحيحه ابن أبى نصر عن أبى الحسن عليه السّلام قال: «سألته عن رجل أصاب من أهله فى شهر رمضان، أو أصابته جنابه ثم ينام حتى يصبح متعمدا؟ قال: يتم ذلك اليوم و عليه قضاؤه» (١) و صحيحه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام انه قال: «فى رجل احتلم أول الليل، أو أصاب من أهله ثم نام متعمدا فى شهر رمضان حتى أصبح، قال: يتم صومه ذلك ثم يقضيه إذا أفطر من شهر رمضان و يستغفر ربّه» (٢).

المجموعه الخامسه: ما يكون موردها الأعم من النومه الاولى و الثانيه و تنص فيه على ان الجنب فى شهر رمضان ليلا إذا ترك الغسل متعمدا حتى طلع الفجر فعليه الكفاره، و هى متمثله فى صحيحه أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام:

«فى رجل أجنب فى شهر رمضان بالليل ثم ترك الغسل متعمدا حتى أصبح، قال:

يعتق رقبه، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكينا» (٣) و غيرها.

و بعد ذلك نقول: ان المجموعه الاولى معارضه للمجموعه الثانيه بالتباين فان الاولى تدل على أن الجنب فى شهر رمضان ليلا إذا نام و استمر به النوم إلى أن طلع الفجر فلا شىء عليه، و يصح صومه و إن كان متعمدا، و الثانيه تدل على انه إذا نام و استمر به النوم إلى أن طلع الفجر فعليه أن يمسك طيله النهار و يقضى يوما آخر و إن لم يكن متعمدا فى ذلك، وهذا، و لكن المجموعه الرابعه تصلح أن تكون قرينه عرفا على المصالحه بينهما على أساس أنها تدل على ان بطلان الصوم و وجوب الامسك و القضاء مختص بصوره ما إذا كان الجنب تاركا للغسل

ص: ٧٥

١-١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامسك الحديث: ٤.

٢-٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامسك الحديث: ١.

٣-٣) الوسائل باب: ١٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامسك الحديث: ٢.

متعمداً، و عليه فتكون نسبتها إلى كل من المجموعتين نسبة الخاص إلى العام، فتقيد اطلاق الاولى بما إذا لم يكن متعمداً في ترك الغسل، و اطلاق الثانيه بما إذا كان متعمداً فيه، فاذن لا معارضه بينهما لعدم اشتراكهما لا في الموضوع و لا في الحكم.

فالتتيجه: ان الجنب في النومه الاولى إذا لم يكن معذورا فيها و كان متعمداً و جب عليه أن يمسك ذلك اليوم تشبيها بالصائمين، ثم يقضى بعد ذلك.

و أما المجموعه الثالثه فبما أن موردها النومه الثانيه فلا تصلح المجموعه الرابعه أن تكون قرينه على تقييد اطلاقها بما إذا كان متعمداً فيها باعتبار ان موردها النومه الاولى، و لا نظر لها إلى النومه الثانيه لكي تدل على اعتبار قيد التعمد فيها أيضاً، فاذن يكون اطلاقها محكم، و مقتضاه بطلان الصوم و وجوب الامساك طيله النهار و القضاء بعد ذلك، و إن كان معذورا فيها و لم يكن متعمداً في ترك الغسل.

و أما المجموعه الخامسه فهي أيضا لا تصلح أن تكون مقيده لإطلاقها باعتبار أنها ناظره إلى تقييد وجوب الكفاره بقيد التعمد دون الأعم من وجوبها و وجوب القضاء، و من هنا لو لم تكن هذه المجموعه لم نقل بوجوب الكفاره زائداً على وجوب القضاء حيث لا يدل على وجوبها شيء من المجموعات المتقدمه، و انما تدل تلك المجموعات على وجوب القضاء فقط.

فالتتيجه المتحصله من مختلف هذه المجموعات هي ما يلي..

أولاً: ان الجنب في شهر رمضان ليلاً بجماع أو احتلام أو غيره إذا كان واثقاً و مطمئناً بأنه إذا نام قبل أن يغتسل انتبه من النوم قبل أن يطلع الفجر يسمح له أن ينام تاركاً للاغتسال معتمداً على الانتباه آخر الليل، و في هذه الحاله إذا نام و استمر به النوم اتفاقاً إلى أن طلع الفجر فلا شيء عليه و يصح صومه.

و ثانياً: إذا لم يكن واثقاً و مطمئناً بذلك لا يسمح له أن ينام قبل أن يغتسل حيث يحتمل انه إذا نام يفوت منه الغسل قبل طلوع الفجر باعتبار انه لا يكون

معتادا على الانتباه و هو موجب لتفويت الملاك الملزم فى الصوم فى وقته على أساس ان وجوب الصوم فعلى بعد دخول شهر رمضان بمقتضى الكتاب و السنه، و هو يكشف عن تماميه ملاكه فى وقته و وجوب تحصيل القدره عليه بالاتيان بالمقدمات مطلقا حتى قبل طلوع الفجر و دخول الوقت، و قد ذكرنا فى علم الاصول انه لا مانع من الالتزام بالشرط المتأخر فى مرحله الجعل و الاعتبار فى كل مورد يدل عليه الدليل، و منه سألتا وجوب الحج و وجوب الصيام، فان وجوب الحج موقوت بيوم عرفه و وجوب الصوم موقوت بطلوع الفجر، مع أن الحج يتوقف على السفر إلى الميقات و لوازمه و متطلباته قبل يوم عرفه و الصيام من الجنب يتوقف على الاغتسال قبل طلوع الفجر، و لا- شبهه فى أن المكلف مسئول عن طى المسافه إلى الميقات من قبل وجوب الحج و عن الاغتسال قبل الفجر من قبل وجوب الصيام، فمن أجل ذلك لا بد من الالتزام بالشرط المتأخر فى هاتين المسألتين.

و على هذا الأساس يجب تحصيل القدره على الواجب فى ظرفه قبل دخول وقته من قبل مقدماته المفوته على نحو يكون واثقا و مطمئنا بأن لا يفوت منه الواجب بماله من الملاك الملزم التام فى ظرفه، و أما إذا احتمل أن ترك شىء يفوت عليه الواجب بماله من الملاك الملزم فى ظرفه فلا- يسمح له تركه، و ما نحن فيه من هذا القبيل حيث ان الجنب كان يحتمل انه إذا نام قبل أن يغتسل لم يستيقظ من النوم قبل طلوع الفجر باعتبار انه لم يكن معتادا على الانتباه، أو كان و لكن دون مرتبه الوثوق و الاطمينان، و فى هذه الحاله إذا نام و لم يغتسل و استمر به النوم إلى أن طلع الفجر فعليه القضاء و الكفاره باعتبار انه تارك للغسل متعمدا إلى طلوع الفجر، حيث ان وظيفته الشرعيه الاتيان بالغسل قبل أن ينام، فلا يجوز له النوم قبل الاتيان به لاحتمال أنه يوجب تفويت الملاك الملزم منه فى ظرفه، فإذا ترك الغسل عامدا ملتفتا إلى ذلك و نام و امتد به النوم إلى الطلوع كان تاركا له متعمدا فعليه امساك ذلك اليوم تأدبا و القضاء و الكفاره بعد ذلك، و لا فرق فيه

بين أن يكون في نيته الاغتسال إذا انتبه قبل طلوع الفجر أو لا يكون في نيته ذلك، فانه على كلا التقديرين إذا نام في هذه الحالة رغم انه غير مسموح له و استمر به النوم إلى أن طلع الفجر فهو بمثابة من ترك الغسل و هو مستيقظ متعمدا، حيث ان صدق ذلك انما هو بملا-ك انه ترك ما هو وظيفته شرعا و هو الاغتسال و عدم جواز النوم قبله، و لا-أثر لنيه الاغتسال إذا انتبه قبل الفجر مع عدم اعتياده على الانتباه قبله.

نعم، إذا كان الجنب مطمئنا و متأكدا بأنه إذا نام انتبه من النوم قبل طلوع الفجر فحينئذ إذا نام ناويا الاغتسال بعد الانتباه و قبل أن يطلع الفجر و لكن استمر به النوم إلى أن طلع الفجر فلا-شئ عليه و يصح صومه، و أما إذا نام و ليس من نيته الاغتسال بعد الانتباه و قبل الفجر و استمر به النوم إلى أن طلع الفجر فهو تارك للغسل متعمدا فيكون بمثابة المستيقظ التارك لذلك، و عليه في هذه الحالة وجوب القضاء و الكفاره معا.

و ثالثا: إذا نام الجنب معتمدا على وثوقه و اطمئنانه بالانتباه و انتبه في الأثناء و حينئذ إذا أراد أن ينام ثانيا فإن كان واثقا و مطمئنا بالانتباه قبل طلوع الفجر يسمح له أن ينام و الأ فلا، كما هو الحال في النوم الأول، و في هذه الحالة التي يسمح له بالنوم ثانيا إذا نام واثقا بالانتباه و لم ينتبه و استمر به النوم إلى أن طلع الفجر، فالظاهر بطلان صومه و وجوب الامساك في ذلك اليوم عليه و قضائه بعد ذلك لما مر من اطلاق دليل المسألة و عدم المقيد له، و بذلك تفترق النومه الثانيه عن الاولى حيث لا يجب القضاء في النومه الاولى في هذه الحالة.

فالنتيجه: ان الحكم التكليفي يفترق عن الحكم الوضعي في النومه الثانيه فيجوز له أن ينام ثانيا مع الوثوق و الاطمئنان بالانتباه، و لكن إذا نام و لم ينتبه اتفاقا و استمر به النوم إلى أن طلع الفجر و جب أن يمسك طيله النهار ثم يقضى بعد ذلك.

و رابعا: أن وجوب القضاء لا ينفك عن وجوب الكفاره في النومه الاولى

فان الجنب إذا كان مطمئنا بالانتباه في هذه النومه و لكن لم ينتبه و استمر به النوم إلى أن طلع الفجر فلا- شىء عليه و يصح صومه،و إن لم يكن مطمئنا بالانتباه فنام قبل أن يغتسل و استمر به النوم إلى أن طلع الفجر فعليه القضاء و الكفاره معا، لأنه حينئذ كالمستيقظ التارك للغسل متعمدا كما مر.و ينفك عن وجوب الكفاره في النومه الثانيه إذا نام ثانيا مطمئنا بالانتباه و لكن لم ينتبه و استمر به النوم إلى أن طلع الفجر،فانه يجب عليه القضاء حينئذ دون الكفاره كما تقدم.

و خامسا:إذا احتلم في حاله النوم ليلا و صار جنبا،فان استمر به النوم الذى احتلم فيه إلى أن طلع الفجر فلا شىء عليه و يصح صومه،كما نص عليه في ذيل صحيحه ابن أبى يعفور المتقدمه (1)،و إن أفاق من نومه الذى احتلم فيه و نام ثانيا قبل أن يغتسل فإن لم يكن واثقا و مطمئنا بالانتباه و لم ينتبه و استمر به النوم إلى أن طلع الفجر فعليه القضاء و الكفاره مع الامساك طيله النهار تأديبا و تشبيها بالصائمين،و إن كان واثقا و مطمئنا بالانتباه و لكن لم ينتبه اتفاقا و امتد به النوم إلى أن أصبح فالأجدر به و الأحوط و جوبا أن يصوم ذلك اليوم بأمل أن يقبل الله تعالى منه رجاء،ثم يقضى بعد ذلك على أساس احتمال أن هذه النومه من النومه الثانيه له فتكون مشموله لإطلاق المجموعه الثالثه من الروايات.هذا إضافه إلى ان من المحتمل قويا أن قوله عليه السلام في صحيحه ابن أبى يعفور:«يتم يومه و يقضى يوما آخر» (2)راجع إلى كلا النومين بعد النوم الذى احتلم فيه.

فالنتيجه فى نهايه المطاف ان المعيار العام لجواز نوم الجنب فى شهر رمضان ليلا انما هو بالوثوق و الاطمئنان بأنه لن يفوت عليه الغسل قبل طلوع الفجر على أساس انه معتاد بالانتباه بلا فرق فيه بين النومه الاولى و الثانيه، و هكذا،كما ان المعيار فى وجوب الكفاره انما هو بتعمد البقاء على الجنابه إلى الفجر و إن كان فى النومه الاولى،و أما وجوب القضاء فهو لا يدور مدار عنوان

ص: ٧٩

١- ١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ٢.

٢- ٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ٢.

نائما بعد العلم بالجنابه مع العزم على ترك الغسل (١)، و من البقاء على الجنابه عمدا الإجناب قبل الفجر متعمدا في زمان لا يسع الغسل ولا التيمم، و أما لو وسع التيمم خاصة فتييم صح صومه (٢) التعمد بل قد يجب القضاء بدون صدق ذلك.

مر أن العزم على ترك الغسل غير معتبر في صدق عنوان تعمد البقاء على الجنابه، بل يكفي أن ينام و لا يكون واثقا و متأكدا بالانتباه قبل طلوع الفجر، و في هذه الحالة لا يجوز له أن ينام قبل أن يغتسل، فإذا ترك الاغتسال و نام و ظل نائما إلى أن طلع الفجر صدق انه ترك الغسل متعمدا، فعليه القضاء و الكفاره.

نعم، إذا نام و كان واثقا و مطمئنا بالانتباه و لكن استمر به النوم اتفاقا إلى أن طلع الفجر فإن كان في النومه الاولى فلا شيء عليه، و إن كان في النومه الثانيه بطل صومه و لكن يجب عليه أن يمسك طيله النهار ثم يقضى بعد ذلك.

و من هنا يظهر أن ما في المتن من الحكم بأن الاصبح جنبا مبطل للصوم شريطه توفر أمرين..

أحدهما: أن يكون ذلك عمديا.

و الآخر: أن يكون مع العزم على ترك الغسل، غير صحيح. وجه الظهور ما عرفت من أن صوم الجنب قد يبطل بالاصباح جنبا من دون أن يكون ذلك عمديا، كما أنه قد يبطل به عمدا بدون العزم على الترك و مع التردد، بل مع العزم على الغسل على تقدير الانتباه إذا لم يكن معتادا عليه كما مر تفصيله.

بملاك اطلاق أدله مشروعيه التيمم، بتقريب أن موضوع وجوب التيمم عدم وجدان الماء بمقتضى الآيه الشريفه (١) و غيرها، و هذا يعنى ان المسوخ له الجامع بين عدم تيسر الماء و عدم تيسر استعماله مع توفره عنده، و متى لم يتيسر للمكلف الماء أو استعماله فوظيفته التيمم، و لا فرق فيه بين أن

ص: ٨٠

يكون عدم التيسر باختيار المكلف أو بغير اختياره، فالتقييد بالثاني بحاجه إلى قرينه و لا قرينه لا فى نفس الأدله و لا من الخارج.

و دعوى: ان الظاهر من الدليل عرفا كآليه الشريفة و نحوها عدم الوجدان و التيسر بالطبع لا مطلقا.

مدفوعه: بأن منشأ ظهورها العرفى فى ذلك أما الوضع أو الانصراف، و كلا الأمرين غير ثابت. أما الأول فلأن وضع كلمه عدم التيسر لحصه خاصه منه و هى عدم التيسر بالطبع لا الأعم منه و من عدم التيسر بالاختيار غير محتمل، إذ لا شبهه فى أن اطلاق كلمه عدم التيسر على عدم التيسر بالاختيار ليس اطلاقا مجازيا، فإذا أخذت فى لسان الدليل كان المتبادر منها عرفا المعنى الجامع دون حصه خاصه.

و أما الأمر الثانى، فلأن الانصراف ممنوع، لأن كلمه عدم الوجدان فى الآيه الشريفة و غيرها مستعمله فى الجامع لا فى أحد فرديه و هو عدم الوجدان بالطبع حتى تكون كثره الاستعمال فيه منشأ للانصراف، هذا من ناحيه.

و من ناحيه اخرى ان الآيه الشريفة و كذلك غيرها لو كانت ظاهره فى عدم وجدان الماء بالطبع فقط دون الأعم فلا وجه للتفصيل بين الصلاه و الصوم فى حاله ما إذا كان عدم الوجدان مستندا إلى سوء اختيار المكلف و الحكم بصحة الصلاه فى هذه الحاله دون الصوم، بدعوى انه يمكن اثبات مشروعيه التيمم فى تلك الحاله فى باب الصلاه على أساس ما دل على أنها لا تسقط بحال، و بضمه إلى ما دل على أنها مشروطه بالطهاره من ناحيه، و ما دل على أن التراب أحد الطهورين من ناحيه اخرى ينتج مشروعيه التيمم لها فى هذه الحاله، و بذلك تمتاز الصلاه عن الصوم.

و لكن لا يمكن المساعده على هذه الدعوى، لأنها مبنيه على دلالة ذلك الدليل على اثبات موضوعها و هو الصلاه باعتبار أنها متقومه بالطهور، و بدونه فلا صلاه و فى تلك الحاله بما أن المكلف لا يتمكن من الطهاره المائيه و الطهاره

و إن كان عاصيا(١) في الإجناب، و كما يبطل الصوم بالبقاء على الجنابه متعمدا كذا يبطل بالبقاء على حدث الحيض و النفاس إلى طلوع الفجر(٢)، فإذا طهرت منهما قبل الفجر وجب عليها الاغتسال أو التيمم، و مع تركهما الترايبه غير مشروع لها فلا صلاه حينئذ لكي تجب عليه و لا- تسقط عنه، و الفرض ان مدلول هذا الدليل عدم سقوطها و هو متفرع على ثبوتها و الأ فلا معنى للسقوط، و الفرض ان ثبوتها يتوقف على مشروعيه التيمم في المرتبه السابقه، فمن أجل ذلك لا يمكن تطبيق الدليل المذكور على هذه الحاله.

فالتتيجه: ان شمول الحديث للصلاه في الحاله المذكوره يتوقف على مشروعيه التيمم لها في المرتبه السابقه، فلو توقفت المشروعيه على الشمول لها لدار، فمن أجل ذلك لا يمكن التمسك بالحديث في المقام لإثبات عدم سقوط الصلاه عنه.

و دعوى ان الحديث يدل على عدم السقوط بالدلاله المطابقه، و على مشروعيه التيمم بالدلاله الالتزاميه على أساس انه لولاها لكانت الدلاله المطابقه لغوا محضا...

مدفوعه: بأنها تتوقف على شمول الحديث للصلاه في المقام فلو كان الشمول متوقفا عليها لدار.

هذا باعتبار انه قد فوّت بسوء اختياره عامدا ملتفتا الملاك الملزم المترتب على الغسل.

و إن شئت قلت: ان الواجب عليه أولا- هو الصوم المشروط بالغسل من الجنابه قبل أن يطلع الفجر، و إذا عجز عنه انتقل الأمر إلى التيمم، و على هذا فإذا كان المكلف متمكنا من الغسل لم يجز له تعجيز نفسه عنه بسوء اختياره، و إذا صنع ذلك عصي و استحق العقوبه.

في الحاق النفاس بالحيض في هذا الحكم اشكال بل منع، لعدم

عمدا يبطل صومها، و الظاهر اختصاص البطلان بصوم رمضان، و إن كان الأحوط إلحاق قضائه به أيضا، بل إلحاق مطلق الواجب بل المندوب أيضا، و أما لو طهرت قبل الفجر في زمان لا يسع الغسل و لا التيمم أو لم تعلم بطهرها في الليل حتى دخل النهار فصومها صحيح واجبا كان أو ندبا على الأقوى.

مسألة ٤٩: يشترط في صحة صوم المستحاضه على الأحوط الأغسال النهاريه التي للصلاه

[٢٤٣٢] مسألة ٤٩: يشترط في صحة صوم المستحاضه على الأحوط الأغسال النهاريه التي للصلاه (١) دون ما لا- يكون لها، فلو استحاضت قبل الدليل على أن النفاس حيض و يترتب عليه تمام أحكام الحيض الا- ما خرج، و النص في المقام انما ورد في الحيض و هو قوله عليه السّلام في موثقه أبي بصير: «ان طهرت بليل من حيضتها ثم توانت أن تغتسل في رمضان حتى أصبحت عليها قضاء ذلك اليوم» (١) و التعدى إلى النفاس بحاجه إلى دليل باعتبار ان النفاس موضوع آخر في الروايات و له أحكام خاصه، نعم قد يشترك مع الحيض في الحكم و أما ما ورد من أن النفاس حيض محتبس فهو ساقط من ناحيه السند.

فالنتيجه: ان مقتضى القاعده عدم ترتب أحكام الحيض على النفاس الا- ما ثبت بالدليل و بما أنه لا دليل على إلحاق النفاس بالحيض في المسأله فلا يمكن الحكم بأن البقاء على حدث النفاس إلى أن طلع الفجر متعمدا مبطل للصوم كالبقاء على حدث الحيض كذلك.

بل هو الأظهر لصحيحه على بن مهزيار قال: «كتبت إليه عليه السّلام: امرأة طهرت من حيضها أو من دم نفاسها في أول يوم من شهر رمضان، ثم استحاضت فصلت و صامت شهر رمضان كله من غير أن تعمل ما تعمل المستحاضه من الغسل لكل صلاتين، هل يجوز (يصح) صومها و صلاتها أم لا؟ فكتب عليه السّلام: تقضى صومها و لا تقضى صلاتها، لأن رسول الله صلى الله عليه و آله كان يأمر

ص: ٨٣

١- (١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ١.

(فاطمه)و المؤمنات من نسائه بذلك» (١)فانها تدل على أمرين..

أحدهما: أنها تنص على ترتب بطلان صوم المستحاضه الكبرى على عدم قيامها بأعمالها من الاغسال للفرائض اليوميه كصلاه الفجر و الظهرين و العشاءين، و ظاهر ذلك أن صحه صومها منوطه بقيامها بأعمالها من الأغسال كالأ. و أما اشتغالها على ما هو خلاف الضروره الفقهيه و هو عدم قضاء الصلاه رغم بطلانها لا يضر بحجيه قوله عليه السّلام: «تقضى صومها» فان سقوط بعض فقرات الروايه عن الحجيه من جهه وجود المعارض، أو كونه على خلاف الضروره الفقهيه لا يقدر بحجيه بعضها الآخر الذى لا معارض له، و لا يكون على خلاف الضروره. فإذا ن على المستحاضه الكبرى أن تؤدى ما عليها من الأغسال أو ما يقوم مقامها من التيمم فى حاله وجود مسوغاته لصلاه الفجر و الظهرين و العشاءين من الليله التى تصوم فى فجرها، فصيام يوم الخميس -مثلا- إنما يصح منها إذا أدت ما عليها من الغسل لصلاه العشاءين من ليله الخميس و لصلاه الفجر و لصلاه الظهرين، و إن اخلت بشىء من ذلك بطل صومها، و عليها امسك ذلك اليوم تشبيها بالصائمين ثم تقضى بعد ذلك.

و لا وجه لتخصيص الغسل فى الصحيحه بالنهارى، فانها مطلقه من هذه الناحيه على أساس ان الامام عليه السّلام فى مقام الجواب قد رتب البطلان على المفروض فى السؤال و هو ترك الغسل لكلا الصلاتين الشامل للظهرين و العشاءين معا، و لا- موجب لتخصيص ذلك بالأول، فانه لا ينسجم مع لفظه (كل) بل لا يبعد شمولها الغسل لصلاه الفجر أيضا.

و إن كانت جمله (الغسل لكل صلاتين) فيها قاصره عن شموله، إلا- ان المتفاهم العرفى منها اناطه البطلان فيها بعدم قيام المستحاضه بأعمالها و وظائفها الشرعيه. و من المعلوم ان من اعمالها الغسل لصلاه الفجر، بل لو لم نقل بالشمول فلا شبهه فى أنه الأحوط و الأجدر وجوبا، كما ان الظاهر منها عرفا

ص: ٨٤

١- ١) الوسائل باب: ١٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ١.

الإتيان بصلاه الصبح أو الظهرين بما يوجب الغسل كالمتوسطه (١) أو الكثيره فتركت الغسل بطل صومها، و أما لو استحاضت بعد الإتيان بصلاه الفجر أو بعد الإتيان بالظهرين فتركت الغسل إلى الغروب لم يبطل صومها، و لا يشترط أن صحه صومها مشروطه بالغسل على نحو الشرط المقارن أو المتقدم دون المتأخر، ثم انه لا يعتبر في صحه صومها أن يكون غسلها لصلاه الفجر قبل الفجر كغسلي الجنابه و الحيض، لأن ظاهر الصحيحه ان المستحاضه الكبيره إذا عملت بوظائفها الشرعيه و أدت أغسالها النهاريه و الليليه صح صومها و الآ بطل، و لا تدل على اعتبار خصوصيه زائده في صحته لم تكن معتبره في صحه صلاتها فما هو المعتبر في صحه صلواتها النهاريه و الليليه من الأغسال هو المعتبر في صحه صومها بلا زياده أو نقيصه لا كما و كيفا.

و من هنا يظهر ان المعتبر في صحه صومها هو أغسالها النهاريه و الليليه دون طهارتها من حدث الاستحاضه لأنها مستمره باستمرار خروج الدم منها، فلا يمكن ان تطهرت بها مطلقا.

نعم، يحكم الشارع بحصول الطهاره منها بمقدار أداء صلاه أو صلاتين من دون تفريق.

فالنتيجه: ان ما هو المعتبر في صحه صلاتها كفى ذلك في صحه صومها.

الظاهر ان صحه صوم المستحاضه بالاستحاضه الوسطى ليست مشروطه بأن تعمل بأعمالها و هي غسل واحد في كل يوم و الوضوء لكل صلاه، لعدم الدليل على ذلك، لأن مورد صحيحه على بن مهزيار (١) المستحاضه بالاستحاضه الكبرى بقرينه جعل وظيفتها الغسل لكل صلاتين و هو لا ينطبق عليها.

ص: ٨٥

١-١) الوسائل باب: ١٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ١.

فيها الإتيان بأغسال الليله المستقبليه و إن كان أحوط (١)، و كذا لا- يعتبر فيها الإتيان بغسل الليله الماضيه بمعنى أنها لو تركت الغسل الذى للعشاءين لم يبطل صومها لأجل ذلك (٢)، نعم يجب عليها الغسل حينئذ لصلاه الفجر فلو تركته بطل صومها من هذه الجبهه، و كذا لا- يعتبر فيها ما عدا الغسل من الأعمال، و إن كان الأحوط اعتبار جميع ما يجب عليها من الأغسال و الوضوءات و تغيير الخرقه و القطنه، و لا يجب تقديم غسل المتوسطه و الكثيره على الفجر و إن كان هو الأحوط.

مسأله ٥٠: الأوقى بطلان صوم شهر رمضان بنسيان غسل الجنابه

[٢٤٣٣] مسأله ٥٠: الأوقى بطلان صوم شهر رمضان بنسيان غسل الجنابه هذا الاحتياط ضعيف جدا و لا منشأ له، لأن المستفاد عرفا من اطلاق صحيحه على بن مهزيار هو أن غسل المستحاضه بالاستحاضه الكبرى لصلاتى المغرب و العشاء شرط فى صحه صومها غدا دون اليوم الماضى فانه غير محتمل، أو فقل ان غسل الليل اما أن لا يكون شرطا فى صحه صومها أصلا لا فى الماضى و لا فى المستقبل، أو شرط فى صحته فى المستقبل كما هو الظاهر.

بل بطل لما مر من ظهور الصحيحه فى أن غسلها لصلاتى المغرب و العشاء شرط فى صحه صومها غدا و لا يكفى غسلها لصلاه الصبح، و لعل اكتفاء الماتن قدس سره به بتخيل ان المعتبر فى صحه صومها أن تكون طاهره من حدث الاستحاضه حين طلوع الفجر و تحصل بغسلها لصلاه الصبح قبل الفجر. و لكن تقدم انه لا دليل على وجوب الاتيان به قبل طلوع الفجر هذا، مضافا إلى أن ظاهر الصحيحه اعتبار غسلها لصلاتى العشاءين فى صحه صومها فى الغد.

فالنتيجه: ان المستحاضه الكبرى انما تكون على يقين من صحه صومها إذا أدت فى الليله التى تصوم نهارها لغسل المغرب و العشاء و فى النهار الذى تصوم فيه لغسل صلاه الصبح و غسل صلاتى الظهرين، و لا يعتبر فيها ما عدا الأغسال من الأعمال.

ليلا قبل الفجر حتى مضى عليه يوم أو أيام(١)، والأحوط إلحاق غير شهر رمضان من النذر المعين و نحوه به و إن كان الأقوى عدمه، كما أن الأقوى عدم إلحاق غسل الحيض و النفاس لو نسيتهما بالجنابه في ذلك و إن كان أحوط.

مسألة ٥١: إذا كان المجنب ممن لا يتمكن من الغسل لفقد الماء أو لغيره من أسباب التيمم وجب عليه التيمم

[٢٤٣٤] مسألة ٥١: إذا كان المجنب ممن لا- يتمكن من الغسل لفقد الماء أو لغيره من أسباب التيمم وجب عليه التيمم، فإن تركه بطل صومه، وكذا لو كان متمكنا من الغسل و تركه حتى ضاق الوقت.

مسألة ٥٢: لا يجب على من تيمم بدلا عن الغسل أن يبقى مستيقظا حتى يطالع الفجر

[٢٤٣٥] مسألة ٥٢: لا- يجب على من تيمم بدلا عن الغسل أن يبقى مستيقظا حتى يطالع الفجر فيجوز له النوم بعد التيمم قبل الفجر على الأقوى، و إن كان الأحوط البقاء مستيقظا لاحتمال بطلان تيممه(٢) بالنوم كما على القول بأن التيمم بدلا عن الغسل يبطل بالحدث الأصغر.

مسألة ٥٣: لا يجب على من أجنب في النهار بالاحتلام أو نحوه من الأعذار أن يبادر إلى الغسل فورا

[٢٤٣٦] مسألة ٥٣: لا- يجب على من أجنب في النهار بالاحتلام أو نحوه من الأعذار أن يبادر إلى الغسل فورا و إن كان هو الأحوط.

مسألة ٥٤: لو تيقظ بعد الفجر من نومه فرأى نفسه محتلما لم يبطل صومه

[٢٤٣٧] مسألة ٥٤: لو تيقظ بعد الفجر من نومه فرأى نفسه محتلما لم يبطل صومه، سواء علم سبقه على الفجر أو علم تأخره أو بقى على الشك، لأنه لو بل شهر تماما كما هو مورد صحيحه الحلبي الناصه في البطلان و وجوب القضاء.

فيه ان الاحتمال ضعيف لما تقدم في مبحث التيمم من أنه إذا كان بدلا عن الوضوء انتقض بكل ما ينتقض الوضوء به، و اضافه إلى ذلك ينتقض بتيسير الماء للوضوء، و إذا كان بدلا عن الغسل انتقض بكل ما ينتقض الغسل به اضافه إلى انتقاضه بتيسير الماء للغسل، و لا ينتقض هذا التيمم البديل عن الغسل بما ينتقض به الوضوء كالبول أو النوم أو الريح أو نحو ذلك، فإذا تيمم الجنب بدلا عن الغسل ثم بال أو نام ظل تيممه عن الجنابه نافذ المفعول، و عليه أن

كان سابقا كان من البقاء على الجنابه غير متعمد، و لو كان بعد الفجر كان من الاحتلام فى النهار، نعم إذا علم سبقه على الفجر لم يصح منه صوم قضاء رمضان مع كونه موسعا(١)، يتوضأ من أجل البول أو النوم إن تيسر له الوضوء و إلا تيمم بدلا عنه.

فى الحكم بعدم الصحه اشكال و لا يبعد الصحه و ذلك لأن مورد الروايات (١) التى تنص على أن البقاء على الجنابه إلى طلوع الفجر مانع عن صحه صوم قضاء رمضان و إن لم يكن عن تعمد هو الرجل الملتفت إلى جنابته بالليل و لكن لم يغتسل إلى أن طلع الفجر اما عامدا ملتفتا، أو بغير عمد، كما إذا نام بعد العلم بها أو غير ذلك، فلا يعم من احتلم فى حاله النوم و لم يستيقظ إلى أن طلع الفجر عليه باعتبار انه غير ملتفت إلى جنابته قبل الفجر.

و دعوى: ان المعيار انما هو البقاء على الجنابه إلى طلوع الفجر و لا خصوصيه لالتفات الشخص إليها قبل الفجر و عدم التفاته.

مدفوعه: فان احتمال ان البقاء على الجنابه التى يكون الجنب ملتفتا إليها إلى أن طلع الفجر دخيل فى الحكم و هو بطلان صوم قضاء رمضان، موجود إذ لا- مجال للإنسان أن يكون على يقين بعدم دخله فيه حيث ان هذا اليقين بعد قصور الدليل فى مقام الاثبات عن الشمول لا- يمكن الا- من طريق احراز الملا-ك و عدم دخل خصوصيه الالتفات فيه، و الفرض انه لا- طريق إلى احرازه، فاذا احتمال دخلها فيه موجود و لا دافع له، و معه لا يمكن التعدى عن مورد هذه الروايات إلى المسأله فى المقام، و لكن مع ذلك كان الأجدر به و الأحوط أن يواصل فيه بأمل أن يقبل الله تعالى منه و يبدله بعد ذلك.

ص: ٨٨

١- ١) راجع الوسائل باب: ١٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك.

و أما مع ضيق وقته فالأحوط الإتيان به (١) و بعوضه.

بل هو الأظهر في مفروض المسأله، و هو ما إذا لم يعلم بجنابته من الليل إلى أن طلع الفجر كالمحتلم في حال النوم و لم يستيقظ إلى الفجر كما عرفت، و أما إذا علم بها من الليل و لم يغتسل إلى أن طلع الفجر فيتعين عليه الاتيان بعوضه، و تنص على ذلك مجموعه من الروايات:

منها: صححه عبد الله بن سنان انه سأل أبا عبد الله عليه السلام: «عن الرجل يقضى شهر رمضان فيجنب من أول الليل و لا يغتسل حتى يجيء آخر الليل و هو يرى ان الفجر قد طلع، قال: لا يصوم ذلك اليوم و يصوم غيره» (١).

و منها: موثقه سماعه قال: «سألته عن رجل اصابته جنابه في جوف الليل في رمضان فنام و قد علم بها و لم يستيقظ حتى أدركه الفجر؟ فقال عليه السلام: عليه أن يتم صومه و يقضى يوماً آخر، فقلت: إذا كان ذلك من الرجل و هو يقضى شهر رمضان؟ قال: فليأكل يومه ذلك و ليقض، فانه لا يشبه شهر رمضان شيء من الشهور» (٢).

فانهما تدلان بوضوح على بطلان صوم ذلك اليوم و الاتيان ببدله في يوم آخر بلا فرق بين أن يكون ذلك مع سعه الوقت أو ضيقه، كما إذا كان عليه قضاء يوم أو يومين من هذه السنه و هو في آخر شهر شعبان و لم يبق منه إلا يوم أو يومين، و لعل احتياط الماتن قدس سره مع ضيق الوقت و احتمال اختصاص البطلان بالموسع من جهة قوله عليه السلام في صححه ابن سنان: «لا تصم هذا اليوم و صم غدا» (٣). و لكن من المعلوم انه لا يدل على عدم البطلان في المضيق لأن مورده الموسع حيث فرض تمكنه من صوم يوم الغد، و لا يدل على أنه إذا لم يتمكن من صوم الغد صح صوم اليوم هذا، إضافة إلى أن المتفاهم العرفي من صوم الغد هو صوم يوم آخر لا الغد الحقيقي.

فالتتيجه: انه لا فرق بين أن يكون وقته موسعا أو مضيقا.

ص: ٨٩

- ١-١) الوسائل باب: ١٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ١.
- ٢-٢) الوسائل باب: ١٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ٣.
- ٣-٣) الوسائل باب: ١٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ٢.

مسألة ٥٥: من كان جنباً في شهر رمضان في الليل لا يجوز له أن ينام قبل الاغتسال

[٢٤٣٨] مسألة ٥٥: من كان جنباً في شهر رمضان في الليل لا يجوز له أن ينام قبل الاغتسال إذا علم أنه لا يستيقظ قبل الفجر للاغتسال، ولو نام واستمر إلى الفجر لحقه حكم البقاء متعمداً فيجب عليه القضاء والكفاره، وأما إن احتمل الاستيقاظ جاز له النوم وإن كان من النوم الثاني أو الثالث أو الأزيد فلا يكون نومه حراماً وإن كان الأحوط (١) ترك النوم الثاني فما زاد وإن اتفق استمراره إلى الفجر غايه الأمر وجوب القضاء أو مع الكفاره في بعض الصور كما سيتبين.

مسألة ٥٦: نوم الجنب في شهر رمضان في الليل مع احتمال الاستيقاظ أو العلم به إذا اتفق استمراره إلى طلوع الفجر على أقسام

[٢٤٣٩] مسألة ٥٦: نوم الجنب في شهر رمضان في الليل مع احتمال الاستيقاظ أو العلم به إذا اتفق استمراره إلى طلوع الفجر على أقسام، فإنه إما أن يكون مع العزم على ترك الغسل وإما أن يكون مع التردد في الغسل بل هو حرام بحكم العقل وإن كان من النوم الأول، لما مر من أن المكلف إذا كان واثقاً ومطمئناً بالاستيقاظ من النوم قبل طلوع الفجر جاز له النوم، وأما إذا لم يكن واثقاً ومطمئناً بذلك فلا يجوز له أن ينام قبل أن يغتسل لاحتمال أنه يفوت عليه الملاك الملزم في وقته وهو مساوق لاحتمال العقوبة لعدم المؤمن في البين، وفي هذه الحالة إذا نام ولم يغتسل واستمر به النوم إلى أن طلع عليه الفجر كان تاركاً للغسل متعمداً، باعتبار أن وظيفته شرعاً أن يغتسل قبل أن ينام، فإذا ترك الاغتسال عامداً ملتفتاً إلى الحكم الشرعي ونام فمعناه أنه كان متعمداً فيه، وعليه حينئذ أمسك ذلك اليوم تأديباً وتشبيهاً بالصائمين ثم القضاء والكفاره بلا فرق بين أن يكون في النوم الأول أو الثاني أو الثالث، كما أنه لا فرق بين أن يكون ناوياً للغسل على تقدير الانتباه من النوم قبل أن يطلع الفجر بزمن يسع للاغتسال، أو لا يكون ناوياً له، فإنه على كلا التقديرين يكون تاركاً لوظيفته شرعاً عامداً ملتفتاً، فعليه القضاء والكفاره على ما مر تفصيله.

و عدمه (١) و إما أن يكون مع الذهول و الغفله عن الغسل و إما أن يكون مع البناء على الاغتسال حين الاستيقاظ مع اتفاق الاستمرار، فإن كان مع العزم على ترك الغسل أو مع التردد فيه لحقه حكم تعمد البقاء جنباً، بل الأحوط ذلك إن كان مع الغفله و الذهول أيضاً، و إن كان الأقوى لحوقه بالقسم الأخير (٢)، و إن كان مع البناء على الاغتسال أو مع الذهول على ما قويننا فإن كان فى النومه الاولى بعد العلم بالجنبه فلا شىء عليه و صح صومه (٣)، و إن كان فى النومه فيه تفصيل، فان المكلف فى المسأله لا يخلو من أن يكون واثقاً و مطمئناً بالانتباه قبل طلوع الفجر بزم من يسع للغسل فيه، أو لا يكون واثقاً و مطمئناً منه، فعلى الأول يسمح له أن ينام قبل أن يغتسل معتمداً على أنه سينتبه من النوم و يغتسل، و لكن إذا لم ينتبه اتفاقاً و استمر به النوم إلى أن طلع الفجر فلا شىء عليه و صيامه صحيح، هذا إذا كان عازماً على الغسل، و أما إذا كان عازماً على ترك الغسل، أو كان متردداً فيه و استمر به النوم إلى الفجر فهو تارك للغسل معتمداً و عليه مضافاً إلى الامساك طيله النهار القضاء و الكفاره.

أما على الأول فهو ظاهر، و أما على الثانى فلأن وظيفته شرعاً أن يكون عازماً على الاغتسال قبل طلوع الفجر حتى لا يبقى على جنبه عامداً ملتفتاً إلى أن يطلع الفجر، و عليه فإذا بقى متردداً فيه و هو مستيقظ إلى الفجر صدق انه ترك الغسل معتمداً، و كذلك إذا نام متردداً فيه بعد الانتباه.

بل الأقوى لحوقه بالنسيان، فان الغفله و الذهول من افراده فيكون مشمولاً لصحيحه الحلبى الداله على وجوب القضاء على من نسى غسل جنبه إلى أن طلع الفجر دون الكفاره.

هذا إذا كان واثقاً و مطمئناً بالانتباه، و إلا فعليه القضاء و الكفاره اضافة إلى امساك ذلك اليوم كما مر. و أما الذهول عن الغسل فقد عرفت أنه ملحق بالنسيان و فيه القضاء فقط اضافة إلى الامساك طيله النهار دون الكفاره.

الثانيه بأن نام بعد العلم بالجنبه ثم انتبه و نام ثانيا مع احتمال الانتباه فانفق الاستمرار و وجب عليه القضاء فقط دون الكفاره على الأقوى(١)،و إن كان فى النومه الثالثه فكذلك على الأقوى،و إن كان الأحوط ما هو المشهور من وجوب الكفاره أيضا فى هذه الصوره،بل الأحوط وجوبها فى النومه الثانيه أيضا،بل و كذا فى النومه الاولى أيضا إذا لم يكن معتاد الانتباه،و لا يعد النوم الذى احتلم فيه من النوم الاول بل المعتبر فيه النوم بعد تحقق جنبه فلو استيقظ المحتلم من نومته ثم نام كان من النوم الاول لا الثانى.

مسأله ٥٧:الأحوط إلحاق غير شهر رمضان من الصوم المعين به فى حكم استمرار النوم الأول أو الثانى أو الثالث

[٢٤٤٠]مسأله ٥٧:الأحوط إلحاق غير شهر رمضان من الصوم المعين به فى حكم استمرار النوم الأول أو الثانى أو الثالث حتى فى الكفاره فى الثانى و الثالث إذا كان الصوم مما له كفاره كالنذر و نحوه(٢).

بل الكفاره أيضا على الأظهر لما سبق من أن الجنب إذا كان واثقا و مطمئنا بالانتباه قبل طلوع الفجر بزمن يسع للغسل فيه جاز له أن ينام قبل أن يغتسل،فإذا نام و لم ينتبه و استمر به النوم إلى أن طلع الفجر،فان كان فى النوم الأول فلا شىء عليه و يصح صومه،و إن كان فى النوم الثانى فالأظهر وجوب القضاء عليه دون الكفاره،اضافه إلى امساک ذلك اليوم،هذا هو الفارق بين النوم الأول و الثانى كما تقدم.

و أما إذا لم يكن واثقا و مطمئنا بالانتباه فلا يسمح له أن ينام قبل أن يغتسل سواء أ كان فى النوم الأول أم الثانى،و إذا نام و لم يغتسل و امتد به النوم إلى أن طلع الفجر فعليه القضاء و الكفاره معا إضافه إلى الامساک طيله النهار،و لا فرق فيه بين النوم الأول أو الثانى،فما نسب إلى المشهور فى هذه الحاله كما فى المتن هو الصحيح.

تقدم أنه لا دليل على الإلحاق لأن الروايات مختصه بصوم شهر

مسألة ٥٨: إذ استمر النوم الرابع أو الخامس فالظاهر أن حكمه حكم النوم الثالث

[٢٤٤١] مسألة ٥٨: إذ استمر النوم الرابع أو الخامس فالظاهر أن حكمه حكم النوم الثالث (١).

مسألة ٥٩: الجنابه المستصحبه كالمعلومه فى الأحكام المذكوره

[٢٤٤٢] مسألة ٥٩: الجنابه المستصحبه كالمعلومه فى الأحكام المذكوره.

مسألة ٦٠: ألحق بعضهم الحائض و النفساء بالجنب فى حكم النومات

[٢٤٤٣] مسألة ٦٠: ألحق بعضهم الحائض و النفساء بالجنب فى حكم رمضان، و لا يمكن التعدى عنه إلى سائر الصيام، لأن التعدى بحاجه إلى قرينه و لا- قرينه عليه لا- فى نفس تلك الروايات و لا من الخارج، فإذا ن كان البقاء على الجنابه متممدا إلى الصبح مبطلا لصوم شهر رمضان و موجبا للقضاء و الكفاره اضافه إلى امساک ذلك اليوم بلا فرق فى ذلك بين النوم الأول أو الثانى أو الثالث، فالفرق بين النوم الأول و الثانى و ما زاد انما هو فى البقاء على الجنابه من دون تعمد، فانه فى الأول لا يوجب بطلان الصوم و له أن يواصل فيه و لا- شىء عليه و صيامه صحيح، و فى الثانى و ما زاد يوجب البطلان و عليه الامساک بقيه النهار ثم القضاء فقط دون الكفاره، فما ذكره الماتن قدس سره من الاحتياط الوجوبى هنا مخالف لما ذكره قدس سره فى الأمر الثامن من أن اللاحق مبنى على الاحتياط الاستجابى فى المسأله و اختصاص ابطال البقاء على الجنابه متممدا بصوم شهر رمضان دون غيره.

سبق انه لا فرق بين النوم الثانى و الثالث و ما زاد، فان المعيار العام لذلك ما عرفت من أن الجنب إذا كان مطمئنا بالانتباه يسمح له أن ينام سواء أ كان فى النوم الأول أم الثانى أم الثالث و ما زاد، و إلا لم يسمح له ذلك و إن كان فى النوم الأول، نعم يختلف النوم الأول عن الثانى و ما زاد فى وجوب القضاء كما تقدم.

و أما الثانى فهو لا يختلف عن الثالث و ما زاد، و قد سبق ان الوارد فى الروايات انما هو النوم الثانى فقط دون ما فوقه.

و دعوى: ان النوم إذا زاد عن الثانى يكشف عن تساهل الجنب و تسامحه

النومات، و الأقوى عدم الإلحاق و كون المناطق فيهما صدق التواني في الاغتسال(١) فمعه يبطل و إن كان في النوم الأول و مع عدمه لا يبطل و إن كان في النوم الثاني أو الثالث.

مسألة ٦١: إذا شك في عدد النومات بنى على الأقل

[٢٤٤٤] مسألة ٦١: إذا شك في عدد النومات بنى على الأقل.

مسألة ٦٢: إذا نسي غسل الجنابه و مضى عليه أيام و شك في عددها

[٢٤٤٥] مسألة ٦٢: إذا نسي غسل الجنابه و مضى عليه أيام و شك في عددها يجوز له الاقتصار في القضاء على القدر المتيقن، و إن كان الأحوط تحصيل اليقين بالفراغ.

مسألة ٦٣: يجوز قصد الوجوب في الغسل و إن أتى به في أول الليل

[٢٤٤٦] مسألة ٦٣: يجوز قصد الوجوب في الغسل و إن أتى به في أول الليل (٢)، لكن الأولى مع الإتيان به قبل آخر الوقت أن لا يقصد الوجوب بل يأتي به بقصد القرية.

مسألة ٦٤: فاقد الطهورين يسقط عنه اشتراط رفع الحدث للصوم فيصح صومه مع الجنابه

[٢٤٤٧] مسألة ٦٤: فاقد الطهورين يسقط عنه اشتراط رفع الحدث للصوم فيصح صومه مع الجنابه أو مع حدث الحيض أو النفاس.

في أداء الوظيفة و هي الغسل قبل طلوع الفجر، و معه يصدق انه تارك للغسل متعمدا.

مدفوعه..أولا: بعدم الملازمه بين الأمرين.

و ثانيا: لا يسمح له أن ينام إذا كان الأمر كذلك و إن كان من النوم الثاني بل الأول.

و ثالثا: انه خلاف الفرض حيث ان المفروض انه مطمئن بالانتباه قبل أن يطلع الفجر.

هذا في الحائض فقط لما مر في المسألة (٤٨) في ضمن الأمر الثامن من عدم الدليل على الحاق النفاس بالحائض.

في الجواز اشكال بل منع، و الأقوى عدم الجواز، لأنه مبني على القول

[٢٤٤٨] مسأله ٦٥: لا يشترط في صحة الصوم الغسل لمسّ الميت كما لا يضّرّ مسه في أثناء النهار.

مسأله ٦٦: لا يجوز إجناب نفسه في شهر رمضان إذا ضاق الوقت عن الاغتسال أو التيمم

[٢٤٤٩] مسأله ٦٦: لا يجوز إجناب نفسه في شهر رمضان إذا ضاق الوقت بوجود المقدمه، وقد ذكرنا في علم الاصول أن مقدمه الواجب غير واجبه، فإن الملازمه بين إرادته شيء و إرادته مقدمته، و محبوبه شيء و محبوبه مقدمته في مرحله المبادئ و إن كانت مطابقه للوجدان، و لكن الملازمه بين وجوبه و وجوب مقدمته في مرحله الجعل و الاعتبار غير معقوله، لأنه إن اريد بها ترشح الوجوب الغيرى للمقدمه من الوجوب النفسى لذيها بصوره قهرية كترشح المعلول عن العله، فهو غير معقول، لأن الوجوب أمر اعتبارى لا- واقع موضوعى له لكى يترشح و يتولد منه وجوب آخر، هذا اضافه إلى ان جعل الحكم فعل اختيارى للمولى و قائم به مباشره و لا يمكن ترشحه من وجوب ذى المقدمه بصوره قهرية و الاّ فهو خلف. و إن اريد بها أن جعل الوجوب للمقدمه من قبل المولى ملازم لجعل الوجوب لذيها تبعاً، فيرد عليه أن جعل الوجوب للمقدمه بحاجه إلى نكته مبرره له، و تلك النكته اما فرض وجود ملازم ملزم فيها، و الفرض عدم وجوده، و من هنا لا- يكون وجوبها على تقدير ثبوته بداعى البعث و التحريك المولوى لكى يكون مركزاً لحق الطاعه و الادانته و حكم العقل بالمسؤوليه أمامه، و اما أن يكون متمماً لإبراز الملاك الملزم القائم بذى المقدمه، و الفرض ان وجوب ذيها يكفى لذلك فلا يحتاج إلى متمم، هذا اضافه إلى أن وجوب ذى المقدمه وحده يكفى لتحريك المكلف بحكم العقل نحو الاتيان به بتمام قيوده و شروطه المأخوذه فيه، كما أنه يحكم بلزوم الاتيان بالمقدمات التى يتوقف عليها امتثال الواجب بدون أخذ تلك المقدمات قيوداً له من قبل الشرع كقطع المسافه إلى الميقات و ما يتبعه من اللوازم و التبعات و نحوه، و مع حكم العقل بذلك لا مجال لجعل الوجوب لها شرعاً لأنه لغو و جزاف.

عن الاغتسال أو التيمم، بل إذا لم يسع للاغتسال و لكن وسع للتيمم (١)، و لو ظن سعه الوقت فتبين ضيقه فإن كان بعد الفحص صح صومه و إن كان مع ترك الفحص فعليه القضاء على الأحوط (٢).

تقدم الكلام فيه في (الأمر الثامن) و قلنا هناك ان ذلك غير جائز بحكم العقل و انه مستحق للإدانه و العقوبه و لكن مع هذا إذا فعل ذلك وجب عليه التيمم، فإذا تيمم صح صومه و لا شيء عليه من القضاء و الكفاره.

في الاحتياط اشكال بل منع، لأنه ان اعتمد في اجناب نفسه على استصحاب بقاء الوقت إلى زمان الغسل ثم بان ضيقه و عدم تمكنه من الغسل فيه قبل أن يطلع الفجر فلا شيء عليه و يصح صومه لأنه ليس متعمدا في الاصبح اجنبا، و قد مر أن المبطل للصوم هو البقاء على الجنابه متعمدا لا مطلق البقاء إلا في النومه الثانيه كما مر.

و إن لم يعتمد في ذلك على الاستصحاب لمكان غفلته عنه و انما اعتمد على الظن رغم التفاته إلى أنه لا يكون حجه و احتمال أنه يؤدي إلى تفويت الواجب في ظرفه بماله من الملا-ك الملزم فهو من المتعمد بالبقاء على الجنابه على أساس ان وظيفته في هذه الحال هي ترك الإجناب. فإذا أجنب فيها عامدا ملتفتا إلى عدم جوازه صدق البقاء على الجنابه متعمدا.

فالتتيجه: انه ان اعتمد في اجناب نفسه على الحجه في المسأله فلا شيء عليه و صومه صحيح، و إن لم يعتمد فيه على حجه فعليه أن يمسك ذلك اليوم و يقضى بعد ذلك لصدق التعمد، و من هنا يظهر أنه لا يجوز التمسك في المقام بالتعليل الوارد في موثقه سماعه و هو قوله عليه السلام: «لأنه بدأ بالأكل قبل النظر فعليه الاعاده» (١) فان المتفاهم العرفي منه و إن كان عدم خصوصيه للأكل و التعدى منه إلى مطلق المفطر، إلا ان البقاء على الجنابه إلى أن يطلع الفجر لا يكون مفطرا

ص: ٩٤

١-١) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ٣.

مطلقاً إلا في بعض الحالات كما تقدم، وإنما المفطر حصه خاصه منه و هو البقاء على الجنابه متعمداً، فإن صدق على الإجناب في الحاله المذكوره عنوان البقاء على الجنابه متعمداً فهو مفطر و موجب للقضاء و الكفاره و إن قام بالفحص و النظر إذا لم يؤد إلى الوثوق و الاطمينان ببقاء الوقت بمقدار يسع للاغتسال فانه في هذه الحاله لا يمنع عن صدق التعمد، و إن لم يصدق عليه ذلك العنوان لم يكن مفطراً و إن كان لم يبق بالفحص و النظر كما إذا أجنب نفسه في حاله الشك ببقاء الوقت أو الظن اعتماداً على الاستصحاب، فانه يمنع عن صدق عنوان التعمد مع أن مقتضى التعليل في الموثقه بطلان الصوم.

و إن شئت قلت: إن التعليل في مورد الموثقه لا- ينطبق على المسأله باعتبار وجود الفرق بينهما و هو ان جواز الإجناب في الليل يتوقف على احراز أن يبقى من الليل بمقدار يتمكن من الاغتسال فيه، و من المعلوم ان احراز هذا المقدار من الوقت غير ميسور لغالب الناس بالفحص و النظر، و هذا بخلاف مورد التعليل في الموثقه، فإن تشخيص كون هذا الأكل قبل الفجر أو بعده ميسور لكل أحد غالباً و نوعاً حيث انه يتوقف على النظر إلى الافق، فإذا نظر إليه يعرف ان الفجر طلع أو لا- و على هذا فلا مانع من التعدى عن مورد الموثقه إلى أى مفطر يشترك مع الأكل في هذه النكته و لا- يمكن التعدى عنه إلى المسأله في المقام لعدم اشتراك المفطر فيها معه في تلك النكته، هذا اضافة إلى أن الأكل بعنوانه مفطر دون البقاء على الجنابه فانه بعنوان التعمد مفطر لا مطلقاً.

و أما روايه ابراهيم بن مهزيار قال: «كتب الخليل بن هاشم إلى أبي الحسن عليه السلام رجل سمع الوطاء و النداء في شهر رمضان فظن أن النداء للسحور فجامع و خرج فإذا الصبح قد أسفر، فكتب بخطه: يقضى ذلك اليوم إن شاء الله تعالى» (1) فهي و إن كانت لا- بأس بها دلالة إلا أنها ضعيفه سنداً، إذ لم يثبت توثيق ابراهيم بن مهزيار، و مجرد وروده في اسناد كامل الزيارات لا يجدى.

ص: ٩٧

إشارة

التاسع من المفطرات: الحقنه بالمائع و لو مع الاضطرار إليها لرفع المرض، و لا بأس بالجامد و إن كان الأحوط اجتنابه أيضا(١).

مسألة ٦٧: إذا احتقن بالمائع لكن لم يصعد إلى الجوف

[٢٤٥٠] مسألة ٦٧: إذا احتقن بالمائع لكن لم يصعد إلى الجوف بل كان بمجرد الدخول في الدبر فلا يبعد عدم كونه مفطرا و إن كان الأحوط تركه.

مسألة ٦٨: الظاهر جواز الاحتقان بما يشك في كونه جامدا أو مائعا

[٢٤٥١] مسألة ٦٨: الظاهر جواز الاحتقان بما يشك في كونه جامدا أو مائعا(٢)، و إن كان الأحوط تركه.

العاشر: تعمد القيء

إشارة

العاشر: تعمد القيء و إن كان للضرورة من رفع مرض أو نحوه، و لا بأس بما كان سهوا أو من غير اختيار، و المدار على الصدق العرفي فخرج مثل فيه انه ضعيف و لا- منشأ له بعد نص موثقه ابن فضال (١) في جواز الحقنه بالجامد، و عليه فلا بد من تقييد اطلاق صحيحه ابن أبي نصر (٢) بما إذا كانت الحقنه بالمائع. هذا اضافته إلى أن دعوى انصراف الاحتقان في الصحيحه إلى الاحتقان بالمائع غير بعيد.

هذا بناء على انصراف الاحتقان في الصحيحه إلى الاحتقان بالمائع كما هو غير بعيد فانه حينئذ إذا شك في كون شيء من المائع أو الجامد لم يمكن التمسك بالصحيحه لأنه من التمسك بالعام في الشبهه المصداقيه، فالمرجع عندئذ الأصل العملي و هو أصاله البراءه عن مانعيه الاحتقان به، و أما بناء على عدم الانصراف و اطلاق الصحيحه فيرجع في مورد الشك في الخروج إلى اطلاقها لأن الخارج منه هو الجامد بمقتضى الموثقه، و إذا شك فيه مفهوما لم يمكن التمسك باطلاق الدليل المخصص لا جماله، فاذن يكون المرجع هو اطلاقها، نعم إذا كانت الشبهه موضوعيه لم يمكن التمسك به و يرجع حينئذ إلى أصاله البراءه.

ص: ٩٨

١- ١) الوسائل باب: ٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ٢.

٢- ٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ٤.

النواه أو الدود لا يعدّ منه.

مسألة ٦٩: لو خرج بالتجشؤ شيء ثم نزل من غير اختيار لم يكن مبطلا

[٢٤٥٢] مسألة ٦٩: لو خرج بالتجشؤ شيء ثم نزل من غير اختيار لم يكن مبطلا، ولو وصل إلى فضاء الفم فبلعه اختيارا بطل صومه و عليه القضاء و الكفاره (١)، بل تجب كفاره الجمع إذا كان حراما من جهه خبائثه أو غيرها (٢).

مسألة ٧٠: لو ابتلع في الليل ما يجب عليه قيؤه في النهار فسد صومه

[٢٤٥٣] مسألة ٧٠: لو ابتلع في الليل ما يجب عليه قيؤه في النهار فسد صومه (٣) إن كان الإخراج منحصرا في القيء، وإن لم يكن منحصرا فيه لم على الأحوط حيث ان الروايات الواردة في القلس (١) تدل على أن ما يخرج من الطعام به و إن وصل إلى فضاء الفم ثم ازدرده لا- يكون مفطرا، و بها تقييد اطلاق ما دل على بطلان الصيام بما يدخل في الحلق على ما تقدم تفصيله في المسألة (٢) من المفطر الأول و الثاني، و لكن مع ذلك كان الأجدر به و الأحوط وجوبا القضاء و الكفاره.

في الوجوب اشكال بل منع صغرى و كبرى.

أما الاولى: فلأن كونه من الخبائث حتى بالنسبه إلى نفس الشخص فهو ممنوع، و على تقدير انه من الخبائث و لكن لا دليل على حرمه أكل الخبائث مطلقا.

و أما الثانيه: فلما سيأتى في ضمن البحوث القادمه من أنه لا دليل على وجوب كفاره الجمع في الافطار بالحرام، فان عمدته روايه عبد السلام بن صالح الهروي (٢) و هي ضعيفه سندا.

هذا شريطه أمرين..

أحدهما: القول بعدم امكان الترتب.

ص: ٩٩

١-١) راجع الوسائل باب: ٣٠ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامسك.

٢-٢) الوسائل باب: ١٠ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامسك الحديث: ١.

يبطل إلا- إذا اختار القيء مع إمكان الإخراج بغيره، و يشترط أن يكون مما يصدق القيء على إخراجة و أما لو كان مثل درّه أو بندقه أو درهم أو نحوها مما لا يصدق معه القيء لم يكن مبطلا.

مسألة ٧١: إذا أكل في الليل ما يعلم أنه يوجب القيء في النهار من غير اختيار

[٢٤٥٤] مسألة ٧١: إذا أكل في الليل ما يعلم أنه يوجب القيء في النهار من غير اختيار فالأحوط القضاء (١).

مسألة ٧٢: إذا ظهر أثر القيء و أمكنه الحبس و المنع وجب إذا لم يكن حرج و ضرر

[٢٤٥٥] مسألة ٧٢: إذا ظهر أثر القيء و أمكنه الحبس و المنع وجب إذا لم يكن حرج و ضرر.

مسألة ٧٣: إذا دخل الذباب في حلقه وجب إخراجة مع إمكانه، و لا يكون من القيء

[٢٤٥٦] مسألة ٧٣: إذا دخل الذباب في حلقه وجب إخراجة مع إمكانه، و لا يكون من القيء، و لو توقف إخراجة على القيء سقط وجوبه و صح صومه.

مسألة ٧٤: يجوز للصائم التجشؤ اختياراً و إن احتمل خروج شيء

[٢٤٥٧] مسألة ٧٤: يجوز للصائم التجشؤ اختياراً و إن احتمل خروج شيء و الآ-خر: كون وجوب القيء أهم من وجوب الصوم، فعندئذ لا أمر بالصوم، و بدونه لا يمكن الحكم بصحته، و أما إذا كانا متساويين فيرجعان إلى الواجبين المشروطين بحكم العقل، و حينئذ لا- يمكن الحكم بفساد الصوم إلا- لدى الاشتغال بالقيء خارجاً، و أما إذا كان وجوب الصوم أهم من وجوب القيء فهو يظل على وجوبه التعييني من دون تقييد اطلاقه بعدم الاشتغال بالقيء خارجاً و حينئذ فان قام بعملية القيء في الخارج بطل صومه لمكان المفطر، و الآ صح.

و أما بناء على القول بإمكان الترتب فيصح الصوم مطلقاً لدى ترك القيء خارجاً و إن كان وجوب القيء أهم من وجوبه.

لا- بأس بتركه و إن كانت رعايته أولى و أجدر على أساس أن روايات الباب ناصه في أن تقيؤ الصائم إذا كان عامدا ملتفتا إلى عدم جواز مفرط و إلا فلا، و أما إذا كان التعمد في منشأه و سببه قبل وقت الصيام و لكن في وقته كان التقيؤ خارجاً عن قدرته و اختياره و كان بغير عمد فهو لا يكون مفطراً بمقتضى الروايات.

من الطعام معه، و أما إذا علم بذلك فلا يجوز(١).

مسألة ٧٥: إذا ابتلع شيئاً سهواً فتذكر قبل أن يصل إلى الحلق وجب إخراجه

[٢٤٥٨] مسألة ٧٥: إذا ابتلع شيئاً سهواً فتذكر قبل أن يصل إلى الحلق وجب إخراجه و صح صومه، و أما إن تذكر بعد الوصول إليه فلا- يجب، بل لا- يجوز إذا صدق عليه القىء، و إن شك في ذلك فالظاهر وجوب إخراجه أيضاً مع إمكانه عملاً بأصالة عدم الدخول في الحلق(٢).

مسألة ٧٦: إذا كان الصائم بالواجب المعين مشتغلاً بالصلاة الواجبه فدخل في حلقه ذباب أو بق أو نحوهما

[٢٤٥٩] مسألة ٧٦: إذا كان الصائم بالواجب المعين مشتغلاً بالصلاة الواجبه فدخل في حلقه ذباب أو بق أو نحوهما أو شيء من بقايا الطعام الذى بين أسنانه و توقف إخراجه على إبطال الصلاة بالتكلم ب«اخ» أو بغير ذلك، فإن أمكن التحفظ و الإمساك إلى الفراغ من الصلاة وجب(٣)، و إن لم يمكن ذلك و دار الأمر بين إبطال الصوم بالبلع أو الصلاة بالإخراج، فإن لم يصل إلى الحد من الحلق كمخرج الخاء و كان مما يحرم بلعه في حد نفسه كالذباب و نحوه(٤) وجب قطع الصلاة بإخراجه و لو في ضيق وقت في عدم الجواز اشكال بل منع لما مر من أن جملة من الروايات تنص على جواز القلس و هو التجشؤ، و الممنوع انما هو التقيؤ اختياراً، و الفرض عدم صدق التقيؤ على القلس، بل قد تقدم فى المسألة(٦٩) أن مقتضى هذه الروايات جواز ابتلاع ما يخرج من الجوف إلى فضاء الفم بالقلس.

فيه انه لا أثر لهذه الأصالة فى المقام الا على القول بالأصل المثبت، حيث ان الأثر الشرعى و هو بطلان الصوم مترتب على الأكل هنا و تلك الأصالة لا تثبت كون ابتلاعه أكلاً.

على الأحوط لما تقدم فى باب الصلاة من أنه لا دليل على حرمة قطعها.

فى حرمة بلعه اشكال لأن حرمة ان كانت بملاك انه غير مذكى، ففيه

الصلاه (١)،و إن كان مما يحلّ بلعه في ذاته كبقايا الطعام ففي سعه الوقت للصلاه و لو بإدراك ركعه منه يجب القطع و الإخراج (٢)،و في الضيق يجب البلع و ابطال الصوم تقديمًا لجانب الصلاه لأهميتها،و إن وصل إلى الحدّ فمع كونه مما يحرم بلعه و جب إخراجه بقطع الصلاه و إبطالها على أن هذا العنوان لا- يصدق عليه لأنه في مقابل الميتة،فان الحيوان إذا زهقت روحه بأسباب شرعيه فهو مذكى،و إذا زهقت بغيرها فهو ميتة فلا يصدق على الحيوان الحى عنوان غير المذكى أو الميتة حتى يكون بلعه حراما،و كذلك الحال في الذباب و نحوه الذى لا يكون قابلا للتذكيه فانه إذا زهقت روحه كان ميتة و إلا فلا يصدق عليه عنوان الميتة و لا غير المذكى.و إن كانت بملاك انه من الخبائث فلا دليل على حرمة أكلها مطلقا.

فالتتيجه:انه لا دليل على حرمة بلعه و إن كان الأجدر به و الأحوط وجوبا عدم جواز بلعه.

في وجوب القطع في هذه الحاله اشكال بل منع و لا سيما بناء على ما ذكرناه من الاشكال في ثبوت حرمة بلع الذباب أو نحوه،و ذلك لأن الصلاه أهم من الصيام و حرمة بلعه-على تقدير ثبوتها-،باعتبار أنها عماد الدين و معراج المؤمن و أهم الفرائض الإلهيه و لذا لا تسقط عن المكلف بحال.

تقدم في باب الصلاه ان مورد حديث (من أدرك)صلاه الصبح، و التعدى منها إلى سائر الصلوات لا يخلو عن إشكال بل منع و إن كان الاحتياط لا يترك.

و على هذا فإذا لم يبق من الوقت إلا بمقدار ادراك ركعه واحده فإن كان ذلك في غير صلاه الصبح فوظيفته ابطال الصوم ببلعه و عدم جواز قطع الصلاه، و إن كان ذلك في صلاه الصبح ففي وجوب قطعها و الاكتفاء بادراك ركعه واحده منها في الوقت اشكال لأن ذلك وظيفه المضطر،و أما أن هذا المصلى مضطر إلى

إشكال(١)،و إن كان مثل بقايا الطعام لم يجب و صحت صلاته،و صح صومه على التقديرين لعدم عدّ إخراج مثله قيئا في العرف.

مسألة ٧٧: قيل يجوز للصائم أن يدخل إصبعه في حلقة و يخرج عمدا

[٢٤٦٠] مسألة ٧٧: قيل يجوز للصائم أن يدخل إصبعه في حلقة و يخرج عمدا(٢)،و هو مشكل مع الوصول إلى الحد فالأحوط الترك.

مسألة ٧٨: لا بأس بالتجشؤ القهري و إن وصل معه الطعام إلى فضاء الفم و رجع

[٢٤٦١] مسألة ٧٨: لا بأس بالتجشؤ القهري و إن وصل معه الطعام إلى فضاء الفم و رجع،بل لا بأس بتعمد التجشؤ ما لم يعلم أنه يخرج معه شيء من الطعام(٣)،و إن خرج بعد ذلك و جب إلقاؤه،و لو سبقه الرجوع إلى الحلق لم يبطل صومه و إن كان الأحوط القضاء.

قطع صلاته حفاظا على صومه و الاكتفاء بادراك ركعه منها في وقتها فهو غير معلوم،بل لا يبعد عدم جواز القطع لإهتمام الشارع بايقاع الصلاة بكاملها في الوقت،و أما إذا بنى على قطع صلاته حفاظا على الصوم فالأجدر به و الأحوط وجوبا أن يجمع بين ادراك ركعه منها في الوقت و القضاء في خارج الوقت.

لا اشكال في ذلك في سعة الوقت و تمكنه من ادراك الصلاة كلا فيه لما مر من أنه لا دليل على حرمة قطع الصلاة و لا سيما في مثل المقام،و أما في ضيق الوقت فقد مر أنفا انه لا يجوز قطعها و ابطالها حفاظا على الصوم و عدم بلع الحرام.

هذا هو الظاهر إذ لا- يصدق على اخراجه عمدا عنوان التقيؤ عمدا و لا- على ادخال الاصبع عنوان الأكل،فاذن لا اشكال في الجواز،فما ذكره الماتن قدس سره من الاشكال في غير محله.

تقدم حكم هذه المسألة في المسألة(٧٤)فراجع.

فصل فى ما يعتبر فى مفطريه المفطرات المذكوره ما عدا البقاء على الجنابه الذى مرّ الكلام فيه تفصيلا(١)إنما توجب بطلان الصوم إذا وقعت على وجه العمد والاختيار،و أما مع السهو و عدم القصد فلا توجهه(٢)،من غير فرق بين أقسام الصوم من الواجب المعين و الموسع و المندوب،ولا- فرق فى مر أن البقاء على الجنابه فى النومه الثانيه إلى أن طلع الفجر مفطر و إن لم يكن متعمدا فيه و عليه القضاء فقط دون الكفاره باعتبار أنها منوطه بالتعمد على البقاء بلا فرق بين النومه الاولى و الثانيه.

ان تناول أى واحد من المفطرات المتقدمه من الصائم يبطل الصيام شريطه أن يكون عن قصد و التفات.

أما اعتبار القصد و العمد فيه فتدل عليه روايات فى مختلف الأبواب على أساس تقييد بطلان الصوم بتناولها متعمدا.

منها:قوله عليه السلام فى صحيحه أبى بصير و سماعه:«على الذى أفطر صيام ذلك اليوم،إن الله عز و جل يقول:و أتموا الصيام إلى الليل،فمن أكل قبل أن يدخل الليل فعليه قضاؤه لأنه أكل متعمدا»(١)بتقريب ان هذا التعليل يدل على أن الأكل انما يكون مفطرا إذا كان متعمدا،و من الواضح ان العرف لا يفهم خصوصيه للأكل،بل يفهم من ذلك التعليل ضابطا عاما و هو ان تناول أى واحد من المفطرات انما يبطل الصوم شريطه أن يكون عن عمد و قصد.

ص:١٠٤

و منها: الروايات (١) التي تنص على تقيد مفطريه الكذب و التقیؤ و البقاء على الجنابه بالتعمد.

و منها: الروايات (٢) التي تنص على وجوب القضاء و الكفاره على من افطر متعمدا.

و لكن هذه الروايات لا تدل على اختصاص الحكم فى موردها و نفيه عن غير موردها لما ذكرناه فى الاصول من عدم دلاله القيد على المفهوم و هو نفي الحكم عن غير مورده لدى انتفائه، و انما يدل على أن موضوع الحكم فى القضييه حصه خاصه و ينتفى شخص الحكم بانتفائها لا سنخه و هو انتفاؤه عن غير موردها أيضا، بل الغرض من الاستدلال بها اختصاص بطلان الصوم بما إذا مارس الصائم شيئا من المفطرات عن عمد و قصد، و أما إذا كان ذلك بدون القصد و العمد، كما إذا فتح شخص فم الصائم عنوه و صب ماء فى جوفه فلا مقتضى للبطلان فان تلك الروايات لا اطلاق لها بالنسبه إلى هذه الحاله، و الدليل الآخر غير موجود، فمن أجل ذلك يكون اعتبار العمد و القصد فى الحكم بالبطلان أمر متسالم عليه بين الأصحاب.

و أما اعتبار الالتفات و التذكر فيه فتنص عليه عدّه من الروايات:

منها: صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «انه سئل عن رجل نسي فأكل و شرب ثم ذكر، قال: لا يفطر انما هو شيء رزقه الله فليتم صومه» (٣).

و منها: موثقه عمار بن موسى: «انه سأل أبا عبد الله عن الرجل ينسى و هو صائم فجامع أهله، فقال: يغتسل و لا شيء عليه» (٤). و منها غيرهما.

فالتتيجه: ان تناول هذه المفطرات انما يوجب القضاء و الكفاره إذا كان

ص: ١٠٥

١-١) راجع الوسائل أبواب: ٢ و ١٦ و ٢٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك.

٢-٢) الوسائل: باب: ٨ و ١٠ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك.

٣-٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ١.

٤-٤) الوسائل باب: ٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ٢.

من قصد و التفات، و فى ضوء ذلك لا يجب القضاء و لا الكفاره فى الحالات التاليه:

الاولى: إذا وقع شىء من المفطرات المذكوره من الصائم بدون قصد منه، كما إذا فتح شخص فمه عنوه و زرق الماء إلى جوفه، أو عثرت رجلاه و وقع فى الماء فانغمس رأسه كاملاً فيه، أو وقع منه كذب على الله أو على رسوله صلى الله عليه و آله بدون قصد و اراده، و فى كل ذلك لا يبطل صومه باعتبار أن أياً من الشرب و الارتماس و الكذب لم يقع منه عن قصد و التفات.

نعم، قد استثنى من هذه الحاله موردان..

أحدهما: ان من تمضمض بالماء فسبقه و دخل فى جوفه قهراً فعليه القضاء الآ- إذا كان فى ضوء لصلاه فريضه، و تدل عليه صحيحه حماد عن أبى عبد الله عليه السلام: «فى الصائم يتوضأ للصلاه فيدخل الماء حلقه؟ فقال: إن كان وضوءه لصلاه فريضه فليس عليه شىء، و إن كان وضوءه لصلاه نافله فعليه القضاء» (١).

و مثلها موثقه سماعه فى حديث قال: «سألته عن رجل عبث بالماء يتمضمض به من عطش فدخل حلقه؟ قال: عليه قضاؤه، و إن كان فى وضوء فلا بأس» (٢). و بهما يقيد اطلاق موثقه عمار الساباطى (٣).

و الآخر: ان الصائم إذا لزم بزوجه و هو واثق من عدم نزول المنى منه و لكن سبقه المنى و خرج بدون قصد فعليه القضاء على الأحوط كما تقدم وجه ذلك فى المفطر الرابع.

الثانيه: ان الصائم إذا ارتكب بعض تلك المفطرات ناسياً انه صائم و غافلاً عن صومه فلا شىء عليه و صيامه صحيح كما مر.

ص: ١٠٦

١- ١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ١.

٢- ٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ٣.

٣- ٣) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ٥.

البطلان مع العمد بين الجاهل بقسميه(١)و العالم و لا- بين المكره و غيره،فلو اكره على الإفطار فأفطر مباشرة فرارا عن الضرر المترتب على تركه بطل صومه على الأقوى،نعم لو وجر في حلقه من غير مباشرة الثالثه:إذا اعتقد الصائم أن الشيء الفلاني ليس من المفطرات و ارتكبه معتقدا بذلك فلا شيء عليه و يصح صومه، كما إذا احتقن بالمائع معتقدا ان ما في الحقنه جامد و ليس بمائع،أو كذب على الله تعالى أو رسوله صَلَّى الله عليه و آله معتقدا أنه ليس بكذب و هكذا باعتبار ان الكذب عليه تعالى لم يصدر منه عن قصد و اراده، لأن ما قصده لا واقع له،و ما له واقع و هو الكذب على الله تعالى لم يقصده.

ثم ان ما ذكرناه من اعتبار شرطين في مفطريه تلك المفطرات لا فرق فيه بين أقسام الصوم من الواجب و المندوب و المعين و الموسع لإطلاق الدليل.

بل فرق بينهما بالنسبه إلى وجوب الكفاره حيث ان الجاهل إذا كان بسيطا و كان مقصرا إذا مارس ما يشك في كونه مفطرا مع التفاته إلى عدم جواز ممارسته و جب عليه القضاء و الكفاره باعتبار انه مارس المفطر عامدا ملتفتا إلى عدم جوازه،فمن أجل ذلك لا يكون مشمولا لموثقه زواره و أبي بصير قالا جميعا:«سألنا أبا جعفر عليه السلام عن رجل أتى أهله في شهر رمضان،و أتى أهله و هو محرم و هو لا يرى إلا أن ذلك حلال له؟قال:ليس عليه شيء» (١)حيث أنه لا يرى ان ما ارتكبه من المفطر حلال له،بل يرى انه غير جائز له،فاذن مقتضى اطلاقات الأدله وجوب كل من القضاء و الكفاره عليه و إن كان قاصرا،أو كان جاهلا مركبا و ان كان مقصرا فهو مشمول لعموم الموثقه باعتبار انه يرى أن ما ارتكبه من المفطر حلال له،و كذلك يكون مشمولا لقوله عليه السلام في صحيحه عبد الصمد:«أى رجل ركب أمرا بجهاله فلا شيء عليه» (٢)فان المتفاهم العرفي

ص:١٠٧

١- (١) الوسائل باب:٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث:١٢.

٢- (٢) الوسائل باب:٢٥ من أبواب تروك الاحرام الحديث:٣.

منه بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه انه يرى جواز ممارسه ذلك الأمر اعتقادا أو ظاهرا.و من هنا لا يعم الجاهل البسيط إذا كان مقصرا باعتبار انه يرى عدم جواز ارتكاب ذلك الأمر، فتكون الصحيحه منصرفه عنه. هذا من ناحيه.

و من ناحيه ثانيه، هل تعم الموثقه و الصحيحه وجوب القضاء أيضا و تدلان بالالتزام على صحه الصوم و اختصاص مفطريه المفطرات بالعالم و الجاهل المقصر الملتفت، أو لا؟

الظاهر هو الثانى. لأن الشىء و إن كان باطلاقه يشمل القضاء أيضا، إلا أن مناسبه الحكم و الموضوع تقتضى ان المراد منه الكفاره لا الأعم منها و من القضاء، و ذلك لأن القضاء مترتب على فوت المأمور به و بطلانه، و عدمه مترتب على صحه المأمور به، و بما أن نفي الشىء فى الروايتين مترتب على ممارسه الصائم المفطر فهو يصلح أن يكون قرينه لدى العرف على ان المراد منه هو الكفاره فحسب باعتبار أنها مترتبه على ممارسه المفطر فى نهار شهر رمضان، و الروايتان تنصان على عدم ترتبها عليها فيه إذا كان الممارس جاهلا بكونه مفطرا، فالجماع فى نهار شهر رمضان موجب للكفاره، و لكن الموثقه تنص على ان من مارس الجماع فيه جاهلا و معتقدا جوازه فلا كفاره عليه.

فالنتيجه: اختصاص وجوب الكفاره على من مارس شيئا من المفطرات عامدا عالما أو جاهلا إذا كان ملتفتا شريطه أن لا يكون معذورا فى ممارسته، و أما إذا كان معذورا فيها أو كان جاهلا مركبا كالغافل فلا تجب الكفاره عليه، و أما وجوب القضاء فهو مقتضى اطلاق الروايات التى تنص على بطلان الصيام بتناول الصائم شيئا من المفطرات و إن كان جاهلا بذلك، و مع الاغماض عن ذلك و تسليم أنهما غير ظاهرين فى نفي الكفاره فحسب إلا أنه لا شبهه فى أنهما لا تكونان ظاهرين فى نفي الأعم منها و من القضاء، غايه الأمر أنهما مجملتان فلا ظهور لهما فى نفي الكفاره فقط، و لا فى نفي الأعم و ذلك لأن المناسبه المشار إليها آنفا لو لم تصلح أن تكون قرينه على ظهورهما فى نفي

منه لم يبطل.

مسألة ١: إذا أكل ناسيا فظن فساد صومه فأفطر عامدا بطل صومه

[٢٤٦٢] مسألة ١: إذا أكل ناسيا فظن فساد صومه فأفطر عامدا بطل صومه، و كذا لو أكل بتخيل أن صومه مندوب يجوز إبطاله فذكر أنه واجب.

مسألة ٢: إذا أفطر تقيه من ظالم بطل صومه

[٢٤٦٣] مسألة ٢: إذا أفطر تقيه من ظالم بطل صومه (١).

الكفاره فحسب فلا- شبهه فى أنها تسبب الاجمال فيهما، فاذن يدخل المقام فى كبرى مسأله تعين الرجوع إلى العام إذا كان المخصص المنفصل مجملا.

و مع الاغماض عن ذلك أيضا و تسليم أنهما ظاهرتان فى نفى الأعم فاذن لا بد من تقييد اطلاق روايات القضاء بهما على أساس ان النسبه بينهما عموم مطلق لاختصاص مورد الروايتين بالجاهل المركب و الجاهل البسيط المعذور، و عموم تلك الروايات للعالم و الجاهل بتمام أقسامه، فاذن لا بد من تخصيص عموم تلك الروايات بغير مورد هما.

إلى هنا قد استطعنا أن نخرج بهذه النتيجة و هى ان المنصرف عرفا من الروايتين المذكورتين هو نفى الكفاره فحسب دون الأعم منها و من القضاء، و على تقدير المنع عن هذا الظهور و الانصراف فلا ظهور لهما فى نفى الأعم جزما، بل انهما مجملتان من هذه الناحية، فالمتيقن منهما هو نفى الكفاره فقط، و أما القضاء فالمرجع فيه هو اطلاقات الأدله.

فالضابط العام المتحصل من هاتين الروايتين هو ان من مارس المفطر فى نهار شهر رمضان معتقدا انه حلال له و لو ظاهرا فلا كفاره عليه، و أما بطلان الصوم و وجوب القضاء فهو مقتضى الإطلاقات، و بذلك يظهر حال المسأله الآتية.

هذا هو الصحيح، إذ لا يوجد دليل خاص على الصحه فى المقام. كما يوجد فى باب الصلاه و أما ما ورد من جواز الافطار معهم تقيه و اطلاقات أدله التقيه مثل قوله عليه السلام: «التقيه دينى و دين آبائى» (١) و قوله عليه السلام: «من لا تقيه له لا

ص: ١٠٩

مسألة ٣: إذا كانت اللقمة في فمه و أراد بلعها لنسيان الصوم فتذكر وجب إخراجها، و إن بلعها مع إمكان إلقائها بطل صومه

[٢٤٦٤] مسألة ٣: إذا كانت اللقمة في فمه و أراد بلعها لنسيان الصوم فتذكر وجب إخراجها، و إن بلعها مع إمكان إلقائها بطل صومه بل تجب الكفاره أيضاً، و كذا لو كان مشغولاً بالأكل فتبين طلوع الفجر.

مسألة ٤: إذا دخل الذباب أو البق أو الدخان الغليظ أو الغبار في حلقه من غير اختياره لم يبطل صومه

[٢٤٦٥] مسألة ٤: إذا دخل الذباب أو البق أو الدخان الغليظ أو الغبار في حلقه من غير اختياره لم يبطل صومه، و إن أمكن إخراجها وجب و لو وصل إلى مخرج الخاء.

مسألة ٥: إذا غلب على الصائم العطش بحيث خاف من الهلاك يجوز له أن يشرب الماء مقتصرًا على مقدار الضرورة

[٢٤٦٦] مسألة ٥: إذا غلب على الصائم العطش بحيث خاف من الهلاك يجوز له أن يشرب الماء مقتصرًا على مقدار الضرورة، و لكن يفسد صومه بذلك و يجب عليه الإمساك بقيه النهار إذا كان في شهر رمضان، و أما في غيره من الواجب الموسع و المعين فلا يجب الإمساك، و إن كان أحوط في الواجب المعين.

مسألة ٦: لا يجوز للصائم أن يذهب إلى المكان الذي يعلم اضطرابه فيه إلى الإفطار بإكراه أو إيجار في حلقه أو نحو ذلك

[٢٤٦٧] مسألة ٦: لا يجوز للصائم أن يذهب إلى المكان الذي يعلم اضطرابه فيه إلى الإفطار بإكراه أو إيجار في حلقه أو نحو ذلك، و يبطل صومه لو ذهب و صار مضطرباً و لو كان بنحو الإيجار، بل لا يبعد بطلانه بمجرد القصد إلى ذلك فإنه كالقصد للإفطار.

مسألة ٧: إذا نسي فجامع لم يبطل صومه، و إن تذكر في الأثناء وجب المبادرته إلى الإخراج

[٢٤٦٨] مسألة ٧: إذا نسي فجامع لم يبطل صومه، و إن تذكر في الأثناء وجب المبادرته إلى الإخراج، و إلا وجب عليه القضاء و الكفاره.

دين له» (١) و نحو ذلك فهو لا يدل على الصحة، فان الظاهر منها ان المصلحة انما هي في نفس التقية و هي الحفاظ على النفس أو العرض أو المال لا- في العمل المتقى به الفاقد للجزء أو الشرط بعنوان ثانوى لكى يقتضى صحته، و قد تكلمنا حول هذه المسألة على ضوء مقتضى القاعده مره و على ضوء الروايات الوارده فيها بمختلف جهاتها و جوانبها مره اخرى بشكل موسع فى بحوثنا الفقهيّه.

ص: ١١٠

فصل فى ما يجوز ارتكابه للصائم

لا- بأس للصائم بمصّ الخاتم أو الحصى و لا بمضغ الطعام للصبى و لا بزقّ الطائر و لا بدوق المرق و نحو ذلك مما لا يتعدى إلى الحلق، و لا- يبطل صومه إذا اتفق التعدى إذا كان من غير قصد و لا علم بأنه يتعدى قهرا أو نسيانا، أما مع العلم بذلك من الأول فيدخل فى الإفطار العمدى، و كذا لا بأس بمضغ العلك و لا ببلع ريقه بعده و إن وجد له طعاما فيه ما لم يكن ذلك بتفتت أجزاء منه بل كان لأجل المجاوره، و كذا لا بأس بجلوسه فى الماء ما لم يرتمس رجلا كان أو امرأه و إن كان يكره لها ذلك، و لا- ببل الثوب و وضعه على الجسد، و لا- بالسواك باليابس بل بالرطب أيضا لكن إذا أخرج المسواك من فمه لا يردّه و عليه رطوبه (١) و إلا كانت كالرطوبه الخارجيه لا يجوز بلعها إلا بعد الاستهلاك فى الريق، و كذا لا بأس بمصّ لسان الصبى أو الزوجه إذا لم يكن عليه رطوبه (٢) و لا بتقبيلها أو ضمها أو نحو ذلك.

مسأله ١: إذا امتزج بريقه دم و استهلك فيه يجوز بلعه على الأقوى

[٢٤٦٩] مسأله ١: إذا امتزج بريقه دم و استهلك فيه يجوز بلعه على الأقوى، و كذا غير الدم من المحرمات و المحللات، و الظاهر عدم جواز تقدم حكم ذلك فى المفطر الأول و الثانى فراجع.
بل و معها أيضا، لإطلاق النص.

تعتمد المزج و الاستهلاك للبلع (١) سواء كان مثل الدم و نحوه من المحرمات أو الماء و نحوه من المحللات،فما ذكرنا من الجواز إنما هو إذا كان ذلك على وجه الاتفاق.

فى الظهور اشكال بل منع فانه إذا جاز البلع بعد الاستهلاك فلا وجه للمنع عن الاستهلاك و المزج عامدا ملتفتا ثم البلع بعد ما لم يصدق عليه عنوان الأكل و الشرب.

نعم،إذا جعل ذلك وسيله لا- دخال مقدار من الماء أو الطعام أو غيرهما إلى جوفه لم يجز لما تقدم من ان ادخال شىء فى الجوف عن طريق الحلق مفطر و إن لم يكن من طريق الفم،بل و إن لم يصدق عليه عنوان الأكل أو الشرب،و أما إذا لم يصل إلى هذا الحد فلا مانع منه حيث لا يصدق انه أدخل منه فى جوفه،و بدون الصدق لا يكون مصداقا للمفطر.

ص: ١١٢

فصل فى ما يكره للصائم

فصل فى ما يكره للصائم يكره للصائم امور..

أحدها:مباشره النساء لمسا و تقييلا- و ملاعبه خصوصا لمن تتحرك شهوته بذلك،بشرط أن لا يقصد الإنزال و لا كان من عادته،و إلا حرم إذا كان فى الصوم الواجب المعين.

الثانى:الاكتحال بما فيه صبر أو مسك أو نحوهما مما يصل طعمه أو رائحته إلى الحلق،و كذا ذرّ مثل ذلك فى العين.

الثالث:دخول الحمام إذا خشى منه الضعف.

الرابع:إخراج الدم المضعف بحجامه أو غيرها،و إذا علم بأدائه إلى الإغماء المبطل للصوم حرم،بل لا يبعد كراهه كل فعل يورث الضعف أو هيجان المرء.

الخامس:السعوط مع عدم العلم بوصوله إلى الحلق،و إلا فلا يجوز على الأقوى.

السادس:شمّ الرياحين خصوصا النرجس،و المراد بها كل نبت طيب الريح.

السابع:بلّ الثوب على الجسد.

الثامن:جلوس المرأة فى الماء،بل الأحوط لها تركه.

التاسع:الحقنه بالجامد.

العاشر: قلع الضرس، بل مطلق إدماء الفم.

الحادى عشر: السواك بالعود الرطب.

الثانى عشر: المضمضه عبثاً، وكذا إدخال شىء آخر فى الفم لا لغرض صحيح.

الثالث عشر: إنشاد الشعر، ولا يبعد اختصاصه بغير المراثى أو المشتمل على المطالب الحقه من دون إغراق أو مدح الأئمه عليهم السلام و إن كان يظهر من بعض الأخبار التعميم.

الرابع عشر: الجدال و المراء و أذى الخادم و المسارعه إلى الحلف و نحو ذلك من المحرمات و المكروهات فى غير حال الصوم، فإنه تشتد حرمتها أو كراهتها حاله.

ص: ١١٤

فصل فى كفاره الصوم المفطرات المذكوره كما أنها موجب للقضاء كذلك توجب الكفاره إذا كانت مع العمد و الاختيار من غير كره و لا إجبار، من غير فرق بين الجميع حتى الارتماس (١) و الكذب على الله و على رسوله صلى الله عليه و آله بل و الحقنه و القى على الأقوى. نعم الأقوى عدم وجوبها فى النوم الثانى من الجنب بعد الانتباه (٢) بل و الثالث و إن كان الأحوط فيها أيضا على الأحوط وجوبا كما مرّ.

تقدم ان البقاء على الجنابه متعمدا إلى أن يطلع الفجر موجب للقضاء و الكفاره معا بلا فرق بين النوم الأول و الثانى و الثالث، و أما البقاء عليها بغير تعمد إلى الفجر فان كان فى النوم الأول فلا شىء عليه و يصح صومه، و إن كان فى النوم الثانى أو الثالث وجب عليه القضاء دون الكفاره، كما انه قد مر ان الصائم إذا مارس شيئا من المفطرات عامدا ملتفتا إلى عدم جوازه وجب عليه الكفاره أيضا، و أما إذا كان جاهلا به مركبا كالغافل أو بسيطا ملتفتا و لكن كان معذورا فلا كفاره عليه بمقتضى الموثقه (١) و الصحيحه (٢) المتقدمتين.

نعم، إذا كان جاهلا ملتفتا غير معذور فقد مر ان عليه الكفاره باعتبار انه يرى عدم جواز ارتكابه فيكون من هذه الناحيه كالعالم بكونه مفطرا، و أما إذا كان

ص: ١١٥

١-١) الوسائل باب: ٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ١٢.

٢-٢) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب تروك الاحرام الحديث: ٣.

ذلك خصوصا الثالث، ولا- فرق أيضا في وجوبها بين العالم و الجاهل المقصر و القاصر على الأحوط،و إن كان الأقوى عدم وجوبها على الجاهل خصوصا القاصر و المقصر غير الملتفت حين الإفطار.نعم،إذا كان جاهلا- بكون الشيء مفطرا مع علمه بحرمة كما إذا لم يعلم أن الكذب على الله و رسوله صَلَّى اللهُ عليه و آله من المفطرات فارتكبه حال الصوم فالظاهر لحوقه بالعالم في وجوب الكفاره.

مسألة ١:تجب الكفاره في أربعة أقسام من الصوم

[٢٤٧٠]مسألة ١:تجب الكفاره في أربعة أقسام من الصوم:

الأول:صوم شهر رمضان،و كفارته مخيره بين العتق و صيام شهرين متتابعين و إطعام ستين مسكينا على الأقوى(١)،و إن كان الأحوط الترتيب جاهلا بكون شيء مفطرا و إن كان مركبا و لكن كان عالما بحرمة هذا الشيء شرعا كالكذب على الله تعالى أو على خاتم المرسلين صَلَّى اللهُ عليه و آله أو الأئمة الأطهار عليهم السّلام فلا يكون مشمولا للروايتين المتقدمتين.أما الصحيحه فلأين الظاهر منها عرفا هو الجهل بالحكم الوضعي و التكليفي معا،و أما الموثقه فهي تنص على نفي الكفاره عن من يرى أن ما صنعه و هو صائم حلال له،و مقتضى اطلاقها انه يرى حليه ذلك الشيء تكليفا و وضعيا،فمن أجل ذلك لا يكون العالم بالحرمة الجاهل بالمفطر مشمولا لهما.و على هذا فإذا مارس ذلك الشيء و هو صائم في نهار شهر رمضان وجب عليه القضاء و الكفاره،و بذلك يظهر حال ما ذكره قدس سرّه في المسأله.

هذا هو الصحيح،لأن الروايات التي تنص على التخيير و إن كانت معارضه بالروايات التي تنص على الترتيب،و تسقط من جهه المعارضه،الآن مقتضى الأصل العملي هو التخيير دون الترتيب.

بيان ذلك:ان من الروايات الاولي صحيحه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السّلام:«في رجل أفطر من شهر رمضان متعمدا يوما واحدا من غير عذر،

فيختار العتق مع الإمكان و مع العجز عنه فالصيام و مع العجز عنه فالإطعام، و يجب الجمع بين الخصال إن كان الإفطار على محرم(١) كأكل المغصوب و شرب الخمر و الجماع المحرم و نحو ذلك.

قال: يعتق نسمة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكينا، فإن لم يقدر تصدق بما يطيق» (١) فإنها بمقتضى العطف بكلمه أو ظاهره فى التخيير. و من الثانية صحيحه على بن جعفر فى كتابه عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال:

«سألته عن رجل نكح امرأته و هو صائم فى شهر رمضان ما عليه؟ قال: عليه القضاء و عتق رقبه، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا، فإن لم يجد فليستغفر الله تعالى» (٢) فإنها بمقتضى كلمه (الفاء) ظاهره فى الترتيب، و حيث ان دلالة كل من كلمه (أو) على التخيير و كلمه (الفاء) على الترتيب مستنده إلى الوضع، فتقع المعارضه بين المجموعه الاولى و المجموعه الثانية، و لا ترجيح لإحدهما على الاخرى. (و ما قيل) من ان المجموعه الاولى مخالفة للعامه و الثانية موافقه لهم فلا بد من ترجيح الاولى على الثانية (مدفوع) بأنه لا أصل لذلك، فإن العامه مختلفون فى المسألة و إن نسب القول بالترتيب إلى المشهور و لكن جماعه كثيره منهم ذهبوا إلى التخيير فيها، فاذن تسقطان معا من جهة المعارضه و يرجع إلى الأصل العملى فى المسألة، و مقتضاه عدم اعتبار الترتيب بينهما حيث ان فى اعتباره كلفه زائده و ضيق على المكلف دون التخيير.

على الأحوط الأولى لضعف دليله اما سنداً أو دلاله.

اما سنداً، كروايه عبد السلام بن صالح الهروى قال: «قلت للرضا عليه السلام:

يا بن رسول الله صلى الله عليه و آله قد روى عن آبائك عليهم السلام فيمن جامع فى شهر رمضان أو»

ص: ١١٧

١- ١) الوسائل باب: ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ١.

٢- ٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ٩.

أفطر فيه ثلاث كفارات، و روى عنهم عليهم السّلام أيضا كفاره واحده، فبأى الحديثين نأخذ؟ قال: بهما جميعا، متى جامع الرجل حراما أو أفطر على حرام في شهر رمضان فعليه ثلاث كفارات، عتق رقبه، و صيام شهرين متتابعين، و اطعام ستين مسكينا، و قضاء ذلك اليوم، و إن كان نكح حلالا أو أفطر على حلال فعليه كفاره واحده، و إن كان ناسيا فلا شيء عليه (١)» فانها و إن كانت تامه دلالة إلا أنها ضعيفه سندا فلا يمكن الاعتماد عليها.

أما دلالة: كموثقه سماعه قال: «سألته عن رجل أتى أهله في شهر رمضان متعمدا؟ فقال: عليه عتق رقبه و اطعام ستين مسكينا و صيام شهرين متتابعين و قضاء ذلك اليوم» (٢) فانها و إن كان لا بأس بها من ناحيه السند، إلا أنها ساقطه دلالة من جهتين..

الاولى: من جهه اختلاف النسخه، فانها مرويه في كتاب التهذيب و الاستبصار للشيخ بكلمه (الواو) الظاهره في الجمع، و في كتاب النوادر لأحمد بن محمد بن محمد ابن عيسى بكلمه (أو) الظاهره في التخيير، و نتيجة ذلك عدم ثبوت شيء من النسختين بحده شرعا من الامام عليه السّلام، و انما الثابت احدهما اجمالا، و بما ان نسبه مدلول احدهما إلى مدلول الاخرى نسبه الأقل إلى الأكثر فلا يكون العلم الإجمالي بثبوت احدهما مؤثرا باعتبار انه ينحل إلى العلم بوجوب الأقل تفصيلا و الشك في وجوب الأكثر بدوا على أساس أنهما متفقتان في وجوب احدي الخصال و مختلفتان في وجوب الجمع فيكون مشكوكا و يرجع إلى أصالة البراءه عنه.

الثانيه: انه ليس في الموثقه ما يدل على أنه أتى أهله في نهار شهر رمضان حراما كما إذا أتاها في حال الحيض أو بعد الظهر، و حملها على ذلك بحاجه إلى قرينه و لا قرينه عليه لا من الخارج و لا من الداخل، فاذن تكون معارضه

ص: ١١٨

-
- ١- (١) الوسائل باب ١٠ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ١٠.
 - ٢- (٢) الوسائل باب ١٠ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ٢.

الثانى: صوم قضاء شهر رمضان إذا أفطر بعد الزوال، وكفارته إطعام عشرة مساكين (١) لكل مسكين مدّ، فإن لم يتمكن فصوم ثلاثه أيام، و الأحوط إطعام ستين مسكينا.

لروايات التخيير، و حيث ان روايات التخيير أقوى و أظهر منها دلالة فتصلح أن تكون قرينه على رفع اليد عن ظهورها فى الجمع و حملها على التخيير، و مع الاغماض عن ذلك فتسقطان معا و يرجع إلى الأصل العملى فى المسأله و هو أصاله البراءه عن وجوب الجمع بين الخصال حيث ان فيه كلفه زائده، فالنتيجه التخيير و عدم وجوب الجمع.

فى وجوب الكفاره اشكال و لا يبعد عدم وجوبها و إن كانت رعايه الاحتياط أولى و أجدر، و ذلك لأن الروايات الوارده فى المسأله تتمثل فى ثلاثه أصناف..

الأول: يتمثل فى الروايه التى تنص على ان كفارته كفاره شهر رمضان، كموثقه زراره قال: «سألت أبا جعفر عليه السّلام عن رجل صام قضاء من شهر رمضان، فأتى النساء، قال: عليه من الكفاره ما على الذى أصاب فى شهر رمضان، لأن ذلك اليوم عند الله تعالى من أيام شهر رمضان» (١).

الثانى: يتمثل فى الروايه التى تنص على ان كفارته اطعام عشرة مساكين، و إن لم يمكن فصيام ثلاثه أيام، كصحيحه هشام بن سالم قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: رجل وقع على أهله و هو يقضى شهر رمضان، فقال: إن كان وقع عليها قبل صلاه العصر فلا شىء عليه، يصوم يوما بدل يوم، و إن فعل بعد العصر صام ذلك اليوم و أطعم عشرة مساكين، فان لم يمكنه صام ثلاثه أيام كفاره لذلك» (٢).

ص: ١١٩

١- ١) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ٣.

٢- ٢) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ٢.

الثالث: يتمثل في الرواية التي تنص على انه لا كفاره فيه كموثقه عمار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السلام: «انه سئل عن رجل يكون عليه أيام من شهر رمضان... إلى أن قال: سئل فان نوى الصوم ثم أفطر بعد ما زالت الشمس، قال: قد أساء و ليس عليه شيء إلا قضاء ذلك اليوم الذى أراد أن يقضيه» (١).

و على هذا فالصنف الثانى منها يدل على ان كفارته اطعام عشرة مساكين، و مقتضى اطلاقه انه واجب سواء أ كان متمكنا من العتق أو صيام شهرين متتابعين أم لا، كما انه باطلاقه الناشى من السكوت فى مقام البيان ينفى وجوب اطعام الزائد على العشرة. و أما الصنف الأول فبما انه يدل على التخيير، أى وجوب الجامع على البدل بالدلاله اللفظيه الوضعيه نصا، فهو يصلح لتقييد اطلاق الصنف الثانى من كلا الجانبين.

فالنتيجه: ان كفارته كفاره صوم شهر رمضان، و حينئذ إذا لم يتمكن المكلف من شيء من الخصال فتقع المعارضه بين الصنفين، فان مقتضى الصنف الأول ان وظيفته التصدق بما يطيق، و مقتضى الصنف الثانى أن وظيفته الصيام ثلاثه أيام، و بما انه لا ترجيح فى البين فيسقطان معا و يرجع إلى الأصل العملى، و مقتضاه عدم وجوب شيء منهما، و إن كان الأولى و الأجدر أن يجمع بينهما.

و أما الصنف الثالث، فبما انه ناص فى نفي الكفاره عن قضاء شهر رمضان فيتقدم على كلا الصنفين الأولين و يكون قرينه على رفع اليد عن ظهورهما فى وجوب الكفاره و حملهما على الاستحباب تطبيقا لقاعده تقديم الأظهر على الظاهر و ان كانت رعايه الاحتياط أولى.

ص: ١٢٠

الثالث: صوم النذر المعين، وكفارته كفاره إفطار شهر رمضان (١).

و دعوى: انه يدل على نفى الكفاره بالاطلاق، على أساس احتمال أن يكون المنفى هو القضاء الثانى، يعنى القضاء لقضائه الذى أفسده بالافطار بعد الزوال.

مدفوعه: بأنه لا يحتمل أن يكون للصوم القضائى الذى أفسده بالافطار بعد الزوال مضافا إلى قضاء ذلك اليوم قضاء آخر حتى يحتمل أن يكون المنفى فى الروايه ذلك القضاء، فاذن لا محاله يكون المراد من الشىء المنفى فيها هو الكفاره، و على تقدير الاجمال فالكفاره هى القدر المتيقن منه، و اما الاطلاق بمعنى أن يكون المراد منه القضاء على القضاء دون الكفاره فهو غير محتمل باعتبار ان القضاء بدل و عوض عن الفأئ الأصلى، فإذا أتى به برئت ذمته عن الفأئ، و إذا أفسده فى الأثناء بقيت ذمته مشغوله به، و لا يحتمل أن يكون افساده موجبا لاشتغال ذمته به أيضا-اضافه إلى اشتغال ذمته بالفأئ الأصلى-لكى يجب عليه أن يصوم يومين: يوما بدلا عن الفأئ الأصلى و يوما بدلا عن بدله، و إذا أفسده أيضا فعليه أن يصوم ثلاثه أيام و هكذا، و هذا كما ترى. فاذن مقتضى الصنائه عدم وجوب الكفاره فى قضاء صوم شهر رمضان، و إن كانت رعايه الاحتياط أجدر و أولى.

بل الظاهر ان كفارته كفاره اليمين، و تنص عليه صحيحه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «إن قلت: لله على كفاره يمين» (١). و تؤيد ذلك روايه حفص بن غياث عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن كفاره النذر، فقال: كفاره النذر كفاره اليمين» (٢).

و فى مقابلهما روايتان..

ص: ١٢١

١-١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الكفارات الحديث: ١.

٢-٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الكفاره الحديث: ٤.

الرابع: صوم الاعتكاف، وكفارته مثل كفاره شهر رمضان مخيره بين الخصال، و لكن الأحوط الترتيب المذكور (١)، هذا و كفاره الاعتكاف احدهما: روايه عبد الملك بن عمرو عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن جعل الله عليه أن لا يركب محرما سماه فركبه، قال: لا و لا اعلمه الا قال:

فليعتق رقبه أو ليصم شهرين متتابعين أو ليطعم ستين مسكينا» (١). و هذه الروايه و إن كانت تامه دلالة إلا أنها ضعيفه سنداً لأن عبد الملك بن عمرو لم يثبت توثيقه.

و الاخرى: صحيحه على بن مهزيار قال: «و كتب إليه يسأله: يا سيدي رجل نذر أن يصوم يوماً فوق ذلك اليوم على أهله، ما عليه من الكفاره؟ فكتب إليه: يصوم يوماً بدل يوم و تحرير رقبه مؤمنه» (٢). و هذه الروايه و إن كانت صحيحه سنداً إلا أنها لا تدل على أن كفارته كفاره شهر رمضان لأنها كما تنسجم معها كذلك تنسجم مع كفاره اليمين، فلا ظهور لها في الاولى. و على هذا فصحيحه الحلبي الناصه في ان كفاره النذر كفاره اليمين ترفع الاجمال عن هذه الصحيحه و تقيد اطلاقها المقتضى لكون العتق واجبا تعيينياً، و توجب حمله على أنه أحد أفراد الواجب التخييري.

لا- يترك، و ذلك لأن ما دل على أن كفارته كفاره الظهار كصحيحتي زواره و أبي ولاد الحنات (٣) معارض بما دل على ان كفارته كفاره شهر رمضان كموثقتي سماعه (٤) حيث ان الصحيحتين تدلان على ذلك بصيغته: «ان عليه ما على المظاهر» و الموثقتين تدلان بصيغته: «ان عليه ما على الذي أفطر يوماً من شهر رمضان متعمدا» فمن أجل ذلك لا يمكن الجمع العرفي الدلالي بينهما. فما

ص: ١٢٢

١- (١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الكفارات الحديث: ٧.

٢- (٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب بقيه الصوم الواجب الحديث: ١.

٣- (٣) الوسائل باب: ٦ من أبواب الاعتكاف الحديث: ١ و ٦.

٤- (٤) الوسائل باب: ٦ من أبواب الاعتكاف الحديث: ٢ و ٥.

مختصه بالجماع فلا تعم سائر المفطرات، و الظاهر أنها لأجل الاعتكاف لا للصوم و لذا تجب فى الجماع ليلا أيضا.

و أما ما عدا ذلك من أقسام الصوم فلا كفاره فى إفطاره واجبا كان كالنذر المطلق و الكفاره أو مندوبا فإنه لا كفاره فيها و إن أفطر بعد الزوال.

مسألة ٢: تتكرر الكفاره بتكرر الموجب فى يومين و أزيد من صوم له كفاره

[٢٤٧١] مسألة ٢: تتكرر الكفاره بتكرر الموجب فى يومين و أزيد من صوم له كفاره، و لا- تتكرر بتكرره فى يوم واحد فى غير الجماع و إن تخلل التكفير بين الموجبين أو اختلف جنس الموجب على الأقوى، و إن كان فى بعض الكلمات من حمل الأمر بالترتيب فى الصحيحتين على الأفضليه بقربنه نص الموثقتين فى التخيير غريب جدا، فإنه ليس للأمر بالترتيب فى الصحيحتين و للتخيير فى الموثقتين عين و لا أثر، و انما الوارد فى لسان الاولى هو «ان عليه ما على المظاهر»، و فى لسان الثانية هو «ان عليه ما على الذى أفطر يوما من شهر رمضان» من دون الدلاله على ان كفاره الظهار هل هى على نحو الترتيب أو التخيير أو الجمع؟ و كذلك كفاره الإفطار عمدا فى نهار شهر رمضان، و انما ثبت كون الاولى على نحو الترتيب و الثانية على نحو التخيير بدليل آخر فى المرتبه السابقه، و على هذا فيما أن دلالة كل من الصحيحتين و الموثقتين على ذلك بلسان واحد فلا تكون دلالة احدهما أظهر من دلالة الاخرى، فلا محاله تقع المعارضه بينهما و تسقطان من جهه المعارضه و يرجع حينئذ إلى الأصل العملى، و مقتضاه عدم ثبوت الكفاره عليه لا- ترتيبا و لا- تخييرا، و لكن مع ذلك كان الأجدر به و الأحوط وجوبا أن يكفر على نحو الترتيب ككفاره الظهار.

و قد تجب عليه كفاره اخرى كما إذا جامع و هو صائم فى نهار شهر رمضان أو صائم صيام قضاء شهر رمضان، فعليه كفاره الإفطار زائدا على كفاره الاعتكاف، و إذا كان الاعتكاف مندورا فيه و جامع أهله فعليه كفاره ثالثه و هى كفاره مخالفه النذر.

الأحوط التكرار مع أحد الأمرين (١)، بل الأحوط التكرار مطلقاً، وأما الجماع فالأحوط بل الأقوى تكريرها بتكرره (٢).

مسألة ٣: لا فرق في الإفطار بالمحرم الموجب لكفاره الجمع بين أن تكون الحرمة أصلية كالزنا و شرب الخمر أو عارضيه

[٢٤٧٢] مسألة ٣: لا- فرق في الإفطار بالمحرم الموجب لكفاره الجمع (٣) بين أن تكون الحرمة أصلية كالزنا و شرب الخمر أو عارضيه كالوطئ حال الحيض أو تناول ما يضرّه.

مسألة ٤: من الإفطار بالمحرم الكذب على الله و على رسوله صَلَّى الله عليه و آله

[٢٤٧٣] مسألة ٤: من الإفطار بالمحرم الكذب على الله و على رسوله صَلَّى الله عليه و آله، بل ابتلاع النخامة إذا قلنا بحرمتها من حيث دخولها في الاحتياط ضعيف جدا و لا- منشأ له على أساس ان الكفاره في الروايات في غير الجماع و الامناء مترتبة على الافطار في نهار شهر رمضان متعمدا، و بما أن الافطار عباره عن نقض الصوم على نحو صرف الوجود فهو لا ينطبق الآ على الدفعه الاولى دون الثانيه فالأكل مثلا بعنوانه ليس موضوعا لوجوب الكفاره بل بعنوان تحقق الافطار به، و هذا العنوان لا يصدق الآ على الدفعه الاولى من الأكل على نحو صرف الوجود دون الثانيه، فعدم الكفاره في الثانيه انما هو من جهة عدم تحقق موضوعها، و لا فرق في ذلك بين تخلل التكفير بين الاولى و الثانيه و عدمه، و لا بين كونهما من جنس واحد أو من جنسين، فان كل ذلك لا دخل له في المسأله أصلا لا- حكما و لا- موضوعا، و هذا بخلاف الجماع و الامناء فان الكفاره في الروايات مترتبة على نفس عنوانهما و على ذلك فبطبيعته الحال تتعدد الكفاره بتعدد الجماع و الامناء في نهار شهر رمضان عامدا ملتفتا إلى الحكم الشرعي، لأن تعدد الحكم بتعدد موضوعه يكون على القاعده فلا يحتاج إلى دليل.

بل هو المتعين فيه و كذلك في الامناء كما مر.

على الأحوط الأولى كما تقدم في المسأله (١) من (فصل المفطرات المذكوره...) و به يظهر حال المسائل الآتية.

الخبائث (١)، لكنه مشكل.

مسألة ٥: إذا تعذر بعض الخصال في كفاره الجمع وجب عليه الباقي

[٢٤٧٤] مسألة ٥: إذا تعذر بعض الخصال في كفاره الجمع وجب عليه الباقي.

مسألة ٦: إذا جامع في يوم واحد مرات وجب عليه كفارات بعددها

[٢٤٧٥] مسألة ٦: إذا جامع في يوم واحد مرات وجب عليه كفارات بعددها، وإن كان على الوجه المحرم تعددت كفاره الجمع بعددها.

مسألة ٧: الظاهر أن الأكل في مجلس واحد يعدّ إفطارا واحدا وإن تعددت اللقم

[٢٤٧٦] مسألة ٧: الظاهر أن الأكل في مجلس واحد يعدّ إفطارا واحدا وإن تعددت اللقم، فلو قلنا بالتكرار مع التكرار في يوم واحد لا تتكرر بتعدددها، وكذا الشرب إذا كان جرعه فجرعه.

مسألة ٨: في الجماع الواحد إذا أدخل وأخرج مرات لا تتكرر الكفاره

[٢٤٧٧] مسألة ٨: في الجماع الواحد إذا أدخل وأخرج مرات لا تتكرر الكفاره وإن كان أحوط.

مسألة ٩: إذا أفطر بغير الجماع ثم جامع بعد ذلك يكفيه التكفير مره

[٢٤٧٨] مسألة ٩: إذا أفطر بغير الجماع ثم جامع بعد ذلك يكفيه التكفير مره (٢)، وكذا إذا أفطر أولا - بالحلال ثم أفطر بالحرام تقدم الاشكال في كونها من الخبائث مطلقا في المسألة (٦٩) من (فصل: فيما يجب الامساك عنه...) فراجع.

في الكفايه اشكال بل منع، و الظاهر عدم الكفايه لما مر من ان الكفاره في لسان الروايات مترتبه على عنوان الجماع في نهار شهر رمضان متعمدا، و مقتضى اطلاقها ان كل ما يصدق عليه هذا العنوان فهو موجب للكفاره و موضوع لها سواء أ كان مسبوقا بمفطر آخر من جماع أو غيره أم لا، فاذن تجب عليه في المسألة كفارتان..

احدهما: للإفطار العمدي.

و الاخرى: بالجماع.

تكفيه كفاره الجمع (١).

مسألة ١٠: لو علم أنه أتى بما يوجب فساد الصوم و تردد بين ما يوجب القضاء فقط أو يوجب الكفاره أيضا لم تجب عليه

[٢٤٧٩] مسألة ١٠: لو علم أنه أتى بما يوجب فساد الصوم و تردد بين ما يوجب القضاء فقط أو يوجب الكفاره أيضا لم تجب عليه، و إذا علم أنه أفطر أياما و لم يدر عددها يجوز له الاقتصار على القدر المعلوم، و إذا شك في أنه أفطر بالمحلل أو المحرم كفاه إحدى الخصال (٢)، و إذا شك في أن اليوم الذى أفطره كان من شهر رمضان أو كان من قضاؤه و قد أفطر قبل الزوال لم تجب عليه الكفاره، و إن كان قد أفطر بعد الزوال كفاه إطعام ستين مسكينا، بل له الاكتفاء بعشره مساكين (٣).

تقدم ان ثبوت كفاره الجمع على الافطار بالحرام محل اشكال بل منع، و على تقدير ثبوتها فلا تثبت فى المسأله، لأن الافطار فيها ليس على الحرام و انما هو بالحلال، و ما هو بالحرام ليس مصداقا للإفطار، فاذن لا موضوع لكفاره الجمع فيها.

تقدم الاشكال فى كفاره الجمع، بل المنع، و عليه فلا- أثر لهذا الشك فانه مع العلم به كفى احدى الخصال فضلا عن صورته الشك.

فى الاكتفاء بها اشكال بل منع حيث انه مبنى على العلم بوجوب اطعام العشره إما تعيينا أو فى ضمن اطعام ستين مسكينا تخيرا بينه و بين العتق أو الصيام، و بما أن وجوب اطعام العشره معلوم و الشك انما هو فى الزائد عليه فيرجع فيه إلى أصله البراء عنه، و لكن الأمر فى المقام لا يدور بين كون الواجب الأقل أو الأكثر، بل يدور بين المتباينين، لأن الوجوب فى كفاره قضاء شهر رمضان تعلق باطعام عشره مساكين تعيينا، و فى كفاره شهر رمضان تعلق بالجامع على البدل لا باطعام ستين مسكينا تعيينا، و حيث ان أمر الكفاره فى المقام مردد بين كفاره القضاء و كفاره شهر رمضان فيشك فى انه ملزم باطعام العشره أو بالجامع على نحو التخيير، فلا يكون الأمر بالعشره متيقنا اما تعيينا أو

مسأله ١١: إذا أفطر متعمدا ثم سافر بعد الزوال لم تسقط عنه الكفاره

[٢٤٨٠] مسأله ١١: إذا أفطر متعمدا ثم سافر بعد الزوال لم تسقط عنه الكفاره بلا إشكال، و كذا إذا سافر قبل الزوال للفرار عنها، بل و كذا لو بدا له السفر لا بقصد الفرار على الأقوى، و كذا لو سافر فأفطر قبل الوصول إلى حد الترخص، و أما لو أفطر متعمدا ثم عرض له عارض قهري من حيض أو نفاس أو مرض أو جنون أو نحو ذلك من الأعذار ففي السقوط و عدمه وجهان بل قولان أحوطهما الثاني و أقواهما الأول (١).

في ضمن الستين لفرض ان الأمر لم يتعلق بالستين بحده الخاص لتكون العشره مأمورا بها في ضمنه، بل تعلق بالجامع بينه و بين العتق و الصيام، فاذن ليس في البين متيقن، و عليه فاصاله عدم تعلق الأمر بالعشره معارضه بأصاله عدم تعلقه بالجامع بينها، فتسقطان من جهه المعارضه فيجب الاحتياط، و له حينئذ الاكتفاء باطعام الستين، فانه إذا اختار العتق أو الصوم فلا بد من ضم اطعام العشره إليه أيضا. و لكن ذلك مبنى على المشهور من وجوب الكفاره في قضاء شهر رمضان، و أما بناء على ما استظهرناه من عدم وجوبها فلا أثر لهذا الشك.

بل الأقوى هو الثاني، لأن مقتضى اطلاقات الأدله من الكتاب و السنه هو أن على كل مكلف تتوفر فيه الشروط العامه و الخاصه أن ينوى الصوم عند طلوع الفجر و يبقى صائما إلى الليل، أو إلى أن يطرأ عليه ما يعفيه عنه كالسفر أو الحيض أو النفاس أو المرض أو نحو ذلك، و إن علم بأنه سيسافر قبل الظهر، أو علمت المرأة بأنها ستحيض بعد ساعه من النهار، فانه في كل الحالات مأمور بالصوم بمقتضى الاطلاقات و لا يجوز له تناول أي مفطر و إن كان يتيقن بطرو المانع عن الصوم أثناء النهار.

ثم ان هذه الاطلاقات تكشف عن انه مأمور بالصوم واقعا من عند طلوع الفجر إلى أن يطرأ عليه المانع عنه أثناء النهار لا ظاهريا و لا خياليا و لا تأديبيا تشبيها بالصائمين، لاختصاص الأول بالجاهل بالواقع، و الثاني بالجاهل به مركبا

مسألة ١٢: لو أفطر يوم الشك في آخر الشهر ثم تبين أنه من شوال فالأقوى سقوط الكفاره

[٢٤٨١] مسألة ١٢: لو أفطر يوم الشك في آخر الشهر ثم تبين أنه من شوال فالأقوى سقوط الكفاره و إن كان الأحوط عدمه (١)، وكذا لو اعتقد أو الغافل والحال أنه مأمور به مطلقا حتى في فرض العلم بطرو المانع في الأثناء وعدم التمكن من اتمامه إلى الليل، واختصاص الثالث بمن بطل صومه أثناء النهار فانه مأمور بالامسك طيله النهار تشبيها بالصائمين.

فالنتيجة: إن أمره بالصوم في ذلك الزمن المحدود واقعى و على هذا الأساس فإذا مارس في هذه الحالة شيئا من المفطرات متعمدا كما إذا جامع أهله أو أكل أو شرب ثم سافر كان مشمولاً للروايات التي تنص على أن من أفطر في نهار شهر رمضان عامدا ملتفتا إلى الحكم الشرعى فعليه القضاء والكفاره، و تؤكد ذلك صحيحه زراره و محمد بن مسلم قالاً: «قال أبو عبد الله عليه السلام: أيما رجل كان له مال حال عليه الحول فانه يزكيه، قلت له: فان وهبه قبل حله بشهر أو بيوم، قال: ليس عليه شيء أبدا، قال: و قال زراره عنه: انه قال: انما هذا بمنزله رجل أفطر في شهر رمضان يوما في اقامته ثم يخرج في آخر النهار في سفر فأراد بسفره ذلك ابطال الكفاره التي وجبت عليه، و قال: انه حين رأى هلال الثانى عشر وجبت عليه الزكاه، و لكنه لو كان وهبها قبل ذلك لجاز و لم يكن عليه شيء بمنزله من خرج ثم أفطر...» (١) فانها تدل على عدم جواز الافطار قبل الخروج، فمن أفطر قبله فعليه الكفاره، و لا يمكن الغاء الكفاره بالسفر، و مقتضى اطلاقها وجوب الكفاره عليه بالافطار قبل الخروج بغايه السفر و إن كان ناويا السفر بعد ساعه. و من هنا يظهر انه لا فرق بين المانع الاختيارى و المانع القهرى، فما فى المتن من الفرق بينهما لا يستند إلى أصل.

الاحتياط ضعيف فيه و فيما بعده، فان الكفاره مترتبه على الافطار فى نهار شهر رمضان أو الجماع فيه متعمدا، و أما إذا لم يكن الافطار فيه أو الجماع

ص: ١٢٨

(١ - ١) الوسائل باب: ٥٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامسك الحديث: ١.

أنه من رمضان ثم أفطر متعمداً فبان أنه من شوال، أو اعتقد في يوم الشك في أول الشهر أنه من رمضان فبان أنه من شعبان.

مسألة ١٣: قد مر أن من أفطر في شهر رمضان عالماً عامداً إن كان مستحلاً فهو مرتد

[٢٤٨٢] مسألة ١٣: قد مر أن من أفطر في شهر رمضان عالماً عامداً إن كان مستحلاً فهو مرتد (١)، بل وكذا إن لم يفطر ولكن كان مستحلاً له، وإن لم يكن مستحلاً عزّ بخمسه وعشرين سوطاً (٢)، فإن عاد بعد التعزير عزّ ثانياً، فإن عاد كذلك قتل في الثالثة، والأحوط قتله في الرابعة (٣).

مسألة ١٤: إذا جامع زوجته في شهر رمضان وهما صائمان مكرهاً لها كان عليه كفارتان وتعزيران خمسون سوطاً

[٢٤٨٣] مسألة ١٤: إذا جامع زوجته في شهر رمضان وهما صائمان مكرهاً لها كان عليه كفارتان وتعزيران خمسون سوطاً (٤)، فيتحمل عنها الكفاره والتعزير، وأما إذا طأوعته في الابتداء فعلى كل منهما كفارته وتعزيره، وإن أكرهها في الابتداء ثم طأوعته في الأثناء فكذلك على الأقوى، وإن كان كذلك فلا موضوع للكفاره ولا أثر للاعتقاد الخاطيء فضلاً عن الشك حيث انه لا يغير الواقع ولا يجعل غير شهر رمضان شهر رمضان حكماً فانه بحاجة إلى دليل.

في اطلاقه اشكال بل منع تقدم ذلك في أول كتاب الصوم بشكل موسع فلا حاجة إلى الاعاده.

مر في أول الكتاب ان التحديد لم يرد إلا في روايه ضعيفه، والثابت انما هو أصل وجوب التعزير و تحديده كما و كيفا بيد الامام.

لا سبيل للاحتياط حيث لا تعطيل في حدود الله تعالى فيكون هذا الاحتياط خلاف الاحتياط، فالصحيح هو قتله في الثالثه شريطه اجراء الحد عليه مرتين كما تقدم في أول الكتاب.

على الأحوط، والأقوى عدم الوجوب فانه بحاجة إلى دليل حيث ان ثبوت حكم شخص من كفاره أو تعزير على آخر يكون على خلاف مقتضى القاعده فيتوقف ثبوته على دليل يدل عليه ولا دليل في المسأله إلا روايه

الأحوط كفاره منها و كفارتين منه، و لا فرق في الزوجه بين الدائم و المنقطعه.

مسأله ١٥: لو جامع زوجته الصائمه و هو صائم في النوم لا يتحمل عنها الكفاره و لا التعزير

[٢٤٨٤] مسأله ١٥: لو جامع زوجته الصائمه و هو صائم في النوم لا يتحمل عنها الكفاره و لا التعزير، كما أنه ليس عليها شيء و لا يبطل صومها بذلك، و كذا لا يتحمل عنها إذا أكرهها على غير الجماع من المفطرات حتى مقدمات الجماع و إن أوجبت انزالها.

مسأله ١٦: إذا أكرهت الزوجه زوجها لا تتحمل عنه شيئاً

[٢٤٨٥] مسأله ١٦: إذا أكرهت الزوجه زوجها لا تتحمل عنه شيئاً.

مسأله ١٧: لا تلحق بالزوجه الأمه إذا أكرهها على الجماع و هما صائمان فليس عليه إلا كفارته و تعزيره

[٢٤٨٦] مسأله ١٧: لا تلحق بالزوجه الأمه إذا أكرهها على الجماع و هما صائمان فليس عليه إلا كفارته و تعزيره، و كذا لا تلحق بها الأجنبية إذا أكرهها عليه على الأقوى، و إن كان الأحوط التحمل عنها خصوصاً إذا تخيل أنها زوجته فأكرهها عليه.

مسأله ١٨: إذا كان الزوج مفطراً بسبب كونه مسافراً أو مريضاً

[٢٤٨٧] مسأله ١٨: إذا كان الزوج مفطراً بسبب كونه مسافراً أو مريضاً أو المفضل بن عمرو عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل أتى امرأته و هو صائم و هي صائمه؟ فقال: إن كان استكرهها فعليه كفارتان، و إن كان طاعته فعليه كفاره و عليها كفاره، و إن كان أكرهها فعليه ضرب خمسين سوطاً نصف الحد، و إن كان طاعته ضرب خمسة و عشرين سوطاً و ضربت خمسة و عشرين سوطاً» (١) و هذه الروايه و إن كانت تامه دلالة إلا أنها ضعيفه سنداً فلا يمكن الاعتماد عليها.

و على هذا فالمرأه إن كانت لا تزال مكرهه سقطت الكفاره عنها و التعزير بمقتضى حديث الرفع، و إن طاعته في الأثناء فعليها الكفاره و التعزير، و قد مر أن تحديده بحد خاص لم يثبت و أمره بيد الامام. و به يظهر حال تمام ما ذكره الماتن قدس سره في المسأله، كما انه يظهر بذلك حال جمله من المسائل الآتية.

ص: ١٣٠

نحو ذلك و كانت زوجته صائمه لا يجوز له إكراهها على الجماع(١)،و إن هذا فيما إذا كان الاكراه مستلزما لا يذاتها أو هدر كرامتها و توهينها أو نحو ذلك مما يكون حراما بعنوانه،أو كان المتوعد عليه شيئاً لا يجوز ارتكابه كضربها أو شتمها أو غير ذلك،فعندئذ لا يجوز إكراهها من جهة استلزامه الوقوع فى الحرام،و الا فلا دليل على حرمه الاكراه فى نفسه و بعنوانه.و على هذا فإذا افترض ان إكراهها على الجماع لا- يستلزم شيئاً من ذلك،فهل يجوز حينئذ أو لا؟فيه و جهان مبنيان على ان التسبب إلى الحرام حرام أو لا-لا- شبهه فى حرمه التسبب إلى المحرمات التى قد اهتم الشارع بها بدرجة يعلم بعدم رضائه بوجودها فى الخارج لا- مباشره و لا- تسبباً و ذلك كقتل النفس المحترمه و الزنا و اللواط و شرب الخمر و نحو ذلك،و لذا يجب أن يردع الأطفال عند ارتكابها و ممارستها بل المجانين.

و أما المحرمات التى لم يظهر أهميتها من أدلتها و لا من النكات الخارجيه و المناسبات الارتكازيه و لا من الأدله الثانويه و ذلك كشرب النجس و أكل اللحم المشكوك تذكيتة و أكل الجرى و نحو ذلك فلا دليل على حرمه التسبب إليها.

و إن شئت قلت:انه لا ريب فى أن الخطابات الشرعيه التحريميه ظاهره فى حرمه ممارسه متعلقاتها على المخاطب بها مباشره،و لا تدل على حرمه التسبب إليها لا بالمطابقه و لا بالالتزام،لأن التسبب خارج عن متعلقاتها و لا يصدق عليه عنوان المتعلق كشرب الخمر أو الزنا أو أكل مال الغير أو الافطار فى نهار شهر رمضان أو ما شاكل ذلك،و المفروض ان تلك الخطابات تدل على حرمه هذه الأفعال بعنوانينها الخاصه و لا تدل على حرمه فعل آخر لا ينطبق عليه شىء منها.

فالنتيجه:ان الخطابات الشرعيه لا تدل على حرمه التسبب بالوضع أى بالدلاله اللفظيه الوضعيه،فاذن يكون الحكم بحرمته مبني على افتراض أحد أمرين..

فعل لا يتحمل عنها الكفاره و لا التعزير، و هل يجوز له مقاربتها و هى نائمه إشكال(١).

الأول: أن تكون فى تلك الخطابات قرينه على أن الغرض منها المنع عن ايجاد متعلقاتها فى الخارج و إن كان بالتسبيب.

الثانى: ان من اهتمام الشارع بها بمختلف الطرق يستكشف ان وجودها مبغوض و ان كان بالتسبيب.

و لكن كلا الأمرين لا يتم فى المسأله.

أما الأول: فمضافا إلى عدم توفر القرينه فيها كذلك انه لا يمكن أن يراد من النهى فيها الأعم من النهى النفسى و هو النهى عن ايجادها مباشره و النهى الغيرى و هو النهى عن التسبيب إليه، إذ لا- يحتمل أن يكون النهى عن التسبيب نهيا نفسيا لعدم توفر ملاك النهى النفسى فيه، و حيث انه لا جامع بينهما فلا يمكن أن يراد من النهى فيها الأعم من النفسى و الغيرى، فلا محاله يكون المراد منه النفسى.

و أما الثانى: فقد استكشفتنا من مختلف الطرق و النكات الداخليه و الخارجيه اهتمام الشارع ببعض المحرمات و عدم رضائه بوجوده مطلقا و لو بالتسبيب، بل يجب الردع عنه حتى الأطفال و المجانين. و أما ما لا- يظهر من الشارع الاهتمام به فلا يمكن الحكم بحرمة التسبيب إليه.

و المقام من هذا القبيل، فان المكروه بمقتضى حديث الرفع لم تجعل الحرمة عليه فلا يكون صدور الفعل المكروه عليه منه بحرام، و التسبيب إليه لا- دليل على حرمة، و على هذا فلو أكره الزوج زوجته على الجماع فى نهار شهر رمضان فلا دليل على أنه حرام بملاك التسبيب و إن كانت رعايه الاحتياط أولى و أجدر، بل لا ينبغى تركه.

بل الظاهر انه لا- اشكال فى الجواز حيث ان المقاربه فى هذه الحاله لا تتضمن اكراه الزوجه عليها فلا تكون محرمة من جهه التسبيب

مسأله ١٩: من عجز عن الخصال الثالث في كفاره مثل شهر رمضان تخير بين أن يصوم ثمانية عشر يوماً أو يتصدق بما يطيق

[٢٤٨٨] مسأله ١٩: من عجز عن الخصال الثالث في كفاره مثل شهر رمضان تخير بين أن يصوم ثمانية عشر يوماً أو يتصدق بما يطيق (١)، و لو عجز أتى بالممكن منهما، و إن لم يقدر على شىء منهما استغفر الله و لو مره بدلا عن الكفاره، و إن تمكن بعد ذلك منها أتى بها (٢).

و لا من جهه الاكراه.

هذا هو المتعين بمقتضى قوله عليه السلام في صحيحه عبد الله بن سنان:

«...يعتق نسمة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكينا، فان لم يقدر تصدق بما يطيق» (١). و مثله صحيحته الاخرى (٢). و أما صوم ثمانية عشر يوماً إذا عجز عن الخصال، فلا- دليل على وجوبه لأن ما دل عليه و هو روايه أبى بصير ضعيف سندا فلا يمكن الاعتماد عليه.

هذا هو الظاهر لأن الروايات التى تنص على وجوب الكفاره لا يظهر من شىء منها تحديدها إلى وقت معين، فان قوله عليه السلام فى صحيحه عبد الله بن سنان: «يعتق نسمة أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكينا، فان لم يقدر تصدق بما يطيق» (٣) ينص على وجوب الكفاره بهذا النحو من دون تحديده إلى أمد خاص و زمن مخصوص، و انما حدده بالقدره عليها بقوله عليه السلام:

«فان لم يقدر» و على تقدير انه لا يقدر عليها فوظيفته التصدق بما يطيق، فاذن مقتضى اطلاق الصحيحه و غيرها عدم توقيتها إلى وقت خاص و محدد.

و نتيجة ذلك: انه لا ينتقل إلى البدل و هو التصدق بما يطيق، ثم الاستغفار الآ فى فرض استمرار عجزه عن المبدل فى الواقع إلى نهايه المطاف، و الآ فوظيفته المبدل.

ص: ١٣٣

- ١- (١) الوسائل باب: ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ١.
- ٢- (٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ٣.
- ٣- (٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ١.

[٢٤٨٩] مسألة ٢٠: يجوز التبرع بالكفاره عن الميت صوما كانت أو غيره، و في جواز التبرع بها عن الحي إشكال، و الأحوط العدم خصوصا في الصوم (١).

نعم، إذا علم باستمراره أو اطمأن به، أو أثبت ذلك بالاستصحاب، ثم تبين خلافه يكشف عن عدم وجوب البدل عليه في الواقع و كان المبدل هو الواجب عليه، نعم إذا كان مؤقتا و ذهب وقته و انتهى انتقل إلى البدل واقعا.

بل هو الأقوى لأن سقوط الواجب عن المكلف بفعل غيره بحاجه إلى دليل و لا- دليل عليه، نعم إذا و كل غيره في العتق أو الاطعام و قام الوكيل بالعملية صح على أساس صحة الوكاله فيهما، اما في العتق فبملاك أنه أمر اعتباري فتكون صحة الوكاله فيه على القاعده فلا- تحتاج إلى مؤونه زائده، و أما الاطعام فهو و إن كان أمرا تكوينيا الآ- انه من الامور التكوينية القابله للوكاله كالقبض و الاحياء و ما شاكلهما باعتبار ان الاطعام إذا صدر من الوكيل صح اسناده إلى الموكل حقيقه، فإذا و كل من عليه الاطعام غيره بالقيام به و كاله منه فقام به صح أن يقال: انه أدى وظيفته و قام بالعمل.

و أما الصوم فهو كالصلاه و نحوها، فالظاهر من دليل وجوبه اعتبار المباشره فيه كالصلاه و نحوها، فلو و كل غيره في الصيام عنه و كاله فصام لم يصح استناده إليه، فلا يقال انه صام، كما انه لو و كل غيره في الصلاه و كاله عنه فصلى لم يصح استناد صلاته إليه، فلا يقال أنه صلى. فمقتضى القاعده عدم صحة الوكاله فيه، فالصحه بحاجه إلى دليل.

فالتنتيجه: ان المتفاهم العرفي من الأمر بالعتق و الاطعام هو الأعم من قيام الشخص بهما بالمباشره أو بالوكاله، و هذا بخلاف الأمر بالصوم، فان المتفاهم العرفي منه اعتبار المباشره، و أما إذا لم يكن العتق أو الاطعام بنحو الوكاله بل كان على نحو التبرع فلا يصح لعدم استناد فعل المتبرع إلى المتبرع عنه لكي يكون

مسألة ٢١: من عليه الكفاره إذا لم يؤدها حتى مضت عليه سنين لم تتكرر

[٢٤٩٠] مسألة ٢١: من عليه الكفاره إذا لم يؤدها حتى مضت عليه سنين لم تتكرر.

مسألة ٢٢: الظاهر أن وجوب الكفاره موسّع فلا تجب المبادره إليها

[٢٤٩١] مسألة ٢٢: الظاهر أن وجوب الكفاره موسّع فلا تجب المبادره إليها، نعم لا يجوز التأخير إلى حد التهاون.

مسألة ٢٣: إذا أفطر الصائم بعد المغرب على حرام من زنا أو شرب الخمر أو نحو ذلك لم يبطل صومه

[٢٤٩٢] مسألة ٢٣: إذا أفطر الصائم بعد المغرب على حرام من زنا أو شرب الخمر أو نحو ذلك لم يبطل صومه و إن كان في أثناء النهار قاصدا لذلك.

مسألة ٢٤: مصرف كفاره الإطعام الفقراء إما بإشباعهم وإما بالتسليم إليهم كل واحد مدا

[٢٤٩٣] مسألة ٢٤: مصرف كفاره الإطعام الفقراء إما بإشباعهم وإما بالتسليم إليهم كل واحد مدا، والأحوط مدّان من حنطه أو شعير أو أرز أو خبز أو نحو ذلك، ولا يكفي في كفاره واحده إشباع شخص واحد مرتين أو أزيد أو إعطاؤه مدين أو أزيد بل لا بد من ستين نفسا، نعم إذا كان للفقير عيال متعددون و لو كانوا أطفالا صغارا يجوز إعطاؤه بعدد الجميع لكل واحد مدا.

مسألة ٢٥: يجوز السفر في شهر رمضان لا لعذر و حاجه

[٢٤٩٤] مسألة ٢٥: يجوز السفر في شهر رمضان لا لعذر و حاجه، بل و لو كان للفرار من الصوم، لكنه مكروه.

مسألة ٢٦: المدّ ربع الصاع

[٢٤٩٥] مسألة ٢٦: المدّ ربع الصاع (١)، و هو ستمائه مثقال و أربعه عشر مثقالا و ربع مثقال، و على هذا فالمد مائه و خمسون مثقالا و ثلاثه مثاقيل و نصف مثقال و ربع ربع المثقال، و إذا أعطى ثلاثه أرباع الوقيه من حقه النجف فقد زاد أزيد من واحد و عشرين مثقالا، إذ ثلاثه أرباع الوقيه مائه و خمسه و سبعون مثقالا.

الواجب هو الجامع بينهما.

هذا هو الصحيح و تنص عليه مجموعه من الروايات:

منها: صحیحہ عبد الرحمن بن أبی عبد اللہ عن أبی عبد اللہ علیہ السّلام قال:

«سألته عن رجل افطر يوماً من شهر رمضان متعمداً؟ قال: عليه خمسة عشر صاعاً لكل مسكين مدّ، بمدّ النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله أفضل» (١) فانها كما تدل على أن المد ربع الصاع، كذلك تدل على أن مد النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله أكثر منه بقريته أنه أفضل.

و منها: صحیحہ أبی بصير عن أحدهما عليهما السّلام في كفاره الظهار قال: «تصدق على ستين مسكيناً ثلاثين صاعاً لكل مسكين مدين مدين» (٢) فانها تنص على أن المد ربع الصاع.

و منها: صحیحہ زراره عن أبی جعفر عليه السّلام قال: «كان رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وآله يتوضأ بمدّ و يغتسل بصاع، و المد رطل و نصف، و الصاع ستة أرطال» (٣) و منها غيرها.

و في مقابلها مجموعه اخرى من الروايات تنص على أن المد خمس الصاع:

منها: موثقه سماعه قال: «سألته عن الذي يجزى من الماء للغسل؟ فقال:

اغتسل رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وآله بصاع، و توضأ بمدّ، و كان الصاع على عهده خمسة أمداد و كان المد قدر رطل و ثلاث أواق» (٤).

و منها: روايه سليمان بن حفص بن المروزي قال: «قال أبو الحسن موسى بن جعفر عليهما السّلام: الغسل بصاع من ماء، و الوضوء بمدّ من ماء، و صاع النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله خمسة أمداد، و المد وزن مائتين و ثمانين درهما» (٥). و لكنها ضعيفه سنداً فلا يمكن الاعتماد عليها، فاذن العمده هي الموثقه، و هي معارضه للروايات المتقدمه التي تحدد الصاع بأربعة أمداد و تنفي الزائد، و الموثقه تدل على أن الصاع خمسة أمداد، فثبت الزائد فتكون المعارضه بينهما في الزائد فتسقطان

ص: ١٣٦

١-١) الوسائل باب: ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ١٠.

٢-٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الكفارات الحديث: ٦.

٣-٣) الوسائل باب: ٥٠ من أبواب الوضوء الحديث: ١.

٤-٤) الوسائل باب: ٥٠ من أبواب الوضوء الحديث: ٤.

٥-٥) الوسائل باب: ٥٠ من أبواب الوضوء الحديث: ٣.

من جهة المعارضه، فلا يثبت الزائد.

و إن شئت قلت: ان المجموعه الاولى بما أنها وردت في مقام تحديد الصاع فتدل بالدلاله المطابقه على أنه أربعة امداد و بالدلاله الالتزاميه على أنه ليس بأكثر منها و تسقط دلالتها الالتزاميه من جهة المعارضه و تبقى دلالتها المطابقه سالمه.

و أما ما ورد في عده من الروايات من التصديق بعشرين صاعا فهو لا ينافى الروايات المتقدمه..

أما أولا: فلأنها ليست في مقام بيان المسأله بتمام حدودها كما و كيفا، و انما هي في مقام بيان ان الافطار في نهار شهر رمضان متعمدا يوجب التصديق بعشرين صاعا من دون بيان زائد على ذلك، فاذن لا بد في رفع اجمالها من الرجوع إلى الروايات المفصله.

و ثانيا: انه يظهر من نفس هذه الروايات ان الصاع يختلف باختلاف البلدان و الأزمان، و لعل الصاع في زمان صدور هذه الروايات غير الصاع في زمان النبي الأكرم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله. و يدل عليه قوله في صحيحه جميل بن دراج: «فدخل رجل من الناس بمكتل من تمر فيه عشرون صاعا يكون عشره أصوع بصاعنا» (١) فاذن يكون الصاع كالرطل يختلف باختلاف البلدان.

و على الجمله فهذه الروايات الأمره بالتصدق بعشرين صاعا على أساس اجمال كلمه الصاع لا تنافي الروايات المتقدمه التي تنص على التصديق لكل مسكين بمد و هو ربع الصاع، بل لو لم تكن كلمه الصاع مجمله فتقع المعارضه حينئذ بين الدلاله الالتزاميه لتلك الروايات النافيه للزائد على خمسه عشر صاعا و بين هذه الروايات المثبتة له فتسقطان من جهة المعارضه، و يرجع إلى الأصل العملي، و مقتضاه عدم ثبوت الزائد، هذا اضافه إلى أن الروايات المتقدمه أظهر من هذه الروايات دلاله بقرينه تقسيم الصاع فيها بأربعة امداد و لكل مسكين مد،

ص: ١٣٧

١-١) الوسائل باب: ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ٢.

فانه يوجب حمل التصدق بالزائد على الاستحباب. هذا من ناحيه.

و من ناحيه اخرى: ان المراد من الصاع فى الروايات المتقدمه و غيرها مما ورد فى زكاه الفطره هو الصاع المدنى المعبر عنه فى بعض الروايات بصاع النبى صلى الله عليه و آله كما فى صحيحه سعد بن سعد الأشعري (1) و غيرها المفسر بأربعة امداد و بسته أرطال كما ان المراد من الرطل هو الرطل المدنى بقرينه أن هذا التفسير قد ورد فى الروايات الحاكيه لكميه الماء الذى كان النبى الأكرم صلى الله عليه و آله قد توضأ به و اغتسل و قد حدد فيها الأول بمد و الثانى بصاع، و فسر الصاع فيها بسته أرطال، فان ذلك يدل على أن المراد من الرطل هو رطل بلده و يؤيد ذلك ما ورد من التصريح به فى مجموعه من الروايات و لكن بما أنها ضعيفه سندا لا بأس بالتأييد بها دون الاستدلال.

ص: ١٣٨

١-١) الوسائل باب: ٦ من أبواب زكاه الفطره الحديث: ١.

فصل فى موارد وجوب القضاء دون الكفار يجب القضاء دون الكفار فى موارد:

أحدها: ما مرّ من النوم الثانى بل الثالث

أحدها: ما مرّ من النوم الثانى بل الثالث، وإن كان الأحوط فيهما الكفار أيضا خصوصا الثالث (١).

الثانى: إذا أبطل صومه بالاخلال بالنيه

الثانى: إذا أبطل صومه بالاخلال بالنيه مع عدم الإتيان بشيء من تقدم فى الأمر الثامن (من المفطرات) باسهاب ان وجوب الكفار مترتب على ترك الغسل متعمدا إلى طلوع الفجر و إن كان فى النومه الاولى، ولا خصوصيه للثانيه و الثالثه، و أما إذا نام واثقا و متأكدا بالانتباه قبل طلوع الفجر بفرته تسع للغسل و لكن استمر به النوم إلى أن طلع الفجر عليه، فان كان فى النومه الاولى فلا شيء عليه و صيامه صحيح، و إن كان فى الثانيه أو الثالثه فعليه القضاء دون الكفار.

و إن شئت قلت: ان مقتضى القاعده ان الاخلال بالصوم مطلقا و إن كان معذورا فيه موجب للبطلان و القضاء و يستثنى من ذلك صور:

الاولى: ان لا يصدر تلك المفطرات من الصائم ناسيا انه صائم و غافلا عن صيامه، و إلا فلا شيء عليه.

الثانيه: أن لا يعتقد بأن ما يصدر منه ليس شيئا من المفطرات المحدده فى الشريعه المقدسه كما و كيفا، و لكنه كان فى الواقع منها، و إلا فلا شيء عليه كما مر.

الثالثه: أن لا يقع شيء منها بدون قصد و اراده، كما إذا فتح حلقه عنوه

وصب فيه الماء و دخل جوفه قهرا بدون اراده و قصد، و الأ فلا شىء عليه إلا فى حالتين كما تقدم.

الرابعه: ان الصائم إذا أكل أو شرب فى وقت يشك فى طلوع الفجر فيه معتمدا على الاستصحاب تاركا للفحص و التأكد من عدم طلوعه، ثم تبين له أن الفجر كان طالعا، فعليه أن يتم صومه و يقضى يوما آخر، و أما إذا أكل أو شرب بعد الفحص و التأكد مباشرة و الاعتقاد بعدم الطلوع، ثم ظهر له ان الفجر كان طالعا فلا شىء عليه.

و تنص على ذلك موثقه سماعه قال: «سألته عن رجل أكل أو شرب بعد ما طلع الفجر فى شهر رمضان؟ فقال: ان كان قام فنظر فلم ير الفجر فأكل ثم عاد فرأى الفجر فليتم صومه و لا- اعاده عليه، و إن كان قام فأكل و شرب ثم نظر إلى الفجر فرأى انه قد طلع الفجر فليتم صومه و يقضى يوما آخر، لأنه بدأ بالأكل قبل النظر فعليه الاعاده» (١).

و أما إذا كان عاجزا عن الفحص و النظر كما إذا كان أعمى أو محبوسا أو نحو ذلك، فأكل أو شرب ثم تبين له ان الفجر كان طالعا، فالظاهر وجوب القضاء عليه لا من جهه الموثقه، فانها لا تعم العاجز عن الفحص و النظر لانصرافها عرفا إلى المتمكن منه، بل من جهه انه مقتضى القاعده، و الخارج منه بالموثقه خصوص صورته الاعتقاد ببقاء الليل على أساس النظر و الفحص بشكل مباشر، و لو لم يحصل له الاعتقاد ببقائه من جهه النظر و الفحص و مع ذلك أكل أو شرب معتمدا على الاستصحاب فانه و إن لم يكن بآثم إلا أنه إذا تبين له بعد ذلك ان الفجر كان طالعا حين أكل أو شرب فعليه أن يقضى صيامه، لأن هذه الصوره غير مشموله للموثقه، حيث ان الظاهر من قوله عليه السلام فيها: «إن كان قام فنظر و لم ير الفجر...» انه اعتقد بقاء الليل و عدم طلوع الفجر من جهه النظر و الفحص، و بما ان الموثقه تكون على خلاف القاعده فلا بد من الاقتصار على موردها.

ص: ١٤٠

و دعوى: ان مقتضى التعليل فى ذيلها و هو قوله عليه السّلام: «لأنه بدأ بالأكل قبل النظر» ان للفحص و النظر بصوره مباشره موضوعيه، و يؤكد ذلك قوله عليه السّلام فى ذيل صحيحه معاويه بن عمار: «أما انك لو كنت أنت الذى نظرت ما كان عليك قضاؤه» (1) فان مقتضى اطلاقه كفايه النظر و إن لم يوجب الاعتقاد أو الاطمينان بعدم الطلوع.

مدفوعه: بأن مقتضى الجمود على ظاهر اللفظ و إن كان ذلك، إلا ان مناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه تقتضى ان اناطه الحكم بالنظر انما هى بملا-ك انه إذا قام و نظر و لم ير الفجر حصل له الوثوق و الاطمئنان بعدم الطلوع، و لا يحتمل عرفا أن تكون للنظر بما هو موضوعيه.

و هاهنا فروع..

الأول: ان من أكل أو شرب واثقا و معتقدا بقاء الليل و عدم طلوع الفجر بدون النظر و الفحص ثم تبين له بعد ذلك ان الفجر كان طالعا حين أكل أو شرب، فانه و إن كان ليس بآثم حين يفعل ذلك الا ان عليه اتمام صوم ذلك اليوم و القضاء بعد شهر رمضان، و لا- فرق فيه بين أن يكون متمكنا من النظر و الفحص و لم يفحص و أن لا- يكون متمكنا كالأ-عمى و المحبوس و نحوهما.

الثانى: ان من أكل أو شرب شاكا فى طلوع الفجر معتمدا على استصحاب بقاء الليل بدون الفحص و التأكد، ثم بعد ذلك تبين له أن الفجر حينما أكل أو شرب كان طالعا، فان حكمه نفس ما تقدم.

الثالث: ان من نظر إلى الفجر و تأكد و لكن لم يثق بعدم الطلوع و كان يبقى شاكا فيه و مع ذلك أكل أو شرب معتمدا على الاستصحاب ثم تبين له بعد ذلك ان الفجر كان طالعا حين أكل أو شرب، فان عليه القضاء فقط.

الرابع: ان من شك فى طلوع الفجر فنظر و تأكد بصوره مباشره فاعتقد بعدم طلوعه فأكل أو شرب، ثم بعد ذلك تبين له ان الفجر حين أكل أو شرب

ص: ١٤١

كان طالعا،فانه لا شىء عليه و صيامه صحيح.

الخامس:ان هذا الحكم مختص بصوم شهر رمضان،و أما صوم غيره فيبطل بذلك و إن كان بعد النظر إلى الفجر و الفحص عنه مباشرة و حصول الاعتقاد بعدم طلوعه،و ذلك لعدم الدليل على الصحة و الحاقه بصوم شهر رمضان.

و دعوى:ان صحيحه معاويه بن عمار قال:«قلت لأبى عبد الله عليه السلام:آمر الجاربه تنظر الفجر فتقول:لم يطلع بعد،فأكل،ثم انظر فأجد قد طلع حين نظرت،قال:اقضه،اما انك لو كنت أنت الذى نظرت لم يكن عليك شىء»^(١)مطلقه و تعم باطلاقها صوم غير شهر رمضان.

مدفوعه:بأن الصحيحه على تقدير صحه نسخه الفقيه تعم صوم غير شهر رمضان شريطه أن يكون له قضاء لا مطلقا،و أما على نسخه الكافى فهى مختصه بصوم شهر رمضان بقرينه الأمر باتمام صوم ذلك اليوم ثم القضاء، فالصحيحه من جهه اختلاف النسخه و عدم ثبوت نسخه الفقيه لا تدل على العموم.

السادس:ان من أكل أو شرب فى آخر النهار اعتقادا منه بأن المغرب قد دخل،ثم تبين له بعد ذلك ان النهار كان لا يزال باقيا حين أكل أو شرب فان عليه القضاء بلا فرق فيه بين أن فحص و تأكد من دخول المغرب بصوره مباشره فاعتقد بدخوله،ثم أكل أو شرب أو لم يفحص منه كذلك لاختصاص النص بالصحه و عدم وجوب القضاء فى صوره الفحص و النظر إلى الفجر، و لا نص فى المقام،و دعوى التعدى عنه إليه بحاجه إلى قرينه و لا- قرينه عليه.و أما إذا أفطر و هو شاك فى دخول المغرب و انتهاء النهار من دون حصول الوثوق و الاطمئنان بدخوله بشكل مباشر أو بأخبار ثقه أو أذانه فعليه القضاء و الكفاره سواء تبين له بعد ذلك ان النهار كان لا يزال باقيا حين

ص:١٤٢

(١-١) الوسائل باب:٤٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث:١.

أفطر أم لم يتبين، فإنه أفطر في نهار شهر رمضان عامدا ملتفتا إلى عدم جوازه.

نعم، إذا اتضح له بعد ذلك ان الوقت كان قد دخل حين أفطر فلا شيء عليه و صيامه صحيح.

السابع: ان من أفطر في آخر النهار ظانا أو معتقدا بأن الشمس قد غابت من جهه وجود السحاب أو نحوه في السماء، ثم رأى الشمس بعد ذلك و أنها كانت لا تزال باقيه حين أفطر، فهل عليه قضاء أو لا؟ فيه خلاف، فذهب جماعة من الأصحاب إلى عدم وجوب القضاء عليه و صحه صيامه، و قد استدل على ذلك بمجموعه من الروايات:

منها: صحيحه زراره قال: «قال أبو جعفر عليه السلام: وقت المغرب إذا غاب القرص، فإن رأيت بعد ذلك و قد صليت أعدت الصلاة و مضى صومك تكف عن الطعام ان كنت قد أصبت منه شيئا» (١).

و منها: صحيحته الاخرى عن أبي جعفر عليه السلام في حديث: «انه قال لرجل ظن ان الشمس قد غابت فافطر ثم أبصر الشمس بعد ذلك، قال: ليس عليه قضاء» (٢). و منها غيرها.

و لكن هذه المجموعه معارضه بموثقه أبي بصير و سماعه عن أبي عبد الله عليه السلام: «في قوم صاموا شهر رمضان فغشيهم سحاب أسود عند غروب الشمس فرأوا انه الليل فافطر بعضهم، ثم ان السحاب انجلى فإذا الشمس، فقال:

على الذى أفطر صيام ذلك اليوم، ان الله عز و جل يقول: أَتُمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ، فمن أكل قبل أن يدخل الليل فعليه قضاؤه لأنه أكل متعمدا» (٣) فإنها تدل بوضوح على وجوب القضاء عليه في مفروض المسأله باعتبار ان مفادها الارشاد إلى بطلان صيامه به، فلا يمكن الجمع بينهما، فاذن تقع المعارضه بينها

ص: ١٤٣

-
- ١-١) الوسائل باب: ٥١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ١.
 - ٢-٢) الوسائل باب: ٥١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ٢.
 - ٣-٣) الوسائل باب: ٥٠ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ١.

و بين الصحيحتين، و بما أنها موافقه للكتاب تتقدم عليهما، و مع الاغماض عن ذلك فتسقطان معا، فيرجع إلى العام الفوقى، و مقتضاه وجوب القضاء.

و دعوى: ان الموثقه بما أنها موافقه للعامه و الصحيحتين مخالفه لهم، فاذن لا بد من الأخذ بهما و حمل الموثقه على التقيه.

مدفوعه: بأن الأمر ليس كذلك، فان المسأله محل خلاف بينهم حيث قد نسب القول بعدم وجوب القضاء فيها إلى أكثر أهل العلم، و نسب القول بالوجوب إلى جماعه منهم.

نعم، ذكروا وجوب القضاء على من أكل شاكا فى الغروب بدون ذكر الخلاف فى المسأله شريطه عدم تبين الحال. و على الجملة فالعامه قد فرقوا بين ما إذا أكل أو شرب ظانا أو معتقدا بغروب الشمس و ما إذا أكل أو شرب شاكا فيه، و بما أن مورد الروايات هو الأول دون الثانى فلا ترجيح لبعضها على بعضها الآخر فيه، هذا من ناحيه.

و من ناحيه اخرى ان الكفاره لا تجب لمجرد ترك نيه الصيام و الاخلال بها بالرياء أو بنيه القطع أو القاطع، و انما تجب بممارسه شىء من المفطرات شريطه توفر امور..

الأول: أن يرتكب المفطر قاصدا و عن اختيار. و أما إذا ارتكب لا عن قصد، كما إذا تمضمض بالماء عبثا فسبق الماء إلى جوفه فانه يوجب بطلان صومه و القضاء، و لكن لا كفاره عليه.

الثانى: أن لا يكون مكرها على الافطار، كما إذا أفطر بتهديد من ظالم أو للتقيه، فان صومه يبطل بذلك و لكن لا كفاره عليه.

الثالث: أن لا يكون معتقدا جواز ارتكابه شرعا أما باعتقاد ان الصيام غير واجب عليه أساسا، أو أن هذا الشىء لم يجعله الشارع مفطرا، فانه إذا ارتكبه بناء على ذلك فصومه و إن بطل به إلا أنه لا كفاره عليه، و بذلك يظهر حال ما ذكره الماتن قدس سرّه من الفروع.

المفطرات، أو بالرياء أو بنيه القطع أو القاطع كذلك.

الثالث: إذا نسى غسل الجنابه و مضى عليه يوم أو أيام

الثالث: إذا نسى غسل الجنابه و مضى عليه يوم أو أيام كما مر.

الرابع: من فعل المفطر قبل مراعاة الفجر ثم ظهر سبق طلوعه و أنه كان في النهار

الرابع: من فعل المفطر قبل مراعاة الفجر ثم ظهر سبق طلوعه و أنه كان في النهار، سواء كان قادرا على المراعاة أو عاجزا عنها لعمى أو حبس أو نحو ذلك أو كان غير عارف بالفجر، و كذا مع المراعاة و عدم اعتقاد بقاء الليل بأن شك في الطلوع أو ظن فأكل ثم تبين سبقه، بل الأحوط (١) القضاء حتى مع اعتقاد بقاء الليل، و لا فرق في بطلان الصوم بذلك بين صوم رمضان و غيره من الصوم الواجب و المندوب، بل الأقوى فيها ذلك حتى مع المراعاة و اعتقاد بقاء الليل.

الخامس: الأكل

الخامس: الأكل تعويلا على من أخبر ببقاء الليل و عدم طلوع الفجر مع كونه طالعا.

السادس: الأكل إذا أخبره مخبر بطلوع الفجر لزعمه سخريه المخبر

السادس: الأكل إذا أخبره مخبر بطلوع الفجر لزعمه سخريه المخبر أو لعدم العلم بصدقه.

السابع: الإفطار تقليدا

السابع: الإفطار تقليدا لمن أخبر بدخول الليل و إن كان جائزا له لعمى أو نحوه، و كذا إذا أخبره عدل (٢) بل عدلان، بل الأقوى وجوب الكفاره أيضا إذا لم يجز له التقليد.

الثامن: الإفطار لظلمه قطع بحصول الليل منها فبان خطأه و لم يكن في السماء عله

إشاره

الثامن: الإفطار لظلمه قطع بحصول الليل منها فبان خطأه و لم يكن في السماء عله، و كذا لو شك أو ظن بذلك منها، بل المتجه في الأخيرين الكفاره أيضا لعدم جواز الإفطار حينئذ، و لو كان جاهلا بعدم جواز الإفطار بل الأقوى ذلك مع عدم الفحص و النظر، و أما معهما فقد مر أنه لا شيء عليه و يصح صومه.

بل ثقه واحد و إن لم يكن عدلا.

فالأقوى عدم الكفاره، وإن كان الأحوط إعطاؤها، نعم لو كانت في السماء عله فظن دخول الليل فأفطر ثم بان له الخطأ لم يكن عليه قضاء(١)فضلا عن الكفاره.

و محصّل المطلب أن من فعل المفطر بتخييل عدم طلوع الفجر أو بتخييل دخول الليل بطل صومه في جميع الصور إلا في صوره ظن دخول الليل مع وجود عله في السماء من غيم أو غبار أو بخار أو نحو ذلك من غير فرق بين شهر رمضان وغيره(٢)من الصوم الواجب و المندوب، و في الصور التي ليس معذورا شرعا في الإفطار كما إذا قامت البيئه على أن الفجر قد طلع و مع ذلك أتى بالمفطر أو شك في دخول الليل أو ظن ظنا غير معتبر و مع ذلك أفطر يجب الكفاره أيضا فيما فيه الكفاره.

مسألة ١: إذا أكل أو شرب مثلا مع الشك في طلوع الفجر

[٢٤٩٦]مسألة ١: إذا أكل أو شرب مثلا مع الشك في طلوع الفجر و لم مر في الفرع السابع ان الأظهر وجوب القضاء عليه.

في اطلاقه اشكال بل منع، فان ما دل على عدم وجوب القضاء على من أفطر بظن دخول الليل من جهه وجود عله في السماء لو تم و لم يسقط بالمعارضه لا يعم تمام أنواع الصوم من الواجب بأقسامه من المعين و غيره و المندوب، بل غايته انه يعم صوم شهر رمضان و غيره مما له قضاء لا مطلقا.

و قوله عليه السّلام في صحيحه زواره الاولى: «مضى صومك...» (١)و إن كان مطلقا و لكن المنصرف منه عدم وجوب اعادته بقريته. قوله عليه السّلام قبله «اعدت الصلاه» (٢)فلا اطلاق له بلحاظ أنواعه.

ص: ١٤٦

-
- ١- (١) الوسائل باب: ٥١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ١.
٢- (٢) الوسائل باب: ٥١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ١.

يتبين أحد الأمرين لم يكن عليه شيء (١). نعم لو شهد عدلان بالطلوع لا تكليفا ولا وضعا.

أما الأول: فلأن مقتضى استصحاب بقاء الليل و عدم طلوع الفجر، جواز الأكل و الشرب.

و أما الثانى: فلأنه إن لم ينكشف الحال فى الوقت فلا مقتضى لوجوب القضاء، و أما إذا علم بعد الأكل بطلوع الفجر، و لكن شك فى انه هل كان طالعا حين الأكل، أو طلع بعد الانتهاء منه؟ فلا مانع من استصحاب عدم طلوعه و بقاء الليل إلى الانتهاء من الأكل، و لا يعارضه استصحاب عدم الانتهاء من الأكل إلى زمان الطلوع لأنه لا يجرى فى نفسه لا بتلائه بمحذور الاستصحاب فى الفرد المردد، على أساس ان المكلف على يقين بأن الأكل اما أن وقع فى زمان الطلوع، أو لم يقع فى زمانه، بلحاظ أن واقع زمان الطلوع مردد بين زمان لم يقع فيه الأكل جزما و زمان قد وقع الأكل فيه كذلك، و على هذا فان لو حظ زمان الطلوع بما هو و بنحو الموضوعيه و القيد لحادث آخر، بأن يريد اثبات عدم الانتهاء من الأكل فى زمان الطلوع بما هو زمان الطلوع الذى يكون مرده إلى تقييد عدم الانتهاء من الأكل بزمان الطلوع، فليس لعدم الانتهاء من الأكل المقييد بهذا القيد حاله سابقه حتى تستصحب. و ان لو حظ بنحو المعرفيه الصرفيه إلى واقع زمان الطلوع باعتبار انه لا يمكن الاشارة إليه الا بعنوان انه زمان الطلوع من دون أخذ هذا العنوان فى مورد التعبد الاستصحابى، فبما أن واقع ذلك الزمان مردد بين زمان نعلم بوقوع الأكل فيه، و زمان نعلم بعدم وقوعه فيه، فيكون هذا من الاستصحاب فى الفرد المردد و هو ممتنع.

و إن شئت قلت: ان ملاحظه زمان الطلوع بالنسبه إلى الحادث الآخر و هو عدم انتهاء الأكل لا- تخلو من أن تكون بنحو الموضوعيه و القيد له، أو بنحو المعرفيه و الطريقيه الصرفيه إلى واقع زمانه، و لا ثالث لهما، فعلى الأول ليس للحادث المقيد به حاله سابقه لكى تستصحب، بل الشك فى أصل حدوث هذا

و مع ذلك تناول المفطر وجب عليه القضاء بل الكفاره أيضا و إن لم يتبين له ذلك بعد ذلك، و لو شهد عدل واحد بذلك فكذاك على الأحوط (١).

مسألة ٢: يجوز له فعل المفطر و لو قبل الفحص ما لم يعلم طلوع الفجر و لم يشهد به البيه

[٢٤٩٧] مسألة ٢: يجوز له فعل المفطر و لو قبل الفحص ما لم يعلم طلوع الفجر و لم يشهد به البيه، و لا يجوز له ذلك إذا شك في الغروب، عملا- بالاستصحاب في الطرفين، و لو شهد عدل واحد بالطلوع أو الغروب فالأحوط ترك المفطر عملا بالاحتياط للإشكال في حججه خبر العدل المقيد، و على الثاني فهو مردد بين زمانين نعلم بعدم انتهاء الأكل في أحدهما و انتهائه في الآخر، فليس هنا شك في بقاء الحادث في زمان حتى يجرى الاستصحاب، بل المستصحب مردد بين مقطوع البقاء و مقطوع الانتهاء، فلا يمكن اجراء الاستصحاب فيه من جهة محذور الاستصحاب في الفرد المردد.

نعم، إذا أكل أو شرب من دون الفحص مباشرة ثم تبين ان الفجر كان طالعا حين أكل أو شرب فعليه القضاء كما تقدم.

بل على الأقوى حتى فيما إذا كان ثقه واحدا، إذ لا- فرق في حججه أخبار الثقه بين الشبهات الحكميه و الموضوعيه، لأن عمده الدليل على حجيتها سيره العقلاء، و لا- فرق فيها بين أن تكون في الموضوعات أو الأحكام، و لم يثبت ردع عن العمل بها في الموضوعات، و تؤكد السيره في المقام صحيحتا العيص (١) و الحلبي (٢)، أما الاولى فلأنها تنص على حججه قول من أخبر بطلوع الفجر باعتبار ان الامام عليه السلام قد حكم فيها على من لم يعمل بقوله و أكل باتمام صوم اليوم و وجوب القضاء، فانه يدل على أن الأخبار بطلوع الفجر حجه شريطه أن يكون المخبر ثقه. و أما الثانيه فلأنها تنص على حججه أذان بلال في

ص: ١٤٨

١- (١) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ١.

٢- (٢) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ١.

الواحد و عدم حجيته (١)، إلا أن الاحتياط في الغروب إلزامي و في الطلوع استحبابي نظرا للاستصحاب.

التاسع: إدخال الماء في الفم للتبرد بمضمضه أو غيرها فسبقه و دخل الجوف

أشاره

التاسع: إدخال الماء في الفم للتبرد بمضمضه أو غيرها فسبقه و دخل الجوف فإنه يقضى و لا كفاره عليه، و كذا لو أدخله عبثا فسبقه، و أما لو نسي فابتلعه فلا قضاء عليه أيضا و إن كان أحوط، و لا يلحق بالماء غيره على الأقوى و إن كان عبثا، كما لا يلحق بالإدخال في الفم الإدخال في الأنف للاستنشاق أو غيره، و إن كان أحوط في الأمرين.

مسألة ٣: لو تميمض لوضوء الصلاة فسبقه الماء لم يجب عليه القضاء

[٢٤٩٨] مسألة ٣: لو تميمض لوضوء الصلاة فسبقه الماء لم يجب عليه القضاء سواء كانت الصلاة فريضة أو نافله على الأقوى (٢)، بل لمطلق الطهاره و إن كانت لغيرها من الغايات من غير فرق بين الوضوء و الغسل، ثبوت الطلوع.

بل لا إشكال في حجيته، بل حجيه قول الثقة الواحد كما مر. و عليه فإذا أخبر ثقة بطلوع الفجر أو الغروب ثبت، و لا مجال حينئذ للاستصحاب، نعم، لو لم يكن أخبار الثقة بالطلوع أو الغروب حجه لكان مقتضى الاستصحاب في الأول جواز الأكل و الشرب، و في الثاني عدم جوازهما.

في القوه اشكال بل منع، و الأظهر وجوب القضاء إذا تميمض و أدار الماء في فمه عند الوضوء لصلاه نافله فسبق الماء و دخل في جوفه قسرا و بدون قصد منه، نعم إذا كان ذلك قد حدث في الوضوء لصلاه فريضة لم يجب القضاء. و تنص على ذلك صحيحه حماد عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الصائم يتوضأ للصلاه فيدخل الماء حلقه؟ فقال: إن كان وضوؤه لصلاه فريضة فليس عليه شيء، و إن كان وضوؤه لصلاه نافله فعليه القضاء» (١). و تفيد هذه الصحيحه

ص: ١٤٩

١- (١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ١.

و إن كان الأحوط القضاء فيما عدا ما كان لصلاه الفريضة خصوصا فيما كان لغير الصلاه من الغايات.

مسأله ٤: يكره المبالغه فى المضمضه مطلقا

[٢٤٩٩] مسأله ٤: يكره المبالغه فى المضمضه مطلقا، و ينبغى له أن لا يبلع ريقه حتى ييزق ثلاث مرات.

مسأله ٥: لا يجوز التمضمض مطلقا مع العلم بأنه يسبقه الماء إلى الحلق أو ينسى فيبلعه

[٢٥٠٠] مسأله ٥: لا يجوز التمضمض مطلقا مع العلم بأنه يسبقه الماء إلى الحلق أو ينسى فيبلعه.

العاشر: سبق المنى بالملاعبه أو الملامسه إذا لم يكن ذلك من قصده و لا عادته

العاشر: سبق المنى بالملاعبه أو الملامسه إذا لم يكن ذلك من قصده و لا عادته على الأحوط، و إن كان الأقوى (١) عدم وجوب القضاء أيضا.

اطلاق قوله عليه السّلام فى موثقه سماعه: «و إن كان فى وضوء فلا بأس به» (١) أى بالوضوء لصلاه فريضة. كما انه لا بد من رفع اليد بها عن اطلاق موثقه عمار و حملة على ما إذا كان دخول الماء فى الجوف قسرا بسبب المضمضه فى وضوء الفريضة.

فالتنتيجه: ان من أدار الماء فى فمه و تمضمض به فان كان فى حاله الوضوء لصلاه نافله أو للكون على الطهاره أو للاستحباب أو كان عابثا أو لسبب آخر فسبق الماء و دخل فى حلقه قهرا، و جب القضاء. و ان كان قد حدث ذلك فى حاله الوضوء لصلاه فريضة، فلا شىء عليه، و صيامه صحيح.

بل الأقوى الوجوب كما تقدم تفصيل ذلك فى المفطر الرابع (الاستمنا).

ص: ١٥٠

١- (١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك الحديث: ٤.

فصل فى الزمان الذى يصح فيه الصوم و هو النهار من غير العيدين، و مبدأه طلوع الفجر الثانى و وقت الإفطار ذهاب الحمرة من المشرق(١)، و يجب الإمساك من باب المقدمه فى جزء من الليل فى كل من الطرفين ليحصل العلم بإمساك تمام النهار، و يستحب تأخير الإفطار حتى يصلى العشاءين لتكتب صلاته صلاه الصائم، إلا أن يكون هناك من ينتظره للإفطار أو تنازعه نفسه على وجه يسلبه الخضوع و الإقبال و لو كان لأجل القهوة و التتن و الترياك فإن الأفضل حينئذ الإفطار ثم الصلاه مع المحافظه على وقت الفضيله بقدر الإمكان.

مسأله ١: لا يشرع الصوم فى الليل، و لا صوم مجموع الليل و النهار

[٢٥٠١] مسأله ١: لا يشرع الصوم فى الليل، و لا صوم مجموع الليل و النهار، بل و لا إدخال جزء من الليل فيه إلا بقصد المقدميه.

تقدم فى بحث الأوقات ان الأظهر انتهاء الوقت باستتار القرص، و تنص عليه الروايات الكثيره التامه من ناحيه السند و الدلاله، و قد اختاره جماعه من الأصحاب منهم المحقق فى الشرائع، بل نسب هذا القول إلى المشهور، و أما تحديد الوقت بذهاب الحمرة من المشرق ان اريد به ذهابها من دائره الافق، فهو ملازم لاستتار القرص، لأن مقتضى كرويه الأرض ثبوت الملازمه بين استتاره فى طرف المغرب و ارتفاع الحمرة من دائره الافق فى طرف المشرق فاذا لم يس هذا قولاً آخر فى مقابل القول باستتار القرص.

و ان اريد به ذهابها من قمه الرأس، فلا دليل عليه و لا هو مشهور بين الأصحاب، و مع ذلك لا ينبغى ترك الاحتياط.

فصل فى شرائط صحه الصوم و هى امور:

الأول:الإسلام و الإيمان(١)،فلا- يصح من غير المؤمن و لو فى جزء من النهار،فلو أسلم الكافر فى أثناء النهار و لو قبل الزوال لم يصح صومه، و كذا لو ارتد ثم عاد إلى الإسلام بالتوبه و إن كان الصوم معينا و جدد النيه قبل الزوال على الأقوى.

الثانى:العقل،فلا يصح من المجنون و لو أدوارا و إن كان جنونه فى جزء من النهار و لا من السكران و لا من المغمى عليه و لو فى بعض النهار فى شرطيه الإسلام اشكال و لا يبعد العدم بناء على القول بتكليف الكفار بالفروع كما هو الأظهر صناعه.

و الوجه فيه:ان ما استدل به من الوجوه على اعتبار الإسلام فى صحه العباده لا يتم شىء منها و هى ما يلى:

الأول:دعوى الاجماع على عدم صحه الصوم من الكافر.

و الجواب:ان الاجماع الكاشف عن ثبوت هذا الشرط فى الشريعه المقدسه و وصوله إلينا يدا بيد ممنوع،فان ثبوت اجماع كذلك منوط بتوفر أمرين..

أحدهما:تحقق هذا الاجماع بين القدماء من الأصحاب الذين يكون عصرهم فى نهايه المطاف متصلا بعصر أصحاب الأئمه عليهم السلام.

و الآخر:أن لا يكون فى المسأله ما يصلح كونه مدركا لها.

و لكن كلا الأمرين غير متوفر:

أما الأمر الأول: فلا طريق لنا إلى احراز هذا الاجماع بينهم فان الطريق المباشر خلاف الفرض، و غير المباشر منحصر بأن يكون لكل واحد منهم كتاب استدلالى حول المسأله و اصل إلينا، و الفرض عدم الوصول، اما من جهة انه لا- كتاب لكل منهم كذلك. أو كان و لكن لم يصل إلينا، و اما مجرد نقل الفتاوى منهم فى المسأله فهو لا يكشف عن أن مدرکها الاجماع.

و أما الأمر الثانى: فلأن من المحتمل قويا أن يكون مدرک المسأله أحد الوجهين الآتين، فاذن ليس الاجماع فيها اجماعا تعبديا صرفا.

الثانى: الآيات التى تنص على حبط أعمال المشركين و الكافرين و عدم القبول منهم:

منها قوله تعالى: لئن أشركت ليحبطن عملك (١).

و منها قوله تعالى: إن الذين كفروا و ماتوا و هم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهاباً (٢).

و منها: قوله تعالى: و ما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله و برسوله (٣).

و الجواب: اما عن الآيه الاولى، فلأنها و إن دلت على ان الشرك يوجب حبط الأعمال و محوها و أنها ذهبت سدى، إلا أنها لا تدل على ان المشرك إذا أتى بعباده بتمام قيودها و شروطها منها نيه القربه و الخلوص لم تقع صحيحه، إذ لا تدل على انه لا يتمكن من قصد القربه على أساس انه مشرك.

و إن شئت قلت: ان محل الكلام انما هو فى اعتبار الإسلام فى صحه العباده و مانعيه الكفر عنها، و على هذا فان أريد بمانعيه الكفر ان الكافر لا يتمكن من نيه القربه باعتبار ان كفره مانع منها، فيرد عليه أن ذلك بحاجه إلى دليل يدل

ص: ١٥٣

١- ١) الزمر ٦٥.

٢- ٢) آل عمران ٩١.

٣- ٣) التوبه ٥٤.

على أن نيه القربه منه لا- تكون مقربه. والآيه الشريفه بمناسبه الحكم و الموضوع لا تدل على ذلك و انما تدل على ان بطلان عمل المشرك و حبطه انما هو من جهه انه أشرك في عمله.

و إن اريد بذلك ان الكفر بما هو كفر مانع عن صحه العباده و ان كان الكافر آتيا بها بتمام أجزائها و شروطها منها قصد القربه...فيرده: انه لا دليل عليه.

و أما عن الآيه الثانيه: فلأنه لا ملازمه بين عدم قبول نفقاتهم و عدم صحه عباداتهم، مع ان قوله تعالى في ذيل الآيه: وَ لَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَ هُمْ كُسَالَى (١) يدل على ان الكفر لا يكون مانعا عنها و إلا علل بالكفر لا بالكسل، بل يدل على أنهم مكلفون بها.

الثالث: ان الولاية شرط في صحه العبادات، و تدل عليه صحيحه محمد بن مسلم قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كل من دان الله عز و جل بعباده يجهد فيها نفسه و لا امام له من الله فسعيه غير مقبول و هو ضال متحير و الله شانى لأعماله» (٢).

بدعوى: ان من يكون الله تعالى شاننا لأعماله و مبغضا لأفعاله كيف يصح التقرب منه و هو ضال متحير؟

و الجواب: ان الصحيحه لا- تدل على ان الولاية شرط للصحه و ان عبادات منكر الولاية فاسده، بل الظاهر منها أنها شرط للقبول، أى لترتيب الآثار عليها كاستحقاق المثوبه و نحوها، و أما قوله عليه السلام فى الصحيحه: «و الله شانى لأعماله» فالظاهر منه انه شانى لأعماله من جهه الفاعل لا من جهه الفعل، و من هنا يظهر ان شرطيه الايمان أيضا محل اشكال.

فالتتيجه: ان شرطيه الإسلام و الايمان مبنيه على الاحتياط.

ص: ١٥٤

١- ١) آل عمران ٩١.

٢- ٢) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب مقدمه العباده الحديث: ١.

و إن سبقت منه النية على الأصح (١).

الثالث: عدم الإصباح جنبا أو على حدث الحيض و النفاس بعد النقاء من الدم على التفصيل المتقدم (٢).

الرابع: الخلو من الحيض و النفاس فى مجموع النهار، فلا يصح من الحائض و النفساء إذا فاجأهما الدم و لو قبل الغروب بلحظه أو انقطع عنهما فيه ان الأظهر صحه صوم المغمى عليه و كذلك السكران إذا نوى الصوم فى اليوم المقبل ثم اغمى عليه بعد النية و استمر به إلى أن أفاق فى أثناء اليوم. فعليه أن يواصل صيامه إلى الليل و يحسب من الصوم الواجب، و كذلك الحال إذا نوى الصوم من طلوع الفجر ثم اغمى عليه بعد ساعه أو أكثر و بعد ذلك أفاق يبقى على صيامه و يحسب من صيام شهر رمضان، بل الأمر كذلك إذا استمر به الاغماء إلى الليل.

نعم، إذا اغمى قبل أن ينوى صيام اليوم المقبل، كما اذا اغمى عليه قبل دخول شهر رمضان او بعده قبل أن ينوى الصيام للنهار الآتى كما إذا فاجأه الاغماء و ظل باقيا إلى أن طلع الفجر عليه ثم أفاق فلا يجب عليه أن يواصل صيام ذلك اليوم، أو فقل ان الاغماء ليس كالجنون، فان عدم التكليف فى المجنون انما هو بملاك انه فاقد للعقل الذى هو من الشروط العامه للتكليف، بل هو كالنوم و بعد انتهاء مفعوله يفيق، فكما ان النوم لا يضر الصوم إذا كان مسبقا بالنيه فكذلك الاغماء، فلا فرق بينهما من هذه الناحيه، و لا يلحق الاغماء بالجنون لأن الجنون مستند إلى الاختلال فى دماغ المجنون فيكون فاقدًا للعقل، و أما الاغماء فبما انه مستند إلى سبب آخر كالنوم فلا يكون فاقدًا له، فمن أجل ذلك إذا كان مسبقا بنيه الصوم صح و إن بقى اغماؤه إلى الليل كما هو الحال فى النوم.

تقدم انه لا دليل على الحاق النفاس بالحيض فى (الثامن من المفطرات).

بعد الفجر بلحظه، و يصح من المستحاضه إذا أتت بما عليها من الأغسال النهاريه (١).

الخامس: أن لا يكون مسافرا سفرا يوجب قصر الصلاه مع العلم بالحكم فى الصوم الواجب إلا فى ثلاثه مواضع:

أحدها: صوم ثلاثه أيام بدل هدى التمتع.

الثانى: صوم بدل البدنه ممن أفاض من عرفات قبل الغروب عامدا، و هو ثمانية عشر يوما.

الثالث: صوم النذر المشترط فيه سفرا خاصه أو سفرا و حضرا دون النذر المطلق، بل الأقوى عدم جواز الصوم المندوب فى السفر أيضا إلا - ثلاثه أيام للحاجه فى المدينه، و الأفضل إتيانها فى الأربعاء و الخميس و الجمعة (٢)، و أما المسافر الجاهل بالحكم لو صام فيصح صومه و يجزئه حسبما عرفته فى جاهل حكم الصلاه إذ الإفطار كالقصر و الصيام كالتمام فى الصلاه، لكن يشترط أن يبقى على جهله إلى آخر النهار، و أما لو علم بالحكم فى الأثناء فلا يصح صومه، و أما الناسى فلا يلحق بالجاهل فى الصحه، و كذا يصح الصوم من المسافر إذا سافر بعد الزوال، كما أنه يصح سبق ذلك فى المسأله (٤٩) من (فصل ما يجب الامساك عنه فى الصوم) و قلنا هناك أن صحه صوم المستحاضه بالاستحاضه الكبرى مشروطه بالاغسال الليليه و النهاريه على الأظهر.

بل على الأقوى، لظهور رواياتها فى تعيين مشروعيه الصوم المندوب فى السفر فى هذه الأيام الثلاثه فقط.

منها: صحيحه معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «إن كان لك مقام بالمدينه ثلاثه أيام صمت أول يوم الأربعاء و تصلّى ليله الأربعاء عند اسطوانه

صومه إذا لم يقصر في صلاته كناوى الإقامة عشرة أيام و المتردد ثلاثين يوما و كثير السفر و العاصى بسفره و غيرهم ممن تقدم تفصيلا في كتاب الصلاة.

السادس: عدم المرض أو الرمد الذى يضره الصوم(١) لإيجابه أبى لبابه و هى اسطوانه التوبه التى كان ربط نفسه إليها حتى نزل عذره من السماء، و تقعد عندها يوم الأربعاء، ثم تأتى ليله الخميس التى تليها مما يلى مقام النبى صَلَّى الله عليه و آله ليلتك و يومك و تصوم يوم الخميس ثم تأتى الاسطوانه التى تلى مقام النبى صَلَّى الله عليه و آله و مصلاه ليله الجمعه فتصلى عندها ليلتك و يومك و تصوم يوم الجمعه...الخ» (١).

و منها: صحيحته الاخرى قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام: صم الأربعاء و الخميس و الجمعه وصل ليله الأربعاء و يوم الاربعاء عند الاسطوانه التى تلى رأس النبى صَلَّى الله عليه و آله، و ليله الخميس و يوم الخميس عند اسطوانه أبى لبابه، و ليله الجمعه و يوم الجمعه عند الاسطوانه التى تلى مقام النبى صَلَّى الله عليه و آله...الخ» (٢).

و منها: صحيحه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: إذا دخلت المسجد فان استطعت أن تقيم ثلاثه أيام الأربعاء و الخميس و الجمعه فتصل بين القبر و المنبر، يوم الأربعاء عند الاسطوانه- إلى أن قال: و تصوم تلك الثلاثه الأيام» (٣).

فان هذه الصحاح ظاهره فى مشروعيه الصوم فى هذه الأيام الثلاثه فى السفر، و لا يمكن التعدى عنها إلى سائر الأيام.

لا يخفى أن هذا الشرط و ما قبله كعدم السفر و الخلو من الحيض و النفاس كما أنها تكون من شروط الصحه كذلك تكون من شروط الوجوب،

ص: ١٥٧

١- ١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب من يصح منه الصوم الحديث: ١.

٢- ٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب المزار الحديث: ٤.

٣- ٣) الوسائل باب: ١١ من أبواب المزار الحديث: ٣.

شدته أو طول برئه أو شدة ألمه أو نحو ذلك، سواء حصل اليقين بذلك أو الظن بل أو الاحتمال الموجب للخوف، بل لو خاف الصحيح من حدوث المرض لم يصح منه (١)، وكذا إذا خاف من الضرر في نفسه أو غيره أو فمن أجل ذلك ذكرها الماتن قدس سره في كلا المقامين.

و الوجه فيه: ان ظاهر أدلتها أنها كما تكون من شروط الترتب و دخيله في الصحة كذلك تكون من شروط الاتصاف و دخيله في الوجوب، و قد ذكرنا في مباحث علم الاصول أن كل شرط من شروط الترتب إذا كان غير اختياري يتعين أخذه شرطا و قييدا للوجوب أيضا، و لا يمكن الاقتصار على تقييد الواجب به، إذ مع الاقتصار يكون الوجوب مطلقا و فعليا، فإذا كان الوجوب كذلك كان محركا و باعثا نحو الاتيان بالواجب المقيد به و هو غير معقول لعدم كونه مع هذا القيد اختياريًا.

هذا إذا أدى الصوم إلى حدوث مرض أو طول برئه أو شدته أو صداعا لا يتحمل عادة، أو رمدا شديدا، أو حمى عالية شريطه أن يكون ذلك بمرتبته يهتم العقلاء بالتحفظ منها عادة، حيث ان الشده و طول المرض و الضرر و الخوف جميعا ذات مراتب و درجات متفاوتة، و من المعلوم ان المراد منها في الروايات ليس تمام مراتبها، بل المراد منها خصوص مرتبه خاصه و هي المرتبه المتعارفه التي يهتم العقلاء بالحفاظ عليه، و أما إذا أدى إلى مرتبه بسيطه من الشده أو طول المرض، أو حدوث مرض ضئيل كحمى يوم-مثلا- إذا صام تمام شهر رمضان مما لا يراه العقلاء من المرض الذي يكون مانعا عن ممارسه مهامه فلا يوجب الافطار.

و من هنا يظهر ان ما ورد في بعض الروايات من ان الصائم إذا وجد ضعفا فله الافطار ليس المقصود منه مطلق درجات الضعف، إذ لا شبهه في أن صيام شهر رمضان و لا سيما إذا كان في البلاد الحاره و في فصل الصيف يوجب مرتبه

عرضه أو عرض غيره أو فى مال يجب حفظه و كان وجوبه أهم فى نظر الشارع من وجوب الصوم (١)، و كذا إذا زاحمه واجب آخر أهم منه، و لا يكفى الضعف و إن كان مفرطاً ما دام يتحمل عاده، نعم لو كان مما لا يتحمل من الضعف غالباً، بل لا يبعد أن يكون المتفاهم العرفى منه بمناسبه الحكم و الموضوع ان المراد من وجدان الصائم الضعف هو الذى يراه الناس عاده مانعاً عن مواصلة صيامه و سائر مهامه.

ثم ان المرض أمر نسبى فى الأشخاص، فالإنسان السالم صحياً كالشباب صحيح البدن تكون حمى اليوم أو اليومين أو الأ-كثر بسيطة بالنسبة إليه و لا تمنعه عن القيام بمهامه الدينيه و الدنيويه، و لكنها بالنسبة إلى الانسان المتداعى صحياً شديده و تمنعه عن ممارسه وظائفه، و على هذا الأساس فكل شخص مكلف بحسب حاله من القوه و الطاقه. هذا من ناحيه.

و من ناحيه اخرى: انه لا فرق بين أن يكون المكلف واثقاً و متأكداً بالضرر الصحى أو ظاناً به، أو مجرد احتمال شريطه أن يكون ذلك الاحتمال يبعث الخوف و الخشيه فى النفس كما إذا خاف على عينه من الرمد أو العمى أو نحو ذلك، نعم إذا كان احتمال الضرر الصحى بمرتبته ضئيله لا تبعث على القلق و الخوف فلا يسوغ الافطار إلا إذا قال الطبيب الماهر الثقه بعد فحصه و التأكيد عليه أنه مريض و يضره الصوم فان عليه أن يعمل بقوله و ان لم يوجب القلق و الخوف فى نفسه على أساس حجيه قوله بملاك انه من أهل الخبره و الثقه.

فيه: ان الابتلاء بالواجب الأهم ليس من شرائط صحه الصوم حيث ان المكلف إذا بنى و ترك الاشتغال بالأهم و صام صح من باب الترتب.

نعم، بناء على القول بعدم امكان الترتب من ناحيه، و عدم امكان استكشاف الملاك فيه فى هذه الحاله من ناحيه اخرى كان ذلك من شرائط الصحه، و به يظهر حال ما بعده، و لا فرق بينهما إلا فى نقطه واحده و هى: ان

عاده جاز الإفطار، و لو صام بزعم عدم الضرر فيان الخلاف بعد الفراغ من الصوم ففي الصحة إشكال فلا يترك الاحتياط بالقضاء (١)، الواجب في الأول معنون بعنوان ثانوى كحفظ النفس المحترمه و حفظ المال و العرض، و فى الثانى معنون بعنوان واقعى أولى كالإنفاق على العائله أو نحوه، و تظهر الثمره بينهما فى ان المكلف إذا احتمل ان صومه يؤدي إلى تلف النفس المحترمه أو المال أو العرض و جب عليه ترك الصوم و المحافظه عليها، فلو صام فى هذه الحاله لم يصدق انه كان يحافظ على تلك الواجبات، و لو تلفت لكان مسئولا أمامها، و هذا بخلاف ما إذا كان الشىء واجبا بعنوان أولى، فان مجرد احتمال لا يصلح أن يزاحم الواجب الآخر فى مقام الامتثال ما لم يحزره بالعلم الوجدانى أو التعبدى باعتبار أن الواجبين إذا كانا واصلين إلى المكلف كان كل منهما يقتضى تحريكه نحو الاتيان بمتعلقه فمن أجل ذلك تقع المزاحمه بينهما، و أما إذا كان أحدهما وصل إليه دون الآخر فلا يقتضى غير الواصل تحريك المكلف نحو الاتيان به لكى يزاحم الواصل.

و أما إذا وقعت المزاحمه بينهما كما إذا كان الصوم حرجيا عليه إذا مارس عمله الذى يرتزق منه و لا يتمكن من الجمع بينهما فانه يجوز له حينئذ ترك الصيام شريطه أن لا يكون بإمكانه تبديل عمله بعمل آخر يتمكن من الجمع بينه و بين الصوم، أو تأجيله إلى ما بعد شهر رمضان بصوره غير محرجه، كما إذا كان عنده مال موفر أو دين يرتزق منه، و إلا سقط عنه وجوب الصوم، و عندئذ فهل يسمح له أن يأكل أو يشرب و يمارس ما يمارس المفطر كيفما شاء و أراد؟ أو لا بد من أن يقتصر على الحد الأدنى من ذلك و هو الذى يدفع به الحرج و المشقه عن نفسه.

مقتضى القاعده و إن كان هو الأول إلا أنه مع ذلك فالأحوط و جوبا هو الثانى.

بل هو الأقوى، فإذا صام باعتقاد عدم الضرر الصحى و اطمئنانا

و إذا حكم الطبيب بأن الصوم مضر و علم المكلف من نفسه عدم الضرر يصح صومه، و إذا حكم بعدم ضرره و علم المكلف أو ظن كونه مضرا وجب عليه تركه و لا يصح منه.

مسألة ١: يصح الصوم من النائم و لو في تمام النهار إذا سبقت منه النية في الليل

[٢٥٠٢] مسألة ١: يصح الصوم من النائم و لو في تمام النهار إذا سبقت منه بالسلامة ثم بان بعد اتمام الصوم انه كان على خطأ و كان الصوم قد أضرب به صحيا، ففي مثل ذلك بطل صومه لعدم الأمر به، فان مقتضى الآيه الشريفه و الروايات هو ان المريض لا يكون مكلفا بالصوم في الواقع سواء أ كان عالما بمرضه أم كان جاهلا- به، فمن أجل ذلك لا يمكن الحكم بصحة صومه إلا دعوى انه مشتمل على الملاك حتى في هذه الحالة. و لكن لا أساس لهذه الدعوى حيث انه لا طريق إلى اشتماله على الملاك فيها مع فرض عدم الأمر به.

نعم، قد يقال: ان نفى وجوب الصوم الضروري إذا كان من جهه حكومه قاعده لا ضرر فلا يمنع من الحكم بالصحة كما هو الحال في الوضوء و الغسل الضرريين، لأن نفى الوجوب انما هو للامتنان و لا امتنان في الحكم بفساد الصوم الصادر من الصائم باعتقاد عدم الضرر فيه، بل هو على خلاف الامتنان، فلا يكون مشمو لا للقاعده، معللا بأن الضرر الواقعي ما لم يصل إلى المكلف لا يكون رافعا للتكليف لعدم الامتنان في رفعه، و على هذا فوجوب الصوم في مفروض المسأله قد ظل بحاله، و الفرض ان المكلف قد أتى به بنيه القربه، فلا- مناص حينئذ من الحكم بالصحة، و بذلك يفترق ما إذا كان عدم وجوب الصوم الضروري من جهه القاعده عما إذا كان من جهه المرض.

و الجواب: انه لا- فرق بينهما في مقام الثبوت بين أن يكون الدليل على تقييد اطلاق أدله وجوب الصيام قاعده لا ضرر أو الآيه الشريفه و الروايات، فان القاعده توجب تقييد موضوع وجوب الصيام بمن لا يكون الصوم ضرريا عليه، و الآيه الشريفه تقيده بمن لا يكون مريضا، و مرد كليهما واحد، فالاختلاف

بينهما فى مقام الاثبات فى لسان الدليل لأن لسان القاعده لسان الحكومه و هو نفى وجوب الصوم الضررى فى الشريعه المقدسه و ان المجعول فيها هو الصوم غير الضررى، و لسان الآيه و الروايات لسان التقييد و التخصيص، و من المعلوم ان حكومه القاعده على اطلاقات الأدله الأوليه حكومه واقعيه لا- علميه و توجب تقييد اطلاقاتها واقعا، و لا يمكن أن يقال ان المكلف إذا علم ان الصيام ضررى عليه كان وجوبه مرفوعا بقاعده لا- ضرر، و إن لم يعلم انه ضررى كان ثابتا فى الواقع و إن كان ضرريا إذ لا يحتمل أن يكون المنفى فى القاعده هو الضرر الواصل المعلوم لعدم قرينه فى القاعده على ذلك و لا من الخارج.

و إن شئت قلت: ان وجوب الصوم إذا كان ضرريا فهو منفى عن الامه فى الشريعه المقدسه امتنانا، و من المعلوم ان هذا المنفى لا يختص بصوره العلم بالضرر لإطلاق دليله حيث ان جهل المكلف بالضرر لا يوجب أن لا يكون فى نفيه امتنان، بل هو للامتنان غايه الأمر ان المكلف جاهل به معتقدا عدم الضرر فى الواقع، و على ذلك فإذا أتى بالصوم باعتقاد انه لا ضرر فيه ثم بان انه ضررى، فالحكم بفساده يكون على القاعده و لا- يكون على خلاف الامتنان، لأن ما هو على خلاف الامتنان الحكم بوجوب الصوم عليه فى هذه الحال، لا الحكم بعدم وجوبه و أنه فاسد إذا أتى به، لأن الحكم بالفساد مستند إلى شمول القاعده للضرر الواقعى و عدم اختصاصها بالضرر المعلوم، فانه يوجب تضيق دائره المأمور به و عدم انطباقه على الفرد المأتى به فى الخارج و هو الصوم الضررى فى الواقع، فما فى هذا القول من أن الضرر الواقعى ما لم يصل إلى المكلف لا يكون رافعا للتكليف لعدم الامتنان فيه فهو غريب جدا، إذ لا شبهه ان فى رفع التكليف الضررى فى الواقع امتنان على الامه غايه الأمر ان من كان من الامه جاهلا- به فهو جاهل فى الحكم الامتنانى لا- أنه لا- امتنان بالنسبه إليه، و عليه فتخصيص دليل لا ضرر بالضرر الواصل المعلوم بحاجه إلى قرينه و لا قرينه عليه لا فى نفس هذا الدليل و لا من الخارج.

و من ذلك يظهر ان قياس الصوم الضررى بالوضوء و الغسل الضررين قياس مع الفارق فان المكلف إذا كان معتقدا بعدم ضرر فى استعمال الماء و توضأ به كالمكلف السليم، ثم تبين وجود الضرر فيه، حكم بصحة الوضوء إذا كان الضرر المنكشف يسيرا، لا من جهة أمره الوجوبى، بل من جهة أمره الاستجابى النفسى، فانه غير مرفوع بقاعده لا ضرر.

نعم، إذا كان الضرر المنكشف خطيرا يحرم شرعا تحمله و ارتكابه بطل من جهة ان الحرام لا يمكن أن يقع مصداقا للواجب، و كذلك الحال فى الغسل، و هذا بخلاف الصوم فى شهر رمضان، فانه إذا سقط وجوبه من جهة الضرر أو نحوه لا دليل على استحبابه فيه، فان الصوم و إن كان مستحبا فى كل الأيام، و لكن فيما عدا الأيام التى تجب فيها الصيام كأيام شهر رمضان و الأيام التى يحرم فيها الصيام، و عليه فإذا سقط وجوبه فيها من جهة قاعده لا ضرر فلا دليل على استحبابه فيها نفسيا لكى يحكم بصحته من أجله.

فاذن يكون الحكم بصحة الوضوء أو الغسل الضررى انما هو على أساس استحبابه النفسى لا من جهة اختصاص قاعده لا ضرر بالضرر الواصل، بل لا مانع من الحكم بصحة الوضوء أو الغسل الضررى مع العلم به إذا كان الضرر يسيرا لا خطيرا، فان وظيفته حينئذ و ان كان التيمم، إلا أنه إذا أصر على الوضوء و توضأ على الرغم من الضرر صح منه الوضوء بملاك الأمر الاستجابى النفسى و محبوبيته فى ذاته.

و أما إذا صام باعتقاد الضرر و أكمل صيامه ثم تبين عدم الضرر فيه فى الواقع و انه كان مخطئا فى اعتقاده حكم بصحته شريطه توفر أمرين..

أحدهما: أن يكون صيامه بنيه القربه، كما إذا كان جاهلا- بأن المريض لا- يكون مكلفا بالصوم أو عالما به و لكن كان معتقدا بمحبوبيه الصوم ذاتا و امكان التقرب به من هذه الناحيه و إن لم يكن واجبا عليه.

النيه في الليل، و أما إذا لم تسبق منه النيه فإن استمر نومه إلى الزوال بطل صومه و وجب عليه القضاء إذا كان واجبا، و إن استيقظ قبله نوى و صح (١)، كما أنه لو كان مندوبا و استيقظ قبل الغروب يصح إذا نوى.

مسألة ٢: يصح الصوم و سائر العبادات من الصبي المميز على الأقوى من شرعيه عباداته

[٢٥٠٣] مسألة ٢: يصح الصوم و سائر العبادات من الصبي المميز على الأقوى من شرعيه عباداته، و يستحب تمرينه عليها، بل التشديد عليه لسبع، من غير فرق بين الذكر و الانثى في ذلك كله.

مسألة ٣: يشترط في صحه الصوم المندوب

[٢٥٠٤] مسألة ٣: يشترط في صحه الصوم المندوب مضافا إلى ما ذكر أن لا يكون عليه صوم واجب من قضاء أو نذر (٢) أو كفاره أو نحوها مع و الآخر: أن لا يكون الضرر الخيالي بنظره من الضرر الخطير و المهلك، و إلا كان الصوم بنظره مبعوضا عند الله تعالى فلا يتمكن من التقرب به.

مرّ في المسألة (١٢) في (فصل في النيه) ان الأظهر فيه هو البطلان، إذ لا دليل على الصحه هنا فانه مختص بالمسافر إذا ورد في بلده قبل الزوال و لم يأت بشيء من المفطرات في الطريق.

في منعه عن صحه الصوم المندوب اشكال، و الأظهر عدم المنع، لأن الدليل في المسألة قوله عليه السلام في صحيحه الحلبي و الكتاني: «انه لا يجوز أن يتطوع الرجل بالصيام و عليه شيء من الفرض» (١)، فانه لا يبعد القول بأن المتفاهم العرفي من الفرض هو المفروض في الشريعة المقدسه ذاتا في مقابل النفل كذلك، كصيام قضاء شهر رمضان و صيام التكفير و التعويض، و أما الصوم الواجب بالنذر و العهد و الشرط و نحوها فهو ليس بفرض في ذاته بل هو نفل، و انما طرأ عليه الوجوب بسبب الالتزام النذري أو العهدي أو الشرطي أو نحو ذلك، و على الجملة فالصوم الواجب بالنذر لا يعد من الفرائض، و من هنا إذا نذر

ص: ١٦٤

التمكن من أدائه، و أما مع عدم التمكن منه كما إذا كان مسافرا و قلنا بجواز الصوم المندوب في السفر أو كان في المدينة و أراد صيام ثلاثه أيام للحاجه فالأقوى صحته (١)، و كذا إذا نسي الواجب و أتى بالمندوب فإن الأقوى صحته إذا تذكر بعد الفراغ، و أما إذا تذكر في الأثناء قطع و يجوز تجديد النية حينئذ للواجب مع بقاء محلها كما إذا كان قبل الزوال، و لو نذر التطوع على الإطلاق صح و إن كان عليه واجب، فيجوز أن يأتي بالمنذور صلاه النافله فلا تعد أنها فريضه، بل هي نافله و إن كانت واجبه بالعرض بسبب النذر-مثلا-حيث ان النوافل في مقابل الفرائض في الشريعه المقدسه و إن عرض عليها الوجوب بعنوان ثانوى، و على هذا فلا- تشمل الصحيحه النفل و إن صار واجبا بالعرض و لذلك بنوا على ان الجماعه لا- تشرع في النوافل و إن صارت واجبه بالعرض.

و في ضوء ذلك إذا كان عليه صوم واجب بالنذر أو العهد فلا يمنع عن الصوم المستحب و من هذا القبيل ما إذا استأجر نفسه للصيام عن غيره، فانه و ان وجب عليه بالاستئجار إلا أنه لا يمنع عن الصيام المندوب، ثم انه لا فرق في منع الفرض عن التطوع بين أن يصوم صياما مستحبا عن نفسه أو عن غيره تبرعا.

نعم، له أن يؤجر نفسه للصيام عن الغير رغم ان عليه فرض من قضاء صيام شهر رمضان أو نحوه، و في هذه الحاله إذا صام عنه اجاره صح ذلك منه لأنه لا يصدق عليه عنوان التطوع المنهى عنه في الصحيحه فلا يكون مشمولاً لها.

في القوه اشكال بل منع، و الأظهر عدم الصحه حيث ان مقتضى اطلاق الصحيحه (١) عدم مشروعيه التطوع لمن عليه فرض في كل حالاته من السفر و الحضر و نحوهما، إذ لا يبدو منها ان عدم مشروعيه التطوع انما هو

ص: ١٦٥

قبله بعد ما صار واجبا(١)، وكذا لو نذر أياما معينه يمكن إتيان الواجب قبلها، وأما لو نذر أياما معينه لا يمكن إتيان الواجب قبلها ففي صحته بملاك ان المكلف بدل أن يصوم صياما مستحبا يصوم ما عليه من الفرض، وأما إذا لم يتمكن من الفرض كما في السفر، أو بنى على عدم الاتيان به في الوقت المحدد، أو إلى الأبد، فلا مانع من أن يصوم تطوعا في السفر كصيام ثلاثه أيام في المدينه المنوره لقضاء الحاجه في أيام الأربعاء والخميس والجمعه، أو في ذلك الوقت أو إلى الأبد، وذلك لأن الظاهر منها عدم المشروعيه مطلقا حتى في هذه الحالات على أساس أنها تدل على أن عدم مشروعيه التطوع على الشخص منوط بثبوت الفرض في ذمته، ومقتضى اطلاقها عدم الفرق بين حالاته من السفر والحضر والبناء على الاتيان به، أو عدم الاتيان به مطلقا، أو في الوقت المحدد، لأن المناط بثبوت الفرض على عهده، فما دام ثابتا كان مانعا عن التطوع.

وإن شئت قلت: إن ظاهر الصحيحه هو ان من كانت ذمته مشغوله بالصوم الواجب كصيام قضاء شهر رمضان أو الكفاره أو نحوها لا يشرع التطوع به في حقه وتقييد ذلك بما إذا كان الرجل متمكنا من الاتيان بالفرض بحاجه إلى قرينه ولا قرينه عليه.

و دعوى: ان مناسبه الحكم والموضوع تقتضى هذا التقييد.

مدفوعه: باعتبار ان المكلف متمكن من الجمع بين التطوع والفرض معا لسعه الوقت، ومع هذا لا يمكن أن يكون نهى المولى عن التطوع بملاك المزاحمه، فلا محاله يكون بملاك آخر وهو اشتغال ذمته بالفرض كما هو مقتضى اطلاق الصحيحه، وبه يظهر حال ما بعده تطبيقا لعين ما مر.

في الجواز اشكال بل منع، فانه إن نذر التطوع مقيدا بالاتيان به قبل الفرض بطل لأنه غير مشروع ولا رجحان فيه، وان نذره مطلقا وغير مقيد بأن يكون قبل الاتيان بالفرض كصيام القضاء أو نحوه فهو وإن كان صحيحا باعتبار

إشكال(١) من أنه بعد النذر يصير واجبا و من أن التطوع قبل الفريضة غير جائز فلا يصح نذره، و لا يبعد أن يقال إنه لا يجوز بوصف التطوع و بالنذر يخرج عن الوصف و يكفى فى رجحان متعلق النذر رجحانه و لو بالنذر(٢)، و بعبارة اخرى المانع هو وصف الندب و بالنذر يرتفع المانع.

مسألة ٤: الظاهر جواز التطوع بالصوم إذا كان ما عليه من الصوم الواجب استجاريا

[٢٥٠٥] مسألة ٤: الظاهر جواز التطوع بالصوم إذا كان ما عليه من الصوم الواجب استجاريا، و إن كان الأحوط تقديم الواجب.

ان متعلق النذر الجامع و هو راجح، إلا ان رجحانه انما هو بلحاظ تطبيقه على التطوع و الاتيان بالصوم المستحب بعد الاتيان بالفرض، و لا يجوز تطبيقه على التطوع و الاتيان به قبل الاتيان بالفرض لأنه غير مشروع فلا يمكن أن يكون مصداقا للوفاء بالنذر.

و من هنا يظهر حال ما إذا نذر أياما معينه فانه ان كان مقيدا بطل، و إن كان مطلقا صح، و لكن فى مقام الامتثال و التطبيق لا بد من تطبيق الصيام فى تلك الأيام على التطوع بصيام الأيام بعد الاتيان بالفرض باعتبار ان تطبيق الجامع على هذا الفرد راجح، و أما تطبيقه على الفرد الآخر و هو صيام تلك الأيام تطوعا قبل الاتيان بالفرض مرجوح فلا يكون مصداقا للوفاء بالنذر.

بل الظاهر انه لا اشكال فى فساده باعتبار ان متعلق النذر فى مفروض المسألة بما انه صيام الأيام قبل الاتيان بالصيام الواجب كصيام القضاء فلا يكون مشروعا، فمن أجل ذلك لا اشكال فى فساد النذر المتعلق به كما مر.

فيه انه لا شبهه فى عدم كفايه الرجحان الجائى من قبل النذر، إذ لا بد أن يكون متعلقه راجحا فى المرتبه السابقه بقطع النظر عن تعلق النذر به، و إلا لا يمكن تصحيح النذر بتعلقه بكل ما هو غير مشروع، و هذا باطل جزما، ضروره ان النذر لا يكون مشرعا.

و من هنا لا يمكن أن يكون ذلك مراده قدس سره بل مراده ما أشار إليه بعده من

ان المانع من صحه النذر انما هو وصف الندب و التطوع و لا يمكن تعلق النذر بالصوم موصوفا بهذا الوصف،لأنه بهذا الوصف غير مشروع،و أما تعلقه بذات الصوم فلا مانع منه لأن ذاته محبوبه و راجحه،و به يرتفع المانع باعتبار انه صار واجبا،و لكن ذلك أيضا غير صحيح لأن النهى عن التطوع فى وقت الفريضة تعلق بذات الصيام المستحب،و عنوان التطوع و الندب عنوان انتزاعى قد أخذ فى لسان الدليل مشيرا إلى ما هو متعلق النهى،و هو ذات الصيام المندوب،فإذا كانت منهيها عنها و غير مشروعه لمن تكون ذمته مشغوله بقضاء شهر رمضان أو نحوه فلا يمكن الحكم بصحة النذر المتعلق بها.

فصل فى شرائط وجوب الصوم و هى امور..

الأول و الثانى: البلوغ و العقل، فلا يجب على الصبى و المجنون إلا أن يكتملا قبل طلوع الفجر، دون ما إذا كتملا بعده فإنه لا يجب عليهما و إن لم يأتيا بالمفطر بل و إن نوى الصبى الصوم ندبا، لكن الأحوط (١) مع عدم إتيان المفطر الإتمام و القضاء إذا كان الصوم واجبا معينا، و لا- فرق فى الجنون بين الإطباقى و الأدوارى إذا كان يحصل فى النهار و لو فى جزء منه، و أما لو كان دور جنونه فى الليل بحيث يفىق قبل الفجر فيجب عليه.

الثالث: عدم الإغماء، فلا يجب معه الصوم و لو حصل فى جزء من فيه ان الاحتياط و إن كان استجابيا إلا أنه لا منشأ له باعتبار ان الصوم من البدايه إلى النهايه واجب واحد مركب من الأجزاء الطولية الارتباطيه و غير قابل للتبعيض الا بالدليل، و عليه فإذا طلع الفجر و هو غير بالغ ثم بلغ أثناء النهار لم يكن مكلفا بالصوم من الأول لكونه فاقدا لأحد الشروط العامه للتكليف و هو البلوغ، و أما تكليفه ببقية أجزاء الصوم فهو بحاجه إلى دليل و لا- يوجد دليل عليه، و لا فرق فيه بين أن يكون ناويا للصوم ندبا أو لا، إذ على التقدير الأول لا- يجب عليه اتمامه بنيه الفرض فانه يتوقف على وجود دليل، نعم إذا و أصل صيامه إلى الليل فلا- قضاء عليه، فما فى المتن من الاحتياط بالجمع بين الإتمام و القضاء لا

النهار، نعم لو كان نوى الصوم قبل الإغماء فالأحوط إتمامه (١).

الرابع: عدم المرض الذى يتضرر معه الصائم، و لو برئ بعد الزوال و لم يفطر لم يجب عليه النيه و الإتمام، و أما لو برئ قبله و لم يتناول مفطرا فالأحوط أن ينوى و يصوم، و إن كان الأقوى عدم وجوبه (٢).

الخامس: الخلو من الحيض و النفاس، فلا يجب معهما و إن كان حصولهما فى جزء من النهار.

السادس: الحضر، فلا يجب على المسافر الذى يجب عليه قصر وجه له أصلا، إذ لا مقتضى للقضاء حينئذ نهائيا، و على التقدير الثانى لا يجب عليه ترك الأكل و الشرب و نحوهما، لأن مورد الروايات التى تنص على وجوب الامساك طيله النهار تشبيها بالصائمين غير المقام و هو من كان مكلفا بالصيام من طلوع الفجر فصام و فى أثناء النهار بطل صيامه، فانه مأمور بالامساك بقيه النهار.

بل الأقوى ذلك كما مر فى شروط الصحة.

فى القوه اشكال، فان هنا حالتين للمكلف..

الاولى: أن يكون مرضه بعد الفجر و فى الساعات الاولى من النهار يتطلب منه أن يفطر فى تلك الساعات بتناول دواء أو نحوه و هو ملتفت إلى ذلك و يراه وظيفه شرعيه له باعتبار أن عافيته تتوقف عليه، و فى هذه الحالة إذا تسامح و تماهل و لم يتناول شيئا من المفطر و شفى فى أثناء النهار و استعاد صحته و قوته لم يجب عليه أن يواصل امساكه تأدبا و تشبيها باعتبار أنه كان ناويا الافطار من الساعه الاولى من الفجر، فان شمول ما دل على وجوب الامساك كذلك للمقام لا يخلو عن اشكال بل منع، لأن مورد من نوى الصوم من الفجر، و إن كانت رعايه الاحتياط أولى و أجدر.

الثانيه: ان مرضه لا يتطلب منه أن يمارس مفطرا فى الساعات الاولى من

النهار فلا- يكون ناويا الافطار و لم يتناول مفطرا أيضا اما بسبب نومه أو بآخر و عفى من المرض أثناء النهار،و فى هذه الحالة فالأحوط و الأجدر به وجوبا أن يواصل امساكه تأدبا و تشبيها بالصائمين،ثم يقضيه بعد ذلك، إذ احتمال ان هذه الصورة مشموله لما دل على وجوب هذا الامساك بقيه النهار محتمل،و هذا المقدار يصلح أن يكون مبررا لهذا الاحتياط،و لا فرق فيه بين أن استعاد عافيته قبل الزوال أو بعده،و أما وجوب القضاء فهو على أساس انه لا دليل على وجوب الصوم فى بقيه النهار فى المسألة و تجديد النية فيها و أجزاءه عن الصوم فى تمام النهار إذا استعاد صحته قبل الزوال باعتبار ان الدليل مختص بالمسافر إذا رجع إلى وطنه و وصل قبل الزوال فيه و لم يفطر فى الطريق.

فالنتيجة:ان حاله الثانيه تمتاز عن حاله الاولى فى ان الامساك التأدبى واجب فيها على الأحوط دون الاولى،و أما فى وجوب القضاء فلا فرق بينهما، كما انه لا فرق بينهما فى عدم وجوب الصوم فى بقيه النهار بعنوان فريضه اليوم.

و هنا حاله ثالثه:و هى ما إذا اعتقد المكلف بأنه مريض و لم يستعد صحته بعد و فى أثناء النهار تبين انه استعاد صحته قبل طلوع الفجر و انه كان مأمورا بالصوم فى ذلك اليوم،غايه الأمر انه جاهل بحاله،ففى هذه الحاله إذا كان تبين الحال بعد الزوال فلا اشكال فى وجوب قضاء ذلك اليوم عليه،و إذا كان قبل الزوال فهل يجب عليه أن يصوم بقيه النهار؟الظاهر عدم الوجوب لأن الدليل على كفايه صوم نصف اليوم عن تمام اليوم تختص بالمسافر كما مر،و بما أن الحكم يكون على خلاف القاعده فالتعدى عن مورده إلى سائر الموارد بحاجه إلى قرينه و لا توجد قرينه لا فى نفس الدليل و لا فى الخارج،و أما وجوب الامساك عليه تأدبا و تشبيها بالصائمين فهو ثابت بلا فرق بين أن يكون انكشاف الخلاف قبل الزوال أو بعده باعتبار انه مأمور بالصوم فى الواقع من الأول،غايه الأمر انه أخطأ فى اعتقاده و لم ينو الصوم من الأول،بل هو ثابت حتى فيما إذا

الصلاه بخلاف من كان وظيفته التمام كالمقيم عشرا و المتردد ثلاثين يوما و المكاري و نحوه و العاصى بسفره، فإنه يجب عليه التمام إذ المدار فى تقصير الصوم على تقصير الصلاة، فكل سفر يوجب قصر الصلاة يوجب قصر الصوم و بالعكس (١).

مسألة ١: إذا كان حاضرا فخرج إلى السفر

[٢٥٠٦] مسألة ١: إذا كان حاضرا فخرج إلى السفر فإن كان قبل الزوال و جب عليه الإفطار، و إن كان بعده و جب عليه البقاء على صومه (٢)، و إذا كان مسافرا و حضر بلده أو بلدا يعزم على الإقامة فيه عشرة أيام فإن كان قبل الزوال و لم يتناول المفطر و جب عليه الصوم، و إن كان بعده أو تناول أتى بالمفطر على أساس انه من موارد و جوب هذا الامساک.

هذا هو مقتضى صريح النص فى المسألة، و قد أشار الماتن قدس سره إلى خروج مجموعه من الموارد عن هذا العموم.

فى و جوب البقاء اشكال، و لا يترك الاحتياط بالجمع بين البقاء على الصوم و القضاء و السبب فى ذلك ان الروايات الواردة فى المسألة متمثلة فى مجموعتين:

الاولى: الروايات التى تنص على التفصيل بين قبل الزوال و بعده، بمعنى ان السفر إن كان قبل الزوال و جب الافطار، و إن كان بعده و جب البقاء على الصوم.

منها: صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «انه سئل عن الرجل يخرج من بيته و هو يريد السفر و هو صائم قال: فقال: إن خرج من قبل أن ينتصف النهار فليفطر و ليقض ذلك اليوم، و إن خرج بعد الزوال فليتم يومه» (١).

و منها قوله عليه السلام فى صحيحه عبيد بن زرارہ: «إن خرج قبل الزوال فليفطر

ص: ١٧٢

و إن خرج بعد الزوال فليصم» (١).

و منها: غيرهما (٢). فان مقتضى اطلاقها ان من خرج قبل الزوال فحكمه الافطار و إن لم يبيت النيه ليلا، و من خرج بعد الزوال فحكمه البقاء على الصيام و إن يبيت النيه ليلا.

الثانية: الروايات التي تنص على التفصيل بين تبيت النيه ليلا- و عدم تبيتها كذلك، بمعنى انه إذا بيت النيه ليلا- و سافر وجب الافطار، و الأوجب البقاء على الصيام.

منها: موثقه على بن يقطين عن أبي الحسن موسى عليه السلام: «في الرجل يسافر في شهر رمضان أ يفطر في منزله؟ قال: إذا حدث نفسه في الليل بالسفر أفطر إذا خرج من منزله، و إن لم يحدث نفسه من الليله ثم بدا له في السفر من يومه أتم صومه» (٣).

فان مقتضى اطلاق هذه الموثقه انه إذا اتخذ قرارا بالسفر من الليل و سافر في النهار فوظيفته الافطار و ان كان سفره بعد الزوال، و ان لم يتخذ قرارا به من الليل و بدا له أن يسافر في النهار فسافر فوظيفته الصيام و إن كان سفره قبل الزوال، فاذا نكل من المجموعتين من الروايات تتضمن قضيتين شرطيتين، و هما في المجموعه الاولى على ما يلي:

١- إذا سافر الشخص في نهار شهر رمضان قبل الزوال وجب عليه الافطار و إن لم ينو السفر من الليل.

٢- و إذا سافر بعده وجب البقاء على الصيام و إن نوى السفر من الليل و اتخذ قراره.

و في المجموعه الثانيه على النحو التالي:

ص: ١٧٣

١- ١) الوسائل باب: ٥ من أبواب من يصح منه الصوم الحديث: ٣.

٢- ٢) راجع الوسائل باب: ٥ من أبواب من يصح منه الصوم.

٣- ٣) الوسائل باب: ٥ من أبواب من يصح منه الصوم الحديث: ١٠.

١- إذا نوى السفر من الليل و سافر فى النهار وجب عليه الافطار و إن كان سفره بعد الزوال.

٢- و إذا لم ينو السفر من الليل و بدا له أن يسافر فى النهار فسافر وجب البقاء على الصيام و إن كان سفره قبل الزوال.

و عليه فتقع المعارضه بين اطلاق الشرطيه الثانيه فى المجموعه الاولى من الروايات و اطلاق الشرطيه الاولى فى المجموعه الثانيه منها بالعموم من وجه، و كذلك تقع المعارضه بين اطلاق الشرطيه الاولى فى المجموعه الاولى و اطلاق الشرطيه الثانيه فى المجموعه الثانيه، فان مورد الالتقاء بين الاطلاقين فى الفرض الأول هو ما إذا نوى السفر من الليل و سافر فى النهار بعد الزوال، لأن مقتضى اطلاق الأولى وجوب بقاءه على الصيام، و مقتضى اطلاق الثانيه وجوب الافطار عليه، و مورد الالتقاء بين الاطلاقين فى الفرض الثانى هو السفر قبل الزوال بدون اتخاذ أى قرار به من الليل، فان مقتضى اطلاق الاولى وجوب الافطار فيه، و مقتضى اطلاق الثانيه وجوب البقاء على الصيام، و بما انه لا ترجيح لأحد الاطلاقين على الاطلاق الآخر فى كلا الموردين فيسقطان معاً، و يرجع إلى العام الفوقى كآليه الشريفه و الروايات.

منها قوله عليه السلام: «إذا قصرت افطرت» (١) و مقتضاه وجوب الافطار فى كلا الموردين.

أما صحيحه رفاعه قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعرض له السفر فى شهر رمضان حين يصبح، قال: يتم صومه» (٢) فقد يقال: ان هذه الصحيحه بما أنها أخص من المجموعه الاولى فتفيد اطلاقها بما إذا نوى السفر من الليل.

و الجواب: ان تقييدها بها يتوقف على اثبات ان الروايه مشتمله على نسخه «حين يصبح» لا «حتى يصبح» و هو غير ثابت، فان الروايه منقوله بكل

ص: ١٧٤

١- ١) الوسائل باب: ٤ من أبواب من يصح منه الصوم الحديث: ١.

٢- ٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب من يصح منه الصوم الحديث: ٥.

منهما و لا ترجيح فى البين.

و دعوى: ان اشتمالها على نسخه «حتى يصبح» غلط معللا بأن من خرج قبل الفجر حتى أصبح و هو مسافر فلا خلاف و لا اشكال فى وجوب الافطار عليه.

مدفوعه: بأن ذلك لا يصلح أن يكون قرينه على ان نسخه غلط، غاية الأمر ان الروايه فى ضوء هذه النسخه معارضه للروايات الداله على وجوب الافطار فيه، هذا اضافه إلى أن من المحتمل أن يكون السؤال عن السفر فى شهر رمضان بالليل و ينتهى إلى الصبح إما بالوصول إلى بلده أو مكان اقامته، و من المعلوم ان هذا السفر لا يوجب الافطار.

و مع الاغماض عن ذلك و تسليم ان الثابت هو نسخه «حين يصبح» لا «حتى يصبح» إلا أنه لا يبعد أن يكون المراد من عروض السفر له العزم عليه و نيته و أنها تعرض له حين الصبح، و أما تلبسه بالسفر الخارجى فيمكن أن يكون فى الساعات الاولى من النهار، و يمكن أن يتحقق بعد الزوال، أو لا أقل من اجمال الصحيحه من هذه الناحيه.

فالتتيجه: انه لا يمكن الاستدلال بها على اعتبار نيه السفر من الليل فى وجوب الافطار.

و أما موثقه سماعه قال: «سألته عن الرجل كيف يصنع إذا أراد السفر؟ قال:

إذا طلع الفجر و لم يشخص فعليه صيام ذلك اليوم، و إن خرج من أهله قبل طلوع الفجر فليفطر و لا- صيام عليه- الحديث-»
(1) فهى تدل بمقتضى شرطيتها الاولى بقرينه مقابلتها للشرطيه الثانيه ان من أراد السفر بعد طلوع الفجر و سافر فعليه الصيام ذلك اليوم، سواء أ كان سفره قبل الزوال أم كان بعده، فاذن تكون الموثقه فى ضوء شرطيتها الاولى معارضه للمجموعه الاولى على ضوء شرطيتها الاولى بالعموم من وجه، فان الموثقه عام من ناحيه كون السفر قبل

ص: ١٧٥

فلا و إن استحب له الإمساك بقيه النهار(١)،و الظاهر أن المناطق كون الشروع فى السفر قبل الزوال أو بعده لا الخروج عن حد الترخيص،و كذا فى الرجوع المناطق دخول البلد،لكن لا- يترك الاحتياط بالجمع إذا كان الشروع قبل الزوال و الخروج عن حد الترخيص بعده،و كذا فى العود إذا كان الزوال أو بعده،و خاص من ناحيه انه لم يتخذ قرارا بالسفر من الليل،و أما المجموعه الاولى فهى عام من ناحيه تبييت النيه ليلا و عدم تبييتها كذلك، و خاص من ناحيه اختصاصها بالسفر قبل الزوال،فيكون مورد الالتقاء بينهما هو ما إذا سافر قبل الزوال بدون أن ينوى السفر من الليل،فان مقتضى اطلاق الموثقه وجوب الصوم،و مقتضى اطلاق المجموعه الاولى وجوب الافطار، و بما انه لا ترجيح لإطلاق احدهما على اطلاق الاخرى فيسقطان معا،فالمرجع هو العام الفوقى،و مقتضاه وجوب القصر عليه.

فالتتيجه:ان هذه الموثقه تكون من جمله الروايات المعارضه للمجموعه الاولى.

و أما صحيحه رفاعه بن موسى قال:«سألت أبا عبد الله عليه السلام:عن الرجل يريد السفر فى شهر رمضان؟قال:إذا أصبح فى بلده ثم خرج فان شاء صام و إن شاء أفطر»(١)فهى مخالفه للآيه الشريفه و الروايات فلا بد من طرحها.

لحد الآن قد تبين ان من سافر فى نهار شهر رمضان قبل الزوال يفطر سواء نوى السفر من الليل أم لا،و أما من سافر بعده فمقتضى القاعده و إن كان وجوب الافطار أيضا،و لكن مع ذلك فالأحوط وجوبا أن يجمع بين البقاء على الصوم و اتمامه و القضاء بعد ذلك،فلا يعتبر تبييت النيه و اتخاذ قرار السفر من الليل فى وجوب الافطار.

هذا إذا تناول المفطر فى الطريق و وصل إلى بلدته أو بلده اقامته قبل

ص:١٧٦

١-١) الوسائل باب:٥ من أبواب من يصح منه الصوم الحديث:٧.

الوصول إلى حد الترخيص قبل الزوال و الدخول في المنزل بعده.

مسألة ٢: قد عرفت التلازم بين إتمام الصلاة و الصوم، و قصرها و الإفطار لكن يستثنى من ذلك موارد

[٢٥٠٧] مسألة ٢: قد عرفت التلازم بين إتمام الصلاة و الصوم، و قصرها و الإفطار لكن يستثنى من ذلك موارد..

أحدها: الأماكن الأربعة، فإن المسافر يتخير فيها بين القصر و التمام في الصلاة و في الصوم يتعين الإفطار.

الثاني: ما مر من الخارج إلى السفر بعد الزوال، فإنه يتعين عليه البقاء على الصوم مع أنه يقصر في الصلاة.

الثالث: ما مر من الراجع من سفره، فإنه إن رجع بعد الزوال يجب عليه الإتمام مع أنه يتعين عليه الإفطار.

مسألة ٣: إذا خرج إلى السفر في شهر رمضان لا يجوز له الإفطار إلا بعد الوصول إلى حد الترخيص

[٢٥٠٨] مسألة ٣: إذا خرج إلى السفر في شهر رمضان لا يجوز له الإفطار إلا بعد الوصول إلى حد الترخيص، و قد مر سابقا وجوب الكفاره عليه إن أفطر قبله.

مسألة ٤: يجوز السفر اختيارا في شهر رمضان

[٢٥٠٩] مسألة ٤: يجوز السفر اختيارا في شهر رمضان، بل و لو كان للفرار من الصوم كما مر، و أما غيره من الواجب المعين فالأقوى (١) عدم جوازه الزوال، و أما إذا وصل بعد الزوال فلا دليل على استحباب الامساك بقيه النهار.

بل الأقوى جوازه، و تدل عليه صحيحه على بن مهزيار في حديث قل: «كتبت إليه -يعنى إلى أبي الحسن عليه السلام-: يا سيدى: رجل نذر أن يصوم يوما من الجمعة دائما ما بقى فوافق ذلك اليوم يوم عيد فطر أو أضحى أو أيام التشريق أو سفر أو مرض، هل عليه صوم ذلك اليوم أو قضاؤه؟ و كيف يصنع يا سيدى؟ فكتب إليه: قد وضع الله عنه الصيام في هذه الأيام كلها و يصوم يوما بدل يوم إن شاء الله» (١)، بتقريب ان مقتضى اطلاقها جواز السفر و إن لم تكن ضروره

ص: ١٧٧

إلا مع الضرورة، كما أنه لو كان مسافراً وجب عليه الإقامة لإتيانه مع الإمكان.

مسألة ٥: الظاهر كراهه السفر في شهر رمضان قبل أن يمضي ثلاثة وعشرون يوماً إلا في حج أو عمره

[٢٥١٠] مسألة ٥: الظاهر كراهه السفر في شهر رمضان قبل أن يمضي ثلاثة وعشرون يوماً إلا في حج أو عمره أو مال يخاف تلفه أو أخ يخاف هلاكه.

مسألة ٦: يكره للمسافر في شهر رمضان، بل كل من يجوز له الإفطار التملی من الطعام و الشراب

[٢٥١١] مسألة ٦: يكره للمسافر في شهر رمضان، بل كل من يجوز له الإفطار التملی من الطعام و الشراب، وكذا يكره له الجماع في النهار، بل الأحوط تركه وإن كان الأقوى جوازه.

في البين، ولا يمنع وجوب الصوم في يوم معين بنذر أو نحوه من السفر فيه فحاله حال صوم شهر رمضان من هذه الناحية.

ومثلها صحيحه زواره قال: «ان أمی كانت جعلت عليها نذرا نذرت لله في بعض ولدها في شيء كانت تخافه عليه أن تصوم ذلك اليوم الذي يقدم فيه عليها، فخرجت معنا إلى مكة فاشكل علينا صيامها في السفر، فلم ندر تصوم أو تفتقر، فسألت أبا جعفر عليه السلام عن ذلك، فقال: لا - تصوم في السفر، ان الله قد وضع عنها حقه في السفر، و تصوم هي ما جعلت على نفسها، فقلت له: فماذا ان قدمت ان تركت ذلك، فقال: لا إني أخاف أن ترى في ولدها الذي نذرت فيه بعض ما تكره» (١) فانها تدل بوضوح على انه لا يمنع عن السفر كصوم شهر رمضان، غايه الأمر على المسافر أن يقضيه بعد ذلك، فاذا لا وجه للماتن قدس سره من الحكم بعدم جواز السفر إلا مع الضرورة.

ص: ١٧٨

فصل فى موارد جواز الإفطار وردت الرخصة فى إفطار شهر رمضان لأشخاص، بل قد يجب:

الأول و الثانى: الشيخ و الشيخه إذا تعذر عليهما الصوم، أو كان حرجا و مشقه (١)، فيجوز لهما الإفطار لكن يجب عليهما فى صوره المشقه بل الظاهر انه لا يعتبر فى عدم وجوب الصيام على من أصيب بشيخوخه أن يكون الصيام حرجا عليه و كلفه و مشقه لا تتحمل عاده، بل الضابط فيه ان شيخوخه المكلف إذا بلغت درجه أضعفته عن الصيام فهو غير واجب عليه، و لا يلزم بلوغها درجه تجعل الصيام حرجيا حيث ان الظاهر من الاطاقة فى الآيه الشريفه (١) و الضعف فى الروايات كما فى صحيحه عبد الله ابن سنان (٢) و صحيحه الحلبي (٣) هو صعوبه الصوم عليه لا بلوغه بدرجه العسر و الحرج، لأن الاطاقة عباره عن تحمل التعب و الصعوبه فى العمل بدرجه يتحمل عاده لا بدرجه لا يتحمل كذلك.

و من هنا يكون المتبادر من قوله تعالى: **وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ** (٤) هو ما يصعب علينا مزاولته و ممارسته، لا ما يخرج عن قدرتنا.

ثم ان الظاهر من الآيه الشريفه و هى قوله تعالى: **وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ**

ص: ١٧٩

١- ١) البقره ١٨٤.

٢- ٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب من يصح منه الصوم الحديث: ٥.

٣- ٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب من يصح منه الصوم الحديث: ٩.

٤- ٤) البقره ٢٨٦.

فى صورته التعلذر أفضا التكلفر (١) بءل كل فوم بمء من طعام، و الأءوط فءفءه طعام مسكفن (١) بضمفمه ذفلهما و هف فوله عز و ءل: وَ أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (٢) هو ان هؤلء مءفرون بفن الصفام إءا شاءوا و الافطار و اعطاء الفءفه بءلا عنه، و هءا المعنى هو الظاهر من سفاق هءه الآفه.

و ءعوف: ان فوله تعالى: وَ أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ (٣) من مءمءاء الءطاب السابق فى صءر الآفه و بفان ان الفاءءه من الصوم ءرءع إلف الصاءمفن، لا- من مءمءاء فوله تعالى: وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ (٤) و الا لكان مقتضى السفاق الاءفان بصفغه الغفبه لا بصفغه الءطاب.

مءفوعه: بأن ءمله على بفان ان فاءءه الصفام ءعوء إلف المكلفن الصاءمفن لا إلفه سبءانه و تعالى من البءء بمكان، لأن كل من آمن بالله وءءه و برسوله فعلم ان فاءءه الءكالف ءرءع إلفه سواء أ كانت فاءءه ءفنه أم كانت ءنفوفه، فاذن صفغه هءا الءطاب لا ءنسءم مع صفغه الءطاب السابق فى صءر الآفه، فان هءه ءءكفل ءءمما ءرفصفا و ءلك ءءكفل ءءمما الزامفا، و من هنا ءناسب هءه الصفغه فوله تعالى: وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ (٥) و أما العءول من الغفبه إلف الءطاب فلعل نءءه بفان أن الصوم أهم من الفءفه.

فى ءوب الءكلفر اشكال بل منع، فان الآفه الشرفه لا ءءل على ءوب الءعوفض عن ءرك الصفام بالفءفه فى هءه الصوره باءءبار أنها ءفر مشموله للآفه.

و أما الروافاء فلا ءشمل ءلك الصوره.

منها: صءفءه عبء الله بن سنان قال: «سألءه عن ءل ءبفر ضعف عن صوم شهر رمضان، قال: فءصءق كل فوم بما فءءى من طعام مسكفن» (٤) فانها

ص: ١٨٠

١-١) البقره ١٨٤.

٢-٢) البقره ١٨٤.

٣-٣) البقره ١٨٤.

٤-٤) البقره ١٨٤.

٥-٥) البقره ١٨٤.

٦-٦) الوسائل باب: ١٥ من أبواب من فصح منه الصوم الءءفء: ٥.

مختصه بمن أضعفته شيخوخته عن الصيام، ولا تعم من أعجزته عنه نهائيا، و مثلها صحيحه الحلبي.

و منها: صحيحه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عز و جل:

«و على الذين يطيقونه فديه طعام مسكين، قال: الشيخ الكبير و الذى يأخذه العطاش» (١) فانها حيث قد وردت في تفسير الآيه الكريمة فلا تدل على أكثر مما دلت عليه الآيه الشريفه، و قد مر ان الآيه الشريفه لا تشمل المكلف العاجز عن الصيام.

و منها: صحيحته الاخرى قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: للشيخ الكبير و الذى به العطاش لا حرج عليهما أن يفطرا في شهر رمضان و يتصدق كل واحد منهما في كل يوم بمد من طعام و لا قضاء عليهما، و إن لم يقدر فلا شىء عليهما» (٢) فانها ظاهره عرفا في تمكن كل منهما على الصيام، فلا تعم صورته العجز عنه.

و دعوى: أنها باطلاقها تشمل العاجز أيضا.

مدفوعه: بأن قوله عليه السلام في الصحيحه: «لا حرج عليهما أن يفطرا في شهر رمضان» بحكم النص في تمكنهما من الصيام بدون كونه حرجيا عليهما، و الا لم يكن فرق بينهما و بين غيرهما في جواز الافطار على أساس كونه حرجيا مع ان صريح الصحيحه في مقام بيان العناية بهما و اختصاص هذا الحكم لهما و انه لا حرج و لا إثم عليهما في الافطار فيه، فيكون ذلك امتنانا عليهما باعتبار انه ترخيص لهما في الافطار مراعاة لابتلائهما بمرض الشيخوخه و العطاش على الرغم من ان صعوبه الصوم عليهما ليست بدرجة كونه حرجيا كما مر.

فالتتيجه: ان وجوب الفديه مختص بمقتضى الآيه الشريفه و الروايات

ص: ١٨١

١- ١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب من يصح منه الصوم الحديث: ٣.

٢- ٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب من يصح منه الصوم الحديث: ١.

مدان، والأفضل كونهما من حنطه، والأقوى (١) وجوب القضاء عليهما لو تمكنا بعد ذلك.

الثالث: من به داء العطش، فإنه يفطر سواء كان بحيث لا- يقدر على الصبر أو كان في مشقه، ويجب (٢) عليه التصديق بمد، والأحوط مدان، من غير فرق بين ما إذا كان مرجو الزوال أم لا، والأحوط بل الأقوى (٣) بغير العاجز عن الصيام، وأما العاجز فلا دليل على وجوب الفديه عليه.

في القوه اشكال بل منع، أما على القول بوجوب الفديه عليهما تعيينا و عدم مشروعيه الصوم لهما فلا مقتضى للقضاء، لفرض ان الصوم غير مشروع لهما لكي يصدق على تركه عنوان القوت، هذا اضافه إلى أن قوله عليه السلام في صحيحه محمد بن مسلم: «و يتصدق كل واحد منهما في كل يوم بمد من طعام و لا قضاء عليهما» (١) نص في نفي القضاء.

و أما على القول بالتخير بين الصوم و الفديه، فبما ان الواجب هو الجامع بينهما و هو عنوان أحدهما، و الفرض أنهما قد أتيا بالجامع في ضمن أحد فرديه و هو الفديه فلا مقتضى للقضاء أيضا.

في الوجوب اشكال بل منع، لعدم الدليل عليه، بل مقتضى صحيحه محمد بن مسلم (٢) المتقدمه الوارده في تفسير الآيه الشريفه و بيان المراد منها وجوبه على المتمكن ممن أصيب بمرض الشيخوخه أو العطاش دون العاجز.

(٣) في القوه اشكال بل منع، حيث انه لا مقتضى لوجوب القضاء، فان ذا العطاش اما مأمور بالفديه خاصه دون الصوم أو بالجامع بينهما، فيكون حاله حال من أصيب بمرض الشيخوخه فيدخل في قوله تعالى:

وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ (٣) كما هو مقتضى صحيحه

ص: ١٨٢

١- ١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب من يصح منه الصوم الحديث: ١.

٢- ٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب من يصح منه الصوم الحديث: ٣.

٣- ٣) البقره ١٨٤.

وجوب القضاء عليه إذا تمكن بعد ذلك، كما أن الأحوط (١) أن يقتصر على مقدار الضروره.

محمد بن مسلم المتقدمه.

و دعوى: ان ذا العطاش داخل فى المريض، ولا شبهه فى وجوب القضاء عليه.

مدفوعه: بأنه و إن كان ممن أصيب بهذا المرض الآن حكمه يختلف عن حكم المريض لأنه مكلف بالفديه خاصه، أو بالجامع بينهما و بين الصيام بمقتضى صحيحه محمد بن مسلم الناصه فى أنه كالشيخ و الشيخه، وقد مر أنه لا مقتضى للقضاء على كلا التقديرين.

لا- وجه لهذا الاحتياط و إن كان أولى و أجدر لما مر من أن ذا العطاش كالشيخ أو الشيخه بنص صحيحه محمد بن مسلم، و مقتضى اطلاقها عدم وجوب الاقتصار على مقدار الضروره.

قد يقال: ان مقتضى الصحيحه و ان كان ذلك، إلا ان موثقه عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: «فى الرجل يصيبه العطاش حتى يخاف على نفسه؟ قال: يشرب بقدر ما يمسك ريقه و لا يشرب حتى يروى» (١) تدل على وجوب الاقتصار على مقدار الضروره.

و الجواب: ان الظاهر عرفا من ذى العطاش فى مورد الموثقه هو من يصيبه العطاش بسبب عارض كشدته حراره الجو أو نحوها بدرجه يخاف على نفسه دون ذى العطاش الذى أصيب بداء العطش و يعانى صعوبه و مشقه فى الصيام من أجله كالشيخ و الشيخه، و حينئذ فله أن يصوم و يتحمل الصعوبه، و له أن يفطر و يعوض عنه بالفديه.

ص: ١٨٣

الرابع:الحامل المقرب التى يضرها الصوم أو يضر حملها،فتفطر و تتصدق(١)من مالها(٢)بالمد أو المدين و تقضى بعد ذلك.

نعم،إذا وصلت حالته المرضيه إلى درجه يتعذر عليه الصيام نهائيا فلا يجب عليه التعويض عنه بالفديه.

و من هنا يظهر انه كالمصيب بمرض الشيخوخه فلا يكون مأمورا بالاقتنار على مقدار الضروره.

فى اطلاقه اشكال بل منع،و الأظهر اختصاص وجوب التصديق بما يكون الصوم مضرا بحمل الحامل لا بصحتها،و تدل عليه صحيحه محمد بن مسلم قال:«سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول:الحامل المقرب و المرضع القليله اللبن لا حرج عليهما أن تفطرا فى شهر رمضان لأنهما لا تطيقان الصوم،و عليهما أن تتصدق كل واحد منهما فى كل يوم تفطر فيه بمد من طعام،و عليهما قضاء كل يوم أفطرتا فيه تقضيانه بعد»(١)بتقريب ان تقييد الموضوع بهذا الوصف يدل على ان الصوم يضر بالحمل و الولد و ان التعويض بالتصدق بدلا عن الصيام من أجل أنه يضر بهما.

و أما إذا كان مضرا بصحة المرأه الحامل أو المرضعه القليله اللبن دون الحمل أو الولد فمعناه ان شروط وجوب الصيام التى مر الكلام فى تلك الشروط التى منها أن لا يكون الصوم مضرا بصحة الصائم،غير متوفره فيها،و من الواضح ان الصحيحه منصرفه عن ذلك و ظاهره عرفا فى ان الصوم يضر بالحمل أو الولد.

هذا التقييد ليس من جهه ان الصدقه مشروطه بأن تكون من مال المتصدق،فان هذا الاشتراط غير ثابت جزما حتى فى مثل الزكاه الواجبه المالىه و البدنيه،بل من جهه ان الخطاب بالتصدق متوجه إليها مباشره الظاهر فى

ص:١٨٤

١-١) الوسائل باب:١٧ من أبواب من يصح منه الصوم الحديث:١.

الخامس: المرضعه القليله اللبن إذا أضر بها الصوم أو أضر بالولد، ولا- فرق بين أن يكون الولد لها أو متبرعه برضاعه أو مستأجره، و يجب عليها التصدق بالمد أو المدين أيضا من مالها و القضاء بعد ذلك، و الأحوط بل الأقوى الاقتصار على صوره عدم وجود من يقوم مقامها فى الرضاع تبرعا أو باجره من أبيه أو منها أو من متبرع(١).

التصدق بمالها فى مقابل مال زوجها.

هذا هو المتعين لأن صحيحه محمد بن مسلم (١) المتقدمه قد قيدت جواز الافطار لهما بعدم الاطاقه الظاهر فى عدم القدره عرفا على الصيام، و على هذا فان كانت هناك امرأ تقوم مقام المرضعه القليله اللبن فى ارضاع الولد فمعناه أنها متمكنه من الصيام و قادره عليه عرفا، فلا تكون مشموله للصحيحه لكى يجوز لها الافطار.

ص: ١٨٥

١- ١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب من يصح منه الصوم الحديث: ١.

فصل فى طرق ثبوت هلال رمضان و شوال للصوم و الإفطار و هى امور..

الأول:رؤيه المكلف نفسه.

الثانى:التواتر.

الثالث:الشياع المفيد للعلم(١)،و فى حكمه كل ما يفيد العلم و لو بمعاونه القرائن،فمن حصل له العلم بأحد الوجوه المذكوره و جب عليه العمل به و إن لم يوافقه أحد،بل و إن شهد و ردّ الحاكم شهادته.

الرابع:مضى ثلاثين يوما من هلال شعبان أو ثلاثين يوما من هلال رمضان،فإنه يجب الصوم معه فى الأول و الإفطار فى الثانى.

الخامس:السيئه الشرعيه،و هى خبر عدلين سواء شهدا عند الحاكم و قبل شهادتهما أو لم يشهدا عنده أو شهدا و ردّ شهادتهما،فكل من شهد بل الاطمئنان،فانه إذا كثر عدد الشهود فمره يستند العلم إلى نفس الكثره بما هى كثره،إذ لا يحتمل على ضوء مبدأ الاستقراء خطأ الجميع،على أساس ان التصادف لا يمكن أن يكون دائما،فمن أجل ذلك يمتنع اجتماع عدد كبير من الناس على الكذب فى موضوع واحد،فانه كلما زاد عدد الشهود ينمو احتمال المطابقه و بالمقابل يضعف احتمال الخطأ بنفس هذه الدرجه،فاذا وصل تجمّع القيم الاحتماليه الكبيره حول محور واحد الى درجه اليقين أدّى الى افناء قيمه احتمال المضاد للمطلوب.

عنده عدلان يجوز بل يجب عليه ترتيب الأثر من الصوم أو الإفطار(١)، و لا فرق بين أن تكون البيئه من البلد او من خارجه،و بين وجود العله فى و اخرى يستند العلم أو الاطمئنان إلى الشيع الناشى من الكثره لا بما هى كثره،فان الكثره العدديه و إن كانت عاملا- أساسيا على حصول العلم أو الاطمئنان الآ- أنها ليست كل العامل،بل لا- بد من أن يؤخذ فى الحساب عوامل اخرى كأوصاف الشهور و حالاتهم بالنظر إلى أنفسهم تاره كمدى صدقهم أو كذبهم أو خطأهم أو مبالاتهم فى الشهاده و بالنظر إلى الأشخاص الذين عجزوا عن الرؤيه مع أن ظروفهم كظروف الشهود من حيث صفاء الجو الصالح للرؤيه و نحوه،أو غير ذلك من العوامل التى لها دخل فى حصول اليقين أو الاطمئنان، فلا بد من أخذ كل العوامل فى الحساب من العوامل الداخليه و الخارجيه التى لها دخل بشكل أو بآخر فى حصول اليقين أو الاطمئنان للمكلف بالرؤيه،منها الوسائل العلميه الحديثه أو الحسابات الفلكيه،فانها و إن لم تكن كافيه لإثبات رؤيه الهلال شرعا الآ أنها إذا كانت موافقه لأقوال الشهود فهى من العوامل الايجابيه التى تؤكد الوثوق و الاطمئنان الحاصل منها فى نفس المكلف و تزيل الشكوك منها و تبعث على اليقين أو الاطمئنان بها،و إذا كانت مخالفه لها فهى من العوامل السلبيه التى قد تزيل من نفس الانسان الوثوق و الاطمئنان بها و تخلق الشكوك فيها.

هذا شريطه أن لا- تكون هناك عوامل سلبيه تؤدى إلى الوثوق بكذب البيئه و وقوعها فى خطأ،كما إذا ادعى اثنان بالشهاده بالرؤيه من بين جمع كبير من الناس الذين استهلوا و لم يستطيعوا أن يروه رغم انهم جميعا استهلوا فى نفس الجبهه التى استهل إليها الشاهدان و عدم امتيازهما عنهم فى القدره البصريه و نحوها من العوامل التى لها دخل فى الرؤيه و الآ فلا تقبل لأن هذه العوامل تسبب الوثوق بكذبها و خطأها فى الواقع،و هذا معنى ما ورد فى مجموعه من

السماء و عدمها، نعم يشترط توافقهما في الأوصاف فلو اختلفا فيها لا اعتبار بها، نعم لو أطلقا أو وصف أحدهما و أطلق الآخر كفى، و لا يعتبر اتحادهما في زمان الرؤيه مع توافقهما على الرؤيه في الليل، و لا يثبت بشهاده النساء، و لا يعدل واحد و لو مع ضم اليمين.

السادس: حكم الحاكم الذي لم يعلم خطأه و لا خطأ مستنده (١) كما الروايات: «إذا رآه واحد رآه مائة» (١) فان جماعه كبيره من الناس إذا كانوا مستهلين في جهه واحده مع تقاربهم في القدره البصريه و صفاء الجو و نحوهما، ففي هذه الحاله إذا ادعى اثنان منهم رؤيه الهلال دون الباقي فهو غير قابل للتصديق عاده، فلا محاله يكون محمولاً على الخطأ و الاشتباه.

هذا هو المشهور بين الأصحاب و هو غير بعيد، و ذلك لصحيحه محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السّلام قال: «إذا شهد عند الامام شاهدان أنهما رأيا الهلال منذ ثلاثين يوماً أمر الامام بافطار ذلك اليوم إذا كانا شهدا قبل زوال الشمس، و إن شهدا بعد زوال الشمس أمر الامام بافطار ذلك اليوم و آخر الصلاه إلى الغد فصلى بهم» (٢) بتقريب ان المراد من الامام مطلق من بيده الأمر لا الإمام المعصوم عليه السّلام كما هو مقتضى سياق الصحيحه، و عليه فتشمل الصحيحه الحاكم الشرعى باعتبار انه أحد مصاديقه.

و قد أورد عليها بأن المراد من الامام هو الامام المعصوم عليه السّلام المفترض الطاعه لا مطلق من بيده الأمر حتى يشمل الحاكم الشرعى أيضاً.

و الجواب: ان حمل الامام في الصحيحه على الامام المعصوم عليه السّلام بحاجه إلى قرينه حيث ان سياق الصحيحه من صدرها إلى ذيلها ظاهر عرفاً في ان المراد من الامام المكرر فيها مطلق من بيده الأمر لا خصوص الامام

ص: ١٨٨

١-١) الوسائل باب: ١١ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ١٠.

٢-٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ١.

المعصوم عليه السّلام، فان التعبير بقوله عليه السّلام: «إذا شهد عند الامام -و- أمر الامام» ظاهر في أنه عليه السّلام في مقام بيان الحكم الكلى في الشريعة المقدسه، لا- في مقام بيان أمر الامام المعصوم بذلك، و الا لكان مساقها مساق سائر الروايات كقوله عليه السّلام في صحيحه منصور بن حازم: «إذا شهد عندكم شاهدان مرضيان بأنهما رأياه فاقضه» (١) وقوله عليه السّلام: «إذا رأيتم الهلال فافطروا... أو شهد عليه بينه عدل من المسلمين» (٢) وغير ذلك، فتغيير السياق في هذه الصحيحه قرينه على ما ذكرناه، و ان أمر الامام بافطار ذلك اليوم بعنوان الوظيفة لا- بعنوان أنه أمر شخصى من الامام المفترض الطاعه، فان حمله عليه بعيد عن المتفاهم العرفى.

فالنتيجه: ان المتفاهم العرفى من الروايه ان أمر الامام بافطار ذلك اليوم بعنوان الوظيفة على أساس الولاية كناية عن ان هذا اليوم عيد، و بما ان من بيده الأمر فى زمن الغيبه هو المجتهد الجامع للشرائط فله أن يتصدى ذلك الأمر.

و من ذلك كله يظهر ان نفوذ حكم الحاكم لو لم يكن أقوى فلا شبهه انه أحوط، و تؤكد ذلك ان الحكومه الشرعيه الاسلاميه تمتد بامتداد الرساله حيث أنها تعبير آخر عنها، و من المعلوم أنها ليست محدوده بأمد معين كعصر العصمه بل تمتد إلى يوم القيمة. و على هذا فلا بد فى كل عصر من وجود شخص يقوم بتطبيق الرساله ان أمكن، و هو منحصر فى عصر الغيبه بالمجتهد الجامع للشرائط، فإذا اتاحت له فرصه التطبيق كلا- أو بعضا و جب أن يقوم به، و من الواضح ان القيام به لا- يمكن بدون الولاية، فاذا ثبت ولايه التطبيق اجتماعيا و فرديا و سياسيا و اقتصاديا و هكذا لا يحتاج إلى دليل خاص، بل هى امتداد للولاية العامه بامتداد الرساله السماويه، و لكن فى حدود ضيقه.

و أما قوله عليه السّلام فى التوقيع الصادر: «و أما الحوادث الواقعه فارجعوا فيها إلى رواه حديثنا فانهم حجتي عليكم و أنا حجه الله» (٣) فهو لا يدل على نفوذ حكم

ص: ١٨٩

١- ١) الوسائل باب: ١١ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ٤.

٢- ٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ٦.

٣- ٣) الوسائل باب: ١١ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ٩.

إذا استند إلى الشيع الظنى (١).

و لا يثبت بقول المنجمين و لا بغيوبه الشفق فى الليله الاخرى، و لا برؤيته يوم الثلاثين قبل الزوال (٢) فلا يحكم بكون ذلك اليوم أول الشهر، الحاكم باعتبار ان مسأله الهلال ليست من الحوادث التى لا بد من الرجوع فيها إلى المجتهد الجامع للشرائط فى عصر الغيبه حيث ان لإثباتها طرقا اخرى فللناس أن يلجئوا فى اثباتها إلى تلك الطرق بلا حاجه إلى مراجعه المجتهد فيه، هذا اضافه إلى أن التوقيع غير ثابت سندا.

و أما مقبوله عمر بن حنظله (١)، فمضافا إلى ضعفها سندا فهى ساقطه دلالة أيضا لأنها تنص على نفوذ حكم الحاكم و القاضى فى موارد الترافع و التنازع لا مطلقا، فالتعدى بحاجه إلى دليل.

فالتتيجه: ان العمده فى المسأله صحيحه محمد بن قيس المتقدمه.

هذا فيما إذا لم ير الحاكم حجه الشيع الظنى فانه إذا اعتمد عليه فى حكمه خطأ لم يكن نافذا حتى عنده إذا نبه على خطأ مستنده.

نعم، إذا رأى الحاكم ان الشيع الظنى حجه كان حكمه نافذا و إن لم ير غيره أنه حجه، اما فى باب القضاء فلا شبهه فى ذلك، و أما فى المقام أيضا يكون الأمر كذلك لأن المعيار فى نفوذ حكمه انما هو نظره الاجتهادى.

فالتتيجه: ان خطأه ان كان فى التطبيق لا يكون حكمه نافذا، و إن كان فى الاجتهاد و النظر كان حجه.

فى عدم ثبوت الهلال بذلك اشكال بل منع، و الأقوى الثبوت، و تنص عليه روايتان..

الأولى: موثقه عبد الله بن بكير و عبيد بن زراره قالوا: «قال أبو عبد الله عليه السلام:

إذا رأى الهلال قبل الزوال فذلك اليوم من شوال، و إذا رأى بعد الزوال فذلك

ص: ١٩٠

الثانية: صححه حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إذا رأوا الهلال قبل الزوال فهو لليلة الماضية، وإذا رأوه بعد الزوال فهو لليلة المستقبله» (٢). ومثلها صححه محمد بن عيسى (٣)، فإنها واضحة الدلالة على أن رؤيه الهلال قبل الزوال أماره على أنه لليلة الماضية، وأن هذا اليوم هو الأول من الشهر.

و في مقابل هذه الروايات روايتان أخريان تدلان على أنه لا عبره برؤيه الهلال في النهار:

أحدهما: صححه محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: إذا رأيتم الهلال فافطروا، أو شهد عليه عدل (و أشهدوا عليه عدولا) من المسلمين، وإن لم تروا الهلال إلا من وسط النهار أو آخره فاتموا الصيام إلى الليل» (٤) فإنها تنص على أنه لا أثر لرؤيه الهلال وسط النهار.

والأخرى: موثقه اسحاق بن عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن هلال شهر رمضان يغم علينا في تسع و عشرين من شعبان؟ فقال: لا تصمه إلا أن تراه، فإن شهد أهل بلد آخر أنهم رأوه فاقضه، وإذا رأيته من وسط النهار فاتم صومه إلى الليل» (٥).

و غير خفى أن دلالة هاتين الروايتين على ذلك تبتنى على أن يحسب مبدأ النهار من طلوع الفجر، و حينئذ فيقع وسط النهار قبل الزوال. و لكن الصحيح أنه يحسب من طلوع الشمس لأن النهار اسم لفترة خاصه من الزمن و هي فترة بياض اليوم الواقعه بين طلوع الشمس و غروبها، فلا يكون ما بين الطلوعين

- ١- ١) الوسائل باب: ٨ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ٥.
- ٢- ٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ٦.
- ٣- ٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ٤.
- ٤- ٤) الوسائل باب: ٨ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ١.
- ٥- ٥) الوسائل باب: ٨ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ٣.

جزء من النهار، و من هنا قد ورد في مجموعه من الروايات في باب الزوال ان الزوال هو منتصف النهار و وسطه، أو لا أقل من الاجمال، فاذن لا معارض للروايات المتقدمه التي تنص على التفصيل بين رؤيه الهلال قبل الزوال و بعده و لا مناص من الأخذ بها.

و دعوى: ان اعراض المشهور عنها يوجب سقوطها عن الحجيه.

مدفوعه: بما حققناه في علم الاصول من ان اعراض المشهور انما يوجب ذلك شريطه توفر أمرين..

أحدهما: أن يكون ذلك الاعراض من قدماء الأصحاب الذين يكون عصرهم امتدادا لعصر أصحاب الأئمه عليهم السلام.

و الآخر: أن لا يكون اعراضهم عنها في المسأله لسبب أو لآخر.

و في المقام كلا الأمرين غير متوفر.

أما الأول: فلأنه لا طريق لنا إلى اثبات اعراضهم عنها في المسأله، أما الطريق المباشر فهو مفروض العدم، و أما غير المباشر فهو منحصر بوصول آرائهم إلينا إما من طريق النقل، أو من طريق وصول كتبهم الاستدلاليه حول المسأله، و كلاهما مفقود، فان الواصل إلينا في المسأله انما هو فتاويهم من طريق النقل على خلاف هذه الروايات، و من المعلوم أن مجرد ذلك لا يكشف عن اعراضهم عنها، إذ كما يحتمل ذلك يحتمل أن تكون مستنده إلى سبب آخر كان أرجح أو مساويا لتلك الروايات بنظرهم، كاحتمال انهم استندوا إلى الروايتين المتقدمتين في المسأله باحتساب وسط النهار فيهما من مبدأ طلوع الفجر و ترجيحهما على تلك الروايات، أو لا أقل من معارضتهما لها و السقوط بسبب المعارضه فلا دليل حينئذ على كفايه رؤيه الهلال قبل الزوال.

و أما الثاني: فقد ظهر انه لا يمكن احراز ان اعراضهم عنها يكون تعبديا صرفا لاحتمال أنه مستند إلى ما مرّ الآن.

و لا بغير ذلك مما يفيد الظن و لو كان قويا(١) إلا للأسير و المحبوس.

مسألة ١: لا يثبت بشهادة العدلين إذا لم يشهدا بالرؤية

[٢٥١٢] مسألة ١: لا يثبت بشهادة العدلين إذا لم يشهدا بالرؤية، بل شهدا شهاده علميه.

كمدته بقاء الهلال فى الافق قرابه ساعه أو أكثر، و عدم غيابه إلا بعد الشفق، أو سعه حجمه، أو يكون الهلال على شكل دائره و هو ما يسمى بتطوق الهلال، فانه قد يحصل الظن عند ما يرى الهلال لأول مره بهذه الكيفيه أو بتلك المده انه ابن ليله سابقه و لم يكن جديده الولاده.

و لكن لا- يمكن اتخاذ هذه الحالات الطارئه على الهلال أماره شرعيه على اثبات بدايه الشهر القمري فى الليله الماضيه، على أساس ان خروج القمر من المحاق قد يكون قبل فتره قصيره كما إذا خرج من المحاق قبل ست ساعات من الغروب مثلا و رؤى بعد الغروب فانه لا يبدو واضحا، و لا يبقى مده فى الافق، و هذا بخلاف ما إذا خرج من المحاق من الليله الماضيه، فانه سوف يبدو واضحا فى الافق فى الليله الآتية و يبقى فيه مده أطول.

فاذن منشأ طرو الحالات المذكوره على الهلال انما هو من جهه اختلاف فتره خروجه من المحاق قبل رؤيته، فان كانت تلك الفتره قصيره يبدو الهلال فى الافق ضعيفا و لا يبقى إلا فى زمن قصير، و إن كانت طويله يبدو واضحا فى الافق و نيرا و قد يكون على شكل دائره و يبقى مده أطول، فمن أجل ذلك لا قيمه لتلك الحالات، و إذا حصل الظن منها ان الهلال ابن الليله الماضيه و لم يكن حديث الولاده فلا اعتبار به و إن كان قويا ما لم يصل إلى درجه الاطمئنان.

نعم، فى صحيحه ابن مرازم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «إذا تطوق الهلال فهو لليلتين، و إذا رأيت ظل رأسك فيه فهو ثلاث» (١) ان تطوق الهلال اماره

ص: ١٩٣

(١- ١) الوسائل باب: ٩ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ٢.

مسألة ٢: إذا لم يثبت الهلال و ترك الصوم ثم شهد عدلان برؤيته يجب قضاء ذلك اليوم

[٢٥١٣] مسألة ٢: إذا لم يثبت الهلال و ترك الصوم ثم شهد عدلان برؤيته يجب قضاء ذلك اليوم، وكذا إذا قامت البيهه على هلال شوال ليله التاسع و العشرين من هلال رمضان أو رآه فى تلك الليله بنفسه.

مسألة ٣: لا يختص اعتبار حكم الحاكم بمقلديه

[٢٥١٤] مسألة ٣: لا يختص اعتبار حكم الحاكم بمقلديه، بل هو نافذ بالنسبه إلى الحاكم الآخر أيضا (١) إذا لم يثبت عنده خلافه.

مسألة ٤: إذا ثبت رؤيته فى بلد آخر و لم يثبت فى بلده

[٢٥١٥] مسألة ٤: إذا ثبت رؤيته فى بلد آخر و لم يثبت فى بلده فإن كانا على انه ابن الليله السابقه.

و لكن الظاهر انه لا يمكن الأخذ بهذه الصحيحه، فان تطوق الهلال لو كان من احدى الطرق الشرعيه كالرؤيه و البيهه و الشيع المفيد للعلم أو الاطمئنان لاشتهر بين الأصحاب فى عصر الأئمه الأطهار عليهم السلام و لكثير السؤال عنه فى امتداد ذلك العصر لسبب أو لآخر، كما كثر السؤال عن سائر الطرق، مع انه لم يرد فى شىء من الروايات ما عدا الروايه المتقدمه رغم طول الزمان و كثره الابتلاء بالواقع لا سؤالا و لا جوابا و لا ابتداء، بل كان على الامام عليه السلام أن ينبه عليه بطريق أو بآخر باعتبار انه مغفول عنه عن الأذهان العامه.

و إن شئت قلت: ان تطوق الهلال لو كان اماره على اثبات بدايه الشهر القمري الشرعى من الليله الماضيه لكان على الامام عليه السلام بيان ذلك و التأكيد عليه باعتبار انه ليس من الطرق العاديه المتعارفه المرتكزه فى الأذهان من ناحيه، و لكثير ما يترتب عليه من الآثار من ناحيه اخرى، فلو كان اماره شرعا فبطبيعته الحال ينبه عليها فى الروايات فى مورد أو آخر، مع انه ليس منه فيها عين و لا أثر فى طول فتره العصمه غير روايه واحده، و بذلك يطمئن الانسان بأنه ليس طريقا شرعيا لإثبات بدايه الشهر القمري، و على هذا فلا بد من رد علم الصحيحه إلى أهله للاطمئنان بعدم مطابقتها للواقع.

لإطلاق صحيحه محمد بن قيس المتقدمه.

متقاربين كفى، وإلا فلا (١) إلا إذا علم توافق أفقهما و إن كانا متباعدين.

فيه اشكال بل منع، والأظهر ثبوت الهلال فى كل البلدان إذا رؤى فى بلد واحد سواء كانت البلدان مختلفه فى خطوط الطول و العرض و متغايره فيها بمعنى أن يكون الغروب فى أحد البلدين قبل الغروب فى الآخر بمدته طويله أم لا.

بيان ذلك: ان الشهر القمري تبدأ دورته الشهريه بخروج القمر من المحاق، و قد تطول هذه الدوره تسعه و عشرين يوماً، و قد تطول ثلاثين يوماً، و هى دوره القمر حول الأرض، و بما ان نصفه يواجه الشمس فيكون مضيئاً و نصفه الآخر لا يواجه الشمس فيكون مظلماً كالأرض غايه الأمر ان الأرض تدور حول الشمس و تطول دورتها سنه كامله، و أما القمر فيدور حول الأرض و تطول دورته شهراً كاملاً و تنتهى بدخول المحاق و هو ما يقع على الخط الوهمى بين مركزى الأرض و الشمس، هذا من ناحيه، و من ناحيه اخرى ان خروج القمر من المحاق طبيعياً لا يكفى شرعاً فى بدايه الشهر القمري، فان الشهر القمري لدى الشرع مرتبط بتوفر أمرين..

أحدهما: خروج القمر من المحاق و شروعه فى التحرك و الابتعاد عن الخط الوهمى الموصل بين مركزى الشمس و الأرض، فيقابل عندئذ جزء من نصفه المضيء الأرض.

و الآخر: أن يكون ذلك الجزء المقابل للأرض قابلاً للرؤيه بالعين المجرده.

و من ناحيه ثالثه: ان خروج القمر من المحاق طبيعياً و هو ابتعاده فى تحركه عن الخط الموصل بين مركزى الأرض و الشمس أمر تكوينى لا- يختلف باختلاف بقاع الأرض، فانه ما دام يسبح فى ذلك الخط الوهمى بين المركزين فهو فى المحاق و غائب عن أهل كل بقاع الأرض على أساس ان حجم الشمس الكبير عدّه مرات عن حجم الأرض يمنع عن مواجهه جزء من القمر لأيه بقعه

من بقاع الأرض من أقصاها إلى أديانها، فإذا تحرك وابتعد عن ذلك الخط يسيرا خرج عن المحاق.

و من المعلوم ان ذلك أمر كوني محدد لا يتأثر باختلاف بقاع الأرض، فمن أجل ذلك لا معنى لافتراض كون خروج القمر من المحاق أمرا نسبيا.

أو فقل: ان دوره الطبيعي للقمر تنتهي بدخوله في المحاق و هو انطباق مركز القمر على الخط الوهمي بين مركزي الشمس و الأرض، و تبدأ دورته الجديده بخروجه عن الانطباق، و أما تفسير المحاق بأنه عباره عن مواجهه الوجه المظلم للقمر بكامله لبقعه ما على وجه الأرض فهو بهذا التفسير و إن كان نسبيا فيكون القمر داخل في المحاق في بلد و غير داخل فيه في بلد آخر إلا انه تفسير خاطئ و لا- واقع موضوعي له، فان دوره الطبيعي للقمر لا- تتأثر ببقاع الأرض من بقعه لأخرى، بل هي محدده بدايه و نهايه، فنهايتها بانطباق مركز القمر على الخط الوهمي بين مركزي الشمس و الأرض، و بدايتها بالخروج من هذا الانطباق، و لا معنى لافتراض النسبيه فيه.

فالتجيه: ان دوره الطبيعي التكويني ظاهره كوني محدد لا تتأثر بأى عامل و سبب آخر.

ثم ان الشهر القمري الشرعي مرتبط-مضافا إلى ذلك- برؤيه الهلال بالعين المجرده على ما نطقتم به الآيه الشريفه و الروايات. كقوله تعالى: **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ (١)** و قوله عليه السلام: «صم للرؤيه و أفطر للرؤيه» (٢) و نحوه، و على هذا الأساس فيما ان بقاع الأرض تختلف في خطوط الطول فان البلدان الواقعه في النصف الشرقي من الكره الارضيه كما تختلف عن البلدان الواقعه في النصف الغربى منها في الشروق و الغروب بنسب متفاوته حيث ان الشمس قد تغرب في بلد بعد غروبها عن بلد آخر بدقائق قليله، أو بساعه أو ساعات، كذلك تختلف في رؤيه الهلال على أساس ان الهلال إذا خرج عن

ص: ١٩٤

١-١ (١) البقره ١٨٥.

٢-٢ (٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب احكام شهر رمضان الحديث: ١٣ و ١٩.

المحاق فكلما ابتعد عنه زاد الجزء المضيء من القمر المواجه للأرض كما و كيفا إلى أن يصبح بعد ساعات ممكن الرؤية، كما إذا خرج القمر عن المحاق قبيل الغروب بزمن قليل في بلد كباكستان-مثلا-فان الجزء الخارج منه لضئالته لا يمكن رؤيته، ولكنه بعد ساعات قابل للرؤية لازدياد ذلك نورا و حجما كلما ابتعد عن المحاق، فيمكن أن لا يرى الهلال في بلد و يرى في بلد آخر يتأخر غروب الشمس فيه عن غروبها في البلد الأول بساعتين أو أكثر.

فالتتبعه: ان رؤيه الهلال تختلف باختلاف البلدان الواقعه في خطوط الطول، بل ربما في العرض فيمكن رؤيه الهلال في بعضها و لا يمكن في بعضها الآخر، فلا شبهه في ان امكان رؤيه الهلال أمر نسبي، و في ضوء ذلك هل يكون حلول الشهر القمري الشرعى أيضا أمر نسبي و يختلف فيه بلد عن بلد و أفق عن أفق؟ بمعنى أن يكون لكل بلد و أفق شهره القمري الخاص كطلوع الشمس الذى يختلف باختلاف البلدان و الآفاق، أو انه ظاهره كونه مطلقه لا تختلف باختلاف بقاع الأرض و بلدانها و آفاقها و لا يتأثر بذلك نهائيا؟

فيه نظريتان: قد أجيب عن النظرية الاولى: بأن من الخطأ قياس ذلك بطلوع الشمس، فانه يتولد من مواجهه الشمس للأرض على أساس ان الأرض بحكم كرويتها و حركتها حول نفسها مواجهه لها بتمام بقاعها و أجزائها بالتدريج، فتطلع على بقعه قبل طلوعها على بقعه اخرى و هكذا دو إليك، فيكون أمرا نسبيا كغروبها، و هذا بخلاف خروج القمر عن المحاق و تولده منه، فانه ظاهره كونه محدده تعبر عن ابتعاد القمر عن الخط الوهمى بين مركزى الشمس و الأرض و لا- تتأثر باختلاف بقاع الأرض حيث لا صله لهذه الظاهره بها، فاذن لا معنى لافتراض النسبيه فيه.

و هذا الجواب لا يتم، لأنه إن أريد به ان الشهر القمري يبدأ بخروج القمر من المحاق فقط، و هو ظاهره كونه محدده لا تتأثر بهذا الجزء من الأرض أو بذاك.

فيرده، ان هذا بدايه الدوره التكوينيّه الطبيعيه للقمر حول الأرض لا- بدايه الشهر القمري الشرعي، و من المعلوم أنّه لا- معنى لافتراض النسبيّه فيها، لأنّ انتهاء تلك الدوره بدخول القمر في المحاق أي بين مركزي الشمس و الأرض، و بدايتها بخروجه منه، و كلتاهما ظاهره كونيّه لا تتأثر بأي عامل آخر، و أما بدايه الشهر القمري فهي ترتبط اضافه إلى وجود هذا العامل الكوني و هو خروج القمر من المحاق إلى عامل آخر و هو ان الجزء المضيء منه المواجه للأرض ممكن الرؤيه بالعين الاعتياديّه.

و ان اريد به ان الشهر القمري الشرعي يبدأ اضافه إلى ذلك- أي خروج القمر من المحاق- بإمكان رؤيه ذلك الجزء الخارج منه المواجه للأرض.

فيرد عليه، انه لا- مانع من افتراض كونه أمرا نسبيّا يتأثر باختلاف بقاع الأرض، بأن رؤى الهلال في هذه البقعه من الأرض دون تلك، و يترتب على ذلك ان الشهر القمري الشرعي يبدأ في كل بقعه من الأرض إذا كانت رؤيه هلاله ممكنه في تلك البقعه.

فالنتيجه: ان خروج القمر من المحاق و إن كان حادثا كونيا محددًا مطلقًا و لا يتأثر بأي عامل آخر، إلا أنه ليس مبدءًا للشهر القمري الشرعي، بل هو مبدءًا للشهر القمري الطبيعي لأن مبدء الأول مضافًا إلى ذلك مرتبط شرعا برؤيه ذلك الجزء الخارج من المحاق بالعين المجرده، و الرؤيه كما يمكن أن تأخذها كأمر نسبي تختلف باختلاف بقاع الأرض و بلدانها، يمكن أن تأخذها كأمر مطلق لا تختلف باختلافها، فعلى الأول يرتبط مبدء الشهر في كل بلد بإمكان الرؤيه في ذلك البلد بالذات فيكون لكل بلد شهره القمري الخاص، فيبدأ في البلاد الواقعه في الافق الغربي في ليله سابقه و في البلاد الواقعه في الافق الشرقي في ليله متأخره، فيختلف شهر تلك البلاد عن شهر هذه البلاد بيوم واحد. و على الثاني يكون مبدء الشهر القمري واحدا بالنسبه إلى كل أهل بقاع الأرض، فإذا رأى الهلال في بقعه من الأرض كفي للآخرين، و على ذلك فلمعرفه ان للشهر

القمرى الشرعى بدايه واحده بالنسبه إلى الجميع، أو ليس له بدايه واحده كذلك فلا بد من الرجوع إلى الشرع و تحقيق حال
نصوص باب الرؤيه لنرى هل أنها ربطت بدايه الشهر فى كل منطقه بامكان الرؤيه فى تلك المنطقه بالذات، أو ربطت بدايه
الشهر فى كل المناطق بامكان الرؤيه فى أيه منطقه كانت؟ و الظاهر هو الثانى، و ذلك لأموور..

الأول: ان السكوت العام الحاكم على روايات الرؤيه البالغه من الكثره حد التواتر الإجمالى الوارده فى مختلف الموارد و الحالات
بمختلف الألسنه عن الاشاره إلى اختلاف البلدان فى الافق أو تقاربها فيه، يؤكد ان بدايه الشهر القمرى الشرعى واحده لجميع
بقاع الأرض، و الآ لكان اللازم الاشاره فيها إلى حدود اختلاف البلدان فى الافق و عدم ثبوت الهلال فى بلد إذا كان مختلفا مع
بلد الرؤيه فيه، مع انه ليست فى شىء منها الاشاره إلى ذلك لا تصريحاً و لا تلويحاً، و هذا قرينه تؤكد على أن الشهر القمرى
الشرعى شهر واحد لكل البلدان على وجه الأرض.

الثانى: ان المراد من تقارب البلدين فى الافق وقوعهما فى منطقه من الأرض يجعل عدم انفكاك امكان الرؤيه فى أحدهما
بالذات عن امكان الرؤيه فى الآخر كذلك.

و المراد من اختلاف البلدين فى الافق وقوع كل منهما فى منطقه من الأرض على نحو يجعل الرؤيه فى أحدهما ممكنه و فى
الآخر غير ممكنه بذاتها. هذا كله نظرياً و أما عملياً، فلا يمكن تطبيق هذه النظرية تطبيقاً كاملاً على البلاد الاسلاميه ككل فضلاً
عن تمام بقاع الأرض لاختلافها فى الافق على نحو يجعل الرؤيه فى بعضها ممكنه و فى الآخر غير ممكنه بل على بلد واحد
كإيران -مثلاً- من شرقه إلى غربه.

الثالث: ان جمله من النصوص تدل على أن رؤيه الهلال فى بقعه ما على وجه الأرض بدايه للشهر القمرى فى كل البقاع.

مسألة ٥: لا يجوز الاعتماد على البريد البرقي - المسمى بالتلغراف - في الإخبار عن الرؤيه

[٢٥١٦] مسألة ٥: لا- يجوز الاعتماد على البريد البرقي- المسمى بالتلغراف- في الإخبار عن الرؤيه إلا إذا حصل منه العلم (١) بأن كان البلدان متقاربين (٢) و تحقق حكم الحاكم أو شهاده العدلين برؤيته هناك.

مسألة ٦: في يوم الشك في أنه من رمضان أو شوال يجب أن يصوم

[٢٥١٧] مسألة ٦: في يوم الشك في أنه من رمضان أو شوال يجب أن يصوم، و في يوم الشك في أنه من شعبان أو رمضان يجوز الإفطار و يجوز أن يصوم لكن لا- بقصد أنه من رمضان كما مر سابقا تفصيل الكلام فيه، و لو منها: موثقه اسحاق بن عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن هلال شهر رمضان يغم علينا في تسع و عشرين من شعبان، فقال: لا تصمه إلا أن تراه، فان شهد أهل بلد آخر أنهم رأوه فاقضه» (١) فانها تدل باطلاقها على عدم الفرق بين أن يكون البلد الآخر و هو بلد الرؤيه مشتركاً مع بلده في الايق أو مختلفاً معه فيه على نحو تجعل الرؤيه فيه ممكنه دونه، كما أنها مطلقه من ناحيه ان شهادتهم بالرؤيه بعد شهر رمضان بمده أو في أثنايه.

و منها: صحيحه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «انه سئل عن اليوم الذي يقضى من شهر رمضان، فقال: لا يقضه إلا أن يثبت شاهدان عدلان من جميع أهل الصلاه متى كان رأس الشهر- الحديث-» (٢) فانها تدل على ان بدايه الشهر القمري في كل بلد لا ترتبط بامكان الرؤيه في ذلك البلد، بل مقتضى اطلاقها أنها ربطت بدايه الشهر القمري في كل البلدان بامكان الرؤيه في بعضها.

و منها غيرهما (٣).

بل يكفي الاطمئنان أيضاً.

مر ان التقارب غير معتبر.

ص: ٢٠٠

١- ١) الوسائل باب: ٨ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ٣.

٢- ٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ٥.

٣- ٣) راجع الوسائل باب: ٨ و ١١ من أبواب أحكام شهر رمضان.

تبيين فى الصورة الاولى كونه من شوال وحب الإفطار سواء كان قبل الزوال أو بعده،و لو تبين فى الصورة الثانيه كونه من رمضان وحب الإمساك و كان صحيحا إذا لم يفطر و نوى قبل الزوال(١)،و يجب قضاؤه إذا كان بعد الزوال.

مسأله ٧:لو غمت الشهور و لم ير الهلال فى جملة منها أو فى تمامها

[٢٥١٨]مسأله ٧:لو غمت الشهور و لم ير الهلال فى جملة منها أو فى تمامها حسب كل شهر ثلاثين ما لم يعلم النقصان عاده.

مسأله ٨:الأسير و المحبوس إذا لم يتمكن من تحصيل العلم بالشهر عملا بالظن

[٢٥١٩]مسأله ٨:الأسير و المحبوس إذا لم يتمكن من تحصيل العلم بالشهر عملا بالظن،و مع عدمه تخيرا فى كل سنه بين الشهور فيعينان شهرا له(٢)،و يجب مراعاة المطابقه بين الشهرين فى سنتين بأن يكون بينهما أحد عشر شهرا،و لو بان بعد ذلك أن ما ظنه أو اختاره لم يكن رمضان فإن فى كفايه النيه قبل الزوال لغير المسافر محل اشكال بل منع،حيث ان مورد النص المسافر الذى وصل إلى وطنه قبل الزوال و لم يفطر فى الطريق، و التعدى عن مورده إلى سائر الموارد بحاجه إلى قرينه و لا- قرينه عليه كما تقدم.

فى التخيير اشكال بل منع،لأن مقتضى العلم الإجمالى بوجوب صيام فى أحد هذه الشهور هو الاحتياط و صيام كل الشهور بأمل أن يدرك الواقع بنيه ما فى الذمه أعم من الأداء و القضاء،و أما إذا لم يمكن هذا الاحتياط و اضطر إلى تركه فى بعض الشهور و لو من جهه ان الاحتياط التام يوجب العسر و الحرج فيجب عليه حينئذ الاقتصار فى تركه بمقدار الضروره و هو ما يدفع به العسر و الحرج دون الأ-كثر باعتبار ان الاضطرار فى أطراف العلم الإجمالى إذا كان إلى بعض غير المعين لا- يوجب سقوطه عن التنجيز،فمن أجل ذلك لا بد من الاحتياط فى الباقي.

و قد يدعى ان مقتضى استصحاب عدم دخول شهر رمضان إلى اليوم الذى يعلم فيه أن شهر رمضان قد دخل جزما اما من ابتداء ذلك اليوم فيكون هو

اليوم الأول، أو من السابق و قد انقضى فعلا هو انحلال العلم الإجمالى حكما و سقوطه عن التنجيز.

و قد اجيب عن ذلك، بأن هذا الاستصحاب معارض باستصحاب بقاء عدم شهر رمضان إلى هذا الشهر، بتقريب ان المكلف حيث يعلم بدخول شهر رمضان اما من الآن و أن هذا اليوم هو اليوم الأول منه، أو من السابق فانه بطبيعته الحال كما يشك في بقاء شهر رمضان كذلك يشك في بقاء عدمه الجامع بين العدم الأزلى و العدم الحادث إلى ذلك الشهر، فان شهر رمضان إن دخل سابقا و انقضى فالباقي فعلا هو عدمه الحادث، و إن دخل بنفس اليوم فالباقي فعلا هو شهر رمضان لانتقاض عدمه الأزلى، و بما انه لا يدري بالحال فانه كما يكون شاكا في بقاء الأول يكون شاكا في بقاء الثانى، و حينئذ فالاستصحاب فى الأول معارض بالاستصحاب فى الثانى و يسقطان معا من جهه المعارضه، فالمرجع هو أصاله البراءه عن وجوب صوم هذا الشهر للشك فيه.

و لكن لا- يمكن المساعده على هذا الجواب و ذلك، لأن الاستصحابين لا يجريان فى نفسيهما لا أنهما يجريان و يسقطان من جهه المعارضه. أما استصحاب بقاء شهر رمضان، فان اريد به بقاء الجامع و هو عنوان أحدهما باعتبار ان المكلف بما انه يعلم بدخول شهر رمضان أما سابقا، أو من الآن، فيعلم بالجامع و يشك فى بقائه فعلا.

فيرد عليه، ان الجامع ليس موضوعا للحكم فان الموضوع هو شهر رمضان الذى هو اسم للفرد الخارجى بحده، و من المعلوم ان استصحاب الجامع لا يثبت الفرد.

و ان اريد به استصحاب بقاء الفرد...فهو غير معقول. لأن الفرد الأول مقطوع الارتفاع و الفرد الثانى مشكوك الحدوث فلا شك فى بقاء المتيقن لكى يجرى الاستصحاب فيه، فاذا نبتلى هذا الاستصحاب بمحذور الاستصحاب فى الفرد المردد.

و أما استصحاب بقاء العدم،فان اريد به بقاء العدم الجامع بين الأزلى و الحادث...

فيرد عليه انه ليس موضوعا للأثر،لأن ما هو موضوع الأثر هو بقاء عدم شهر رمضان هذا الشهر،فانه نقيض رمضان لا بقاء العدم الجامع،و المفروض ان استصحابه لا يثبت بقاء هذا العدم الخاص و هو العدم الحادث.

و إن اريد به استصحاب بقاء العدم الخاص...فهو لا يمكن لأن العدم الأزلى قد ارتفع جزماً،و العدم الحادث مشكوك من الأول فلا شك في بقاء المتيقن حتى يجرى الاستصحاب فيه فيكون هذا من الاستصحاب في الفرد المردد و هو غير جار.

و أما استصحاب عدم دخول شهر رمضان إلى زمان اليقين بدخوله أما سابقاً،أو من الآن فهو لا يجرى من جهة العلم الإجمالى بأن أحد الشهور شهر رمضان،و الفرض ان كل شهر مشكوك في انه شهر رمضان أولاً،فاذن استصحاب عدم دخول شهر رمضان في كل واحد منها معارض باستصحاب عدم دخوله في الآخر.

نعم،انه يجرى بناء على جريان استصحاب بقاء شهر رمضان بعد اليقين بدخوله،إما من الآن،أو من السابق على أساس ان ضمه إليه يوجب انحلال العلم الإجمالى،و أما إذا لم يجر ذلك الاستصحاب كما هو المفروض فلا يجرى هذا الاستصحاب أيضاً لأنه لا يثبت ان الشهر الآتى رمضان الآلى على القول بالأصل المثبت لكى يوجب انحلال العلم الإجمالى،و بدونه يسقط من جهة المعارضه،فاذن ليس سقوطه من جهة معارضته بأصالة البراءه عن وجوب صوم هذا الشهر،هذا اضافه إلى أنه لو جرى و أثبت ان هذا الشهر رمضان يقدم على أصالة البراءه.

فالتتيجه:فى نهايه المطاف ان وظيفته الاحتياط ما لم يوجب العسر و الحرج.

تبيين سبقه كفاه لأنه حينئذ يكون ما أتى به قضاء، وإن تبين لحوقه و قد مضى قضاؤه، وإن لم يمض أتى به، ويجوز له في صورته عدم حصول الظن أن لا يصوم (١) حتى يتيقن أنه كان سابقاً فيأتي به قضاء، والأحوط (٢) إجراء أحكام شهر رمضان على ما ظنه من الكفاره و المتابعه و الفطره و صلاه العيد و حرمة صومه ما دام الاشتباه باقياً، وإن بان الخلاف عمل بمقتضاه.

مرانه في فرض عدم حصول الظن يجب عليه أن يصوم في كل الشهور بأمل ادراك شهر رمضان الا إذا كان ذلك مؤدياً إلى العسر و الحرج، فاذن لا بد من الاقتصار على المقدار الواجب دون الأكثر.

بل هو الأقوى بالنسبه إلى الكفاره و نحوها من أحكام شهر رمضان مباشرة باعتبار أن وظيفه الظان بكون هذا الشهر شهر رمضان وجوب الصوم عليه بعنوان صوم شهر رمضان و يترتب على ذلك عدم جواز الافطار له في نهار ذلك، فلو أفطر فيه متعمداً لزمته الكفاره و القضاء. و أما بالنسبه إلى الأحكام المترتبة على لازم كون هذا الشهر شهر رمضان كوجوب الفطره و استحباب صلاه العيد و حرمة الصوم فيه باعتبار أنها مترتبة على اليوم الأول من شهر شوال الذي هو لازم كون الشهر المنتهى بدخول ليله اليوم الأخير من شهر رمضان و الفرض انه غير ثابت إلا من باب التعبد بأقرب الاحتمالات لا واقعا حيث ان الدليل على حجيه الظن قوله عليه السلام في صحيحه عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام: «يصوم شهراً يتوخى - يتوخاه - و يحسب، فان كان الشهر الذي صامه قبل شهر رمضان لم يجزه و إن كان بعد شهر رمضان أجزاء» (١) و من المعلوم أنها لا تدل إلا على وجوب صوم هذا الشهر بأمل أن يكون من شهر رمضان شريطه أن يكون هذا الأمل فيه أقرب منه في غيره من الشهور بقربته

ص: ٢٠٤

١- (١) الوسائل باب: ٧ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ١.

مسألة ٩: إذا اشتبه شهر رمضان بين شهرين أو ثلاثة أشهر مثلاً فالأحوط صوم الجميع

[٢٥٢٠] مسألة ٩: إذا اشتبه شهر رمضان بين شهرين أو ثلاثة أشهر مثلاً فالأحوط صوم الجميع (١)، وإن كان لا يبعد إجراء حكم الأسير و المحبوس، و أما إن اشتبه الشهر المنذور صومه بين شهرين أو ثلاثة فالظاهر وجوب الاحتياط ما لم يستلزم الحرج، و معه يعمل بالظن، و مع عدمه يتخير (٢).

كلمه (يتوخى) الظاهره فى العمل بما هو أقرب إلى الواقع.

و ان شئت قلت: ان الصحة لا تدل على أكثر من تنزيل هذا الشهر بمنزله شهر رمضان فى وجوب الصيام، و لا نظر لها إلى الأحكام المترتبة على لوازم كونه شهر رمضان، نعم لا بأس بالاحتياط فى تلك الأحكام، بل لا يترك.

هذا هو المتعين فى صورته تساوى احتمالات شهر رمضان بين الشهور و عدم ترجيح بعضها على بعضها الآخر، و أما فى صورته الترجيح فهل يجب الأخذ بالراجح و الأقرب كما هو الحال فى الأسير أو لا؟ فيه و جهان: و لا يبعد الوجه الأول، فان قوله عليه السلام فى الصحيحه: «يصوم شهراً يتوخى» (١) مطلق، و إن كان مورد السؤال فيها الأسير، و المتفاهم العرفى منه بمناسبه الحكم و الموضوع ان المعيار انما هو اشتباه شهر رمضان بسائر الشهور كلاً أو بعضاً و لا خصوصيه للأسير.

هذا مبنى على سقوط العلم الإجمالى عن التنجيز بالاضطرار إلى ترك الاحتياط فى بعض أطرافه بسبب العسر و الحرج، و لكن قد تقدم ان الاضطرار إذا كان إلى غير المعين منها لا يوجب سقوطه عن التنجيز، و فى المقام بما انه إلى غير المعين فلا أثر له، فاذن وظيفته التبعض فى الاحتياط بلا فرق بين المظنون و غيره، و الاقتصار على تركه بمقدار يدفع به العسر و الحرج فقط دون الأكثر.

فالتجيه: ان صوم شهر المنذور إذا اشتبه بين شهور وجب الاحتياط و إن

ص: ٢٠٥

مسأله ١٠: إذا فرض كون المكلف في المكان الذي نهاره ستة أشهر و ليله ستة أشهر أو نهاره ثلاثة و ليله ستة أو نحو ذلك

[٢٥٢١] مسأله ١٠: إذا فرض كون المكلف في المكان الذي نهاره ستة أشهر و ليله ستة أشهر أو نهاره ثلاثة و ليله ستة أو نحو ذلك فلا يبعد كون المدار في صومه و صلواته على البلدان المتعارفه (١) المتوسطه مخيرا بين أفراد المتوسط، و أما احتمال سقوط تكليفهما عنه فبعيد، كاحتمال سقوط الصوم و كون الواجب صلاه يوم واحد و ليله واحده، و يحتمل كون المدار بلده الذي كان متوطنا فيه سابقا إن كان له بلد سابق.

كان الشهر المنذور مظنونا، فانه لا أثر للظن به حيث ان الدليل على حجيته مختص باشتباه شهر رمضان بسائر الشهور، و لا يمكن التعدي عن مورده إلى سائر الموارد، فانه بحاجه إلى قرينه و لا قرينه عليه.

و أما ما قيل من أن مقتضى استصحاب عدم دخول الشهر المنذور إلى زمان اليقين بدخوله و هو زمان رؤيه هلال الشهر الأخير، فانه في هذا الزمان يتيقن بدخول الشهر المنذور إما من هذه الليله أو من السابق، و بما انه لا يدري بالحال فيشكك في بقائه فيستصحب، و هو معارض باستصحاب بقاء عدمه الجامع بين العدم الأزلي و الحادث، فيسقط من جهه المعارضه و يرجع إلى أصاله البراءه عن وجوب صوم هذا الشهر، و حيث أنها معارضه بأصاله البراءه عن وجوب صوم الشهرين السابقين، أو باستصحاب عدم كون شىء منهما من الشهر المنذور فتسقط فيكون المرجع أصاله الاشتغال و لزوم الاتيان بصوم هذا الشهر ناويا الأعم من الأداء و القضاء، (فقد ظهر جوابه) مما مر آنفا في المسأله (٨) موسعا.

بل هو بعيد، و لا مقتضى له، فان الصلاه و الصيام من الواجبات الموقته في أوقات خاصه بمقتضى أدلتها، و من المعلوم أنها لا تعم الساكنين في تلك البلدان لعدم توفر موضوع تلك الأدله و شروطها في هؤلاء، و من هنا لا يحتمل أن يكون المدار في تكليفهم فعلا أوقات بلدانهم السابقه، بداهه ان الأدله تتبع

موضوعاتها و شروطها، و بما أنها لا تتوفر فى هؤلاء الساكنين فى تلك البلدان فلا يكونوا مشمولين لها، هذا من ناحيه.

و من ناحيه اخرى، ان سقوط الصلاه و الصيام عنهم نهائيا بعيد أيضا على أساس اهتمام الشارع بهما بمختلف الطرق و الألسنه الكاشف عن أن ملاكهما تام بالنسبه إلى كل بالغ عاقل قادر.

و نتيجة ذلك: انه لا- يجوز السكنى فى البلدان المذكوره، و وجوب الهجره على كل من يكون ساكنا فيها باعتبار أنه قادر على الاتيان بهما فى أوقاتها الخاصه من جهه قدرته على عدم السكنى فيها أو الهجره عنها، فوجوب الهجره عن البلدان المذكوره لو لم يكن أقوى فلا اشكال فى أنه أحوط.

ص: ٢٠٧

فصل فى أحكام القضاء يجب قضاء الصوم ممن فاتته بشروط و هى: البلوغ، والعقل، والإسلام، فلا يجب على البالغ ما فاتته أيام صباه. نعم، يجب قضاء اليوم الذى بلغ فيه قبل طلوع فجره أو بلغ مقارنا لطلوعه إذا فاتته صومه، و أما لو بلغ بعد الطلوع فى أثناء النهار فلا- يجب قضاؤه و إن كان أحوط (١)، و لو شك فى كون البلوغ قبل الفجر أو بعده فمع الجهل بتاريخهما لم يجب القضاء، و كذا مع الجهل بتاريخ البلوغ، و أما مع الجهل بتاريخ الطلوع بأن علم أنه بلغ قبل ساعه مثلا و لم يعلم أنه كان قد طلع الفجر أم لا فالأحوط القضاء، و لكن فى وجوبه إشكال (٢)، و كذا لا يجب على المجنون ما فات منه أيام جنونه من غير فرق بين ما كان من الله أو من فعله على وجه الحرمة أو على وجه الجواز، و كذا لا يجب على لا منشأ للاحتياط إذا صام اليوم الذى بلغ فيه، كما انه لا يجب عليه صوم ذلك اليوم و لا قضاؤه، فإذا بلغ بعد طلوع الفجر لم تجب عليه نيه الصوم و إن لم يمارس شيئا من المفطرات، لأن الوجوب بحاجه إلى دليل و لا- دليل عليه فى المقام، كما انه لا يجب عليه الامسك طيله النهار فيجوز له الافطار متى شاء.

و الأظهر عدم الوجوب فى تمام صور المسألة، اما فى صوره الجهل بتاريخ كليهما معا فالأن استصحاب عدم حدوث كل من البلوغ و الطلوع فى زمان حدوث الآخر لا يجرى فى نفسه لأن واقع زمان كل منهما مردد بين

زمانين، و لا يمكن الاشاره إليه إلا بعنوان زمان البلوغ و زمان الطلوع، و حينئذ فان اريد باستصحاب عدم طلوع الفجر إلى زمان البلوغ ملاحظه زمان البلوغ على نحو الموضوعيه و القسيديه، بأن يكون المستصحب هو عدم طلوع الفجر المقيد بزمان البلوغ فلا حاله سابقه لهذا المقيد لكي تستصحب، و أما ذات المقيد فهي و إن كانت لها حاله سابقه إلا ان استصحابها لا يثبت التقييد به إلا على القول بالأصل المثبت. و إن اريد به ملاحظه زمان البلوغ على نحو المعرفيه الصرفيه إلى واقع زمانه بأن يكون المستصحب هو التعبد ببقاء عدم الطلوع إلى واقع زمان لا يمكن الاشاره إليه الا بعنوان انه زمان البلوغ، فهو لا يمكن، لأن واقع ذلك الزمان مردد بين زمان يعلم بعدم الطلوع فيه، و زمان يعلم بتحقيقه فيه، فلا يكون هناك شك في بقاء المتيقن حتى يستصحب، و بنفس هذا البيان يظهر حال الشك في تحقق البلوغ في زمان الطلوع.

فالتتيجه: ان المقتضى للاستصحاب قاصر في نفسه، اما انه لا حاله سابقه له، أو انه مبتلى بمحذور الاستصحاب في الفرد المردد، و عندئذ كان يشك في وجوب الصوم عليه فيرجع إلى أصاله البراءه.

و أما في صوره الجهل بتاريخ البلوغ و العلم بتاريخ الطلوع فلا مانع من استصحاب عدم البلوغ إلى زمان الطلوع، و أما استصحاب عدم الطلوع إلى زمان البلوغ فهو لا يجرى بنفسه تطبيقا لما تقدم في الصوره الاولى حرفا بحرف.

و أما في صوره الجهل بتاريخ الطلوع و العلم بتاريخ البلوغ فلا يجرى الاستصحاب في شيء منهما، أما استصحاب عدم تحقق المجهول تاريخه و هو الطلوع إلى زمان المعلوم تاريخه و هو البلوغ فلائنه لا أثر له إلا على القول بالأصل المثبت، و أما العكس فلعين ما مر من المحذور في الصوره الاولى و الثانيه.

فالتتيجه: ان الأظهر عدم وجوب الصوم عليه في تمام تلك الصور لا أداء و لا قضاء.

المغمى عليه سواء نوى الصوم قبل الإغماء أم لا (١)، وكذا لا يجب على من أسلم عن كفر إلا إذا أسلم قبل الفجر و لم يصم ذلك اليوم فإنه يجب عليه قضاؤه، ولو أسلم في أثناء النهار لم يجب عليه صومه و إن لم يأت بالمفطر (٢)، و لا عليه قضاؤه من غير فرق بين ما لو أسلم قبل الزوال أو تقدم في شرائط صحة الصوم ان المغمى عليه إذا نوى الصوم من الليل قبل الاغماء ثم اغمى عليه صح و إن استمر به الاغماء إلى الليل الآتى، و ليس حاله من هذه الناحية كالمجنون بل هو كالنائم.

نعم، لو فاجأه الإغماء قبل النية لم يصح، و على كلا التقديرين فالقضاء غير واجب عليه للنص الخاص.

هذا مما لا اشكال فيه، و تنص عليه صحيحه العيص قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن قوم أسلموا في شهر رمضان و قد مضى منه أيام هل عليهم أن يصوموا ما مضى منه أو يومهم الذى أسلموا فيه؟ فقال: ليس عليهم قضاء و لا يومهم الذى أسلموا فيه، إلا أن يكونوا أسلموا قبل طلوع الفجر» (١) و نحوها من الروايات (٢)، فإنها تدل باطلاقها على عدم وجوب صوم اليوم الذى أسلموا فيه و إن كان قبل الزوال، هذا اضافة إلى أنه لا دليل على تجديد النية إلا فى المسافر القادم إلى أهله و وصل قبل أن تزول الشمس.

نعم، لا يبعد وجوب الامساك عليه بقيه النهار تشبيها بالصائمين بناء على القول بتكليف الكفار بالفروع و عدم اشتراطه بالاسلام كما هو الأظهر و قد تقدم ذلك فى (فصل شروط الصيام) و على هذا فلا فرق بين أن أسلم فى أثناء النهار أو لا، فإنه على كلا التقديرين بما انه بطل صومه فيكون مشمولاً للروايات الآمره بالامساك طيله النهار، حيث ان الاستفادة من هذه الروايات انه لا يسمح

ص: ٢١٠

-
- ١- (١) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ١.
٢- (٢) راجع الوسائل باب: ٢٢ من أبواب أحكام شهر رمضان.

بعده و إن كان الأحوط (١) القضاء إذا كان قبل الزوال.

مسألة ١: يجب على المرتد قضاء ما فاته أيام رَدّته

[٢٥٢٢] مسألة ١: يجب على المرتد قضاء ما فاته أيام رَدّته سواء كان عن مله أو فطره.

مسألة ٢: يجب القضاء على من فاته لسكر

[٢٥٢٣] مسألة ٢: يجب القضاء على من فاته لسكر (٢) من غير فرق بين ما كان للتداوى أو على وجه الحرام.

مسألة ٣: يجب على الحائض و النفساء قضاء ما فاتهما حال الحيض و النفاس

[٢٥٢٤] مسألة ٣: يجب على الحائض و النفساء قضاء ما فاتهما حال الحيض و النفاس، و أما المستحاضه فيجب عليها الأداء، و إذا فات منها فلقضاء.

مسألة ٤: المخالف إذا استبصر يجب عليه قضاء ما فاته

[٢٥٢٥] مسألة ٤: المخالف إذا استبصر يجب عليه قضاء ما للشخص الذى كان صيام شهر رمضان واجبا عليه أن يتناول أى مفطر إذا بطل صيامه أثناء النهار من شهر رمضان، بل يجب عليه الامساك تمام النهار ثم القضاء بعد ذلك، و لا فرق فيه بين أن يكون بطلانه من جهه الاخلال بالنيه أو الاخلال بالغسل من الجنابه قبل الفجر، أو بالاتيان بالمفطر، فإذا كان الكافر مكلفا بالفروع فلا يسمح له أن يتناول المفطر فى نهار شهر رمضان إذا بطل صيامه فيه و لو من جهه الاخلال بالنيه سواء أسلم بعد الفجر أم لا.

لا وجه لهذا الاحتياط خصوصا إذا صام ذلك اليوم الذى أسلم فيه.

فى اطلاقه اشكال بل منع لما تقدم فى (فصل شروط صحه الصوم) من ان السكر كالنوم فلا يوجب بطلان الصوم، فإذا كان ناويا له ثم عرض عليه السكر صح و إن لم يفق أثناء النهار و استمر به إلى الليل، و عندئذ لا مقتضى للقضاء.

نعم، إذا عرض عليه السكر فجأه أو اختاراً قبل أن ينوى الصوم بطل، و حينئذ لا بد من القضاء.

فاتة (١)، و أما ما أتى به على وفق مذهبه فلا قضاء عليه.

مسألة ٥: يجب القضاء على من فاته الصوم للنوم

[٢٥٢٦] مسألة ٥: يجب القضاء على من فاته الصوم للنوم بأن كان نائما قبل الفجر إلى الغروب من غير سبق نية (٢)، وكذا من فاته للغفلة كذلك.

مسألة ٦: إذا علم أنه فاته أيام من شهر رمضان و دار بين الأقل و الأكثر

[٢٥٢٧] مسألة ٦: إذا علم أنه فاته أيام من شهر رمضان و دار بين الأقل و الأ-كثر يجوز له الاكتفاء بالأقل، و لكن الأحوط قضاء الأكثر خصوصا إذا كان الفوت لمانع من مرض أو سفر أو نحو ذلك (٣) و كان شكه في زمان زواله، كأن يشك في أنه حضر من سفره بعد أربعة أيام أو بعد خمسة أيام مثلا من شهر رمضان.

في اطلاقه اشكال بل منع، فان وجوب القضاء منوط بكون ما أتاه من العمل فاسدا على مذهبه و مذهب الخاصه معا، و أما إذا كان فاسدا عنده فحسب و صحيحا عند الخاصه فلا- يجب عليه القضاء، و قد تقدم تفصيل ذلك في المسألة (٥) من (فصل صلاة القضاء).

بل إلى ما بعد الفجر على أساس ان الصوم مركب من الأجزاء الطولية الارتباطية، فإذا بطل جزء منها بطل الجميع لمكان ارتباطية أجزائه ثبوتا و سقوطا، و حيث ان الصوم عباده فيجب أن تتوفر فيه النية الواجبه في كل عباده، بأن ينوى الامساك عن كل المفطرات اجمالا قربه إلى الله تعالى، و هذه النية لا بد أن تكون مقارنه لتمام أجزائه من المبدأ إلى المنتهى، فلو صدر جزء منه بدون هذه النية بطل هذا الجزء و يبطل الكل، و لا دليل في المقام على كفايه تجديد النية، فان مورده ما إذا قدم المسافر إلى بلده قبل الزوال، و التعدى بحاجه إلى قرينه، و مع ذلك كان الأولى و الأجدر به أن يجمع بين اكمال صوم اليوم و القضاء بعد ذلك إذا تنبه من النوم قبل الزوال و به يظهر حال ما بعده.

فيه انه لا وجه لهذا التخصيص الا توهم ان مقتضى استصحاب بقاء المرض أو السفر هو اثبات موضوع وجوب القضاء في الآيه الشريفه، و هي قوله

مسألة ٧: لا يجب الفور في القضاء و لا التابع

[٢٥٢٨] مسألة ٧: لا يجب الفور في القضاء و لا التابع، نعم يستحب التابع فيه (١) و ان كان أكثر من ستة، لا التفريق فيه مطلقا أو في الزائد على الستة.

مسألة ٨: لا يجب تعيين الأيام

[٢٥٢٩] مسألة ٨: لا- يجب تعيين الأيام، فلو كان عليه أيام فصام بعددها كفى و إن لم يعين الأول و الثاني و هكذا، بل لا يجب الترتيب أيضا فلو نوى الوسط أو الأخير تعين و يترتب عليه أثره.

مسألة ٩: لو كان عليه قضاء من رمضانين فصاعدا يجوز قضاء اللاحق قبل السابق

[٢٥٣٠] مسألة ٩: لو كان عليه قضاء من رمضانين فصاعدا يجوز قضاء اللاحق قبل السابق، بل إذا تضيق اللاحق بأن صار قريبا من رمضان آخر كان الأحوط تقديم اللاحق (٢)، تعالى: فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ... (١)

و بتطبيقها عليه يثبت الوجوب، و لكن لا- اصل لذلك التوهم، فان المرض أو السفر بعنوانه ليس من موجبات وجوب القضاء و موضوعاته مباشره، لأن الموضوع له كذلك هو ترك الصوم و فوته، و من المعلوم انه لا يمكن اثباته بالاستصحاب الآ على القول بالأصل المثبت.

في استحبابه بالخصوص اشكال بل منع، لأن مقتضى قوله عليه السلام في ذيل صحيحه الحلبي: «فان فرق فحسن، فان تابع فحسن» (٢) هو ان كلا من التفريق و التابع حسن على مستوى واحد بلا فرق بينهما، و هذا شاهد جمع بين الروايات المتنافيه في المقام.

لا بأس بتركه و إن كان الأولى و الأجدر، باعتبار انه مبني على القول بأن وقت القضاء محدد إلى شهر رمضان القادم، فإذا ضاق وجبت المبادرة إليه.

ص: ٢١٣

١- (١) البقره ١٨٤.

٢- (٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ٥.

و لو أطلق في نيته انصرف إلى السابق (١)، و كذا في الأيام.

مسألة ١٠: لا ترتيب بين صوم القضاء و غيره من أقسام الصوم الواجب كالكفاره و النذر و نحوهما

[٢٥٣١] مسألة ١٠: لا- ترتيب بين صوم القضاء و غيره من أقسام الصوم الواجب كالكفاره و النذر و نحوهما. نعم، لا يجوز التطوع بشيء لمن عليه صوم واجب كما مر (٢).

مسألة ١١: إذا اعتقد أن عليه قضاء فنواه ثم تبين بعد الفراغ فراغ

[٢٥٣٢] مسألة ١١: إذا اعتقد أن عليه قضاء فنواه ثم تبين بعد الفراغ فراغ ذمته و لكن لا يمكن اتمام هذا القول لأن مقتضى اطلاق الكتاب و السنه ان وقته موسع و لا يكون محددًا بذلك، فاذن لا وجه للاحتياط أيضا.

في الانصراف اشكال بل منع، لأن الصائم إذا نوى الصوم قضاء من دون تعيين السابق أو اللاحق فلا معنى لانصراف نيته إلى خصوص نية الفرد السابق و تعلقها به كانصراف اللفظ إلى بعض أفراد معناه عند اطلاقه لوضوح ان النية أمر قلبي و وجداني في نفس الانسان، فإذا تعلق بالصوم الجامع بين السابق و اللاحق في افق النفس فلا يعقل انصرافها إلى السابق و تعلقها به فقط لأنه خلف، فمن أجل ذلك يحتمل قويا أن يكون مراده قدس سرّه من الانصراف هو ان الجامع المنوي لا ينطبق إلا على الفرد السابق دون اللاحق بنكته ان انطباقه على الفرد اللاحق بحاجه إلى قصده بماله من جهه الامتياز لأن ذمه المكلف إذا كانت مشغوله بواجبين كان أحدهما ممتازا عن الآخر في الأثر الزائد فسقوطه عن ذمته يتوقف على قصده خاصه، و لا يكفي قصد الجامع بينهما، فان قصده ليس قصدا له على الفرض. نعم يكفي للآخر الفاقد له.

فالنتيجه: ان انطباق الجامع المنوي في المقام على الفرد السابق لا- يتوقف على مؤنه زائده، و أما انطباقه على الفرد اللاحق فهو يتوقف على قصد خصوصيه زائده، و قد تقدم ذلك أيضا في المسألة (٨) من (فصل النيه)، و بذلك يظهر حال الأيام.

مر تفصيل ذلك في المسألة (٣) من (فصل شرائط صحه الصوم).

ذمته لم يقع لغيره، و أما لو ظهر له في الأثناء فإن كان بعد الزوال لا يجوز العدول إلى غيره (١)، و إن كان قبله فالأقوى جواز تجديد النية لغيره، و إن كان الأحوط عدمه.

مسألة ١٢: إذا فاته شهر رمضان أو بعضه بمرض أو حيض أو نفاس و مات فيه

[٢٥٣٣] مسألة ١٢: إذا فاته شهر رمضان أو بعضه بمرض أو حيض أو نفاس و مات فيه لم يجب القضاء عنه (٢)، بل يجوز في الصوم المستحب لا- من باب العدول من الصوم الواجب إليه، بل من باب انه يجوز تأخير النية فيه عن الزوال، و بما ان ما نواه من الصوم في المسألة لا واقع له فهو بمثابة رجل لم يأت بالمفطر إلى ما بعد الظهر، و يجوز لمثله أن ينوى الصيام المستحب، و من هنا يظهر حال ما إذا تنبه بذلك قبل الزوال فانه يجوز له أن ينوى الصيام الواجب على أساس ان تأخير النية عن طلوع الفجر انما لا يجوز في صوم شهر رمضان و كذلك في الصوم المنذور، و أما في سائر أقسام الصيام الواجب فلا مانع من التأخير. نعم، لا يجوز تأخيرها عن الزوال.

بل الأمر كذلك و إن مات بعد شهر رمضان شريطة استمرار العذر إلى حين الموت و عدم التمكن من القضاء، و يدل عليه مضافا إلى اطلاق صحيحتي محمد بن مسلم و منصور بن حازم، موثقه سماعه و صحيحه أبي بصير نضا (١).

أما نص الموثقه: «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل دخل عليه شهر رمضان و هو مريض لا يقدر على الصيام فمات في شهر رمضان أو في شهر شوال؟ قال: لا- صيام عليه و لا- يقضى عنه، قلت: فامرأه نفساء دخل عليها شهر رمضان و لم تقدر على الصوم فماتت في شهر رمضان أو في شوال، فقال: لا

ص: ٢١٥

١- ١) راجع الوسائل باب: ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ٢ و ٩ و ١٠ و ١٢.

و أما الصحيحه فإليك نصها: «عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن امرأة مرضت في شهر رمضان و ماتت في شوال فأوصتني أن اقضى عنها، قال: هل برئت من مرضها؟ قلت: لا، ماتت فيه، قال: لا يقضى عنها فان الله لم يجعله عليها، قلت: فإنني اشتهدى أن اقضى عنها و قد أوصتني بذلك، قال: كيف تقضى شيئاً لم يجعله الله عليها، فان اشتهدت أن تصوم لنفسك فصم» (١). فان مورد هذه الروايات و إن كان المريض الآ أن العرف لا يفهم منها بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه خصوصيه له، بل يفهم فيها في ضوء هذا الارتكاز ان ملاك عدم وجوب القضاء عنه عدم ثبوته في ذمته، و أنه لا مقتضى له، هذا اضافه إلى أن جمله من الروايات تنص على أن المرأة إذا حاضت في شهر رمضان فماتت لم يقض عنها.

منها: صحيحه محمد بن مسلم قال: «سألته عن الحائض تفطر في شهر رمضان أيام حيضها فإذا افطرت ماتت، قال: ليس عليها شيء» (٢)

و منها: صحيحته الاخرى عن أبي عبد الله عليه السلام: «في امرأة مرضت في شهر رمضان أو طمئت أو سافرت فماتت قبل أن يخرج شهر رمضان هل يقضى عنها؟ فقال: اما الطمئ و المرض فلا و أما السفر فنعم» (٣)، و مثلها صحيحه أبي حمزه (٤)

و لكن مقتضى الصحيحتين الأخيرتين عدم وجوب القضاء إذا كان العذر المرض أو الطمئ، و وجوبه إذا كان السفر، و قد تقدم تفصيل ذلك في أول (فصل قضاء الولي) من كتاب الصلاة.

- ١-١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ١٢.
- ٢-٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ١٤.
- ٣-٣) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ١٦.
- ٤-٤) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ٤.

و لكن يستحب (١) النياحه عنه فى أدائه، و الأولى أن يكون بقصد إهداء الثواب.

مسأله ١٣: إذا فاته شهر رمضان أو بعضه لعذر و استمر إلى رمضان آخر

[٢٥٣٤] مسأله ١٣: إذا فاته شهر رمضان أو بعضه لعذر و استمر إلى رمضان آخر فإن كان العذر هو المرض سقط قضاؤه على الأصح (٢) و كفر عن كل يوم بمدّ و الأحوط مدان، و لا يجرى القضاء عن التكفير. نعم، الأحوط الجمع بينهما (٣)، و ان كان العذر غير المرض كالسفر و نحوه فالأقوى و جوب القضاء، و إن كان الأحوط الجمع بينه و بين المد، و كذا إن كان سبب الفوت هو المرض و كان العذر فى التأخير غيره مستمرا من فى الاستحباب اشكال بل منع لأنه مبنى على ان المرفوع فى نصوص الباب و جوب القضاء عنه دون أصل مشروعته، و لكن لا- يمكن حمل نصوص الباب على ذلك لأن مفادها نفى الوجوب، و لا تدل على بقاء المشروعيه باعتبار ان الوجوب أمر بسيط، فإذا دل الدليل على رفعه فلا- مقتضى لبقائها، و لا- يوجد دليل آخر على المشروعيه، هذا اضافته إلى أن صحيحه أبى بصير (١) المتقدمه تنص على عدمها.

هذا القول هو المعروف و المشهور بين الأصحاب و هو الصحيح للروايات الكثيره (٢) التى تنص على ذلك، و أما القول بوجوب القضاء فقط، أو مع الكفاره فلا دليل عليه.

بل الجمع مستحب لأن صحيحه عبد الله بن سنان (٣) ناصه فى ذلك و موثقه سماعه (٤) محموله عليه.

ص: ٢١٧

١- ١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ١٢.

٢- ٢) راجع الوسائل باب: ٢٥ من أبواب أحكام شهر رمضان أحاديث: ١ و ٢ و ٣.

٣- ٣) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ٤.

٤- ٤) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ٥.

حين برئه إلى رمضان آخر أو العكس(١)، فإنه يجب القضاء أيضا في هاتين الصورتين على الأقوى، والأحوط الجمع خصوصا في الثانيه.

مسأله ١٤: إذا فاته شهر رمضان أو بعضه لا لعذر بل كان متعمدا في الترك و لم يأت بالقضاء إلى رمضان آخر

[٢٥٣٥] مسأله ١٤: إذا فاته شهر رمضان أو بعضه لا لعذر بل كان متعمدا في الترك و لم يأت بالقضاء إلى رمضان آخر وجب عليه الجمع بين الكفاره و القضاء بعد الشهر، وكذا إن فاته لعذر و لم يستمر ذلك العذر بل ارتفع في أثناء السنه و لم يأت به إلى رمضان آخر متعمدا و عازما على الترك أو متسامحا و اتفق العذر عند الضيق، فإنه يجب حينئذ أيضا الجمع، و أما إن كان عازما على القضاء بعد ارتفاع العذر فاتفق العذر عند الضيق فلا يبعد كفايه القضاء(٢) لكن لا يترك الاحتياط بالجمع أيضا، و لا فرق فيما ذكر بين كون العذر هو المرض أو غيره.

لا يترك الاحتياط فيه بالجمع بين القضاء و الفديه و ذلك لأن صحيحه عبد الله ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: من أفطر شيئا من رمضان في عذر ثم أدرك رمضان آخر و هو مريض فليتصدق بمد لكل يوم، فأما انا فاني صمت و تصدقت» (١)، لا تقصر عن الدلاله على عدم وجوب القضاء في هذه الصوره و هي ما إذا كان سبب الافطار عذرا آخر كالسفر-مثلا-في شهر رمضان و سبب التأخير إلى رمضان آخر استمرار المرض، كما إذا مرض بعد شهر رمضان قبل أن تتاح الفرصه له للقضاء، و استمر مرضه إلى رمضان القادم، و دعوى انصراف العذر فيها إلى المرض غير مقبوله.

بل هو بعيد، و الأظهر الجمع بين الكفاره و القضاء لإطلاق قوله عليه السلام في صحيحه زواره: «فان كان صح فيما بينهما و لم يصم حتى أدركه شهر رمضان

ص: ٢١٨

آخر صامهما جميعا و يتصدق عن الأول» (١) فان قوله عليه السلام: «و لم يصم» كما يشمل صورته ترك الصوم عصيانا أو متسامحا يشمل صورته العزم عليه و لكن فاجأه العذر عند الضيق، كما إذا كان يقصد أن يصوم في شهر رجب أو شعبان مثلا و بنى على ذلك و عند مجيء هذا الوقت مرض أو فاجأه عذر آخر و لم يتمكن من الصوم.

و مثلها موثقه سماعه قال: «سألته عن رجل أدركه شهر رمضان و عليه رمضان قبل ذلك لم يصمه، فقال: يتصدق بدل كل يوم من رمضان الذى كان عليه بمد من طعام و ليصم هذا الذى أدركه، فإذا أفطر فليصم رمضان الذى كان عليه» (٢) فان اطلاق جواب الامام عليه السلام من دون التفصيل يعم صورته ما إذا كان عازما على الصوم و لكن داهمه العذر و منعه منه فى آخر الوقت.

و دعوى: ان صحيحه محمد بن مسلم (٣) تدل على تعليق وجوب الفديه على التوانى و التسامح فى القضاء بعد البرء من المرض، و معنى ذلك عدم وجوبها عند عدم التوانى، و عليه فتصلح الصحيحه أن تكون مقيدة لإطلاق الروايتين المتقدمتين.

مدفوعه: بأن المذكور فى الصحيحه كلمه (التوانى) و هى ليست مساوقه عرفا لكلمه التسامح و التهاون، بل معناها التأخير و عدم المبادرة إليه فى أول أزمته الامكان كما يشهد له مقابلته فى نفس الصحيحه (٤) بقوله عليه السلام: «و إن كان لم يزل مريضا» و عليه فالانسان إذا كان عازما على القضاء فى الأشهر الأخيره من السنه دون الاولى مع تمكنه من القضاء فيها و لم يصنع و أخره إلى الأشهر الأخيره و فيها فاجأه مانع من الصيام كالمرض أو نحوه و استمر به إلى رمضان

ص: ٢١٩

-
- ١- ١) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ٢.
 - ١- ٢) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ٥.
 - ١- ٣) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ١.
 - ١- ٤) أى صحيحه محمد بن مسلم المتقدمه.

فتحصّل مما ذكر في هذه المسأله و سابقته أنّ تأخير القضاء إلى رمضان آخر إمّا يوجب الكفاره فقط و هي الصوره الاولى المذكوره في المسأله السابقه، و إمّا يوجب القضاء فقط و هي بقيه الصور المذكوره فيها، و إمّا يوجب الجمع بينهما و هي الصوره المذكوره في هذه المسأله، نعم الأحوط الجمع في الصور المذكوره في السابقه أيضا كما عرفت.

مسأله ١٥: إذا استمر المرض إلى ثلاث سنين يعنى رمضان الثالث وجبت كفاره للأولى و كفاره اخرى للثانيه

[٢٥٣٦] مسأله ١٥: إذا استمر المرض إلى ثلاث سنين يعنى رمضان الثالث وجبت كفاره للأولى و كفاره اخرى للثانيه، و يجب عليه القضاء للثالثه إذا استمر إلى آخرها ثم برئ، و إذا استمر إلى أربع سنين وجبت للثالثه أيضا و يقضى للرابعه إذ استمر إلى آخرها أى رمضان الرابع، و أما إذا أخر قضاء السنه الاولى إلى سنين عديده فلا تتكرر الكفاره بتكررها بل تكفيه كفاره واحده.

مسأله ١٦: يجوز إعطاء كفاره أيام عديده من رمضان واحد أو أزيد لفقير واحد

[٢٥٣٧] مسأله ١٦: يجوز إعطاء كفاره أيام عديده من رمضان واحد أو أزيد لفقير واحد، فلا يجب إعطاء كل فقير مدا واحدا ليوم واحد.

مسأله ١٧: لا تجب كفاره العبد على سيده من غير فرق بين كفاره التأخير و كفاره الإفطار

[٢٥٣٨] مسأله ١٧: لا تجب كفاره العبد على سيده من غير فرق بين كفاره التأخير و كفاره الإفطار، ففي الاولى إن كان له مال و أذن له السيد أعطى من ماله و إلا استغفر بدلا عنها، و في كفاره الإفطار يجب عليه اختيار صوم شهرين مع عدم المال و الإذن من السيد، و إن عجز فصوم ثمانيه عشر القادم صدق انه توانى في القضاء، و لكن لا يصدق أنه قصر فيه، و مع الاغماض عن هذا و تسليم ان هذه الكلمه غير ظاهره في ذلك، إلا أنه لا ظهور لها في التسامح و التهاون أيضا المساوق للتقصير، فاذن تصبح الصحيحه مجمله، فلا تصلح أن تكون مقيده لإطلاقهما.

مسألة ١٨:الأحوط عدم تأخير القضاء إلى رمضان آخر مع التمكن عمدا

[٢٥٣٩]مسألة ١٨:الأحوط عدم تأخير القضاء إلى رمضان آخر مع التمكن عمدا و إن كان لا دليل على حرمة(٢).

مسألة ١٩:يجب على ولي الميت قضاء ما فاته من الصوم لعذر من مرض أو سفر أو نحوهما

[٢٥٤٠]مسألة ١٩:يجب على ولي الميت قضاء ما فاته من الصوم لعذر من مرض أو سفر أو نحوهما،لا ما تركه عمدا أو أتى به و كان باطلا- من جهة التقصير في أخذ المسائل،و إن كان الأحوط(٣)قضاء جميع ما عليه و إن كان من جهة الترك عمدا،نعم يشترط في وجوب قضاء ما فات بالمرض أن يكون قد تمكن في حال حياته من القضاء و أهمل و إلا فلا يجب لسقوط القضاء حينئذ كما عرفت سابقا،و لا فرق في الميت بين الأب و الام على الأقوى،و كذا لا فرق بين ما إذا ترك الميت ما يمكن التصديق به عنه و عدمه،و إن كان الأحوط في الأول الصدقة عنه برضاء الوارث مع القضاء،و المراد بالولي هو الولد نعم،ورددت كلمه(التهاون)في روايه أبي بصير (١)،و لكنها ضعيفه سندا، فان في سندها على بن حمزه.

تقدم في المسألة(١٩)من(فصل المفطرات المذكوره)ان الواجب في صوره العجز عن الخصال الثلاث هو التصديق بما يطبق لا صوم ثمانية عشر يوما.

هذا هو الصحيح لما مر من أنه لا يدل شيء من الروايات المتقدمة و غيرها على عدم جواز التأخير،و قد عرفت انه ليس فيها ما يدل على ذلك إلا كلمه(التواني)و قد مر أنها لا تدل عليه.

بل هو الأقوى،و قد مر تفصيل ذلك في أول(فصل في قضاء الولي) من كتاب الصلاة.

ص:٢٢١

الأكبر و إن كان طفلا أو مجنونا حين الموت، بل و إن كان حملا.

مسألة ٢٠: لو لم يكن للميت ولد لم يجب القضاء على أحد من الورثة

[٢٥٤١] مسألة ٢٠: لو لم يكن للميت ولد لم يجب القضاء على أحد من الورثة، و إن كان الأحوط قضاء أكبر الذكور من الأقارب عنه.

مسألة ٢١: لو تعدد الولى اشتركا

[٢٥٤٢] مسألة ٢١: لو تعدد الولى اشتركا (١)، و إن تحمل أحدهما كفى عن الآخر، كما أنه لو تبرع أجنبي سقط عن الولى.

مسألة ٢٢: يجوز للولى أن يستأجر من يصوم عن الميت و أن يأتي به مباشرة

[٢٥٤٣] مسألة ٢٢: يجوز للولى أن يستأجر من يصوم عن الميت و أن يأتي به مباشرة، و إذا استأجر و لم يأت به المؤجر أو أتى به باطلا لم يسقط عن الولى.

مسألة ٢٣: إذا شك الولى فى اشتغال ذمه الميت و عدمه لم يجب عليه شىء

[٢٥٤٤] مسألة ٢٣: إذا شك الولى فى اشتغال ذمه الميت و عدمه لم يجب عليه شىء، و لو علم به إجمالا و تردد بين الأقل و الأكثر جاز له الاقتصار على الأقل.

مسألة ٢٤: إذا أوصى الميت باستئجار ما عليه من الصوم أو الصلاة سقط عن الولى

[٢٥٤٥] مسألة ٢٤: إذا أوصى الميت باستئجار ما عليه من الصوم أو الصلاة سقط عن الولى بشرط أداء الأجير صحيحا و إلا وجب عليه.

مسألة ٢٥: إنما يجب على الولى قضاء ما علم اشتغال ذمه الميت به أو شهدت به البيه أو أقر به عند موته

[٢٥٤٦] مسألة ٢٥: إنما يجب على الولى قضاء ما علم اشتغال ذمه الميت به أو شهدت به البيه أو أقر به عند موته (٢)، و أما لو علم أنه كان عليه القضاء و شك فى إتيانه حال حياته أو بقاء شغل ذمته فالظاهر عدم الوجوب فى الاشتراك اشكال بل منع، و قد مر ان وجوب القضاء فى صورته تعدد الولى كفائى كما تقدم تفصيله فى المسألة (٩) من (فصل قضاء الولى) فى كتاب الصلاة.

فى ثبوته بالاقرار اشكال بل منع لأن ما أخبره باشتغال ذمته لا يكون حجه بعنوان الاقرار، لأن الاقرار انما يكون حجه على المقر بالنسبة إلى مال أو حق على ذمته لآخر لكى يحق للآخر أن يطالب به، و أما إذا أقر باشتغال ذمته

عليه باستصحاب بقائه (١)، نعم لو شك هو في حال حياته و أجرى الاستصحاب أو قاعده الشغل و لم يأت به حتى مات فالظاهر وجوبه على الولي.

مسألة ٢٦: في اختصاص ما وجب على الولي بقضاء شهر رمضان أو عمومه لكل صوم واجب قولان

[٢٥٤٧] مسألة ٢٦: في اختصاص ما وجب على الولي بقضاء شهر رمضان أو عمومه لكل صوم واجب قولان، مقتضى إطلاق بعض الأخبار الثاني و هو الأحوط (٢).

بالصلاه أو الصيام فلا يكون ذلك من الاقرار حتى يكون مشمولاً لدليل حجيته باعتبار انه ليس اقراراً بمال أو حق على نفسه لآخر، و لا أثر له إلا وجوب قضائهما على الولي، و من المعلوم ان هذا الأثر لا يثبت الا إذا كان ثقاً و عندئذ يكون اقراره حجه من باب حجيه أخبار الثقه لا بملاك الاقرار.

فيه اشكال بل منع، و الظاهر هو الوجوب بمقتضى الاستصحاب المذكور، لأن موضوعه ثبوت اشتغال ذمه الميت بالصلاه و الصيام، و بما ان الولي شاك في بقائه بعد اليقين بثبوتة فلا مانع من التمسك به، بل لو قلنا بأن الاستصحاب لا يجري في مسأله دعوى الدين على الميت إلا ان مسألتنا هذه ليست من صغريات تلك المسأله، فلا مانع من جريانه فيها.

بل هو الأقوى لإطلاق قوله عليه السلام في صحيحه حفص بن البختري:

«و عليه صلاه و صيام» (١) فانه يعم مطلق الصلاه و الصيام الثابتين في ذمته سواء أ كانا من الصلوات اليوميه و صيام شهر رمضان أم كانا من غيرهما كصلاه الآيات و صيام الكفاره و النذر المعين.

نعم، ان المتفاهم العرفي منه ما كان واجبا على الميت ابتداء أى من دون سبق وجوبه على شخص آخر كما إذا كان عليه الصلاه و الصيام من أبويه أو بالاجاره و لم يأت بها إلى أن مات فانه لا يجب على الولي أن يقضى عنه.

ص: ٢٢٣

١- (١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ٥.

مسأله ٢٧: لا يجوز للصائم قضاء شهر رمضان إذا كان عن نفسه الإفطار بعد الزوال

[٢٥٤٨] مسأله ٢٧: لا يجوز للصائم قضاء شهر رمضان إذا كان عن نفسه الإفطار بعد الزوال، بل تجب عليه الكفاره به و هي كما مر إتمام عشره مساكين لكل مسكين مدّ، و مع العجز عنه صيام ثلاثه أيام، و أما إذا كان عن غيره بإجاره أو تبرع فالأقوى جوازه و إن كان الأحوط الترك، كما أن الأقوى الجواز في سائر أقسام الصوم الواجب الموسّع و إن كان الأحوط الترك فيها أيضًا، و أما الإفطار قبل الزوال فلا مانع منه حتى في قضاء شهر رمضان عن نفسه إلا مع التعيين بالنذر أو الإجاره أو نحوهما، أو التضييق بمجىء رمضان آخر إن قلنا بعدم جواز التأخير إليه كما هو المشهور.

فصل فى صوم الكفار و هو أقسام:

منها: ما يجب فيه الصوم مع غيره، و هى كفاره قتل العمد (١)، و كفاره الظاهر ان ثبوت الكفار فى القتل العمدى انما هى فيما إذا ثبتت فيه الديه، و هو فى موردين..

أحدهما: إذا عفا ولى المقتول عن القصاص فعندئذ ينتقل إلى الديه.

و الآخر: إذا لم يتمكن من القصاص، و أما إذا تمكن منه و قام بالاقتصاص من القاتل و اقتصر فالظاهر انه لا شىء عليه، و تدل على ذلك صحيحه عبد الله بن سنان و ابن بكير جميعا عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «سئل عن المؤمن يقتل المؤمن متعمدا هل له توبه؟ فقال: ان كان قتله لإيمانه فلا توبه له، و إن كان قتله لغضب أو لسبب من أمر الدنيا، فان توبته أن يقاد منه، و إن يكن علم به انطلق إلى أولياء المقتول فأقر عندهم بقتل صاحبهم، فان عفوا عنه فلم يقتلوه اعطاهم الديه و اعتق نسمة و صام شهرين متتابعين و أطعم ستين مسكينا توبه إلى الله عز و جل» (١) فانها ظاهره فى ان وجوب اعطاء الديه و الكفار مترتب على العفو و عدم القتل، و على هذا فما ورد فى بعض الروايات من ترتب الكفار على القتل العمدى و إن كان مطلقا إلا أنه لا بد من تقييد اطلاقها بتلك الروايات.

ص: ٢٢٥

١- (١) الوسائل باب: ٩ من أبواب القصاص فى النفس الحديث: ١.

من أفطر على محرّم في شهر رمضان، فإنه تجب فيها الخصال الثلاث (١).

و منها: ما يجب فيه الصوم بعد العجز عن غيره، و هي كفاره الظهار، و كفاره قتل الخطأ، فإن وجوب الصوم فيهما بعد العجز عن العتق، و كفاره الإفطار في قضاء رمضان، فإن الصوم فيها بعد العجز عن الإطعام كما عرفت، و كفاره اليمين و هي عتق رقبه أو إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم و بعد العجز عنها فصيام ثلاثة أيام، و كفاره صيد النعام، و كفاره صيد البقر الوحشي، و كفاره صيد الغزال، فإن الأول تجب فيه بدنه و مع العجز عنها صيام ثمانية عشر يوماً (٢)، و الثاني يجب فيه ذبح بقرة و مع العجز عنها صوم تسعة أيام، و الثالث يجب فيه شاه و مع العجز عنها صوم ثلاثة أيام، و كفاره الإفاضه من عرفات قبل الغروب عامداً، و هي بدنه و بعد العجز عنها صيام ثمانية عشر يوماً، و كفاره خدش المرأة وجهها في المصاب حتى في الوجوب اشكال بل منع، و الأظهر عدم الوجوب و قد مر تفصيل ذلك في المسألة (١) من (فصل المفطرات المذكوره...).

بل اطعام ستين مسكيناً، فإن لم يتمكن فصيام ثمانية عشر يوماً، و تنص عليه صحيحه علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال: «سألته عن رجل محرم أصاب نعامه ما عليه؟ قال: عليه بدنه، فإن لم يجد فليصدق على ستين مسكيناً، فإن لم يجد فليصم ثمانية عشر يوماً، قال: و سألته عن محرم أصاب بقرة ما عليه؟ قال: عليه بقرة، فإن لم يجد فليصدق على ثلاثين مسكيناً، فإن لم يجد فليصم تسعة أيام، قال: و سألته عن محرم أصاب ظيماً ما عليه؟ قال:

عليه شاه، فإن لم يجد فليصدق على عشرة مساكين، فإن لم يجد فليصم ثلاثة أيام» (١) و بذلك يظهر حال ما بعده.

ص: ٢٢٤

أدمته(١) و نتفها رأسها فيه،و كفاره شق الرجل ثوبه على زوجته أو ولده فإنهما ككفاره اليمين.

و منها: ما يجب فيه الصوم مخيرا بينه و بين غيره،و هي كفاره الإفطار فى شهر رمضان،و كفاره الاعتكاف(٢)،و كفاره النذر(٣)و العهد،و كفاره ثم ان الانتقال من كفاره الصيد إلى الصوم بعد العجز عن الاطعام لا ينحصر فى الموارد الثلاثة المذكوره فى المتن،بل هو ثابت فى صيد الأرنب و ما شاكله أيضا على تفصيل يأتى فى باب الحج إن شاء الله تعالى.

فى ثبوت الكفاره فيه و فيما بعده اشكال بل منع،و الأظهر عدم ثبوتها فى خدش المرأه وجهها و لا فى نتفها رأسها، كما انه لا كفاره فى شق الرجل ثوبه على زوجته أو ولده،فانها و إن كانت مشهوره إلا أنه لا دليل عليها غير روايه حنان بن سدير قال:«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل شق ثوبه على أبيه أو على امه أو على أخيه أو على قريب له فقال: لا بأس بشق الجيوب،قد شق موسى بن عمران على أخيه هارون،و لا يشق الوالد على ولده و لا زوج على امرأته و تشق المرأه على زوجها،و إذا شق زوج على امرأته أو والد على ولده فكفارته حنث يمين و لا صلاه لهما حتى يكفرا أو يتوبا من ذلك فإذا خدشت المرأه وجهها أو جزت شعرها أو نتفته ففى جز الشعر عتق رقبه أو صيام شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكينا،و فى الخدش إذا دميت،و فى النتف كفاره حنث يمين،و لا شىء فى اللطم على الخدود سوى الاستغفار و التوبه»(١).و هذه الروايه و إن كانت تامه دلالة الا أنها ضعيفه سندا بخالد بن سدير،و لكن مع هذا فرعايه الاحتياط أولى و أجدر.

تقدم فى الأمر الرابع من (فصل المفطرات المذكوره) ان الأحوط وجوبا الترتيب فيها.

تقدم فى الأمر الثالث من ذلك الفصل ان كفارته كفاره اليمين.

ص: ٢٢٧

جز المرأه شعرها(١)فى المصاب،فإن كل هذه مخيره بين الخصال الثلاث على الأقوى،و كفاره حلق الرأس فى الإحرام،و هى دم شاه أو صيام ثلاثه أيام أو التصدق على سته مساكين لكل واحد مّدان.

و منها:ما يجب فيه الصوم مرتبا على غيره مخيرا بينه و بين غيره، و هى كفاره الواطئ أمته المحرمه بإذنه،فإنها بدنه أو بقره(٢)و مع العجز فشاه أو صيام ثلاثه أيام.

مسأله ١:يجب التتابع فى صوم شهرين من كفاره الجمع أو كفاره التخيير

[٢٥٤٩]مسأله ١:يجب التتابع فى صوم شهرين من كفاره الجمع أو كفاره التخيير،و يكفى فى حصول التتابع فيهما صوم الشهر الأول و يوم من الشهر الثانى،و كذا يجب التتابع فى الثمانيه عشر بدل الشهرين(٣)،بل هو على الأحوط الأولى كما مر آنفا.

أو شاه إذا كان موسرا و عالما بالحال و كان هو الذى أمرها بالإحرام، و إذا كان معسرا كذلك فشاه أو صيام،و تنص عليه موثقه اسحاق بن عمار قال:

«قلت لأبى الحسن موسى عليه السّلام:أخبرنى عن رجل محلّ وقع على أمه له محرمة، قال:موسرا أم معسرا،قلت:أجبنى فيهما،قال:هو أمرها بالاحرام أو لم يأمرها، أو أحرمت من قبل نفسها؟قلت:أجبنى فيهما،فقال:ان كان موسرا و كان عالما انه لا ينبغى له و كان هو الذى أمرها بالاحرام فعليه بدنه،و إن شاء بقره،و إن شاء شاه،و إن لم يكن أمرها بالاحرام فلا شىء عليه موسرا كان أو معسرا،و إن كان أمرها و هو معسر فعليه دم شاه أو صيام»(١).

فى الوجوب اشكال بل منع،إذ لا- دليل على اعتبار التتابع فى البدل، لأن الدليل انما يدل على اعتباره فى المبدل و هو صيام الشهرين و لا دليل على ان البدل مثل المبدل فى تمام الآثار،هذا اضافه إلى أنه ليس بدلا عن صيام

ص:٢٢٨

الأحوط (١) في صيام سائر الكفارات، وإن كان في وجوبه فيها تأمل وإشكال.

الشهرين المتتابعين، أما في كفاره شهر رمضان فقد تقدم في المسألة (١٩) من (فصل المفطرات المذكوره...) انه لا- دليل على وجوبه عند العجز عن الخصال الثلاث، بل الوظيفة في هذه الحالة التصديق بما يطبق لا الصيام المذكور و هو صيام ثمانية عشر يوماً، و على تقدير وجوبه فهو بدل عن الجامع لدى العجز عن الجميع لا- عن خصوص صيام الشهرين المتتابعين، بل مقتضى صحيحه عبد الله بن سنان الآتيه هو انه بدل عن الاطعام دون الصيام.

و أما في كفاره الصيد فهو و إن كان ثابتاً، إلا أنه بدل عن الاطعام لا عن الصيام، وقد نص على ذلك في صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«سألته عن رجل كان عليه صيام شهرين متتابعين فلم يقدر على الصيام و لم يقدر على العتق و لم يقدر على الصدقة، قال: فليصم ثمانية عشر يوماً عن كل عشرة مساكين ثلاثة أيام» (١).

لا- بأس بتركه و إن كانت رعايته أولى و أجدر، فان اعتبار التسابع بحاجه إلى قرينه و إن كانت تلك القرينه مناسبة الحكم و الموضوع الارتكازيه، و الألفس كلمه ثلاثه أيام، أو سبعة أيام، أو عشره أيام، أو ثمانية عشر يوماً، وهكذا لا تدل على التوالى و التسابع ما لم تكن هناك قرينه من الداخل أو الخارج، و على هذا فان كان هناك نص على اعتباره كما في كفاره صوم شهر رمضان فهو، و الألفمقتضى القاعده عدم اعتباره إلا إذا كانت هناك خصوصيه خارجيه أو داخلية تؤكد على اعتباره، كما في أدنى الحيض و أكثره و عشره أيام الاقامه و نحو ذلك، و بما انه ليس في روايات سائر الكفارات ما يصلح أن يكون قرينه على اعتباره في صيامها فمقتضى اطلاقها عدم اعتباره.

ص: ٢٢٩

مسألة ٢: إذا نذر صوم شهر أو أقل أو أزيد لم يجب التتابع

[٢٥٥٠] مسألة ٢: إذا نذر صوم شهر أو أقل أو أزيد لم يجب التتابع إلا مع الانصراف أو اشتراط التتابع فيه (١).

مسألة ٣: إذا فاته النذر المعين أو المشروط فيه التتابع

[٢٥٥١] مسألة ٣: إذا فاته النذر المعين أو المشروط فيه التتابع فيه انه لا أثر لانصراف اللفظ إلى التتابع، لأن النذر تابع لقصد الناذر، فانه ان كان قاصدا للتتابع وجب و إلا فلا، سواء أ كان اللفظ منصرفا إليه أم لا.

نعم، ورد في روايه الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل جعل عليه صوم شهر فصام منه خمسة عشر يوما ثم عرض له أمر، فقال: إن كان صام خمسة عشر يوما فله أن يقضى ما بقى، وإن كان أقل من خمسة عشر يوما لم يجزه حتى يصوم شهرا تاما» (١).

و هذه الروايه و إن دلت على اعتبار التتابع في الصيام المنذور إلا انه لا بد من حملها على ما إذا كان الناذر قاصدا له، و إلا فلا يحتمل وجوبه، لأن الناذر إذا نذر صوم شهر-مثلا- فلا يخلو من أن يكون قاصدا للتتابع فيه، أو لا، و على الثاني فمره يكون غافلا عن هذه الخصوصيه و انما قصد طبيعي صوم شهر كامل، و اخرى يكون قاصدا الاطلاق و عدم اشتراط التتابع، فعلى الأول يجب التتابع، و على الثاني لا يجب بكلا شقيه بلحاظ انه غير مقصود و لو بسبب الغفله عنه.

نعم، لو قصد الناذر معنى اللفظ على ما هو المتفاهم لدى العرف و لو انصرفا على نحو الاجمال فهو المتبع باعتبار انه المقصود و لا ينافي ذلك تبعيه النذر لقصد الناذر كما و كيفا. ثم ان الحكم في مورد الروايه بما انه على خلاف القاعده فلا بد من الاقتصار على موردها فيما إذا كان المانع عن استمرار الصيام عارضا عليه بغير اختياره لأنه القدر المتيقن منها، هذا كله على تقدير صحه الروايه، و الظاهر أن الروايه ضعيفه سندا بموسى بن بكر.

ص: ٢٣٠

فالأحوط (١) في قضائه التتابع أيضا.

مسألة ٤: من وجب عليه الصوم اللازم فيه التتابع لا يجوز أن يشرع فيه في زمان يعلم أنه لا يسلم له بتخلل العيد

[٢٥٥٢] مسألة ٤: من وجب عليه الصوم اللازم فيه التتابع لا يجوز أن يشرع فيه في زمان يعلم أنه لا يسلم له بتخلل العيد (٢) أو تخلل يوم يجب فيه صوم آخر من نذر أو إجاره أو شهر رمضان، فمن وجب عليه شهران متتابعان لا يجوز له أن يبتدئ بشعبان بل يجب أن يصوم قبله يوما أو أزيد لا بأس بتركه و إن كانت رعايته أولى و أجدر، و النكته فيه ان الأمر بالقضاء إن كان بصيغه ما ورد في النبوى من قوله: «من فاتته فريضه فليقضها كما فاتته» فأمكن أن يقال: ان الفأئت من الفريضه بأيه كيفيه كانت يجب أن يقضيه كذلك، فان كان متتابعاً لزم قضاءه كذلك، و الأ فلا، و بما ان الصوم الفأئت في المسأله متتابع فيجب أن يقضيه كذلك، إلا انه بهذه الصيغه بما انه نبوى فلا يثبت.

و أما ما ورد في صحيحه زراره من قوله عليه السلام: «يقضى ما فاته كما فاتته» (١) فبما أن مورده الصلاة فيكون ناظراً إلى اعتبار المماثلة بين الفأئت و ما يقضيه في الكم يعنى في القصر و التمام و إن كان بصيغه «يصوم يوماً بدلاً يوم» (٢) فانه أيضا لا يدل على ذلك، لأن الظاهر منه عرفاً اعتبار المماثلة بينهما في العدد فحسب دون غيره، و حيث ان الأمر بالقضاء في المقام قد ورد بهذه الصيغه فلا تدل على ان المقتضى لا بد أن يكون مثل الفأئت حتى في اعتبار التتابع و التوالى.

في اطلاقه اشكال بل منع، فان القتل إذا كان في الأشهر الحرم و جب على القاتل أن يصوم شهرين متتابعين من الأشهر الحرم حتى يوم العيد، و تنص عليه صحيحه زراره قال: «قلت لأبى جعفر عليه السلام: رجل قتل رجلاً في الحرم، قال:

عليه ديه و ثلث، و يصوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم و يعتق رقبه و يطعم

ص: ٢٣١

١-١) الوسائل باب: ٦ من أبواب قضاء الصلوات الحديث: ١.

٢-٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب بقيه الصوم الواجب الحديث: ١.

من رجب، وكذا لا يجوز أن يقتصر على شوال مع يوم من ذي القعدة، أو على ذي الحجة مع يوم من المحرم لنقصان الشهرين بالعيدين، نعم لو لم يعلم من حين الشروع عدم السلامه فاتفق فلا بأس على الأصح، وإن كان الأحوط عدم الإجزاء (١)، ويستثنى (٢) مما ذكرنا من عدم الجواز مورد واحد وهو صوم ثلاثه أيام بدل هدى التمتع إذا شرع فيه يوم الترويه، فإنه يصح وإن تخلل بينها العيد فيأتي بالثالث بعد العيد بلا فصل أو بعد أيام التشريق بلا فصل لمن كان بمنى، وأما لو شرع فيه يوم عرفه أو صام يوم السابع والترويه وتركه في عرفه لم يصح ووجب ستين مسكينا قال: قلت: هذا يدخل فيه العيد وأيام التشريق، فقال: يصومه فإنه حق لزمه» (١).

و مثلها صحيحته الاخرى.

بل الإجزاء هو الأقوى إذا كان غافلا عن عدم سلامته أو ناسيا له، حيث انه مشمول لقوله عليه السلام: «هذا مما غلب الله تعالى عليه» (٢) وأما إذا كان شاكا فيه فعدم الاجزاء هو الأقوى باعتبار انه غير مشمول له.

فى استثنائه اشكال بل منع، لأن مقتضى صحيحه يحيى الأزرق عن أبى الحسن عليه السلام قال: «سألته عن رجل قدم يوم الترويه متمتعا و ليس له هدى فصام يوم الترويه و يوم عرفه، قال: يصوم يوما آخر بعد أيام التشريق» (٣) وإن كان جواز ترك التتابع و عدم وجوبه، إلا ان موردها خاص، و تدل على عدم اشتراط التتابع فى صحه صيام الأيام الثلاثه فى ذلك المورد الخاص لا مطلقا، و فى هذا المورد معارضه بصحيحه عبد الرحمن بن الحجاج عن أبى

ص: ٢٣٢

١-١) الوسائل باب: ٨ من أبواب بقيه الصوم الواجب الحديث: ١.

٢-٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب بقيه الصوم الواجب الحديث: ١٢.

٣-٣) الوسائل باب: ٥٢ من أبواب الوقوف بالمشعر الحديث: ٢.

مسألة ٥: كل صوم يشترط فيه التتابع إذا أفطر في أثناءه لا لعذر اختيارا يجب استئنافه

[٢٥٥٣] مسألة ٥: كل صوم يشترط فيه التتابع إذا أفطر في أثناءه لا لعذر اختيارا يجب استئنافه، وكذا إذا شرع فيه في زمان يتخلل فيه صوم واجب آخر من نذر ونحوه، وأما ما لم يشترط فيه التتابع وإن وجب فيه بنذر أو نحوه فلا- يجب استئنافه وإن أثم بالإفطار، كما إذا نذر التتابع في قضاء رمضان فإنه لو خالف وأتى به متفرقا صح وإن عصى من جهة خلف النذر.

مسألة ٦: إذا أفطر في أثناء ما يشترط فيه التتابع لعذر من الأعذار كالمرض والحيض والنفاس والسفر الاضطراري دون الاختياري

[٢٥٥٤] مسألة ٦: إذا أفطر في أثناء ما يشترط فيه التتابع لعذر من الأعذار كالمرض والحيض والنفاس والسفر الاضطراري دون الاختياري لم يجب استئنافه بل يبني على ما مضى، ومن العذر ما إذا نسي النية حتى فات وقتها بأن تذكر بعد الزوال، ومنه أيضا ما إذا نسي فنوى صوما آخر ولم يتذكر إلا بعد الزوال، ومنه أيضا ما إذا نذر قبل تعلق الكفاره صوم كل الحسن عليه السلام قال: «سأله عباد البصري عن متمتع لم يكن معه هدى، قال: يصوم ثلاثة أيام قبل يوم الترويه، قال: فان فاته صوم هذه الأيام، فقال: لا يصوم الترويه ولا يوم عرفه، ولكن يصوم ثلاثة أيام متتابعات بعد أيام التشريق» (١).

وصحيحه عيص بن القاسم باعتبار ان مفاد الاولي ارشاد إلى عدم اعتبار التتابع فيه، ومفاد الأ-خيرتين ارشاد إلى اعتباره فيه، فتسقط حينئذ من جهة المعارضه ويرجع في موردها إلى العام الفوقى وهو قوله عليه السلام فى موثقه اسحاق بن عمار: «لا تصوم الثلاثة الأيام متفرقه» (٢). وأما حمل النهى عن صوم يوم الترويه و صوم يوم عرفه فى الروايتين الأ-خيرتين على النهى عنه على سبيل الانفراد بعيد جدا لوضوح ان المتفاهم العرفى منهما النهى عن صيام اليومين

ص: ٢٣٣

١- ١) الوسائل باب: ٥٢ من أبواب الوقوف بالمشعر الحديث: ٣.

٢- ٢) الوسائل باب: ٥٣ من أبواب الوقوف بالمشعر الحديث: ١.

خميس (١) فإن تخلله في أثناء التتابع لا يضر به، ولا يجب عليه الانتقال إلى غير الصوم من الخصال في صوم الشهرين لأجل هذا التعذر، نعم لو كان قد نذر صوم الدهر قبل تعلق الكفاره اتجه الانتقال إلى سائر الخصال (٢).

مسألة ٧: كل من وجب عليه شهران متتابعان من كفاره معينه أو مخيره إذا صام شهرا و يوما متتابعاً يجوز له التفريق في البقيه

[٢٥٥٥] مسألة ٧: كل من وجب عليه شهران متتابعان من كفاره معينه أو مخيره إذا صام شهرا و يوما متتابعاً يجوز له التفريق في البقيه و لو اختاراً لا جمعاً بعنوان بدل الهدى و تدلان على انه لا قيمه له بعد عدم امكان ضم اليوم الثالث إليهما مباشرة.

هذا فيما إذا كان متعلق النذر حصه خاصه من الصوم و هي خصوص صوم يوم الخميس و لا ينطبق على صوم آخر، فان وجوب الوفاء به مانع من التتابع، و هو مما غلب الله تعالى عليه فيكون مشمولاً لإطلاق التعليل الوارد في ذيل صحيحه سليمان بن خالد و هو قوله عليه السلام: «هذا مما غلب الله عليه و ليس على ما غلب الله عز و جل شىء...» (١) و في ذيل صحيحه رفاعه و هو قوله عليه السلام:

«ينبى عليه الله حبسه» (٢)، و أما إذا كان متعلقه طبعى الصوم مطلقاً بلا تقيده بقاء بقاء خاص كأن نذر أن يصوم في هذا اليوم أى صوم كان من قضاء أو اجاره أو كفاره فعندئذ يحسب من الكفاره لأنه ينطبق عليه فلا ينافى التتابع.

في الانتقال اشكال بل منع، فان نذر صوم الدهر بما انه لا يكون معنونا بعنوان خاص حيث ان مرده إلى أنه يظل صائماً طيله عمره بأى صوم كان، فينطبق حينئذ على صوم الكفاره أيضاً و يحسب منه، و معه لا مقتضى للانتقال إلى سائر الخصال.

ص: ٢٣٤

١-١) الوسائل باب: ٣ من أبواب بقيه الصوم الواجب الحديث: ١٢.

٢-٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب بقيه الصوم الواجب الحديث: ١٠.

لعذر، وكذا لو كان من نذر أو عهد(١) لم يشترط فيه تتابع الأيام جميعها(٢) ولم يكن المنساق منه ذلك(٣)، وألحق المشهور بالشهرين المنذور فيه التتابع فقالوا إذا تابع في خمسة عشر يوماً منه يجوز له التفريق في البقية اختياراً وهو مشكل، فلا يترك الاحتياط فيه بالاستئناس(٤) مع تخلل الإفطار عمداً وإن بقي منه يوم، كما لا إشكال في عدم جواز التفريق اختياراً مع تجاوز النصف في سائر أقسام الصوم نقصد به أنه نوى في نذره أو عهده التتابع بين الشهرين على النحو المراد منه في الشرع، فإذا كانت نيته كذلك وجب عليه التتابع بين صوم شهر و يوم من الشهر الثاني دون الأكثر كما هو الحال في صيام شهرين متتابعين.

نقصد به أنه لا ينوى التتابع بين شهرين كلاً، وهذا لا ينافي أن يكون ناوياً التتابع بينهما على النحو المقصود منه في الشرع.

وإن شئت قلت: إن الناذر مره أراد بنذره صوم شهرين متتابعين التتابع بينهما على النحو المعهود لدى الشرع، وأخرى أراد بنذره ذلك التتابع الواقعي وهو التتابع بين جميع أيامهما، فعلى الأول يجب عليه التتابع بين صيام شهر و يوم من الشهر الثاني، وأما في الباقي فيجوز التفريق، وعلى الثاني يجب عليه التتابع والتوالي بين كل أيام الشهرين من البدايه إلى النهايه.

تقدم في المسألة(٢) أن النذر تابع لقصد الناذر ولا أثر لانصراف اللفظ، والمنساق منه إذا لم يكن مقصوداً للناذر.

بل هو الأقوى حيث أنه لا دليل على اللاحق، وأما روايه الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل جعل عليه صوم شهر فصام منه خمسة عشر يوماً، ثم عرض له أمر، فقال: إن كان صام خمسة عشر يوماً فله أن يقضى ما بقي، وإن كان أقل من خمسة عشر يوماً لم يجزه حتى يصوم شهراً تاماً»(١) فهي وإن كانت

ص: ٢٣٥

مسألة ٨: إذا بطل المتتابع في الأثناء

[٢٥٥٦] مسألة ٨: إذا بطل المتتابع في الأثناء لا يكشف عن بطلان الأيام تنص على التفصيل بين عروض المانع عن المتتابع عليه بعد اكمال خمسة عشر يوما و عروضه عليه قبله، فعلى الأول تسقط شرطيه المتتابع و له الاكتفاء بالأتیان بالباقي، و على الثاني يجب الاستيناف من الأول و الغاء ما أتى من الصيام، إلا أنها ضعيفه سندا بموسى بن بكر حيث لم يرد فيه توثيق عدا وروده في اسناد تفسير على بن ابراهيم، و هو لا يكفي، في كونه ثقه.

كصوم شهر في كفاره قتل الخطأ و الظهر على العبد و صوم ثمانية عشر يوما بدل الشهرين و إن كان في وجوب المتتابع في الأخير اشكال بل منع على تقدير تسليم أصل وجوبه كما تقدم.

و قد يقال بالتفصيل في صوم شهر بين الظهر و غيره، فان كان في الظهر فهو ملحق بصيام شهرين متتابعين، و إن كان في غيره فلا دليل على اللاحاق.

و قد استدل على ذلك بصحيحه منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام:

«انه قال في رجل صام في ظهار شعبان ثم أدركه شهر رمضان، قال: يصوم شهر رمضان و يستأنف الصوم، فان هو صام في الظهر فزاد في النصف يوما قضى بقيته» (١) بتقريب ان قوله عليه السلام في ذيلها: «فان هو صام في الظهر فزاد في النصف يوما قضى بقيته» مطلق، و باطلاقه يعم النصف من الشهرين المتتابعين كما في الحر و من الشهر الواحد المتتابع كما في العبد، و لكن من الواضح انه لا اطلاق له باعتبار انه متفرع على صيام رجل في الظهر شهرا كاملا و هو شهر شعبان ثم أدركه رمضان فأمر الامام عليه السلام بصيامه و استئناف صوم الظهر معللا بأنه لم يزد على النصف يوما، و من المعلوم ان ذلك التعليل اشاره إلى النصف من الشهرين المتتابعين فلا اطلاق له.

ص: ٢٣٦

السابقه فهى صحيحه و إن لم تكن امتثالاً- للأمر الوجوبى و لا الندبى (١) لكونها محبوبه فى حد نفسها من حيث إنها صوم، و كذلك الحال فى الصلاه إذا بطلت فى الأثناء فإن الأذكار و القراءه صحيحه فى حد نفسها من حيث محبوبيتها لذاتها.

نعم، لو كان هذا التعليل فى كلام الامام عليه السلام ابتداءً لأمكن أن يقال بالاطلاق لا فى مثل المقام.

الظاهر انه امتثال للأمر الندبى لأن الصائم إذا صام الأيام المذكوره بأمل التقرب بها إلى الله تعالى، غايه الأمر انه كان قاصداً بها امتثال أمرها الوجوبى ثم بان عدمه فقد أتى بها اضافه إلى الله تعالى، و بذلك يحصل امتثال الأمر الندبى و الخطأ فى الاعتقاد و انكشاف الخلاف لا يضر فى الاضافه و الامتثال.

و إن شئت قلت: ان منشأ صحه الاضافه و التقرب انما هو محبوبيه الصيام فى نفسه التى هى المنشأ لأمره الاستجابى، و عليه فالإتيان بالصوم بداعى امتثال أمره الوجوبى التوصلى لا- ينفك عن الإتيان به اضافه إليه تعالى باعتبار ان قصد أمره داع إلى الإتيان به كذلك، و من المعلوم ان الإتيان به كذلك بملاك انه محبوب فى نفسه و قابل للتقرب، و إلا لم يمكن التقرب به، فاذن كيف لا يكون امتثالاً لأمره الاستجابى.

إشاره

فصل فى أقسام الصوم أقسام الصوم أربعة: واجب، و نذب، و مكروه كراهه عباده، و محظور.

و الواجب أقسام..

صوم شهر رمضان، و صوم الكفاره، و صوم القضاء، و صوم بدل الهدى فى حج التمتع، و صوم النذر و العهد و اليمين، و الملتزم بشرط أو إجاره، و صوم اليوم الثالث من أيام الاعتكاف، أما الواجب فقد مر جملة منه.

و أما المندوب منه فأقسام

إشاره

و أما المندوب منه فأقسام..

منها: ما لا يختص بسبب مخصوص و لا زمان معين كصوم أيام السنه عدا ما استثنى من العيدين و أيام التشريق لمن كان بمنى، فقد وردت الأخبار الكثيره فى فضله من حيث هو و محبوبيته و فوائده، و يكفى فيه ما ورد فى الحديث القدسى «الصوم لى و أنا أجازى به» و ما ورد من «أن الصوم جنه من النار» و «أن نوم الصائم عباده، و صمته تسبيح، و عمله متقبل، و دعاءه مستجاب»، و نعم ما قال بعض العلماء من أنه لو لم يكن فى الصوم إلا- الارتقاء عن حضيض حظوظ النفس البهيميه إلى ذروه التشبه بالملائكه الروحانيه لكفى به فضلا و منقبه و شرفا.

و منها: ما يختص بسبب مخصوص، و هى كثيره المذكوره فى كتب الأدعيه.

و منها: ما يختص بوقت معين، و هو فى مواضع ..

منها و هو آكدها: صوم ثلاثه أيام من كل شهر، فقد ورد أنه يعادل صوم الدهر، و يذهب بوجر الصدر، و أفضل كفياته ما عن المشهور و يدل عليه جملة من الأخبار و هو أن يصوم أول خميس من الشهر و آخر خميس منه و أول أربعاء فى العشر الثانى، و من تركه يستحب له قضاؤه، و مع العجز عن صومه لكبر و نحوه يستحب أن يتصدق عن كل يوم بمد من طعام أو بدرهم.

و منها: صوم أيام البيض من كل شهر، و هى الثالث عشر و الرابع عشر و الخامس عشر على الأصح المشهور، و عن العماني أنها الثلاثه المتقدمه.

و منها: صوم يوم مولد النبي صلى الله عليه و آله و هو السابع عشر من ربيع الأول على الأصح، و عن الكليني رحمه الله أنه الثانى عشر منه.

و منها: صوم يوم الغدير، و هو الثامن عشر من ذى الحجه.

و منها: صوم يوم مبعث النبي صلى الله عليه و آله، و هو السابع و العشرون من رجب.

و منها: يوم دحو الأرض من تحت الكعبه، و هو اليوم الخامس و العشرون من ذى القعدة.

و منها: يوم عرفه لمن لا يضعفه الصوم عن الدعاء.

و منها: يوم المباهله، و هو الرابع و العشرون من ذى الحجه.

و منها: كل خميس و جمعه معا، أو الجمعه فقط.

و منها: أول ذى الحجه، بل كل يوم من التسع فيه.

و منها: يوم النيروز.

و منها: صوم رجب و شعبان كلا أو بعضا، و لو يوما من كل منهما.

و منها: أول يوم من المحرم و ثالثه و سابعه.

و منها: التاسع و العشرون من ذى القعدة.

و منها:صوم ستة أيام بعد عيد الفطر بثلاثة أيام أحدها العيد.

و منها:يوم النصف من جمادى الاولى.

مسألة ١: لا يجب إتمام صوم التطوع بالشروع فيه بل يجوز له الإفطار إلى الغروب

[٢٥٥٧]مسألة ١: لا يجب إتمام صوم التطوع بالشروع فيه بل يجوز له الإفطار إلى الغروب، وإن كان يكره بعد الزوال.

مسألة ٢: يستحب للصائم تطوعاً قطع الصوم إذا دعاه أخوه المؤمن إلى الطعام

[٢٥٥٨]مسألة ٢: يستحب للصائم تطوعاً قطع الصوم إذا دعاه أخوه المؤمن إلى الطعام، بل قيل بكرهته حينئذ.

و أما المكروه منه بمعنى قلة الثواب ففي مواضع أيضا

و أما المكروه منه بمعنى قلة الثواب ففي مواضع أيضا..

منها:صوم عاشوراء.

و منها:صوم عرفه لمن خاف أن يضعفه عن الدعاء الذى هو أفضل من الصوم، وكذا مع الشك في هلال ذى الحجة خوفا من أن يكون يوم العيد.

و منها:صوم الضعيف بدون إذن مضيفه، والأحوط تركه مع نهي، بل الأحوط تركه مع عدم إذنه أيضا.

و منها:صوم الولد بدون إذن والده، بل الأحوط تركه خصوصا مع النهي، بل يحرم إذا كان إيذاء له من حيث شفقتة عليه، والظاهر جريان الحكم في ولد الولد بالنسبة إلى الجد، والأولى مراعاة إذن والده، و كونه إيذاء لها يحرم كما في الوالد.

و أما المحظور منه ففي مواضع أيضا

إشارة

و أما المحظور منه ففي مواضع أيضا..

أحدها:صوم العيدين الفطر و الأضحى، وإن كان عن كفاره القتل في أشهر الحرم، والقول بجوازه للقاتل شاذ و الرواية الدالة عليه ضعيفة سندا و دلالة (١).

تقدم في المسألة (٤) من (فصل في صوم الكفاره) ان الرواية صحيحة سندا و تامه دلالة على عكس ما أفاده الماتن قدس سرّه تماما.

الثانى:صوم أيام التشريق،و هى الحادى عشر و الثانى عشر و الثالث عشر من ذى الحجه لمن كان بمنى،و لا فرق على الأقوى بين الناسك و غيره.

الثالث:صوم يوم الشك فى أنه من شعبان أو رمضان بنيه أنه من رمضان،و أما بنيه أنه من شعبان فلا مانع منه كما مر.

الرابع:صوم وفاء نذر المعصيه،بأن ينذر الصوم إذا تمكن من الحرام الفلانى أو إذا ترك الواجب الفلانى يقصد بذلك الشكر على تيسره،و أما إذا كان بقصد الزجر عنه فلا بأس به،نعم يلحق بالأول فى الحرمة ما إذا نذر الصوم زجرا عن طاعه صدرت منه أو عن معصيه تركها.

الخامس:صوم الصمت،بأن ينوى فى صومه السكوت عن الكلام فى تمام النهار أو بعضه بجعله فى نيته من قيود صومه،و أما إذا لم يجعله قيذا و إن صمت فلا بأس به،بل و إن كان فى حال النيه بانيا على ذلك إذا لم يجعل الكلام جزءا من المفطرات و تركه قيذا فى صومه.

السادس:صوم الوصال،و هو صوم يوم و ليله إلى السحر،أو صوم يومين بلا إفطار فى البين،و أما لو أخر الإفطار إلى السحر أو إلى الليله الثانيه مع عدم قصد جعل تركه جزءا من الصوم فلا بأس،و إن كان الأحوط عدم التأخير إلى السحر مطلقا.

السابع:صوم الزوجه مع المزاحمه لحق الزوج،مع المزاحمه لحق الزوج،و الأحوط تركه بلا إذن منه،بل لا يترك الاحتياط مع نهيه عنه و إن لم يكن مزاحما لحقه.

الثامن:صوم المملوك مع المزاحمه لحق المولى،و الأحوط تركه من دون إذنه،بل لا يترك الاحتياط مع نهيه.

التاسع:صوم الولد مع كونه موجبا لتألم الوالدين و أذيتهما.

العاشر:صوم المريض و من كان يضره الصوم.

الحادى عشر:صوم المسافر إلا فى الصور المستثناه على ما مر.

الثانى عشر:صوم الدهر حتى العيدين على ما فى الخبر،و إن كان يمكن أن يكون من حيث اشتماله عليهما لا لكونه صوم الدهر من حيث هو.

مسأله ٣:يستحب الإمساك تأدبا فى شهر رمضان و إن لم يكن صوما فى مواضع

[٢٥٥٩]مسأله ٣:يستحب الإمساك تأدبا فى شهر رمضان و إن لم يكن صوما فى مواضع..

أحدها:المسافر إذا ورد أهله أو محل الإقامة بعد الزوال مطلقا أو قبله و قد أفطر،و أما إذا ورد قبله و لم يفطر فقد مر أنه يجب عليه الصوم.

الثانى:المريض إذا برأ فى أثناء النهار و قد أفطر،و كذا لو لم يفطر إذا كان بعد الزوال،بل قبله أيضا على ما مر من عدم صحه صومه،و إن كان الأحوط تجديد النيه و الإتمام ثم القضاء.

الثالث:الحائض و النفساء إذا طهرتا فى اثناء النهار.

الرابع:الكافر إذا أسلم فى أثناء النهار أتى بالمفطر أم لا.

الخامس:الصبي إذا بلغ فى أثناء النهار.

السادس:المجنون و المغمى عليه إذا أفاقا فى أثناءه.

تم كتاب الصوم

ص:٢٤٢

الفائدة الاولى:الصيام المشروع فى السفر أربعة أنواع..

الأول:صيام ثمانية عشر يوما عوضا عن كفاره التعجيل بالخروج من عرفات قبل الغروب،فان من استعجل و خرج منها قبل الغروب فعليه أن يكفر بدنه ينحرها يوم النحر،فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوما بمكه أو فى الطريق أو فى أهله.

الثانى:صيام عشره أيام عوضا عن الهدى يؤدى الحاج ثلاثه منها فى السفر،ثم سبعة إذا رجع إلى أهله.

الثالث:صيام الواجب بالندر فى السفر شريطه أن ينص بقوله:«لله على أن أصوم اليوم الفلانى فى السفر،أو الاسبوع الفلانى فيه»أو ينص بقوله:«لله على أن أصوم شهر رجب أو شعبان المقبل سواء كنت حاضرا أم مسافرا»ففى ذلك يصح منه الصيام فى السفر.

الرابع:صيام المستحب ثلاثه أيام للمسافر فى المدينه المنوره لقضاء الحاجه و هى أيام الأربعاء و الخميس و الجمعة على نحو التتابع و التوالى كما تقدم فى النص.

الفائدة الثانية:نقاط الفرق بين أنواع الصيام..

١-يمتاز صوم شهر رمضان و الصوم المنذور فى يوم معين عن سائر أنواع الصوم الواجب فى نقطه و هى:انه لا يجوز تأخير النيه فى الأولين عن طلوع الفجر،و يجوز تأخيرها فى سائر الأنواع عنه إلى ما قبل الزوال،و لا يجوز تأخيرها فيها عن الزوال،و أما فى الصوم المستحب فيجوز تأخيرها عن الزوال أيضا إلى ما قبل الغروب.

٢-يمتاز صوم شهر رمضان عن قضائه فى أن الاصبح جنبا بلا عمد مبطل لقضاء شهر رمضان دون صومه إلا فى حاله واحده و هى الاصبح جنبا فى النومه الثانيه،فانه مبطل لصوم شهر رمضان و إن لم يكن عن عمد على تفصيل

تقدم فى محله، و لكن يشتركان فى ان البقاء على الجناحه متعمدا إلى أن يطلع الفجر مبطل لكليهما معا، و بذلك يمتازان عن سائر أنواع الصيام من الواجبه و المستحبه، فان البقاء على الجناحه ليلا إلى أن يطلع الفجر و لو متعمدا لا يكون مبطلا لها حتى ما كان واجبا بالذات كصوم الكفاره و صوم التعويض و إن كانت رعايه الاحتياط فيه أولى و أجدر.

٣- يمتاز صوم شهر رمضان و صوم قضاائه و الصوم المنذور المعين عن سائر أنواع الصيام من الواجبه و المستحبه فى الكفاره، فانها تجب بالافطار و الجماع و الاستمناء شريطه أن تكون متعمدا و ملتفتا إلى عدم جوازها فى الثلاثه الاولى. و لا تجب بشىء منها و إن كان متعمدا و ملتفتا فى الأنواع الباقية حتى الواجبه بالذات كصوم الكفاره و التعويض.

الفائده الثالثه: نقاط الاشتراك بين أنواع الصيام:

١- تشترك جميع أنواع الصيام من الواجبه و المستحبه فى المفطرات الثمانيه.

٢- تشترك جميع أنواعها كذلك فى أنها لا تبطل بالافطار نسيانا و سهوا.

٣- تشترك الجميع كذلك فى نيه القربه.

هذا تمام الكلام فى كتاب الصوم و قد تم بعونه تعالى و فضله و الحمد لله رب العالمين

كتاب الاعتكاف و هو اللبث في المسجد بقصد العباده، بل لا يبعد كفايه قصد التعبد بنفس اللبث و إن لم يضم إليه قصد عباده اخرى خارجه عنه، لكن الأحوط الأول (١)، و يصح في كل وقت يصح فيه الصوم، و أفضل أوقاته شهر رمضان، و أفضله العشر الأواخر منه، و ينقسم إلى واجب و مندوب، و الواجب منه ما وجب بنذر أو عهد أو يمين أو شرط في ضمن عقد أو إجاره أو نحو ذلك، و إلا - ففي أصل الشرع مستحب، و يجوز الإتيان به عن نفسه و عن غيره الميت، و في جوازه نيابه عن الحي قولان لا يبعد ذلك، بل بل الأظهر هو الثاني، فان الاعتكاف في الشريعة المقدسه هو المكث في المسجد بينه التقرب إلى الله وحده، و يكون عباده بذاته، فان انضم إليه مزيد من الدعاء و الصلاه و قراءه القرآن كان نورا على نور، و تدل على مشروعيته و انه عباده ذاتا الآيه الشريفه و الروايات، أما الآيه فهي قوله تعالى: وَ عَهْدُنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَ إِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَ الْعَاكِفِينَ وَ الرُّكَّعِ السُّجُودِ (١)، و أما الروايات:

فمنها: قوله عليه السلام في صحيحه الحلبي: «كان رسول الله صلى الله عليه و آله إذا كان العشر الأواخر اعتكف في المسجد و ضربت له قبه من شعر، و شمر الميزر و طوى فراشه» (٢).

ص: ٢٤٧

١- (١) البقره ١٢٥.

٢- (٢) الوسائل باب: ١ من أبواب كتاب الاعتكاف حديث: ١.

و منها: قوله عليه السّلام في صحيحه أبي العباس: «اعتكف رسول الله صلّى الله عليه وآله في شهر رمضان في العشر الأوّل، ثم اعتكف في الثانيه في العشر الوسطى، ثم اعتكف في الثالثه في العشر الأواخر، ثم لم يزل يعتكف في العشر الأواخر» (١).

و منها: صحيحه داود بن سرحان قال: «كنت بالمدينه في شهر رمضان فقلت لأبي عبد الله عليه السّلام: إنى أريد ان اعتكف فما ذا أقول، و ما ذا أفرض على نفسى؟ فقال: لا تخرج من المسجد إلّا لحاجه لا بد منها، و لا تقعد تحت ظلال حتى تعود إلى مجلسك» (٢).

و منها: قوله عليه السّلام في صحيحه الحلبي: «لا ينبغي للمعتكف أن يخرج من المسجد إلّا لحاجه لا بد منها، ثم لا يجلس حتى يرجع و لا يخرج في شىء إلّا لجنازه أو يعود مريضاً، و لا يجلس حتى يرجع، قال: و اعتكاف المرأه مثل ذلك» (٣). و منها غيرها. فانها تدل على محبوبيه الاعتكاف في ذاته و عدم اعتبار شىء في محبوبيته كذلك.

نعم، انها متقومه بالصوم، و هذا يعنى ان الاعتكاف من الصائم محبوب لا مطلقاً، كما تنص على ذلك مجموعته من الروايات:

منها: قوله عليه السّلام في صحيحه الحلبي: «لا اعتكاف إلّا بصوم» (٤).

و منها: قوله عليه السّلام في صحيحه محمد بن مسلم: «لا اعتكاف إلّا بصوم» (٥).

و منها: غيرهما.

فالنتيجه: ان المستفاد من مجموع روايات الباب ان الاعتكاف و هو اللبث

ص: ٢٤٨

١-١) الوسائل باب: ١ من أبواب كتاب الاعتكاف الحديث: ٤.

٢-٢) الوسائل باب: ١ من أبواب كتاب الاعتكاف الحديث: ٣.

٣-٣) الوسائل باب: ١ من أبواب كتاب الاعتكاف الحديث: ٢.

٤-٤) الوسائل باب: ١ من أبواب كتاب الاعتكاف الحديث: ٣.

٥-٥) الوسائل باب: ١ من أبواب كتاب الاعتكاف الحديث: ٦.

هو الأقوى (١)، و لا يضر اشتراط الصوم فيه فإنه تبعي، فهو كالصلاه في الطواف الذي يجوز فيه النيابة عن الحي.

فصل فى شرائط الاعتكاف

إشاره

و يشترط فى صحته امور..

الأول:الإيمان، فلا يصح من غيره (٢).

الثانى:العقل، فلا- يصح من المجنون و لو أدوارا فى دوره، و لا من فى المسجد محبوب شريطه أن يكون مع الصوم، فالمحبيب حصه خاصه من اللبث فيه و هى الحصه المقارنه مع الصوم، و أما انضمام غيره إليه كقراءه القرآن و الدعاء و الصلاه فلا يعتبر شىء منها فى حقيقته و انما يعتبر فى كماله.

فى القوه اشكال بل منع لأن النيابة عن الغير بمعنى سقوط العمل عن ذمته بفعل النائب بما أنه يكون على خلاف القاعده فيحتاج إلى دليل، و قد دل الدليل على ذلك فى الميت.

و أما فى الحي فلا- دليل عليه الآ- فى باب الحج شريطه استطاعه الحي ماليا و عجزه بدنيا للشيخوخه، أو للمرض المأيوس من استعادته صحته و تمكنه من الاتيان به مباشره، و أما روايه محمد بن مروان، فهى و إن دلت على ذلك الآ أنها ضعيفه سندا فلا يمكن الاعتماد عليها، و بذلك يظهر انه لا وجه لتعليل الماتن قدس سره الصوم بالتبعيه، فانه ان كان هناك دليل عام على جواز النيابة عن الحي، فلا- فرق بينه و بين الاعتكاف، و الآ- لم تجز لا- فيه و لا- فى الاعتكاف، و أما فى الحج عموما و فى الطواف خصوصا فقد ثبت جواز النيابة فيهما عن الحي بالنصوص الخاصه فلا يقاس الاعتكاف بالطواف و لا الصوم فيه بالصلاه هناك مع وجود الفارق بينهما حيث ان الصوم هنا شرط مقوم للاعتكاف دون الصلاه هناك، فانها ليست من شروط الطواف، و لذا لا يبطل الطواف بتركها، بل هى من واجبات الحج و العمره.

تقدم الكلام فيه فى (فصل شرائط صحه الصوم).

الثالث: نيه القربه كما فى غيره من العبادات، و التعيين إذا تعدد و لو إجمالاً- (١)، و لا- يعتبر فيه قصد الوجه كما فى غيره من العبادات، و إن أراد أن ينوى الوجه ففى الواجب منه ينوى الوجوب و فى المندوب الندب، و لا يقدر فى ذلك كون اليوم الثالث الذى هو جزء منه واجباً لأنه من أحكامه، فهو نظير النافله إذا قلنا بوجوبها بعد الشروع فيها، و لكن الأولى ملاحظه ذلك حين الشروع فيه بل تجديده نيه الوجوب فى اليوم الثالث، و وقت نيه فى اطلاقه اشكال بل منع، فان قصد التعيين انما يعتبر فيما إذا توقف عليه انطباق المأمور به على الفرد المأتى به فى الخارج، كما إذا صلى ركعتين بعد الفجر، فانه ان قصد اسمها الخاص المميز لها شرعاً كصلاه الصبح انطبقت الصلاه المأمور بها عليها و صحت و إن لم يقصد اسمها الخاص لم تنطبق عليها و لا نافلتها و فسدت، و أما إذا لم يتوقف الانطباق على قصد التعيين و لو اجمالاً كما إذا كان فى ذمته قضاء يومين من صلاه الصبح- مثلاً- أو قضاء يومين من صوم شهر رمضان فلا حازه إلى قصد التعيين، بل يكفى الاتيان بصلاتين باسم صلاه الفجر بنيه القضاء، و لا يلزم التعيين بعنوان الأول فالأول، و كذلك يكفى صوم يومين بنيه القضاء من شهر رمضان بلا حازه إلى قصد عنوان آخر، باعتبار ان الواجب انما هو قصد صلاه الصبح قضاء، و أما أنها قضاء عن اليوم الفلانى، فهو غير واجب، كما ان الواجب هو أن يقصد قضاء صوم شهر رمضان، و أما انه عوض و بدل عن صوم اليوم الفلانى فهو غير معتبر.

و أما فى المقام، فإذا كان اعتكافان على ذمه شخص، فان كان كلاهما بسبب النذر، فلا يجب التمييز، إذ يكفى الاتيان بهما بنيه القربه بعنوان الوفاء بالنذر و لا يعتبر قصد عنوان المندور الأول فى اليوم الأول و الثانى فى اليوم الثانى. و إن كان كلاهما بسبب الاستنابه، فان كانت من شخص واحد فلا يجب

قبل الفجر، وفي كفايه النيه في أول الليل كما في صوم شهر رمضان إشكال(١)، نعم لو كان الشروع فيه في أول الليل أو في أثنائه نوى في ذلك الوقت و لو نوى الوجوب في المندوب أو الندب في الواجب اشتباها لم يضر التعيين، إذ يكفي الاتيان بهما بنيه الاستنابه عنه بداعي القربه و الخلوص من دون التعيين بعنوان الأول فالأول، وإن كانت من شخصين وجب التعيين و قصد الاستنابه حينئذ عن كل واحد منهما معينا، والألم يقع لواحد منهما، وكذلك إذا كان أحدهما بالاستنابه و الآخر بالندر و النكته في ذلك ان الاعتكاف مستحب في نفسه فإذا اعتكف المكلف قربه إلى الله تعالى بدون أن يقصد الاستنابه أو الوفاء بالندر لم يقع الأول و لا- الثاني، بل وقع اعتكافا مستحبا بملاك ان المنوى هو طبعي الاعتكاف الجامع و هو لا ينطبق إلا على الفرد الفاقد للخصوصيه دون الواجد لها، فان انطباقه عليه بحاجه إلى التعيين.

بل الظاهر عدم الكفايه لأن الاعتكاف الذي هو عبارته عن المكث في المسجد عباده بذاته، و من شروط صحته نيه القربه ابتداء و استمرارا كسائر العبادات، و على هذا فلا بد أن تكون النيه مقارنه له زمانا، فلو نوى من الليل أن يبدأ الاعتكاف من بدايه نهار غد و ينام و يصبح معتكفا نهار ذلك الغد، فالظاهر عدم الكفايه، و لا يقاس ذلك بالصوم في شهر رمضان، فان كفايه الباعث و الدافع الالهى في نفس المكلف على نحو يمنعه من ممارسه المفطرات إذا لم يكن نائما أو غافلا أو نحو ذلك في صوم شهر رمضان انما هي من جهه وجود الدليل و السيره القطعيه العمليه الجاربه بين المسلمين قاطبه من تاريخ تشريع هذا الحكم إلى زماننا هذا، و من هنا لا يكفي ذلك في سائر العبادات التي منها الاعتكاف، و في هذه الحاله إذا أراد الانسان أن يكون معتكفا من بدايه صباح الغد و مع ذلك أراد أن ينام من الليل فله أن يتخذ احدي طريقتين..

الاولى: أن ينوى الابتداء بالاعتكاف من الليل فعلا، ثم ينام لكي تقترن

إلا إذا كان على وجه التقييد لا الاشتباه في التطبيق (١).

الرابع: الصوم فلا يصح بدونه، وعلى هذا فلا يصح وقوعه من المسافر في غير المواضع التي يجوز له الصوم فيها، ولا من الحائض والنفساء ولا- في العيدين، بل لو دخل فيه قبل العيد بيومين لم يصح وإن كان غافلاً حين الدخول، نعم لو نوى اعتكاف زمان يكون اليوم الرابع أو الخامس منه العيد فإن كان على وجه التقييد بالتتابع لم يصح، وإن كان على وجه الإطلاق لا يبعد صحته فيكون العيد فاصلاً بين النية مع بدايه الاعتكاف.

الثانية: انه إذا كان واثقاً ومتأكداً بالانتباه عند طلوع الفجر إذا نام، فينوي عند الانتباه لدى الفجر لكي تقترن النية مع بدايه اليوم.

تقدم انه لا يعقل التقييد بمعنى التضييق في المقام، فان الاتيان بالمندوب بقصد وجوبه اشتباهاً و خطأ لا يوجب تقييده بحصه اخرى خارجه عن حصه المندوب لكي لا يصح، ضروره أن ما أتى به فرد خارجي غير قابل للتقييد، غايه الأمر ان المكلف تخيل وجوب ذلك الفرد و أتى به بداعي وجوبه ثم بان أنه ليس بواجب، فاذا ن لا- يتصور هنا إلا التخلف في الداعي والاشتباه في التطبيق لفرض أنه أتى به لله تعالى و بأمل التقرب به، وهو قد تحقق باعتبار انه بنفسه قابل للإضافه و التقرب، و المحقق لذلك هنا هو قصد امتثال أمره، ولكنه تخيل أن أمره وجوبي و في الواقع استحبابي، وهذا التخيل لا يضر حيث انه قصد امتثال أمره بل يصح و إن لم يكن لهذا القصد واقع موضوعي، لأن المعيار في الصحة انما هو بتحقيق الاضافه و هي تتحقق بقصد امتثال الأمر الخيالي الذي لا واقع له شريطه أن يكون العمل قابلاً للإضافه، و من هنا لو بنى مؤكداً و جزماً انه لو لا وجوبه لم يأت به وإنما أتى به من أجل وجوبه ليس إلا فأيضاً لا يضر بصحته باعتبار انه أتاه بنيه القربه.

الخامس: أن لا- يكون أقل من ثلاثة أيام، فلو نواه كذلك بطل، و أما الأزيد فلا بأس به و إن كان الزائد يوما أو بعضه أو ليله أو بعضها، و لا حدّ لأكثره.

نعم لو اعتكف خمسه أيام و جب السادس بل ذكر بعضهم أنه كلما زاد يومين و جب الثالث فلو اعتكف ثمانية أيام و جب اليوم التاسع و هكذا، و فيه تأمل (٢)، و اليوم من طلوع الفجر إلى غروب الحمرة المشرقيه (٣) فلا يشترط إدخال الليله الاولى و لا الرابعه و إن جاز ذلك كما عرفت، و يدخل فيه الليلتان في صحه الاعتكاف مع الفاصل بين أيامه كيوم العيد اشكال بل منع، لأن الظاهر من روايات الباب هو اعتبار الموالاه بين أيام الاعتكاف، و على هذا فالاعتكاف في المسأله صحيح في ثلاثه أيام دون الأربعه لعدم الدليل على الحاق اليوم الخامس بها، فان الفصل بينه و بينها بيوم العيد مانع عن اللاحق.

بل الظاهر عدم الوجوب لعدم الدليل، و التعدى من مورد معتبره أبى عبيده عن أبى جعفر عليه السّلام في حديث قال: «من اعتكف ثلاثه أيام فهو في اليوم الرابع بالخيار إن شاء زاد ثلاثه أيام آخر، و إن شاء خرج من المسجد، فان أقام يومين بعد الثلاثه فلا- يخرج من المسجد حتى يتم ثلاثه أيام آخر» (١) إلى سائر الموارد بحاجه إلى قرينه و لا- قرينه عليه لا في نفس المعتبره و لا من الخارج مع ان الحكم يكون على خلاف القاعده، و احتمال اختصاص ملاكه في مورده و عدم الطريق إلى احراز عمومه في غيره من الموارد، فإذا نوى الاعتكاف من بدايه نهار الخميس إلى نهايه نهار الاثنين لا دليل على ضم اليوم السادس و إن كان أحوط.

لعله أراد من غروبها ذهابها عن قمه الرأس، و كيف كان فالمراد من

المتوسطتان، و في كفايه الثلاثة التلفيقيه إشكال(١).

السادس: أن يكون في المسجد الجامع، فلا يكفى في غير المسجد و لا في مسجد القبيله و السوق(٢)، و لو تعدد الجامع تخير بينها، و لكن الأحوط مع الإمكان كونه في أحد المساجد الأربعة: مسجد الحرام و مسجد النبي صلى الله عليه و آله و مسجد الكوفه و مسجد البصره.

اليوم هو يوم الصوم من طلوع الفجر إلى المغرب الشرعى.

الأظهر عدم الكفايه لظهور الروايات التي تحدد الاعتكاف بثلاثة أيام في ثلاثة نهارات تامه تتوسطها ليلتان، لأن اليوم ظاهر في النهار التام، و اراده التلفيق بحاجه إلى قرينه و لا قرينه فيها على اراده الأعم، و لا من الخارج، و إليكم نص بعض تلك الروايات:

منها: قوله عليه السلام في صحيحه أبى بصير: «لا يكون الاعتكاف أقل من ثلاثة أيام» (١).

و منها: قوله عليه السلام في صحيحه محمد بن مسلم: «إذا اعتكف يوما و لم يكن اشترط فله أن يخرج و يفسخ الاعتكاف، و إن أقام يومين و لم يكن اشترط فليس له أن يفسخ حتى تمضى ثلاثة أيام» (٢).

و منها: غيرهما، فان المتفاهم العرفى من هذه النصوص هو أن أدنى الاعتكاف ثلاثة نهارات تامه دون الأعم منها و من الملفقه.

فالنتيجة: إن أقله ثلاثة نهارات و تتوسطها ليلتان، و يجوز أن يكون أكثر من ذلك كما مر.

في عدم الكفايه اشكال، و لا يبعد الكفايه شريطه أن يكون مما تنعقد فيه الجماعه الصحيحه فعلا، و تدل على ذلك مجموعته من الروايات:

ص: ٢٥٤

١-١) الوسائل باب: ٤ من أبواب كتاب الاعتكاف الحديث: ٢.

٢-٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب كتاب الاعتكاف الحديث: ١.

منها: قوله عليه السّلام في صحيحه يحيى بن العلاء الرازى: «لا يكون اعتكاف الآ في مسجد جماعه» (١) فانه باطلاقه يشمل مسجد المحله و السوق الذى تنعقد فيه الجماعه.

و منها: قوله عليه السّلام في صحيحه عبد الله بن سنان: «لا يصلح العكوف في غيرها يعنى في غير مكه الآ أن يكون في مسجد رسول الله صلّى الله عليه و آله أو في مسجد من مساجد الجماعه» (٢).

و منها: قوله عليه السّلام في صحيحه عمر بن يزيد: «لا اعتكاف الآ في مسجد جماعه قد صلى فيه امام عدل صلاه جماعه، و لا بأس أن يعتكف في مسجد الكوفه و البصره و مسجد المدينه و مسجد مكه» (٣) فانه يدل على اعتبار أمرين في صحه الاعتكاف في غير المساجد الأربعة المذكوره..

أحدهما: أن يكون المسجد مما تنعقد به الجماعه.

و الآخر: أن يكون امامها عادلا، فاذن تكون هذه الصحيحه مقيده لإطلاق الصحيحتين الأوليين.

فالتتيجه: انه يسوغ الاعتكاف في كل مسجد و إن كان للقبيله أو السوق شريطه توفر أمرين فيه..

أحدهما: انعقاد الجماعه فيه.

و الآخر: أن يكون امامها عادلا، و المستثنى من ذلك الحكم هو المساجد الأربعة الآنفه الذكر فحسب.

و أما دعوى ان الجماعه في هذه النصوص صفه لنفس المسجد لا للصلاه المنعقده فيه جماعه فيكون مفادها حينئذ انحصار مشروعيه الاعتكاف في المسجد الجامع دون غيره، فهى و إن كانت محتمله، الآ أنها خلاف الظاهر منها

ص: ٢٥٥

١-١) الوسائل باب: ٣ من أبواب كتاب الاعتكاف الحديث: ٦.

٢-٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب كتاب الاعتكاف الحديث: ٣.

٣-٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب كتاب الاعتكاف الحديث: ٨.

السابع: إذن السيد بالنسبة إلى مملوكه سواء كان قنًا أو مدبرًا أو أم ولد أو مكاتبًا لم يتحرر منه شيء و لم يكن اعتكافه اكتسابًا، و أما إذا كان اكتسابًا فلا مانع منه، كما أنه إذا كان مبعضًا فيجوز منه في نوبته إذا هياه مولاه من دون إذن بل مع المنع منه أيضًا، و كذا يعتبر إذن المستأجر بالنسبة إلى أجيده الخاص، و إذن الزوج بالنسبة إلى الزوجه إذا كان منافيا لحقه، و إذن الوالد أو الوالده بالنسبة إلى ولدهما إذا كان مستلزما لإيذائهما(١)، و أما مع عدم المنافاه و عدم الايذاء فلا يعتبر إذنهم، و إن كان أحوط خصوصا بالنسبة إلى الزوج و الوالد.

عرفا و بحاجه إلى قرينه. و لكن مع ذلك فالأحوط و الأجدر مع الامكان أن يكون في أحد المساجد الأربعة أو المسجد الجامع.

في البطالين اشكال بل منع، بيان ذلك: انه لا شبهه في حرمه ايذائهما، بل ايذاء كل مؤمن لأن كل فعل صادر من شخص بغايه الايذاء لغيره فهو محرم، و أما إذا كان بغايه اخرى و لكن قد يترتب عليه ايذاء غيره، كما إذا فتح محلا في السوق بغايه الكسب و التجاره، و لكن قد يترتب عليه ايذاء غيره من جهه انه يرى فيه المزاحمه لمهنته و شغله، إلا أن هذا الايذاء لا يستند إليه لدى العرف و العقلاء باعتبار ان قيامه بالعمل المذكور انما هو حق مشروع له، و ليس لأحد أن يزاحمه فيه و يمنعه منه.

و إن شئت قلت: ان كل من قام بحرفه و شغل للرزق و الكسب الحلال، أو قام بمهنة كالتدريس أو نحوه، أو ما شاكل ذلك فقد قام بحقه المشروع شرعا و عرفا و ليس لأحد أن يمنعه عن القيام بذلك، و أما انه قد يتأذى غيره به فهو لا يرتبط بذلك الشخص بقدر ما يرتبط بنفسه. و من هنا يظهر حال الولد بالنسبة إلى الأب و الام، فان ما هو واجب عليه المعاشره بالمعروف و حسن السلوك معهما، و لا تجب عليه تلك المعاشره بالنسبة إلى غيرهما، و على هذا فمن حق

الثامن:استداه اللبث فى المسجد،فلو خرج عمدا اختيارا لغير الأسباب المبيحه بطل من غير فرق بين العالم بالحكم و الجاهل به،و أما لو خرج ناسيا أو مكرها فلا يبطل(١)،و كذا لو خرج لضروره عقلا أو شرعا الولد أن يقوم بكل عمل أو مهنة مشروع و لا يحق للأب أو الام أن يمنعه عن القيام بذلك،فله أن يقوم بحرفه التجاره أو السياقه أو نحو هما أو يقوم بدراسه دينيه و ممارستها بغايه الخدمه للدين أو بدراسه جامعيه و مزاولتها بغايه الخدمه للمجتمع الاسلامى و هكذا،فان قيامه بكل ذلك حق مشروع له و لا يحق لأى منهما منعه عن القيام به،و أما إذا ترتب على ذلك إيذاءهما فهل انه مانع عنه شرعا؟الظاهر انه ليس بمانع،لأن العمل إذا كان سائغا فى نفسه و كان قيامه به حقا مشروعاً له و بغايه مشروعاً لا بغايه إيذاءهما فلا يوجب المنع عنه لأن الإيذاء غير مستند إليه بقدر ما يستند إلى نفسيهما،و ما نحن فيه من هذا القبيل، فانه قام بالاعتكاف بغايه مشروعاً لا بغرض إيذاءهما و لكن الإيذاء مترتب عليه اتفاقاً،و مثله لا يمنع عنه باعتبار انه غير مستند إليه لكى يكون اعتكافه مصداقاً للإيذاء.

بل الظاهر هو البطلان فى الخروج نسيانا،لأن مفاد حديث الرفع نفى مانعيه الخروج من المسجد نسيانا،و من المعلوم ان رفع المانعيه انما هو برفع منشأ انتزاعها،و هو الأمر المتعلق بالمكث فيه فى تمام فترات الزمان المرتبطه بعضها مع بعضها الآخر التى لا تكون أقل من ثلاثه أيام تامه،و المستثنى منها هو الخروج لحاجه شرعيه أو عرفيه،و الفرض انه لا يصدق على الخروج منه نسيانا عنوان الخروج لحاجه كذلك لكى يدخل فى المستثنى،و على هذا فالأمر بالاعتكاف التام قد سقط بسقوط جزئه،و اثبات الأمر بالباقي بحاجه إلى دليل، و الحديث لا يدل لأن مفاده النفى دون الاثبات،و لا يوجد دليل آخر عليه.

و دعوى:ان النهى عن الخروج منصرف عن الناسى.

أو عادة كقضاء الحاجة من بول أو غائط أو للاغتسال من الجنابه أو الاستحاضه و نحو ذلك، و لا يجب الاغتسال في المسجد و إن أمكن من دون تلويث(١) و إن كان أحوط، و المدار على صدق اللبث فلا ينافيه خروج بعض أجزاء بدنه من يده أو رأسه أو نحوهما.

مدفوعه بأن النهي عنه ليس نهيا تكليفيا محضاً، بل هو ارشاد إلى مانعيه الخروج عن الاعتكاف و تقيده بعدمه، و قد مر أنه لا يمكن رفعها إلا برفع التكليف عنه تماماً بملاك ارتباطيه أجزاءه.

في اطلاقه اشكال بل منع، فان وجوب الغسل على المعتكف ان كان من جهه جنابته فان أمكنه الاغتسال فيه بزمن أقل من زمن خروجه منه و الغسل في الخارج و جب عليه ذلك على أساس انه أخف المحذورين، حيث انه إذا ترك الغسل فيه و اختار الخروج منه كان مكثه فيه جنباً أكثر و هو بلا ضروره فيكون محرماً، و معه لا يكون مصداقاً للاعتكاف فيبطل حينئذ بطلان جزئه، و أما إذا كان زمان الخروج مساوياً لزمان الغسل فيجوز له أن يخرج من المسجد للغسل في خارجه لصدق انه خرج لحاجه و ضروره شرعيه، كما يجوز له أن يغتسل فيه، و أما إن كان وجوبه عليه بسبب آخر كمس الميت أو الاستحاضه أو نحوهما فبما ان مكثه في المسجد حينئذ لا يكون حراماً فلا ينطبق عليه ما ذكرناه من التفصيل في الجنب، فيجوز له أن يخرج منه من أجل عمليه الغسل و إن كان متمكناً من هذه العمليه فيه بزمن أقل من زمن الخروج.

و من الضروره الشرعيه أن يخرج منه لحضور صلاه الجمعة إذا أقيمت، و من الضروره العرفيه أن يخرج لقضاء الحاجه أو لعلاج مرض داهمه. و أما إذا لم تكن هناك ضروره شرعيه أو عرفيه للخروج و خرج على الرغم من ذلك فلا يكون مشمولاً للروايات التي تنص على عدم جواز الخروج إلا لحاجه لا بد منها و حوائج خاصه.

منها: قوله عليه السّلام في صحيحه الحلبي: «لا- ينبغي للمعتكف أن يخرج من المسجد الآ- لحاجه لا بد منها، ثم لا يجلس حتى يرجع، و لا يخرج في شيء الآ لجنازه أو يعود مريضاً، و لا يجلس حتى يرجع، قال: و اعتكاف المرأه مثل ذلك» (١).

و منها: قوله عليه السّلام في صحيحه عبد الله بن سنان: «ليس للمعتكف أن يخرج من المسجد الآ أتى الجمعة أو جنازه أو غائط» (٢).

ثم ان المتفاهم العرفي من تلك النصوص جواز خروج المعتكف من المسجد لحاجه شرعيه أو عرفيه سواء أ كانت واجبه أم لا، و لا يفهم العرف في ضوء مناسبه الحكم و الموضوع خصوصيه للأمثله المنصوصه فيها، فيجوز الخروج لكل حاجه عرفيه أو شرعيه و إن لم تكن منصوصه، كالخروج لمعالجه مريض أو تجهيز ميت أو دفنه أو كفنه أو غير ذلك. هذا إضافة إلى أنه يكفي في جواز الخروج لمطلق الحاجه اطلاق قوله عليه السّلام في صحيحه عبد الله بن سنان: «و لا يخرج المعتكف من المسجد الآ في حاجه» (٣) فإنه باطلاقه يعم كل حاجه واجبه أو مستحبه عرفاً أو شرعاً، و لا- ينافيه قوله عليه السّلام في صحيحه الحلبي المتقدمه: «الآ لحاجه لا بد منها» فان المتفاهم العرفي منه اللابديه العرفيه الأعم من الواجه و المستحبه، و لا سيّما بقريته تصريح الإمام عليه السّلام في نفس الصحيحه بجواز الخروج لتشيع جنازه و عياده مريض، مع أنهما من الامور المستحبه.

فالتتيجه: ان موارد جواز خروج المعتكف من المسجد تتمثل في الحالات التاليه:

ص: ٢٥٩

- ١-١) الوسائل باب: ٧ من أبواب كتاب الاعتكاف الحديث: ٢.
- ٢-٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب كتاب الاعتكاف الحديث: ٦.
- ٣-٣) الوسائل باب: ٧ من أبواب كتاب الاعتكاف الحديث: ٥.

مسألة ١: لو ارتد المعتكف في أثناء اعتكافه بطل

[٢٥٦٠] مسألة ١: لو ارتد المعتكف في أثناء اعتكافه بطل (١) وإن تاب بعد ذلك إذا كان ذلك في أثناء النهار بل مطلقا على الأحوط (٢).

مسألة ٢: لا يجوز العدول بالنية من اعتكاف إلى غيره وإن اتحدا في الوجوب والندب

[٢٥٦١] مسألة ٢: لا- يجوز العدول بالنية من اعتكاف إلى غيره وإن اتحدا في الوجوب والندب، ولا عن نيابة ميت إلى آخر أو إلى حي، أو عن نيابة غيره إلى نفسه أو العكس.

١- أن يخرج لغسل الجنابه شريطه أن لا يتمكن من الغسل فيه بزمن أقل من زمن الخروج و إلا لم يجز، حيث انه يستلزم مكثه فيه جنبا أكثر من المقدار المضطر إليه، وهو بلا مبرر شرعى.

٢- أن يخرج لغير غسل الجنابه من الأغسال الواجبه كغسل الاستحاضه و مس الميت، أو المستحبه كغسل الجمعة أو نحوها.

٣- أن يخرج لحضور صلاه الجمعة إذا اقيمت في غير المسجد مع شروطها.

٤- أن يخرج لقضاء حاجته أو حاجه مؤمن أو لعلاج مرض داهمه.

٥- أن يخرج لتشيع جنازه و ما يرجع إليه كتجهيزه و دفنه و كفنه.

٦- أن يخرج لعياده مريض أو معالجه.

٧- أن يخرج مكرها عليه.

و أما إذا خرج بدون شىء من ذلك عالما أو جاهلا- بأن ذلك يبطل اعتكافه أو ناسيا لاعتكافه فعليه أن يعتبر اعتكافه ملغيا و باطلا.

هذا مبنى على اعتبار الإسلام و الايمان فى صحه العباده، و قد مر الكلام فيه فى (شرائط صحه الصوم).

بل على الأقوى لما تقدم من أنه لا فرق فى الاعتكاف بين الليل و النهار، فكما أنه عباده فى النهار فكذلك عباده فى الليل، و قد مر ان الليلتين المتوسطتين بين النهارات الثلاثه داخلتان فى الاعتكاف، كما ان له أن ينوى

مسألة ٣: الظاهر عدم جواز النيابة عن أكثر من واحد في اعتكاف

[واحد]

[٢٥٦٢] مسألة ٣: الظاهر عدم جواز النيابة عن أكثر من واحد في اعتكاف واحد، نعم يجوز ذلك بعنوان إهداء الثواب فيصح إهداؤه إلى متعددين أحياء أو أمواتا أو مختلفين.

مسألة ٤: لا يعتبر في صوم الاعتكاف أن يكون لأجله

[٢٥٦٣] مسألة ٤: لا- يعتبر في صوم الاعتكاف أن يكون لأجله، بل يعتبر فيه أن يكون صائما أي صوم كان، فيجوز الاعتكاف مع كون الصوم استثنائيا أو واجبا من جهة النذر و نحوه، بل لو نذر الاعتكاف يجوز له بعد ذلك أن يؤجر نفسه للصوم و يعتكف في ذلك الصوم و لا يضره وجوب الصوم عليه بعد نذر الاعتكاف فإن الذي يجب لأجله هو الصوم الأعم من كونه له أو بعنوان آخر، بل لا بأس بالاعتكاف المنذور مطلقا في الصوم المندوب الذي يجوز له قطعه، فإن لم يقطعه تم اعتكافه، و إن قطعه انقطع و وجب عليه الاستئناف.

مسألة ٥: يجوز قطع الاعتكاف المندوب في اليومين الأولين

[٢٥٦٤] مسألة ٥: يجوز قطع الاعتكاف المندوب في اليومين الأولين، و مع تمامهما يجب الثالث، و أما المنذور فإن كان معينا فلا يجوز قطعه مطلقا، و إلا فكالمندوب.

مسألة ٦: لو نذر الاعتكاف في أيام معينه و كان عليه صوم مندور أو واجب لأجل الإجاره

[٢٥٦٥] مسألة ٦: لو نذر الاعتكاف في أيام معينه و كان عليه صوم مندور أو واجب لأجل الإجاره يجوز له أن يصوم في تلك الأيام و فاء عن النذر أو الإجاره، نعم لو نذر الاعتكاف في أيام مع قصد كون الصوم له و لأجله لم يجزئ عن النذر أو الإجاره.

مسألة ٧: لو نذر اعتكاف يوم أو يومين فإن قيد بعدم الزيادة بطل نذره

[٢٥٦٦] مسألة ٧: لو نذر اعتكاف يوم أو يومين فإن قيد بعدم الزيادة بطل نذره (١)، و إن لم يقيده صح و وجب ضم يوم أو يومين.

الاعتكاف من بدايه الليله الاولى إلى صباح الليله الرابعه، فيكون اعتكافه مكونا حينئذ من ثلاثه نهارات و أربع ليال.

هذا إذا قصد الاعتكاف المعهود لدى الشرع الذي لا يقل عن ثلاثه

مسألة ٨: لو نذر اعتكاف ثلاثة أيام معينه أو أزيد فاتفق كون الثالث عيداً بطل من أصله

[٢٥٦٧] مسألة ٨: لو نذر اعتكاف ثلاثة أيام معينه أو أزيد فاتفق كون الثالث عيداً بطل من أصله، ولا يجب عليه قضاؤه لعدم انعقاد نذره (١) لكنه أحوط.

مسألة ٩: لو نذر اعتكاف يوم قدوم زيد بطل

[٢٥٦٨] مسألة ٩: لو نذر اعتكاف يوم قدوم زيد بطل (٢) إلا- أن يعلم يوم قدومه قبل الفجر، ولو نذر اعتكاف ثانياً يوم قدومه صح، ووجب عليه ضم يومين آخرين.

أيام تامه، و أما إذا قصد مطلق الاعتكاف في المسجد و لو بمقدار يوم أو يومين، فالظاهر صحته على أساس انه محبوب إذا كان بقصد التقرب لله وحده، و لا سيما إذا انضم إلى ذلك ممارسه مزيد من الدعاء و الصلاه.

فيه انه لا- ملازمه بين عدم انعقاد النذر و بين عدم وجوب القضاء، و من هنا كان ينبغي له أن يعلل عدم وجوب القضاء بعدم الدليل هنا، حيث ان القضاء قد ثبت فيما لا- ينعقد النذر فيه في نفسه في غير المقام، كما في مورد صحيحه على بن مهزيار قال: «كتبت إليه- أي إلى أبي الحسن عليه السلام- يا سيدي رجل نذر أن يصوم يوماً من الجمعة دائماً ما بقي، فوافق ذلك اليوم يوم عيد فطر أو أضحى أو أيام التشريق أو سفر أو مرض، هل عليه صوم ذلك اليوم أو قضاؤه؟ وكيف يصنع يا سيدي؟ فكتب إليه: وقد وضع الله عنه الصيام في هذه الأيام كلها، و يصوم يوماً بدل يوم إن شاء الله» (١) فانها تدل على وجوب القضاء فيما لا ينعقد فيه النذر بنفسه، كما إذا صادف اليوم المنذور يوم عيد فطر أو أضحى أو غيرهما من الأيام التي لا ينعقد فيها النذر، و حيث ان الحكم في مورد الصحيحه كان على خلاف القاعده فلا يمكن التعدي عنه إلى سائر الموارد التي منها الاعتكاف المنذور في المقام إذا صادف يومه الثالث يوم عيد الفطر.

في اطلاقه اشكال بل منع، لما مر من أن مبدأ الاعتكاف لا يلزم أن يكون من حين طلوع الفجر، بل هو يتبع قصد المعتكف، فان قصد الاعتكاف

ص: ٢٦٢

مسألة ١٠: لو نذر اعتكاف ثلاثة أيام من دون الليلتين المتوسطتين لم ينعقد

[٢٥٦٩] مسألة ١٠: لو نذر اعتكاف ثلاثة أيام من دون الليلتين المتوسطتين لم ينعقد.

مسألة ١١: لو نذر اعتكاف ثلاثة أيام أو أزيد لم يجب إدخال الليلة الأولى فيه

[٢٥٧٠] مسألة ١١: لو نذر اعتكاف ثلاثة أيام أو أزيد لم يجب إدخال الليلة الأولى فيه بخلاف ما إذا نذر اعتكاف شهر (١) فإن الليلة الأولى جزء من الشهر.

مسألة ١٢: لو نذر اعتكاف شهر يجزئه ما بين الهلالين وإن كان ناقصا

[٢٥٧١] مسألة ١٢: لو نذر اعتكاف شهر يجزئه ما بين الهلالين وإن كان ناقصا، ولو كان مراده مقدار شهر وجب ثلاثون يوما.

من بدايه الليل، أو من أثناء النهار كان مبدؤه من ذلك الحين شريطه أن يستمر بعد ذلك ثلاثة نهارات تامه، و على هذا فإن علم بقدم زيد و لو فى أثناء النهار فله أن يندر الاعتكاف من طلوع فجر ذلك النهار، كما ان له أن يندره من ساعه القدوم، و إن لم يعلم قبل الفجر بيوم قدومه فحينئذ و إن لم يكن بإمكانه أن يندر الاعتكاف فى ذلك اليوم بعنوان يوم قدومه، إلا أن له أن يندره من ساعه قدومه و إن كانت فى أثناء النهار، فما ذكره الماتن قدس سره من الحكم بالبطلان مبنى على ان الاعتكاف لا ينعقد الا من طلوع الفجر، و لا يمكن أن يكون مبدأه من منتصف النهار، و لكن قد مر أنه لا أساس له، فإنّ المعتبر فى الاعتكاف أن لا يقل عن ثلاثة أيام تامه، و أما بالنسبه إلى الزائد عليها من ناحيه المبدأ أو المنتهى فهو لا بشرط، فدخوله فيه منوط بقصد المعتكف.

فيه ان النذر سعه و ضيقا يتبع قصد الناذر، فان قصد الاعتكاف من حين رؤيه الهلال فالليله الأولى داخله فيه، و إن قصد من طلوع الفجر فهي غير داخله فيه.

و إن شئت قلت: إن الناذر ان قصد من الشهر ثلاثين نهارات فقط فالليله الأولى غير داخله فى أمد الاعتكاف، و إن قصد منه ذلك مع لياليها فهي داخله فيه، و إن نوى من الشهر الشهر القمري الشرعى بماله من المعنى كما هو الظاهر

[۲۵۷۲] مسأله ۱۳: لو نذر اعتكاف شهر وجب التتابع، و أما لو نذر مقدار الشهر جاز له التفريق ثلاثة ثلاثة (۱) إلى أن يكمل ثلاثون، بل لا يبعد جواز التفريق يوماً فيوماً (۲) و يضم إلى كل واحد يومين آخرين، بل الأمر كذلك في كل مورد لم يكن المنساق منه هو التتابع.

من كلمه الشهر فكذلك، لأنه يبدأ من خروج القمر من المحاق بدرجه يمكن رؤيته بالعين المجرده في حاله عدم وجود المانع، و من هنا يظهر الفرق بين كلمه الشهر و كلمه ثلاثة أيام تامه، فان الاولى اسم لفته ممتده من الزمن و تكون بدايتها من بدايه الليل و هو ليله الرؤيه، و الثانيه اسم لثلاثه نهارات تامه و تكون بدايتها من بدايه النهار، و الليله الاولى خارجه عنها.

هذا إذا لم يقصد التتابع، و إلا لم يجز التفريق، و قد تقدم انه لا أثر لانصراف اللفظ عرفاً، فان وظيفته أن يعمل على طبق ما قصده سواء أ كان مطابقاً لانصراف اللفظ أم لا، إلا إذا كان يقصد ما ينصرف إليه اللفظ.

بل هو بعيد، بل لا يمكن، إذ مضافاً إلى أن ذلك خارج عن مقصود الناذر، حيث ان الظاهر انه قصد الاعتكاف، بمقدار شهر أعم من التتابع أو التفريق ثلاثة ثلاثة إن التفريق على هذه الكيفيه البالغ مجموع أيام الاعتكاف تسعون يوماً غير معقول على أساس أن الاعتكاف في الأيام الثلاثة واجب واحد مركب من الأجزاء الارتباطيه، فالاعتكاف في كل يوم جزء الواجب لإتمامه، و الفرض ان وجوب هذا الواجب الواحد انما جاء من قبل النذر، و عليه فلا يمكن الاعتكاف في اليوم الأول بقصد الوفاء بالنذر إلا بضمه إلى الاعتكاف في اليومين الآخرين، باعتبار ان الأمر النذري المتعلق بالاعتكاف في اليوم الأول أمر ضمنى للأمر الاستقلالى المتعلق بالاعتكاف في مجموع الأيام الثلاثة المتواليه، و على هذا الأساس فلا يمكن هذا التفريق، إذ معناه ان الأمر النذري تعلق بالاعتكاف في اليوم الأول دون اليومين الآخرين، و هذا غير معقول لأنه أمر

مسأله ١٤: لو نذر الاعتكاف شهرا أو زمانا على وجه التتابع سواء شرطه لفظا أو كان المنساق منه ذلك فأخل بيوم أو أزيد بطل

[٢٥٧٣] مسأله ١٤: لو نذر الاعتكاف شهرا أو زمانا على وجه التتابع سواء شرطه لفظا أو كان المنساق منه ذلك (١) فأخل بيوم أو أزيد بطل و إن كان ما مضى ثلثه فصاعدا و استأنف آخر مع مراعاة التتابع فيه، و إن كان معيناً و قد أخل بيوم أو أزيد و جب قضاؤه (٢)، استقلالى و هو لا يمكن أن يتعلق بالاعتكاف فى اليوم الأول فقط، لأن الأمر المتعلق به ضمنى لا استقلالى.

فالتتبع: ان تفريق الشهر المنذور اعتكافه بالكيفيه المذكوره غير معقول لاستلزامه الخلف حيث ان الأمر المتعلق بالاعتكاف فى كل يوم من الأيام الثلاثة ضمنى و لازم هذا التفريق ان الأمر المتعلق به استقلالى، و هذا خلف.

مر أن نذر الناذر يتبع قصده و التزامه النفسى كما و كيفاً، و لا أثر للانسباق اللفظى، مثال ذلك: إذا نذر شخص أن يذبح شاه عند قدوم مسافره أو شفاء مريضه بدون أن يقصد الكبير أو الصغير أو السمين أو الهزيل أو غير ذلك من الخصوصيات، فمعناه انه قصد طبيعى الشاه الجامع لا ما هو المنساق و المنصرف منها حين النذر، و على هذا ففى المقام إذا نذر الاعتكاف فى المسجد خمسه عشر يوماً، فان قصد التتابع و جب، و إن أخل فقد أخل بنذره، و إن لم يقصد التتابع لم يجب و إن كان المنساق منه عرفاً إلا إذا قصد ما هو المنساق و المنصرف منه لدى العرف.

على الأحوط، لأن وجوب القضاء لما كان بأمر جديد فهو بحاجه إلى دليل، و إلا فمقتضى القاعدة عدم الوجوب، و لا دليل فى المقام لا خصوصاً و لا عموماً، أما الأول فظاهر.

و أما الثانى: فقد استدل بامور..

الأول: النبوى المرسل: «اقض ما فات كما فات».

و الجواب: انه غير ثابت سندا، فلا يمكن الاعتماد عليه، هذا اضافه إلى

عدم التزام الأصحاب بمضمونه و هو وجوب القضاء لكل فائت لكي يقال بانجباره.

الثاني: ما روى عنهم عليهم السلام: «من فاتته فريضه فليقضها...» (١).

و فيه: أنها كأول ساقطه سندا من جهة الارسال، فلا يمكن الاعتماد عليها، هذا اضافة إلى امكان المناقشه فيها دلالة بتقريب ان كلمه الفريضه منصرفه إلى المفروض في أصل الشرع بالعنوان الأوّل فلا تعم المفروض بالعنوان الثانوى، و لعل لذلك لم يعملوا بها الأصحاب مطلقا.

الثالث: صحيحه زراره قال: «قلت له: رجل فاتته صلاه من صلاه السفر فذكرها في الحضر، قال: يقضى ما فاتته كما فاتته ان كانت صلاه المسافر أداها في الحضر مثلها» (٢).

و فيه: ان موردها الصلاه و تدل على وجوب قضائها إذا فاتت شريطه أن يكون المقضى خارج الوقت مماثلا للفائت في حال الأداء كما و كيفا، و لا تدل على وجوب القضاء مطلقا حتى في موردها فضلا عن سائر الموارد، و التعدى بحاجه إلى دليل، و لا يوجد دليل عليه لا في نفس الصحيحه و لا من الخارج.

و أما الاستدلال بصحيحه على بن مهزيار الداله على وجوب قضاء الصوم المنذور في موردها على وجوب قضاء الاعتكاف المنذور في المقام... ساقطه جدا، فانه لا ملازمه بين الأمرين على أساس ان الحكم يكون على خلاف القاعده، فثبوتها في كل مورد بحاجه إلى دليل.

الرابع: دعوى الاجماع على وجوب القضاء في المسأله.

و فيه: انه لا- يمكن الاستدلال بالاجماع على ثبوت حكم في المسأله لما ذكرناه في غير مورد من أن حجيه الاجماع و كشفه عن ثبوت الحكم في زمن الأئمه عليهم السلام و وصوله إلينا يدا بيد و طبقه بعد طبقه منوطه بتوفر أمرين فيه..

ص: ٢٦٦

١-١) بحار الأنوار ج: ٨٩ ص: ٩٢ حديث: ١٠.

٢-٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب قضاء الصلوات حديث: ١.

و الأحوط التتابع فيه أيضا، وإن بقي شيء من ذلك الزمان المعين بعد الإبطال بالإخلال فالأحوط (١) ابتداء القضاء منه.

أحدهما: ثبوته بين الفقهاء المتقدمين الذين يكون عصرهم متصلا بعصر أصحاب الائمة عليهم السلام.

و الآخر: عدم وجود ما يصلح أن يكون مدركا للحكم فى المسأله.

و كلا- الأمرين غير متوفر فى المقام. أما الأمر الأول، فقد ذكرنا غير مره انه لا طريق لنا إلى ثبوته بينهم، و أما الأمر الثانى، فلأن من المحتمل أن يكون مدرك الحكم فى المسأله أحد الوجوه المتقدمه.

فى الاحتياط اشكال بل منع، و لا منشأ له، فان الانسان إذا نذر الاعتكاف أربعة و عشرين يوما مثلا معينا على نحو التتابع كما اذا نذر الاعتكاف من بدايه اليوم الأول من شهر إلى أربعة و عشرين يوما منه، فإذا أخل باعتكاف اليوم الأول و لم يعتكف فيه فقد أخل بالواجب تماما و هو الاعتكاف الممتد من بدايه اليوم الأول من ذلك الشهر إلى أربعة و عشرين يوما منه فلا يقدر على الوفاء بالنذر بالاتيان بالمنذور أداء، و حينئذ لو قلنا بوجود القضاء و بدأ به من اليوم الثانى من ذلك الشهر فليس هذا ابتداء بالباقى من ذلك الزمن المعين الذى نذر الاعتكاف فيه لأنه ينتفى بانتفاء جزئه، و هو اليوم الأول، باعتبار ان المجموع بما هو المجموع المحدد بين المبدأ و المنتهى قد أخذ موضوعا لوجوب الاعتكاف فيه على نحو يكون كل يوم منه جزء الموضوع لإتمامه، أو فقل إن ما هو جزء من ذلك الزمن المعين إنما هو حصه خاصه من اليوم الثانى و الثالث و هكذا من الشهر المذكور، و هى الحصه المسبوقه بالاعتكاف فى اليوم الثانى مسبقا به فى اليوم الأول، و أما اذا لم يكن الاعتكاف فى اليوم الثانى مسبقا به فى اليوم الأول فهو و إن كان اعتكافا فى اليوم الثانى من ذلك الشهر، إلا أنه ليس جزءا من الاعتكاف به فى ذلك الزمن المعين بدايه و نهايه جزما لأنه مسبق بالاعتكاف فى اليوم الأول منه و هذا غير مسبق به،

مسأله ١٥: لو نذر اعتكاف أربعة أيام فأخل بالربع و لم يشترط التابع و لا كان منساقا من نذره

[٢٥٧٤] مسأله ١٥: لو نذر اعتكاف أربعة أيام فأخل بالربع و لم يشترط التابع (١) و لا كان منساقا من نذره (٢) و جب قضاء ذلك اليوم و ضم يومين فمن أجل ذلك لا منشأ لهذا الاحتياط.

فى صحه نذر اليوم الرابع فى صوره عدم اشتراط التابع و الالتزام به اشكال بل منع، فان نذره حينئذ بطبيعته الحال ينحل إلى نذر الاعتكاف ثلاثة أيام و نذره يوما واحدا، فالأول صحيح، و أما الثانى فان قصد به الاعتكاف المعهود فى الشرع فيكون باطلا، لأن الاعتكاف المعهود لدى الشرع لا يقل عن ثلاثة أيام.

و دعوى: ان دليل وجوب الوفاء بالنذر يدل بالمطابقه على صحه هذا النذر، و بالالتزام على وجوب ضم يومين آخرين إليه لتكميل ثلاثة أيام على أساس ان الاعتكاف لا يقل عنها...

مدفوعه: بأن هذه الدلاله الالتزاميه تتوقف على شمول اطلاق دليل وجوب الوفاء بالنذر الاعتكاف فى يوم واحد على أساس ان اطلاقه لو شمل ذلك لدل بالدلاله الالتزاميه على وجوب الضم بملاك ما دل على ان الاعتكاف لا يقل عن ثلاثة أيام، و الا لكان شموله له لغوا.

أو فقل ان مقتضى اطلاقات أدله مشروعيه الاعتكاف و ان كان مشروعيته حتى فى يوم واحد، الا ان تلك الاطلاقات قد قيدت بالروايات التى تنص على انه لا يقل عن ثلاثة أيام تامه، فاذا لا يصح نذر الاعتكاف المعهود فى الشرع الا ثلاثة نهارات تامه و لا يصح فى أقل منها الا إذا كان مقصوده مطلق الاعتكاف كما مرّ، و كلّ خارج عن مفروض الكلام فى المقام.

و إن قصد به مطلق المكث فى المسجد و لو يوما واحدا صح شريطه أن يكون مطلق المكث فيه من أجل الله تعالى محبوب كما هو غير بعيد، و لكنه لا يرتبط بالاعتكاف المعهود و خارج عن مفروض الكلام.

مر انه لا قيمه للمنساق من اللفظ، فان المعيار انما هو بقصد الناذر

آخرين(١)،و الأولى جعل المقضى أول الثلاثة و إن كان مختاراً فى جعله أيا منها شاء.

مسألة ١٦: لو نذر اعتكاف خمسة أيام وجب أن يضم إليها سادسا

[٢٥٧٥] مسألة ١٦: لو نذر اعتكاف خمسة أيام وجب أن يضم إليها سادسا(٢) سواء تابع أو فرق بين الثلاثين.

و التزامه النفسى سواء أ كان مطابقاً للمنساق من اللفظ أم لا.

فيه اشكال بل منع،فان دليل وجوب الوفاء بالنذر لا يشمل نذر اعتكاف ذلك اليوم مستقلاً لكى يدل بالالتزام على وجوب ضم يومين آخرين إليه على أساس ان الاعتكاف لا يقل عن ثلاثة أيام تامه.

فى وجوب الضم اشكال بل منع،لأن الناذر إن قصد التتابع بين الخمسة وجب عليه الاعتكاف فيها فحسب،و لا يجب ضم اليوم السادس إليها، لأن الدليل على وجوب الضم يتمثل فى قوله عليه السّلام فى صحيحه أبى عبيده:«من اعتكف ثلاثة أيام فهو فى اليوم الرابع بالخيار،إن شاء زاد ثلاثة أيام اخر،و إن شاء خرج من المسجد،فان أقام يومين بعد الثلاثة فلا يخرج من المسجد حتى يتم ثلاثة أيام اخر»(١)و هو لا- يعم هذه الصورة،لأنه بعد اكمال الثلاثة لا يكون بالخيار بين الاعتكاف ثلاثة أيام اخر و بين الخروج عن المسجد،بل يجب عليه أن يواصل اعتكافه إلى أن يكمل الخمسة،و لا يوجد دليل آخر يدل على ذلك، و إن لم ينو التتابع بينها فحال هذه المسألة حال المسألة السابقة،فان نذره ينحل إلى نذرين..

أحدهما:اعتكاف ثلاثة أيام.

و الآخر:اعتكاف يومين،و الأول صحيح دون الثانى تطبيقاً لما مر فى المسألة السابقة إلا إذا كان مقصوده مطلق المكث فى المسجد يومين لا بعنوان الاعتكاف المعهود.

ص: ٢٦٩

مسألة ١٧: لو نذر زمانا معيناً شهراً أو غيره و تركه نسياناً أو عسياناً أو اضطراراً وجب قضاؤه

[٢٥٧٦] مسألة ١٧: لو نذر زمانا معيناً شهراً أو غيره و تركه نسياناً أو عسياناً أو اضطراراً وجب قضاؤه (١)، و لو غمت الشهور فلم يتعين عنده ذلك المعين عمل بالظن (٢)، و مع عدمه يتخير بين موارد الاحتمال.

مسألة ١٨: يعتبر في الاعتكاف الواحد وحده المسجد

[٢٥٧٧] مسألة ١٨: يعتبر في الاعتكاف الواحد وحده المسجد، فلا يجوز أن يجعله في مسجدين سواء كانا متصلين أو منفصلين، نعم لو كانا متصلين على وجه يعد مسجداً واحداً فلا مانع.

مسألة ١٩: لو اعتكف في مسجد ثم اتفق مانع من إتمامه فيه من خوف أو هدم أو نحو ذلك بطل

[٢٥٧٨] مسألة ١٩: لو اعتكف في مسجد ثم اتفق مانع من إتمامه فيه من خوف أو هدم أو نحو ذلك بطل، و وجب استثنائه أو قضاؤه (٣) إن كان واجبا في مسجد آخر أو ذلك المسجد إذا ارتفع عنه المانع، و ليس له البناء سواء كان في مسجد آخر أو في ذلك المسجد بعد رفع المانع.

مسألة ٢٠: سطح المسجد و سردابه و محرابه منه ما لم يعلم خروجها

[٢٥٧٩] مسألة ٢٠: سطح المسجد و سردابه و محرابه منه ما لم يعلم خروجها، و كذا مضافاته إذا جعلت جزءاً منه كما لو وسع فيه.

مسألة ٢١: إذا عين موضعاً خاصاً من المسجد محلاً لاعتكافه لم يتعين

[٢٥٨٠] مسألة ٢١: إذا عين موضعاً خاصاً من المسجد محلاً لاعتكافه لم يتعين و كان قصده لغواً.

مسألة ٢٢: قبر مسلم و هانئ ليس جزءاً من مسجد الكوفة على الظاهر

[٢٥٨١] مسألة ٢٢: قبر مسلم و هانئ ليس جزءاً من مسجد الكوفة على الظاهر.

على الأحوط، و قد مر وجهه في المسألة (١٤).

في العمل بالظن اشكال بل منع، و لا قيمة له، بل وظيفته في المسألة وجوب الاحتياط، للعلم الإجمالي بأنه أحد هذه الشهور أو الأزمنة، و مقتضى هذا العلم الإجمالي الاحتياط شريطه أن لا يلزم منه العسر و الحرج.

على الأحوط، فإن الاعتكاف الباطل إن كان محددًا بتلك الأيام المعينه فقط وجب قضاؤه على الأحوط، و إن كان غير محدد بها وجب الأداء و لا

مسألة ٢٣: إذا شك في موضع من المسجد أنه جزء منه أو من مرافقه لم يجر عليه حكم المسجد

[٢٥٨٢] مسألة ٢٣: إذا شك في موضع من المسجد أنه جزء منه أو من مرافقه لم يجر عليه حكم المسجد.

مسألة ٢٤: لا بد من ثبوت كونه مسجداً أو جامعاً بالعلم الوجداني أو الشيع المفيد للعلم أو البينه الشرعيه

[٢٥٨٣] مسألة ٢٤: لا بد من ثبوت كونه مسجداً أو جامعاً بالعلم الوجداني أو الشيع المفيد للعلم أو البينه الشرعيه، و في كفايه خبر العدل الواحد إشكال (١)، و الظاهر كفايه حكم الحاكم الشرعي (٢).

مسألة ٢٥: لو اعتكف في مكان باعتقاد المسجديه أو الجامعيه فبان الخلاف تبين البطلان

[٢٥٨٤] مسألة ٢٥: لو اعتكف في مكان باعتقاد المسجديه أو الجامعيه فبان الخلاف تبين البطلان.

مسألة ٢٦: لا فرق في وجوب كون الاعتكاف في المسجد الجامع بين الرجل والمرأه

[٢٥٨٥] مسألة ٢٦: لا فرق في وجوب كون الاعتكاف في المسجد الجامع بين الرجل والمرأه، فليس لها الاعتكاف في المكان الذي أعدته للصلاه في بيتها بل و لا في مسجد القبيله و نحوها (٣).

مسألة ٢٧: الأقوى صحه اعتكاف الصبي المميز فلا يشترط فيه البلوغ

[٢٥٨٦] مسألة ٢٧: الأقوى صحه اعتكاف الصبي المميز فلا يشترط فيه البلوغ (٤).

مسألة ٢٨: لو اعتكف العبد بدون إذن المولى بطل

[٢٥٨٧] مسألة ٢٨: لو اعتكف العبد بدون إذن المولى بطل، و لو اعتق في موضوع للقضاء.

تقدم ان الأقوى كفايه خبر العدل الواحد، بل الثقة الواحد.

في كفايته تأمل على أساس الاشكال في كون المورد هل هو من موارد حكم الحاكم أم لا؟ نعم، إذا كان النزاع في الملكيه أو المسجديه كان محلاً لحكم الحاكم.

مر في الشرط السادس من شروط الاعتكاف انه لا يبعد صحه الاعتكاف في مسجد القبيله أو السوق شريطه أن يكون المسجد مما تنعقد فيه الجماعه الصحيحه.

لأمرين.. أحدهما: الروايات الخاصه كقوله عليه السلام: «مروا صبيانكم

أثنائه لم يجب عليه إتمامه، ولو شرع فيه بإذن المولى ثم اعتق في الأثناء فإن كان في اليوم الأول أو الثاني لم يجب عليه الإتمام إلا- أن يكون من الاعتكاف الواجب، وإن كان بعد تمام اليومين وجب عليه الثالث، وإن كان بعد تمام الخمسة وجب السادس (١).

مسألة ٢٩: إذا أذن المولى لعبده في الاعتكاف جاز له الرجوع عن إذنه ما لم يمض يومان

[٢٥٨٨] مسألة ٢٩: إذا أذن المولى لعبده في الاعتكاف جاز له الرجوع عن إذنه ما لم يمض يومان، وليس له الرجوع بعدهما لو جوب إتمامه حينئذ، وكذا لا يجوز له الرجوع إذا كان الاعتكاف واجبا بعد الشروع فيه من العبد (٢).

بالصلاه و الصيام» (١).

و الآخر: اطلاقات أدله المستحبات فان حديث رفع القلم عن الصبي بما ان مساقه الامتنان فيختص بالخطابات الالزاميه حيث لا امتنان في رفع غيرها.

هذا في غير الاعتكاف الواجب بالنذر أو نحوه، وأما فيه فقد مر في المسألة (١٥) عدم وجوب الضم.

هذا إذا لم يكن وجوب اكمال الاعتكاف ثلاثه أيام بملاك وجوب الوفاء بالنذر، والأفينحل النذر بمنع المالك عن اتمام الاعتكاف و اكماله، لأن منعه يجعله غير مشروع، وبذلك يخرج عن موضوع وجوب الوفاء به حيث يعتبر فيه أن يكون متعلقه مشروعاً في ظرف العمل، وأما إذا كان وجوب الاتمام من ناحيه وجوب الوفاء بالشرط في ضمن عقده الاجاره، كما إذا اشترط المستأجر عليه الاتمام و الإكمال متى شرع فيه و كان كل ذلك باذن من المولى، فلا يحق للمولى الرجوع عن اذنه و المنع عن الاتمام على أساس ان المستأجر قد ملك العمل المحدد في ذمه العبد بإذن مالكة، و هو الاعتكاف ثلاثه أيام، فمن أجل ذلك يجب عليه تسليم هذا العمل، ولا يحق لمالكة أن يمنعه عنه على

ص: ٢٧٢

مسأله ٣٠: يجوز للمعتكف الخروج من المسجد لإقامه الشهاده أو لحضور الجماعه أو تشييع الجنازه

[٢٥٨٩] مسأله ٣٠: يجوز للمعتكف الخروج من المسجد لإقامه الشهاده (١) أو لحضور الجماعه (٢) أو لتشيع الجنازه و إن لم يتعين عليه هذه الامور، وكذا فى سائر الضرورات العرفيه أو الشرعيه الواجبه أو الراجحه (٣) سواء كانت متعلقه بامور الدنيا أو الآخره مما يرجع مصلحته إلى نفسه أو غيره، ولا يجوز الخروج اختيارا بدون أمثال هذه المذكورات.

مسأله ٣١: لو أجنب فى المسجد و لم يمكن الاغتسال فيه وجب عليه الخروج

[٢٥٩٠] مسأله ٣١: لو أجنب فى المسجد و لم يمكن الاغتسال فيه وجب عليه الخروج، و لو لم يخرج بطل اعتكافه (٤) لحرمة لبثه فيه.

أساس ان تمليكه العمل فى ذمته ينتهى فى نهايه المطاف إلى تمليك المالك باعتبار انه مالك لنفسه مباشره و لأعماله بالواسطه، فإذا اشترط المستأجر عليه اتمام العمل متى بدأ فيه و قبل باذن المالك وجب عليه الاتمام و التكميل إذا بدأ، و بما انه كان باجازته فهو فى الحقيقه طرف لهذا الشرط، إذ لو لا اجازته لم تكن قيمه لقبول العبد، فمن أجل ذلك ليس بإمكانه المنع عن الاتمام و الاكمال لأنه ملزم بتنفيذ هذا الشرط و إنهاؤه، ولا يقاس ذلك بالنذر، فانه و إن كان باذن المالك إلا أنه لا يوجب حقا عليه أن لا يمنعه من الوفاء به.

هذا إذا طلب الحاكم الشرعى الشهاده منه، فعندئذ يدخل خروجه لإقامه الشهاده فى الخروج للضروره الشرعيه.

شريطه أن يصدق على ذلك الخروج لحاجه شرعيه، و لكن الصدق لا يخلو عن اشكال، فمن أجل ذلك فالأحوط و الأجدر به أن لا يخرج لحضور الجماعه.

فيه ان مجرد رجحان الخروج لا - يكفى فى جوازه ما لم يصدق عليه عنوان الحاجه بدرجه تكون بنظر العرف مما لا بد منه، و بذلك يظهر حال ما ذكره الماتن قدس سرّه فى المسأله.

هذا هو الصحيح، و لكن قد يقال: ان مقدار زمان الخروج عن المسجد للاغتسال بماله من المقدمات مستثنى سواء أ كان الجنب بنفسه خارجا

للقيام بتحصيل هذه المقدمات، أم ظل باقيا فيه و لكنه أرسل شخصا آخر لتحصيلها.

مثال ذلك: شخص اعتكف في مسجد الكوفه-مثلا-و احتاج إلى الغسل و هو يتوقف على تحصيل الماء من الشط، و حينئذ فإما أن يخرج هو من المسجد بنفسه و يذهب إلى الشط و يغتسل فيه و يرجع إلى المسجد، أو يرسل آخر للإتيان بالماء منه و يغتسل فيه، و فرضنا ان كلتا الطريقتين لا تأخذ من الوقت إلا بمقدار نصف ساعه-مثلا-على حد سواء، و حينئذ فان اتخذ الجنب طريقه الثانيه و ظل ماكتا في المسجد طوال نصف الساعه فهو و إن ارتكب محرما من جهه مكثه فيه جنبا عامدا ملتفتا، إلا أنه ليس جزءا من الاعتكاف المأمور به لكي يوجب بطلانه.

و الجواب: ان المستثنى بحسب ظاهر النصوص انما هو خروج المعتكف عن المسجد لضروره شرعيه أو عرفيه أو حاجه لا بد منها كتشيع جنازه أو عياده مريض أو نحو ذلك، لا مقدار زمان الخروج للحاجه و إن لم يخرج.

و بكلمه اخرى: ان نصوص الباب لا تدل على ان المكث في ذلك المقدار من الزمن ليس جزء المكث المأمور به في المسجد و إن كان المعتكف ظل ماكتا فيه و لم يخرج، بل تدل على انه إذا خرج لضروره لم يضر.

و التخريج الفنى لذلك: ان الأمر بالمكث في الزمن المساوى لزمن الخروج لضروره شرعيه أو عرفيه مشروط بعدم الخروج من المسجد من أجلها و صرف جواز الخروج أو وجوبه في ذلك الزمن لا يوجب سقوط الأمر به ما دام ظل ماكتا فيه للترتب، إذ لا مانع من فعليه الأمر بالمكث فيه مترتبه على عدم الاشتغال بالخروج، و أما إذا حرم مكثه فيه في ذلك الآن كالجنب فلا محاله يسقط الأمر بالاعتكاف في الكل بملاك سقوط الأمر به في الجزء من جهه ان الحرام لا يمكن أن يكون مصداقا للواجب، و اثبات الأمر بالباقي بحاجه إلى دليل و لا دليل عليه الا في فرض خروجه عن المسجد في الآن المذكور للاغتسال.

و إن شئت قلت: ان روايات الباب تنص على ان المعتكف إذا خرج عن

[٢٥٩١] مسألة ٣٢: إذا غضب مكانا من المسجد سبق إليه غيره بأن أزاله و جلس فيه فالأقوى (١) بطلان اعتكافه، و كذا إذا جلس على المسجد فعليه أن يعتبر اعتكافه لاغيا و باطلا، إلا إذا كان خروجه لحاجه شرعيه أو عرفيه، فإنه لا يكون مانعا عنه لكي يكون عدمه قيذا له، و على هذا فالأمر بالمكث في زمن مساو لزمن جواز الخروج أو وجوبه لحاجه و إن لم يمكن أن يظل باقيا على اطلاقه، إلا انه لا مانع من أن يبقى مشروطا بعدم الخروج على القول بالترتب.

و نتيجة ذلك: ان جزئيه المكث فيه منوطه في الواقع بعدم الاشتغال بالخروج، فإذا حرم المكث و لم يخرج بطل اعتكافه ببطلان جزئه.

في القوه اشكال بل منع، و السبب فيه انه لا اشكال في أن من سبق إلى مكان من المسجد فهو أحق به ما دام كائنا فيه، و لا تجوز لغيره مزاحمته في ذلك المكان، و انما الكلام فيما إذا أزاله عن المكان ظلما و عدوانا، فهل يبقى حقه فيه لكي يكون تصرفه فيه غضبا أو لا؟ فيه قولان: و الأقوى هو الثاني، لأن المرتكز في أذهان العرف و العقلاء من الأحقيه عدم جواز مزاحمته فيه ما دام كائنا و جالسا فيه لأنها ظلم و عدوان، و أما إذا ارتكب ذلك الظلم و العدوان و أزاله عنه ظلما فجلس فيه فلا يكون جلوسه غضبا لأن نسبه المكان إلى كل أحد على حد سواء، و سبق السابق إليه لا يحدث له فيه حقا لا يرتفع الا بانتهاء حاجته، و انما يوجب حقا له ما دام باقيا فيه، و من هنا لو منعه مانع أو ظالم عن بقاءه فيه قبل انتهاء حاجته فلا شبهه في جواز جلوس آخر مكانه، فيكون هذا الحق لدى العرف و العقلاء حقا موقتا للسابق و مرتبطا ببقائه فيه، و لا يستفاد أكثر من ذلك من معتبره طلحه بن زيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: سوق المسلمين كمسجدهم، فمن سبق إلى مكان فهو أحق به إلى الليل» (١)، بتقريب ان المتفاهم العرفي من أحقيه السابق إلى مكان عدم جواز مزاحمته ما دام هو فيه، و أما بعد رفعه عنه و لو ظلما و عدوانا فلا يستفاد منها ان حقه ثابت فيه.

ص: ٢٧٥

مغصوب (١)، بل الأحوط الاجتناب عن الجلوس على أرض المسجد المفروش بتراب مغصوب أو آجر مغصوب على وجه لا يمكن إزالته (٢)، وإن توقف على الخروج خرج على الأحوط، وأما إذا كان لا يسا لثوب مغصوب أو حاملا له فالظاهر عدم البطلان.

مسألة ٣٣: إذا جلس على المغصوب ناسيا أو جاهلا أو مكرها أو مضطرا لم يبطل اعتكافه

[٢٥٩٢] مسألة ٣٣: إذا جلس على المغصوب ناسيا أو جاهلا أو مكرها أو مضطرا لم يبطل اعتكافه.

أو فقل: إن معنى الحديث، أن من حاز مكانا و جلس فيه فالجالس أحق به من غيره شريطه بقائه فيه لا مطلقا، وأما تقييد أحقيه السابق إلى الليل في المعتبره فانما هو باعتبار موردها و هو سوق المسلمين حيث أن المتعارف الخارجى هو أن الناس يشتغلون فى السوق بالبيع و الشراء إلى الليل.

فى بطلان الاعتكاف بالجلوس فيه اشكال بل منع، فان المحرم و المبعوض هو الكون على الفراش المغصوب و هو من مقوله الأين، و الاعتكاف فى المسجد من مقوله الوضع، لأن مكث المعتكف فيه سواء أ كان على هيئة القائم أو الجالس أو النائم أو الساجد فلا يكون متحدا مع الكون على الفراش المغصوب، فلا موجب حينئذ للبطلان الأ على القول بسرايه الحرمه من أحد المتلازمين إلى الملازم الآخر و هو باطل، فاذن يكون حال الاعتكاف على الفراش المغصوب كحال الاعتكاف فى اللباس المغصوب، فكما أن الاعتكاف فى اللباس المغصوب لا يكون لاغيا و باطلا فكذلك الاعتكاف على الفراش المغصوب، و بذلك يظهر حال ما إذا كان المعتكف جاهلا بالغصب.

و لكن الأظهر الجواز حيث أن موضوع حرمه التصرف فى النصوص هو مال الغير دون ملكه و بما أن التراب أو الآجر المغصوب المفروش على أرض المسجد على نحو لا يمكن قلعه و ازالته الا باتلافه فهو بمثابة التالف فلا مال له، فإذا لم تكن له مال له فلا مانع من التصرف فيه و إن كانت رعايه

مسألة ٣٤: إذا وجب عليه الخروج لأداء دين واجب الأداء عليه أو لإتيان واجب آخر متوقف على الخروج و لم يخرج أثم

[٢٥٩٣] مسألة ٣٤: إذا وجب عليه الخروج لأداء دين واجب الأداء عليه أو لإتيان واجب آخر متوقف على الخروج و لم يخرج أثم، و لكن لا يبطل اعتكافه على الأقوى.

مسألة ٣٥: إذا خرج عن المسجد لضروره فالأحوط مراعاة أقرب الطرق

[٢٥٩٤] مسألة ٣٥: إذا خرج عن المسجد لضروره فالأحوط مراعاة أقرب الطرق (١)، و يجب عدم المكث إلا- بمقدار الحاجة و الضروره، و يجب أيضا أن لا يجلس تحت الظلال مع الإمكان، بل الأحوط (٢) أن لا يمشى تحته أيضا، بل الأحوط عدم الجلوس مطلقا إلا مع الضروره.

مسألة ٣٦: لو خرج لضروره و طال خروجه بحيث انمحت صورته الاعتكاف بطل

[٢٥٩٥] مسألة ٣٦: لو خرج لضروره و طال خروجه بحيث انمحت صورته الاعتكاف بطل.

الاحتياط أولى و أجدر.

بل الأظهر ذلك، فان الاستفادة من الروايات التي تنص على جواز الخروج لضروره شرعيه أو عرفيه و المنع عن الجلوس حتى يرجع هو ان جواز كونه في خارج المسجد لا بد أن يكون بقدر الضروره و الحاجه دون الأكثر منه، و على هذا فإذا كان هناك طريقان: أحدهما، أبعد من الآخر بمسافه معتد بها، فانه إذا اختار الطريق الأبعد للوصول إلى حاجته كان وجوده خارج المسجد أكثر من المقدار اللازم عامدا ملتفتا، و معه يعتبر اعتكافه باطلا و لاغيا باعتبار ان خروجه عنه بالنسبه إلى المقدار الزائد كان بلا ضروره و هو مانع.

لا بأس بتركه فيه و فيما بعده، أما فيه فلعدم الدليل، و أما فيما بعده فلأن الاستفادة من الروايات هو المنع عن الجلوس بعد انتهاء الحاجه، و حينما أراد الرجوع إلى المسجد لكيلا يكون وجوده في خارج المسجد أكثر مما تقتضيه الضروره، و أما الجلوس في أثناء الحاجه كتشيع جنازه أو عياده مريض أو نحو ذلك، فالظاهر انه لا مانع منه شريطه أن لا يكون أكثر من المعتاد.

مسألة ٣٧: لا فرق في اللبث في المسجد بين أنواع الكون من القيام و الجلوس و النوم و المشى و نحو ذلك

[٢٥٩٦] مسألة ٣٧: لا فرق في اللبث في المسجد بين أنواع الكون من القيام و الجلوس و النوم و المشى و نحو ذلك، فاللازم الكون فيه بأى نحو ما كان.

مسألة ٣٨: إذا طَلقت المرأة المعتكفة في أثناء اعتكافها طلاقاً رجعياً وجب عليها الخروج إلى منزلها للاعتداد

[٢٥٩٧] مسألة ٣٨: إذا طَلقت المرأة المعتكفة في أثناء اعتكافها طلاقاً رجعياً وجب عليها الخروج إلى منزلها للاعتداد و بطل اعتكافها (١)، و يجب استثنائه إن كان واجباً موسعاً بعد الخروج من العده، و أما إذا كان واجباً معيناً فلا يبعد التخيير بين إتمامه ثم الخروج و إبطاله و الخروج فوراً لتزاحم الواجبين (٢) و لا- أهميه معلومه في البين، و أما إذا طَلقت بائناً فلا إشكال لعدم وجوب كونها في منزلها في أيام العده.

في اطلاقه اشكال بل منع، و ذلك لأن روايات المطلقة الرجعية تنص على أنها زوجه في طول مدته العده، و يترتب عليها تمام آثارها و لا تنتهى إلا بانتهاء العده، و على هذا فإن كانت المعتده الرجعية في اليوم الأول أو الثانى من الاعتكاف و حينئذ فان كان زوجها المطلق يأذن لها بمواصله الاعتكاف فلا اشكال، و إن لم يأذن لها بمواصلته وجب عليها أن ترجع إلى بيتها.

نعم، إذا كان الاعتكاف واجباً عليها باجاره أو نحوها، أو كانت في اليوم الثالث فليس لزوجها المنع عن مواصله الاعتكاف حيث لا اطاعه للمخلوق في معصيه الخالق.

فالتتيجه: ان بطلان اعتكافها انما هو فيما إذا منع زوجها المطلق عن مواصلته إذا كانت في اليوم الأول أو الثانى، و أما إذا كانت في اليوم الثالث، أو كان واجباً عليها بالاستنابه أو نحوها فلا يحق له المنع عن مواصلته، بل عليها أن تواصل فيه إلى أن تكمل.

ظهر ان الخروج غير واجب عليها إلا في صورته منع زوجها عن مواصله اعتكافها شريطه أن تكون في اليوم الأول أو الثانى، و أن لا يكون الاعتكاف واجباً عليها باجاره أو نحوها كما مر، نعم إذا كان واجباً عليها بالنذر

مسألة ٣٩: قد عرفت أن الاعتكاف إما واجب معين أو واجب موسع و إما مندوب

[٢٥٩٨] مسألة ٣٩: قد عرفت أن الاعتكاف إما واجب معين أو واجب موسع و إما مندوب، فالأول يجب بمجرد الشروع بل قبله و لا يجوز الرجوع عنه، و أما الأخيران فالأقوى فيهما جواز الرجوع قبل إكمال اليومين، و أما بعده فيجب اليوم الثالث، لكن الأحوط فيهما أيضا وجوب الإتمام بالشروع خصوصا الأول منهما.

مسألة ٤٠: يجوز له أن يشترط حين النية الرجوع متى شاء حتى في اليوم الثالث

[٢٥٩٩] مسألة ٤٠: يجوز له أن يشترط حين النية الرجوع متى شاء حتى في اليوم الثالث سواء علق الرجوع على عروض عارض أو لا، بل يشترط الرجوع متى شاء حتى بلا سبب عارض، و لا يجوز له اشتراط جواز المنافيات كالجماع و نحوه مع بقاء الاعتكاف على حاله، و يعتبر أن يكون الشرط المذكور حال النية فلا اعتبار بالشرط قبلها أو بعد الشروع فيه و إن كان قبل فينحل بعدم اذنه و منعه.

و دعوى: ان المشهور بين الأصحاب حرمه خروج المرأة المعتدة الرجعية من بيت زوجها حيث أنها من أحكام العدة، و بما ان مكنتها في المسجد خروج منه فلا- يجوز، و عليه فان كانت في اليوم الأول أو الثاني وجب عليها الخروج من المسجد و اعتبار اعتكافها لاغيا و الذهاب إلى البيت للعدة، و ان كانت في اليوم الثالث أو كان الاعتكاف واجبا عليها يقع التراحم بين وجوب اتمام اعتكافها و وجوب الخروج.

مدفوعه: بأن عدم الخروج من البيت من حقوق الزوج لا من أحكام العدة، و تشهد له مجموعه من النصوص التي تتضمن أنها لا تخرج إلا- باذن زوجها، و على الجملة فيظهر من مجموعه من روايات الباب ان العلقه الزوجيه بين المعتدة الرجعية و زوجها قد ظلت باقيه ما دامت في العدة، و عليها ترتيب جميع أحكام الزوجيه حتى الزينه لزوجها، فان كل ذلك يشهد أنها بمثابة الزوجه حقيقه، و بذلك تمتاز المعتدة الرجعية عن غيرها.

الدخول فى اليوم الثالث، و لو شرط حين النيه ثم بعد ذلك أسقط حكم شرطه فالظاهر عدم سقوطه، و إن كان الأحوط ترتيب آثار السقوط من الإتمام بعد إكمال اليومين.

مسألة ٤١: كما يجوز اشتراط الرجوع فى الاعتكاف حين عقد نيته كذلك يجوز اشتراطه فى نذره

[٢٦٠٠] مسألة ٤١: كما يجوز اشتراط الرجوع فى الاعتكاف حين عقد نيته كذلك يجوز اشتراطه فى نذره، كأن يقول: «لله على أن أعتكف بشرط أن يكون لى الرجوع عند عروض كذا أو مطلقاً» و حينئذ فيجوز له الرجوع و إن لم يشترط حين الشروع فى الاعتكاف فيكفى الاشتراط حال النذر فى جواز الرجوع، لكن الأحوط ذكر الشرط حال الشروع أيضاً، و لا فرق فى كون النذر اعتكاف أيام معينه أو غير معينه متتابعه أو غير متتابعه، فيجوز الرجوع فى الجميع مع الشرط المذكور فى النذر، و لا يجب القضاء بعد الرجوع مع التعيين و لا الاستئناف مع الإطلاق.

مسألة ٤٢: لا يصح أن يشترط فى اعتكاف أن يكون له الرجوع فى اعتكاف آخر له غير الذى ذكر الشرط فيه

[٢٦٠١] مسألة ٤٢: لا يصح أن يشترط فى اعتكاف أن يكون له الرجوع فى اعتكاف آخر له غير الذى ذكر الشرط فيه، و كذا لا يصح أن يشترط فى اعتكافه جواز فسخ اعتكاف شخص آخر من ولده أو عبده أو أجنبى.

مسألة ٤٣: لا يجوز التعليق فى الاعتكاف

[٢٦٠٢] مسألة ٤٣: لا يجوز التعليق فى الاعتكاف، فلو علقه بطل (١) إلا - إذا علقه على شرط معلوم الحصول حين النيه فإنه فى الحقيقه لا يكون من التعليق.

فى البطلان اشكال و لا يبعد عدمه.

بيان ذلك: ان الشروط فى باب المعاملات تصنف إلى ثلاثة أصناف..

الأول: أن يكون مرده إلى جعل الخيار، كما إذا اشترط المشتري على البائع فى ضمن البيع أن يكون المبيع واجدا لصفه كذا كالكتابه أو العداله أو الوثاقه أو نحوها من الصفات التى هى خارجه عن اختيار البائع، و لا يمكن أن

يكون مرده إلى تعليق الالتزام بالتزام البائع بها عملاً لاستحاله التزامه بها باعتبار أنها خارجه عن قدرته، كما أنه لا يمكن أن يكون مرده إلى تعليق الملكيه على اتصاف المبيع بهذه الصفه، إذ معنى ذلك انه أنشأ ملكيته معلقه على كونه واجدا لها لا مطلقاً، وهذا باطل جزماً لا- من جهة قيام الاجماع على بطلان التعليق في باب العقود والايقاعات، بل من جهة ان مثل هذا العقد ليس من العقود العقلانيه المتداوله بينهم لكي يمكن الحكم بصحته شرعاً بمقتضى خطابات الامضاء التي هي ناظره إلى إمضاءها أساساً.

الثاني: أن يكون مرده إلى تعليق الالتزام بالوفاء بالعقد على التزام الآخر بعمل في الخارج كالخياطه أو الكتابه أو نحو ذلك، بأن يكون المشروط فعلاً اختيارياً، كما إذا باع داره من زيد-مثلاً-و اشترط عليه خياطه ثوبه أو زياره الحسين عليه السلام ليله الجمعه أو نحو ذلك، فان مرجع هذا الشرط إلى أن البائع قد علق التزامه بالوفاء بهذا البيع على التزام المشتري بالخياطه عملاً، ولا يرجع هذا الشرط إلى تعليق المنشأ، بل يرجع إلى جعل الخيار و عدم الالتزام بانتهاء البيع على تقدير تخلف المشتري، و عدم العمل بالشرط.

الثالث: الالتزام في ضمن الالتزام العقدي، كالشرط في ضمن عقد النكاح و الطلاق و نحوهما، فانه لا يمكن أن يكون من قبيل الأول باعتبار ان هذه العقود لا تقبل الخيار، و لا الثاني لأن الزوج و الزوجه ملزمان بالوفاء بعقد النكاح كان هناك شرط أم لا، فلو اشترط الزوج مثلاً- على الزوجه في ضمن العقد أن تقوم بأعمال البيت كغسل الأواني و الفرش و اللباس و الطبخ و ما شاكل ذلك فلا يكون مرده إلى تعليق التزامه بالوفاء بعقد الزواج على قيامها بتلك الأعمال، و الآ فلا، لأن الزوجه سواء وفت بالشرط أم لم تف فالزوج ملزم بالوفاء به و لا يحق له أن يهدم العقد، فاذن لا يكون مرجع هذا الشرط إلى تعليق الالتزام بالالتزام الآخر، و لا إلى جعل الخيار، و لا- إلى تعليق الزوجيه، فلا- محاله يكون مرجعه إلى وجوب الوفاء بالشرط تكليفاً في ضمن عقد النكاح أو الطلاق.

و أما الشرط فى المقام فهو لا يكون من أحد هذه الأقسام الثلاثة، لأنه شرط على الله تعالى و مرجعه إلى أنه حين نوى الاعتكاف شرط بينه و بين ربه أن يرجع فى اعتكافه و يهدمه متى شاء، أو فى حالات معينه، و فى هذه الحالة يجوز له أن يهدم اعتكافه وفقاً لشرطه حتى فى اليوم الثالث.

و أما تعليق الاعتكاف، فإن أريد به تعليق نفس الاعتكاف الذى هو فعل خارجى، فهو غير معقول، و إن أريد به تعليق الالتزام به، فلا مانع منه لأن حاله حال سائر الالتزامات، و قد يتعلق بالاعتكاف مطلقاً، و قد يتعلق بالاعتكاف معلقاً على أمر مشكوك الحصول و لا مانع منه، فإن إطلاقات أدلته تشمل ذلك.

و دعوى: انصرافها إلى صدوره من المعتكف ملتزماً به على سبيل التنجيز.

مدفوعه: بأنه لا فرق بين أن يكون صدوره منه مع التزامه به مائة فى المائة، أو التزامه به خمسين فى المائة، و على هذا فالمعتكف مره: ينوى الاعتكاف و يبدأ به ملتزماً به مطلقاً فى أفق نفسه، و أخرى: يبدأ به معلقاً على وجود شيء مشكوك الحصول فى الخارج كشفاء المريض عنده أو قدوم مسافره، و بملاك أهميه هذا المحتمل لديه يبدأ بالاعتكاف برجاء حصوله على نحو لو كان قاطعاً بعدم الحصول لم يقدم عليه، و هذا معنى ان التزامه به معلق على تحقق ذلك الشيء فى الواقع.

فصل فى أحكام الاعتكاف يحرم على المعتكف امور..

أحدها: مباشرة النساء بالجماع فى القبل أو الدبر و باللمس و التقبيل بشهوه (١)، و لا فرق فى ذلك بين الرجل و المرأة، فيحرم على المعتكف أيضا الجماع و اللمس و التقبيل بشهوه (٢)، و الأقوى عدم حرمه النظر على الأحوط الأولى، لعدم الدليل، فان نصوص الباب انما تدل على منع المعتكف عن مباشرة النساء بالجماع لا بما دونه من اللمس و التقبيل و إن كان بشهوه، و عليه فلا دليل على الحاقهما بالجماع، نعم ان اللاحاق مشهور، بل فى المدارك انه مما قطع به الأصحاب، و لعل ذلك من جهة قياس أن المعتكف كالمحرم، و لكن هذا بحاجة إلى دليل ينص على أن كل ما لا يجوز للمحرم لا يجوز للمعتكف أيضا، و الفرض عدم وجود دليل كذلك.

و أما الآيه الشريفه و هى قوله تعالى: **وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ (١)** فهى أيضا ظاهره عرفا فى مباشرة النساء بالجماع لا بالأعم منه و من التقبيل و اللمس، و لكن مع ذلك كان الأحوط و الأجدر الاجتناب عنهما.

على الأحوط الأولى فيهما، و أما الجماع فهو محرم عليها أيضا، و لا فرق فيه بين الرجل و المرأة بمقتضى نص قوله عليه السلام فى ذيل صحيحه الحلبي:

ص: ٢٨٣

بشهوہ إلى من يجوز النظر إليه و إن كان الأحوط اجتنابه أيضا.

الثانى: الاستمنا على الأحوط و إن كان على الوجه الحلال كالنظر إلى حليلته الموجب له.

الثالث: شَمَّ الطيب مع التلذذ و كذا الريحان، و أما مع عدم التلذذ كما إذا كان فاقدا لحاسه الشَمَّ (١) مثلا فلا بأس به.

«و اعتكاف المرأة مثل ذلك» هذا اضافته إلى أن الظاهر من الأدله ان حرمة الجماع على المعتكف من التزامات الاعتكاف و آثاره كحرمة غيره من الأشياء و لا خصوصيه للرجل فى ذلك.

و تؤكد ذلك أيضا صحيحه أبى و لاد الحنات قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة كان زوجها غائبا فقدم و هى معتكفه باذن زوجها، فخرجت حين بلغها قدومه من المسجد إلى بيتها فتهيأت لزوجها حتى واقعها، فقال: ان كانت خرجت من المسجد قبل أن تقضى ثلاثه أيام و لم تكن اشترطت فى اعتكافها فان عليها ما على المظاهر...» (١).

بتقريب أنها ظاهره بمناسبه الحكم للموضوع ان الكفاره من جهه الجماع فى حال اعتكافها لا بسبب آخر.

هذا خارج عن محل الكلام لأنه من انتفاء الحكم بانتفاء موضوعه، و محل الكلام انما هو فيما إذا كان للمعتكف حاسه الشم فشم الطيب بدون قصد التلذذ و بغايه اخرى، فهل انه جائز أو لا؟ و لا يبعد جوازه حيث ان المنصرف من قوله عليه السلام فى صحيحه أبى عبيده: «المعتكف لا يشم الطيب» (٢) هو النهى عنه بقصد التلذذ لا- مطلقا باعتبار ان المتعارف الخارجى استعمال الطيب للشم، و النهى عنه ظاهر فى النهى عن استعماله المتعارف خارجا، و أما إذا كان الشم

ص: ٢٨٤

١-١) الوسائل باب: ٦ من أبواب كتاب الاعتكاف حديث: ٦.

٢-٢) الوسائل باب: ١٠ من أبواب كتاب الاعتكاف حديث: ١.

الرابع: البيع و الشراء، بل مطلق التجاره مع عدم الضروره على الأحوط، و لا بأس بالاشتغال بالامور الدنيويه من المباحات حتى الخياطه و النساجه و نحوهما، و إن كان الأحوط الترك إلا- مع الاضطرار إليها، بل لا- بأس بالبيع و الشراء إذا مست الحاجه إليهما(١) للأكل و الشرب مع تعذر التوكيل أو النقل بغير البيع.

الخامس: المماراه أى المجادله على أمر دنيوى أو دينى بقصد الغلبه و إظهار الفضيله، و أما بقصد إظهار الحق و ردّ الخصم من الخطأ فلا بأس به بل هو من أفضل الطاعات، فالمدار على القصد و النيه فلكل امرئ ما نوى من خير أو شرّ، و الأقوى عدم وجوب اجتناب ما يحرم على المحرم من الصيد و إزالة الشعر و لبس المخيط و نحو ذلك و إن كان أحوط(٢).

للاختبار و معرفه انه من أى نوع من أنواعه فيكون النهى منصرفا عنه.

فى عدم البأس اشكال بل منع، فان مقتضى اطلاق قوله عليه السّلام فى صحيحه أبى عبيده: «و لا يشتري و لا يبيع» (١) ان الاتجار بهما مانع عن الاعتكاف على أساس ظهور النهى فى الارشاد إلى ذلك، و مقتضى اطلاقه انه مانع حتى فى حال الاضطرار و الحاجه. و على هذا فإذا تاجر و هو معتكف فباع و اشترى، فان كان فى اليوم الأول أو الثانى جاز ذلك، و لكن عليه أن يعتبر اعتكافه باطلا.

نعم، إذا كان الاعتكاف واجبا عليه بنذر أو نحوه معيناً، أو كان فى اليوم الثالث لم يجز له الاتجار بهما، فإذا تاجر بطل اعتكافه، و أما البيع و الشراء فهو صحيح و لا موجب لبطلانه.

الاحتياط ضعيف جدا، حيث لا شبهه فى جواز لبس المخيط و نحوه للمعتكف، و لا دليل على أن كل ما يجب على المحرم أن يجتنب عنه يجب

ص: ٢٨٥

مسأله ١: لا فرق في حرمه المذكورات على المعتكف بين الليل و النهار

[٢٦٠٣] مسأله ١: لا- فرق في حرمه المذكورات على المعتكف بين الليل و النهار، نعم المحرمات من حيث الصوم كالأكل و الشرب و الارتماس و نحوها مختصه بالنهار.

مسأله ٢: يجوز للمعتكف الخوض في المباح، و النظر في معاشه مع الحاجه و عدمها

[٢٦٠٤] مسأله ٢: يجوز للمعتكف الخوض في المباح، و النظر في معاشه مع الحاجه و عدمها.

مسأله ٣: كل ما يفسد الصوم يفسد الاعتكاف إذا وقع في النهار من حيث اشتراط الصوم فيه، فبطلانه يوجب بطلانه

[٢٦٠٥] مسأله ٣: كل ما يفسد الصوم يفسد الاعتكاف إذا وقع في النهار من حيث اشتراط الصوم فيه، فبطلانه يوجب بطلانه، و كذا يفسده الجماع سواء كان في الليل أو النهار، و كذا اللمس و التقبيل بشهوه (١)، بل الأحوط بطلانه بسائر ما ذكر من المحرمات من البيع و الشراء و شمّ الطيب و غيرها مما ذكر، بل لا يخلو عن قوه و إن كان لا يخلو عن إشكال (٢) أيضا، و على المعتكف أيضا الاجتناب عنه، هذا اضافه إلى الفرق بين ما يحرم على المحرم و ما يحرم على المعتكف، فان حرمة على الأول تكليفية، و على الثاني وضعيه، و قد تكون تكليفية أيضا كما في الجماع و الاستمنا.

مر الاشكال بل المنع عنهما في الأمر الأول و إن كانت رعايه الاحتياط أولى و أجدر.

بل الأظهر هو البطلان لظهور النهي عنها في الارشاد إلى المانعيه، و على هذا فممارستها و إن لم تكن محرمة و لكنها مبطله للاعتكاف ما عدا الجماع، فانه كما يكون مبطلا له كذلك يكون محرما على المعتكف، و وجه حرمة عليه أمران..

أحدهما: ترتب الكفاره عليه في الليل و النهار، غايه الأمر إذا كان في نهار شهر رمضان و قارب زوجته و هو صائم فيه فعليه كفارتان، الأولى كفاره الاعتكاف، و الثانيه كفاره افطار صيام شهر رمضان، و كذلك إذا كان صائما صيام

هذا فلو أتمه و استأنفه أو قضاه بعد ذلك إذا صدر منه أحد المذكورات في الاعتكاف الواجب كان أحسن و أولى (١).

مسألة ٤: إذا صدر منه أحد المحرمات المذكوره سهوا فالظاهر عدم بطلان اعتكافه إلا الجماع

[٢٦٠٦] مسألة ٤: إذا صدر منه أحد المحرمات المذكوره سهوا فالظاهر (٢) عدم بطلان اعتكافه إلا الجماع، فإنه لو جامع سهوا أيضا فالأحوط في قضاء شهر رمضان.

و الآخر: موثقه سماعه قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن معتكف واقع أهله فقال: هو بمنزله من أفطر يوما من شهر رمضان» (١) فان هذا التنزيل باطلاقه يقتضى ثبوت كلا الحكمين معا هما الحرمة و البطلان.

بل هو الأظهر كما مر.

في الظهور اشكال بل منع، لما مر من ان النهى عن تلك الأشياء ظاهر عرفا في الارشاد إلى المانعيه و الفساد و اعتبار عدمها في الاعتكاف، و مقتضى اطلاق صحيحه أبي عبيده المتقدمه أن عدمها معتبر فيه و إن كان المعتكف ناسيا أو جاهلا، و عليه فكما ان المعتكف إذا مارس عامدا و ملتفتا شيئا من تلك الأشياء بطل اعتكافه، فكذلك إذا مارس شيئا منها ناسيا أو جاهلا، و بذلك يظهر انه لا فرق بين ممارسه تلك الأشياء و ممارسه الجماع في بطلان الاعتكاف بها مطلقا و إن كانت نسيانا أو جهلا، و يدل على الأول اطلاق صحيحه أبي عبيده كما عرفت، و على الثاني قوله عليه السلام في معتبره الحسن بن الجهم: «لا يأتي امرأته ليلا و لا نهارا و هو معتكف» (٢) فان مقتضى اطلاقه ان ذلك يوجب بطلان اعتكافه و إن كان ناسيا أو جاهلا تطبيقا لما تقدم من ظهور النهى في المقام في الارشاد إلى المانعيه و اعتبار عدمه في الاعتكاف، فما في المتن من تخصيص بطلان الاعتكاف بممارسه غير الجماع من محرمات الاعتكاف بغير الناسي مما لا مبرر

ص: ٢٨٧

١-١) الوسائل باب: ٦ من أبواب كتاب الاعتكاف حديث: ٢.

٢-٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب كتاب الاعتكاف حديث: ١.

الواجب الاستئناف أو القضاء (١) مع إتمام ما هو مشتغل به و في المستحب الإتمام.

مسألة ٥: إذا فسد الاعتكاف بأحد المفسدات

[٢٦٠٧] مسألة ٥: إذا فسد الاعتكاف بأحد المفسدات فإن كان واجبا معينا وجب قضاؤه (٢)، وإن كان واجبا غير معين وجب استئنافه إلا إذا كان مشروطا فيه أو في نذره الرجوع فإنه لا يجب قضاؤه أو استئنافه، وكذا يجب قضاؤه إذا كان مندوبا و كان الإفساد بعد اليومين، و أما إذا كان قبلهما فلا شيء عليه، بل في مشروعيه قضائه حينئذ إشكال.

مسألة ٦: لا يجب الفور في القضاء

[٢٦٠٨] مسألة ٦: لا يجب الفور في القضاء و إن كان أحوط.

مسألة ٧: إذا مات في أثناء الاعتكاف الواجب بنذر أو نحوه لم يجب على وليه القضاء

[٢٦٠٩] مسألة ٧: إذا مات في أثناء الاعتكاف الواجب بنذر أو نحوه لم يجب على وليه القضاء و إن كان أحوط، نعم لو كان المنذور الصوم معتكفا له، فإن مقتضى اطلاق النصوص كما مر عدم الفرق بين الموردين، و لا يوجد دليل على التقييد في كلا الموردين بصورة العمد.

نعم، إن الكفارة التي هي مترتبة على الجماع مختصة بما إذا مارسه عن عمد و علم، و لا - كفارة إذا كان عن جهل و نسيان بمقتضى صحيح عبد الصمد و حديث رفع النسيان الدالين على نفي الكفارة في صورتى الجهل و النسيان المقيدتين لإطلاق نصوص الكفارة.

فالنتيجة: إن المعتكف إذا مارس شيئا من محرمات الاعتكاف و التزاماته فعليه أن يعتبر اعتكافه لاغيا و باطلا و إن كان ناسيا أو جاهلا، و لا - فرق في ذلك بين الجماع و سائر المحرمات، و إنما يفترق الجماع عنها في الكفارة و هي مختصة بصورة العلم و العمد.

بل هو الأظهر كما مر.

على الأحوط فيه و فيما بعده و هو ما إذا كان الإفساد بعد اليومين، و قد تقدم وجه ذلك في المسألة (١٤) من الاعتكاف.

وجب على الولي قضاؤه (١) لأن الواجب حينئذ عليه هو الصوم و يكون الاعتكاف واجبا من باب المقدمه بخلاف ما لو نذر الاعتكاف، فإن الصوم ليس واجبا فيه و إنما هو شرط في صحته، و المفروض أن الواجب على الولي قضاء الصلاه و الصوم عن الميت لا جميع ما فاته من العبادات.

مسألة ٨: إذا باع أو اشترى في حال الاعتكاف لم يبطل بيعه و شراؤه

[٢٦١٠] مسألة ٨: إذا باع أو اشترى في حال الاعتكاف لم يبطل بيعه و شراؤه و إن قلنا ببطان اعتكافه.

مسألة ٩: إذا أفسد الاعتكاف الواجب بالجماع و لو ليلا وجبت الكفاره

[٢٦١١] مسألة ٩: إذا أفسد الاعتكاف الواجب بالجماع و لو ليلا وجبت الكفاره، و في وجوبها في سائر المحرمات إشكال، و الأقوى عدمه و إن كان الأحوط ثبوتها، بل الأحوط ذلك حتى في المندوب منه قبل تمام اليومين، و كفارته ككفاره شهر رمضان على الأقوى و إن كان الأحوط (٢) كونها مرتبه ككفاره الظهار.

مسألة ١٠: إذا كان الاعتكاف واجبا و كان في شهر رمضان و أفسده بالجماع في النهار فعليه كفارتان

[٢٦١٢] مسألة ١٠: إذا كان الاعتكاف واجبا و كان في شهر رمضان و أفسده بالجماع في النهار فعليه كفارتان: إحداهما للاعتكاف و الثانيه للإفطار في نهار رمضان، و كذا إذا كان في صوم قضاء شهر رمضان و أفطر بالجماع يعد الزوال، فإنه يجب عليه كفاره الاعتكاف و كفاره قضاء شهر رمضان، و إذا نذر أى قضاء الصوم فقط شريطه أن يكون في يوم معين حيث ان الواجب عليه بالنذر حينئذ انما هو الصوم في ذلك اليوم المعين مشروطا بأن يعتكف فيه فيكون الاعتكاف شرطا و مقدمه له، و أما إذا كان الواجب عليه بالنذر الاعتكاف دون الصوم و كان الصوم شرطا له فقد مر أنه لا دليل على وجوب قضائه.

لا يترك و قد تقدم وجهه في المسألة (١) من المفطرات الموجهه للقضاء و الكفاره.

الاعتكاف فى شهر رمضان و أفسده بالجماع فى النهار و جب عليه ثلاث كفارات: إحداها للاعتكاف و الثانى لخلف النذر (١) و الثالثه للإفطار فى شهر رمضان، و إذا جامع امرأته المعتكفه و هو معتكف فى نهار رمضان فالأحوط أربع كفارات، و إن كان لا يبعد كفايه الثلاث احداها لاعتكافه و اثنتان للإفطار فى شهر رمضان إحداها عن نفسه و الاخرى تحملا عن امرأته، و لا دليل على تحمل كفاره الاعتكاف عنها، و لذا لو أكرهها على الجماع فى الليل لم تجب عليه إلا كفارته و لا يتحمل عنها، هذا و لو كانت مطاوعه فعلى كل منهما كفارتان إن كان فى النهار و كفاره واحده إن كان فى الليل.

تم كتاب الاعتكاف و يليه كتاب الزكاه

هذا إذا كان نذره متعلقا بالأيام المحدده المعينه فعندئذ إذا ترك الاعتكاف فى تلك الأيام فقد تحقق خلف النذر و عليه الكفاره، و أما إذا لم يكن نذره محددًا بأمم معين فلا يتحقق الخلف، بل تجب عليه الاعاده حينئذ عملا بالوفاء بالنذر. نتيجته ما تقدم امور..

الأول: ان الاعتكاف عبادته بنفسه شريطه أن يكون مع الصيام.

الثانى: ان الاعتكاف بما أنه عبادته متقوم بنيه التعبد لله وحده، فلا بد أن تكون النيه مقارنه لمبديئه سواء أ كان من الليل، أو من طلوع الفجر.

الثالث: أقله ثلاثه أيام، أى ثلاثه نهارات تامه تتوسطها ليلتان، و لا حد لأقصاه.

الرابع: أن يكون فى المسجد شريطه أن تعقد فيه الجماعه الصحيحه فعلا، و لا يلزم أن يكون فى المسجد الجامع.

الخامس: ان خروج المعتكف من المسجد بلا حاجه شرعيه أو عرفيه يوجب بطلان اعتكافه و يجعله لغوا، و قد تقدم تفسير الحاجه الشرعيه و العرفيه

و تحديدهما في ضمن المسائل السابقه.

السادس: ان على المعتكف أن يتجنب عن ممارسه مجموعه من الأشياء كمباشره النساء بالجماع، و شم كل ماده لها رائحه طيبه تتخذ للشم و التطيب كالعطر، و التجاره بالبيع و الشراء و نحوهما.

نعم، لا- يدخل فيها ما يمارسه الانسان من الأعمال النافعه له في حياته كالكتابه و الخياطه و نحوهما، و المماراه و نقصد بها المجادله و المنازعه في اثبات قضيه على وجهه نظره بداعي الظهور و الظفر و الفوز على الأقران و إن كانت وجهه نظره صحيحه في الواقع، بل و إن كانت دينيه أيضاً، و أما إذا لم تكن بداعي الظهور و الفوز بل بداعي الحرص على اثبات الحق أو تصحيح خطأ الآخرين فلا مانع منها.

(قد تم بعونه تعالى و فضله كتاب الاعتكاف) و الحمد لله رب العالمين

ص: ٢٩١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
الغمامة
اصبحان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

